وزارة التعليـــــم العالـــــي والبحـــــث العلمـــــي

جـــامعـة العربـــــي بن مهيـــدي- أم البـــواقـــي

كلية العلوم الاقتصاديـة والعلوم التجاريـة وعلوم التسيير

. قســـم العلـــوم الاقتصادية.

. تخصص: تقنيات التحليل الاقتصادي والمالي، نمذجة واستشراف.

. الموضوع:

أثر الاستثمار في القطاع الصناعي على نمو الاقتصاد الوطني

دراسة تحليلية قياسية للفترة (2000-2016) - حالة الجزائر-.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالب:

قيطون مهدي

تحت إشراف:

أ.د. زرقين عبود

أعضاء لجنة المناقشة:

بوكثير جبار	أستاذ محاضر .أ.	جامعة ام البواقي	رئيسا
زرقين عبود	أستاذ التعليم العالي	جامعة ام البواقي	مشرفا
مقيمح صبري	أستاذ محاضر .أ.	جامعة سكيكدة	عضوا
بن زواي محمد الشريف	أستاذ محاضر .أ.	جامعة ام البواقي	عضوا
يحي دريس	أستاذ محاضر .أ.	جامعة تبسة	عضوا
تومي ابراهيم	أستاذ محاضر .أ.	جامعة بسكرة	عضوا

السنة الجامعية 2018 / 2019.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

...إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

...إلى اخوتي وجميع أفراد عائلتي

... إلى كافة الأهل والأقارب

. . .إلى الأصدقاء والأحباب،

إلى هؤلاء جميعا أهدي حصاد جهدي وثمرة عملي.

مهدي قيطون

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له سبحانه على نعمه التي لا تعد ولا تحصى أن تفضل علي بالتوفيق لإنجاز هذا العمل، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يشرفني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور عبود زرقين، على ما أسداه لي من نصح وتوجيه وإرشاد خلال إعداد هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من أمدني بيد العون والمساعدة في طبع وإخراج هذه الرسالة، وأخيرا أتمنى التوفيق والسداد لكل من سلك طريق طلب العلم.

الطالب: مهدي قيطون.

فهرس المحتويات.

فهرس المحتويات

العنوان.	الصفحة
.قائمة المحتويات.	I-XI
.قائمة الجداول.	XII-XVI
. قائمة الأشكال البيانية.	XVII-XX
. الاطار العام للدراسة.	[أ–ي]
. تمهيد .	أ
. أولاً. طرح الاشكالية.	ب
. ثانياً . فرضيات الدراسة.	ج
. ثالثاً . أهمية الدراسة.	د
. رابعاً . أهداف الدراسة.	د
. خامساً . دوافع الدراسة.	هـ
. سادساً . حدود الدراسة.	هـ
. سابعاً . منهج الدراسة.	هـ
. ثامناً . الدراسات السابقة.	و
. تاسعاً . تقسيمات الدراسة.	ط
. عاشرا . صعوبات الدراسة.	ي
.الفصل الأول: الاستثمار والسياسة الاستثمارية	[72–1]

فهرس المحتويات

.تمهيد .	2
. المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للاستثمار .	3
. **المطلب الأول:** ماهية الاستثمار وأهميته الاقتصادية .	3
. أولا . تعريف الاستثمار .	3
. ثانيا . الأهمية الاقتصادية للاستثمار .	7
. **المطلب الثاني:** أنواع الاستثمار ومقاييس تصنيفه .	9
.أولا: أنواع الاستثمار .	9
.ثانيا: مقاييس تصنيف الاستثمارات .	11
.**المطلب الثالث:** أسواق الاستثمار والمخاطر المتعلقة باتخاذ القرار فيها .	16
.أولا: أسواق الاستثمار وأدواتها .	16
.ثانيا: قرار الاستثمار ومبادئه .	24
.ثالثا: مخاطر الاستثمار .	29
. المبحث الثاني: النظريات والنماذج الاقتصادية المفسرة للاستثمار .	34
. **المطلب الأول:** تفسير النظرية الاقتصادية الكلاسيكية للاستثمار .	34
. أولا . نظرية معجل الاستثمار .	37
. ثانيا . نموذج تصحيح المخزونات .	39
. **المطلب الثاني:** تفسير النظرية الاقتصادية الكينزية للاستثمار .	41
. أولا .مضاعف الاستثمار .	42

فهرس المحتويات

.ثانيا .نموذج " Hansen-Samuelson" حول تفاعل المضاعف والمعجل.	47
. **المطلب الثالث:** النظريات والنماذج الحديثة للتحليل الاستثماري.	48
. أولا . النظرية الكينزية المحدثة (نظرية تكلفة التعديل الحدية) .	48
. ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية.	50
. ثالثا: النظرية المالية السلوكية.	51
. رابعا: نظرية " Pindyck" لحالة عدم التأكد .	53
.المبحث الثالث: محددات الاستثمار ومكونات السياسة الاستثمارية على المستوى الاقتصادي الكلي.	55
.المطلب الاول: محددات الاستثمار.	55
.أولا:المحددات المباشرة.	55
.ثانيا . المحددات غير المباشرة.	61
. **المطلب الثاني:** السياسة الاستثمارية على المستوى الاقتصادي الكلي.	67
. أولا: معالم السياسة الاستثمارية.	67
.ثانيا: أهداف السياسة الاستثمارية.	69
.خلاصة.	72
. الفصل الثاني: السياسات الصناعية وسبل ترقية أداء القطاع الصناعي.	[139–73]
.تمهيد .	74
.المبحث الأول: الاعتبارات النظرية للصناعة والتصنيع.	75

فهرس المحتويات

. **المطلب الأول:** ماهية الصناعة والتصنيع.	75
. أولا . مفهوم الصناعة والتصنيع.	75
. ثانيا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعة.	77
. ثالثا: علاقة الصناعة بالنمو والتنمية الاقتصادية.	79
. **المطلب الثاني:** الأسس الفكرية للصناعة والتصنيع.	81
. أولا: نظرية الدفعة القوية.	81
. ثانيا: نظرية أقطاب النمو.	83
. ثالثا: نظرية استغلال فائض العمالة.	85
. المبحث الثاني: السياسات الصناعية الحديثة واستراتيجيات التصنيع.	88
. **المطلب الأول:** السياسات الصناعية الحديثة.	88
. أولا: متطلبات السياسات الصناعية الحديثة.	90
. ثانيا . هيكل السياسات الصناعية الحديثة.	91
. **المطلب الثاني.** ماهية استراتيجيات التنمية الصناعية وأهميتها .	92
. أولا: مفهوم وأهمية استراتيجية التنمية.	92
. ثانيا: أهداف التنمية الصناعية.	94
. **المطلب الثالث:** استراتيجيات التصنيع.	96
. أولا . استراتيجية التصنيع المتعلقة بالسوق المستهدفة.	96
. ثانيا . استراتيجية التصنيع المتعلقة بملكية المشاريع (خاصة أو عامة) .	104

فهرس المحتويات

. ثالثا . استراتيجية التصنيع المتعلقة بنوع الصناعة.	106
. رابعا . استراتيجية التصنيع المتعلقة بالفن الانتاجي.	107
. المبحث الثالث: التوطن الصناعي والقدرة التنافسية للقطاع الصناعي.	109
. المطلب الأول: التوطن الصناعي وأهم مقوماته.	109
. اولا: العوامل المؤثرة على التوطن الصناعي.	110
. ثانيا: الأشكال الحديثة للتوطن الصناعي.	111
. المطلب الثاني: القدرة التنافسية والسياسة الحمائية للقطاع الصناعي.	119
. أولا: ماهية القدرة التنافسية للقطاع الصناعي.	119
. ثانيا: الانتاجية الكلية وعلاقتها بالقدرة التنافسية للقطاع الصناعي.	121
. ثالثا: السياسة الحمائية ودورها في دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي.	124
. رابعا: قياس القدرة التنافسية للقطاع الصناعي.	126
. خامسا: التقدم التكنولوجي ركيزة لدعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي.	128
. المطلب الثالث: بنية ومحددات التقسيم الهيكلي للقطاع الصناعي.	132
. أولا. التفسير النظري لهيكلة القطاع الصناعي.	132
. ثانيا: التقسيم الهيكلي للقطاع الصناعي.	134
. ثالثا: محددات التقسيم الهيكلي للقطاع الصناعي.	137
. خلاصة.	139
.الفصل الثالث: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	[188–140]

فهرس المحتويات

. تمهيد .	141
.المبحث الأول: النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي.	142
.المطلب الأول: النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية .	142
.أولا: النمو الاقتصادي في الفكر التجاري .	142
.ثانيا: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي .	143
.المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي .	149
.أولا . نموذج روبرت سولو .	150
.ثانيا . نموذج "جيمس ميد" .	153
.ثالثا: مساهمة "جوزيف شومبيتر" حول النمو الاقتصادي .	154
.المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي وقياسه، وأهم محدداته .	156
.المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي واستراتيجياته وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.	156
.أولا: مفهوم النمو الاقتصادي .	156
.ثانيا . مفهوم التنمية الاقتصادية .	158
.ثالثا: النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية والمفاهيم ذات العلاقة .	159
.رابعا: استراتيجيات النمو الاقتصادي .	160
.المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي وقياسه .	162
.أولا: أنواع النمو الاقتصادي .	162
.ثانيا: قياس النمو الاقتصادي .	163

.المطلب الثالث: جدلية العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي.	167
.أولا: محددات النمو الاقتصادي.	167
.ثانيا: الحجم الأمثل للإنفاق الاستثماري وعلاقته بتحقيق النمو الاقتصادي.	170
. المبحث الثالث: النماذج المفسرة للعلاقة بين الاستثمار في القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي.	175
.المطلب الأول: النمو الاقتصادي في النموذج الكينزي.	175
.أولا: نموذج "Harrod- Domar" .	176
.ثانيا . نموذج "Kaldor" .	178
.المطلب الثاني: النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي.	179
.أولا: نموذجي "Mahalanoubis" و "Fieldman" .	180
.ثانيا: نموذج " Römer (1986)" .	181
.ثالثا: نماذج النمو الاقتصادي في الدول الصناعية.	183
.خلاصة.	188
الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثرالاستثمار في القطاع الصناعي على نمو الاقتصاد الوطني.	[331–189]
.تمهيد .	190
.المبحث الأول: معالم استراتيجية ترقية الاستثمار في الجزائر.	191
.المطلب الأول: المنظومة القانونية لترقية الاستثمار في الجزائر.	191
.أولا: التطور التشريعي للاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2000–2016 .	191

.ثانيا: الامتيازات الممنوحة في إطار التشريعات القانونية لترقية الاستثمار .	193
.ثالثا: الضمانات الممنوحة للاستثمارات الوطنية والأجنبية في اطار قانون الاستثمار .	196
.المطلب الثاني: المنظومة المؤسسية لإدارة وترقية الاستثمار في الجزائر .	199
.أولا: المجلس الوطني للاستثمار CNI .	199
.ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI .	200
.ثالثا . لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار "CALPIREF" .	202
.المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار وأهم معيقاته في الجزائر خلال الفترة 2000–2016 .	205
.أولا: مفهوم مناخ الاستثمار .	205
.ثانيا: الإطار العام لمناخ الاستثمار الجيد .	206
.ثالثا: مكانة الجزائر في مؤشرات مناخ الاستثمار خلال الفترة 2000–2016 .	207
. المطلب الرابع: الآثار المباشرة وغير المباشرة للاستثمارعلى الاقتصاد الوطني .	214
. أولا: مساهمة الاستثمار العمومي في الاقتصاد الوطني .	214
.ثانيا: مساهمة الاستثمار الخاص في الاقتصاد الوطني .	239
.ثالثا . مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني .	248
.المبحث الثاني: تحليل أداء القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000–2016 .	253
. المطلب الأول: تنافسية القطاع الصناعي الوطني .	253
. أولا . مساهمة الصناعة التحويلية في الميزان التجاري .	256
.ثانيا . مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات في الميزان التجاري .	258

. ثالثا . مساهمة القطاع الصناعي في التوظيف.	261
. **المطلب الثاني:** مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني .	264
.أولا . مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة الاجمالية .	264
.ثانيا . مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة الاجمالية .	283
. **المطلب الثالث.** الاستراتيجية الصناعية ومتطلبات التنمية الصناعية في الجزائر .	287
.أولا . استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر خلال الفترة "2000–2016" .	287
. ثانيا . متطلبات استراتيجية التنمية الصناعية .	288
.ثالثا . معالم الاستراتيجية الصناعية في الجزائر .	291
. المبحث الثالث: مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر .	297
. **المطلب الأول:** مكونات الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني .	297
. أولا . مساهمة قطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري في الناتج الداخلي الخام في الجزائر .	300
. ثانيا . مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر .	303
.ثالثا . مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر .	306
.رابعا . مساهمة قطاع الأشغال العمومية، البناء والري في الناتج الداخلي الخام في الجزائر .	308
.خامسا . مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر .	310
. **المطلب الثاني:** معالم نموذج النمو الاقتصادي الجديد .	313

. المبحث الرابع: دراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار في القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني.	317
. المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها .	317
. المطلب الثاني: تحديد وتقدير النموذج القياسي.	320
. أولا . دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية.	321
.ثانيا .اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون.	322
.ثالثا . تقدير نموذج الانحدار الذاتي الموجه "VAR" .	324
. المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي والاحصائي لنموذج الانحدار الذاتي الموجه "VAR" .	326
. أولا . تقدير نموذج شعاع الانحدار الموجه بطريقة الـ " OLS" .	326
.ثانيا . اختبار السببية لأنجل غرانجر.	328
.ثالثا . تحليل دوال الاستجابة النابضة.	329
.رابعا . تحليل التباين.	329
.خلاصة .	331
.الخاتمة.	[341–332]
.أولا . نتائج الدراسة.	334
.ثانيا . توصيات الدراسة.	340
.ثالثا . آفاق الدراسة.	341
.قائمة المراجع.	342

.قائمة الملاحق.	**360**
. الملخص باللغة العربية.	**370**
.الملخص باللغة الفرنسية.	**371**
.الملخص باللغة الانجليزية.	**372**

. قائمة الجداول .

. قائمة الجداول .

رقم الجدول	العنـوان	الصفحة
01-02	عوامل نجاح التجمعات الصناعية .	115
01-04	ترتيب الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي 2014–2015/ 2015–2016 .	208
02-04	الترتيب العالمي للاقتصاد الوطني ضمن مكونات مؤشر سهولة اداء الأعمال لسنتي 2009 و 2016 .	209
03-04	ترتيب الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2014– 2016.	212
04-04	رصيد الاقتصاد الجزائري ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2016.	212
05-04	تطور حجم الاستثمار الاجمالي للقطاع العمومي والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000–2016).	215
06-04	توزيع المخصصات المالية للقطاعات المستهدفة ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة "2001–2004".	220
07-04	توزيع المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2005–2009".	222
08-04	توزيع المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي "2010–2014".	223
09-04	تطور قيمة ومعدل الاستثمار العمومي في قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر خلال الفترة "2000–2016" .	225
10-04	تطور قيمة ومعدل الاستثمار العمومي في قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة "2000–2016".	228
11-04	تطور قيمة ومعدل الاستثمار العمومي في قطاع النقل في الجزائر خلال الفترة "2000–2016" .	230
12-04	تطور قيمة ومعدل الاستثمار العمومي في قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة "2000–2016".	232
13-04	تطور قيمة ومعدل الاستثمار العمومي في قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة "2000–2016" .	235

. قائمة الجداول .

14-04	تطور قيمة ومعدل الاستثمار العمومي في قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة "2000–2016" .	237
15-04	تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في التشغيل في الاقتصاد الوطني خلال الفترة "2003–2016" .	241
16-04	توزيع المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي خلال السنتين" 2009–2012" .	242
17-04	تطورمناصب الشغل وعدد المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" خلال الفترة "2000–2016" .	245
18-04	تطور التوظيف وعدد المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال الفترة "2004–2013" .	246
19-04	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة "2000–2016" .	248
20-04	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني خلال الفترة "2006–2009" .	250
21-04	ترتيب ورصيد الاقتصاد الوطني وفق مؤشر التنافسية الصناعية العالمي لسنتي 2012 و 2014 .	254
22-04	تطور اليد العاملة في القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة "2000–2016".	262
23-04	تطور الانتاج الاجمالي والقيمة المضافة للصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية خلال الفترة (2000–2016) .	266
24-04	تطور الإنتاج والقيمة المضافة لصناعة مواد البناء، الزجاج والخزف، خلال الفترة (2000–2016) .	269
25-04	تطور الإنتاج والقيمة المضافة للصناعة الكيميائية، المطاط والبلاستيك خلال الفترة (2000–2016) .	272

26-04	تطور الانتاج والقيمة المضافة للصناعة الغذائية خلال الفترة (2000–2016) .	**274**
27-04	تطور الإنتاج والقيمة المضافة لصناعة النسيج والملابس الجاهزة خلال الفترة (2000– 2016) .	**277**
28-04	تطور الإنتاج الاجمالي والقيمة المضافة لقطاع صناعة الجلود والأحذية خلال الفترة (2000–2016) .	**279**
29-04	تطور الإنتاج والقيمة المضافة لصناعة صناعة الخشب، الفلين والورق خلال الفترة (2000–2016) .	**282**
30-04	تطور الانتاج والقيمة المضافة للصناعة الاستخراجية خلال الفترة (2000–2016) .	**284**
31-04	تطور حجم الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000–2016) .	**297**
32-04	تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، الغابات والصيد البحري، ونسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000–2016) .	**301**
33-04	تطور القيمة المضافة لقطاع المحروقات، ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000–2016) .	**304**
34-04	تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة، ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000–2016) .	**306**
35-04	تطور القيمة المضافة لقطاع الأشغال العمومية، البناء والري ، ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000–2016)	**309**
36-04	تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات، ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000–2016) .	**311**
37-04	إختبار *ADF* للسلسلة *LGDP*، *Linvd* عند المستوى والفرق الأول بإستخدام النماذج الثلاثة.	**321**
38-04	نتائج المعايير "*AIC*"، "*SC*" و"*HQ*" .	**322**

. قائمة الجداول .

39-04	نتائج اختبار احصائية الأثر.	323
40-04	نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى.	323
41-04	نتائج التقدير لمتغيرات الدراسة بواسطة "*VAR*" .	324
42-04	نتائج اختبار استقرارية نموذج "*VAR*" .	325
43-04	نتائج تقدير نموذج الـ"VAR" بواسطة "OLS " .	326
44-04	نتائج إختبار السببية لأنجل غرانجر .	328
45-04	نتائج تجزئة التباين للسلسلة "LGDP" .	330

قائمة الأشكال البيانية.

. قائمة الأشكال البيانية .

. رقم الشكل .	. العنوان .	. الصفحة .
01-01	منحنى الإستثمار والادخار بدلالة معدل الفائدة .	36
01-04	التطور السنوي للاستثمار الاجمالي والناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000–2016).	216
02-04	تطور المعدل السنوي للاستثمار ونسبته إلى الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000–2016).	217
03-04	تطور الاستثمار العمومي في قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر خلال الفترة(2000–2016) .	226
04-04	تطور قيمة ومعدل الاستثمار العمومي في قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة "2000–2016".	229
05-04	تطور الاستثمار العمومي في قطاع النقل في الجزائرخلال الفترة (2000–2016).	231
06-04	تطور الاستثمار العمومي في قطاع الصناعة في الجزائرخلال الفترة (2000–2016) .	233
07-04	تطور الاستثمار العمومي في قطاع الفلاحة في الجزائرخلال الفترة (2000–2016) .	236
08-04	تطور الاستثمار العمومي في قطاع الخدمات في الجزائرخلال الفترة (2000–2016) .	238
09-04	تطور التوظيف وعدد المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال الفترة "2004–2013" .	247
10-04	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة "2000–2016" .	249
11-04	تطور المعدل السنوي لإستغلال القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي خلال الفترة "2000–2016" .	255

. قائمة الأشكال البيانية .

12-04	نصيب قطاع الصناعة التحويلية من الصادرات والواردات خلال الفترة "2004–2014" .	257
13-04	نصيب قطاع الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات من الصادرات والواردات خلال الفترة "2000–2016" .	260
14-04	تطور اليد العاملة في القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة "2000–2016" .	263
15-04	تطور الانتاج والقيمة المضافة للصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية خلال الفترة (2000–2016) .	267
16-04	تطور الانتاج والقيمة المضافة لقطاع صناعة مواد البناء خلال الفترة (2000–2016) .	270
17-04	تطور الانتاج والقيمة المضافة لقطاع الصناعة الكيميائية، البلاستيك والمطاط خلال الفترة (2000–2016) .	273
18-04	تطور الانتاج والقيمة المضافة للصناعة الغذائية خلال الفترة (2000–2016) .	275
19-04	تطور الانتاج والقيمة المضافة لقطاع صناعة النسيج والملابس الجاهزة خلال الفترة (2000–2016) .	278
20-04	تطور الانتاج والقيمة المضافة لقطاع صناعة الجلود والأحذية خلال الفترة (2000–2016) .	280
21-04	تطور الانتاج والقيمة المضافة لقطاع صناعة الخشب، الفلين والورق خلال الفترة (2000–2016) .	283
22-04	تطور الانتاج والقيمة المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية خلال الفترة (2000–2016) .	285
23-04	تطور حجم الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000–2016) .	298

24-04	بيانات ثلاثية لتطورمعدل الناتج الداخلي الخام، والناتج الداخلي خارج المحروقات خلال الفترة (2000–2016) .	299
25-04	تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، الغابات والصيد البحري ، ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000–2016) .	302
26-04	تطور القيمة المضافة لقطاع المحروقات ، ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000–2016) .	305
27-04	تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة، ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000–2016)	307
28-04	تطور القيمة المضافة لقطاع الأشغال العمومية، البناء والري ، ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000–2016) .	310
29-04	تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة (2000–2016) .	312
30-04	نتائج اختبار استقرارية نموذج "VAR" .	325
31-04	نتائج استجابة السلسلتين "LGDP" و"Linvd" للصدمات ضمن نموذج الـ " VAR" .	329

.الاطار العام للدراسة.

.تمهيد:

أدى تنامي التحديات الاقتصادية، وتواتر مظاهر العولمة إلى تعدد منافذ الاستثمار، فبين اقتصاديات تعتمد على التمويل الحكومي للمشاريع الاستثمارية، وتحفيز الرأسمال الخاص للمشاركة في تفعيل العملية الاستثمارية في قطاعات تختزن إمكانيات هامة لتطوير منظومتها الاقتصادية؛ تركز اقتصاديات الاسواق المالية على تفعيل المنظومة المؤسساتية، ودفع حيوية القطاعات الاقتصادية إلى ابتكار سبل تسمح لها بالتحكم في المعطيات الرئيسية لمكونات السياسة الاقتصادية، بالاضافة لسعيها الدائم للانتقال إلى مرحلة متقدمة من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، والتي تعتمد على منظومة متقدمة من الذكاء الاقتصادي والحكم الراشد في اطار استراتيجيات بعيدة المدى ذات البعد الاستشرافي الدقيق.

يعتبر الاستثمار محور النظرية الاقتصادية على المستوى الكلي، ويكمن ذلك كمركبة اساسية في التحليل الكينزي لبلوغ مرحلة الانتعاش وتحقيق التوازن الاقتصادي، كما أضاف التطور الفكري الاقتصادي معالم حديثة تحكم التدفقات الاستثمارية؛ وفي الواقع يعكس الاستثمار منفذ رئيسي للتدفقات الرأسمالية، بالاضافة لكونه احد اهم متطلبات التنمية الاقتصادية، والذي يساهم بشكل فعال في تطوير البنية الهيكلية للاقتصاد، حيث أن زيادة الطلب المحلي وتنامي مبادرات القطاع الخاص تقيد بامكانية الاقتصاد المحلي على تفعيل قناة الاستثمار الكلي؛ وبالرغم من أن المدارس الحديثة للاقتصاد(هارفارد، كامبريدج، شيكاغو) ومن منطلق اطلاعها على توجهات الأسواق العالمية واستشرافها لتغيرات الطلب، تركز بحوثها على الاستثمار في القطاع المالي وتطوير أداء الأسواق وتدنية مخاطر المشتقات المالية ، غير أن الاستثمار الانتاجي يشكل مرتكز طويل الأمد ضمن مبادئها .

كما برزت الصناعة كمنطلق للعملية التنموية في الفكر الاقتصادي، و اهتمت العديد من الدول بتطوير القطاع الصناعي وترقية صادراتها الصناعية، وذلك من منطلق أن التصنيع واستحواذ مخرجاتها الصناعية على حصص معتبرة من الأسواق العالمية، يسمح لها بتحقيق التنمية الشاملة وتسجيل معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، غير أن الصناعات الحديثة ذات المحتوى التكنولوجي الكثيف تتطلب الاعتماد على منظومة مؤسسية تسمح بتخطي العديد من المراحل في سبيل ترسيخ متطلبات الحوكمة الشاملة،

وذلك في اطار تنظيم رقمي يحكمها من المستوى المتناهي الصغر إلى توفير المدخلات المحورية للقطاع الصناعي، وهو ما تعجز عنه الدول السوق نتيجة لاعتمادها في ادارة المنظومة الاقتصادية خاصتها على معطيات خارجية تستحيل ادارتها والتحكم فيها . ويواجه القطاع الصناعي ضمن الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء العديد من التحديات، حيث تبرز اشكالية تنافسية مخرجات القطاع الصناعي ومواكبة التقدم التقني في الأسواق العالمية ما فرض عوائق اضافية للصناعة في الدول النامية؛ في حين تشكل الانبعاثات الصناعية وتظافر الجهود المؤيدة لتقييد الغازات الصناعية الحدث البارز، خاصة في الدول الكبرى التي اسست مجموعة من النظم التقنية والادارية لتحييد المشاكل المرتبطة بالصناعات الرئيسية ضمن اقتصادياتها .

يعكس موضوع النمو الاقتصادي تطور الجدل القائم بين أنصار المدارس الاقتصادية، فالمدرسة الكلاسيكية انصب اهتمامها على بلوغ معدلات نمو متزايدة وسبل بلوغ ذلك، في حين أن مؤيدي نظريات النمو الحديثة يسعون لاستخدام النمو الاقتصادي المحقق في تصحيح الاختلالات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، من خلال عملهم على تقديم أولوية اعادة توزيع الدخل وتدنية معدلات البطالة والفقر، وان النمو الاقتصادي حسبهم يعد ظاهريا ما لم يكن ضمن اطار مقاربة تستهدف ترقية مؤشرات التنمية الاقتصادية، وتحسين أطر الرفاهية للمجتمعات؛ وقد عملت الجزائر في سبيل تحقيق معدلات نمو مضطردة ومستمرة على تفعيل العديد من البرامج والاستراتيجيات منذ سنة 2000، حيث سمح نمو الايرادات العامة للحكومة باعداد استراتيجية لترقية الاستثمار في الجزائر كاطار منظم لبرامج الاستثمارات العامة التي تبنتها الحكومة خلال الفترة [2000–2014]، والتي استهدفت من خلالها ترقية البنية التحتية للاقتصاد الوطني وتحسين أداء الموارد البشرية؛ في حين أدى توسع القطاع الصناعي وزيادة الطلب المحلي وتنامي المشاريع الاستثمارية في الصناعة إلى وضع الحكومة لإطار تنظيمي للقطاع الصناعي في الجزائر سنة 2008 .

. أولا . إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق، وعلى ضوء ما تقدم يمكن بلورة معالم مشكلة الدراسة وصياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

. ما أثر الاستثمار في القطاع الصناعي على نمو الاقتصاد الوطني خلال الفترة "2000–2016" ؟

. التساؤلات الفرعية: يمكن اعادة صياغة التساؤل الرئيسي في مجموعة أسئلة فرعية على النحو التالي:

.1. ما هي أهم المحددات، النظريات والنماذج المفسرة للعلاقة بين الاستثمار في القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي؟ .

.2. هل يمكن أن يمثل القطاع الصناعي أفضل قناة لإستقطاب الانفاق الاستثماري في الاقتصاد الجزائري؟ .

.3. ما هي الاستراتيجيات والبرامج التي تبنتها الجزائر لتعزيز الاستثمار؟، وما مدى فعاليتها في رفع معدل النمو الاقتصادي؟ .

.4. ما مدى مساهمة السياسات الصناعية في تأطير وتعزيز أداء القطاع الصناعي في الجزائر؟ .

.5. ما هي مشاكل ومعوقات تنمية القطاع الصناعي في الجزائر؟ .

. ثانيا . فرضيات الدراسة: صيغت وصممت مجموعة من الفرضيات التي نرى أنها تشكل اكثر الاجابات احتمالا على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، وذلك كما يلي:

– توّطر المنظومة القانونية والمؤسسية للاستثمار كافة الظروف اللازمة لسيرورة العملية الاستثمارية بشكل يتوافق ومتطلبات ترقية الاستثمار ودعم النمو الاقتصادي في الجزائر؛

– ساهمت التدفقات الاستثمارية العمومية في تقديم دفعة قوية للناتج الداخلي الخام في الجزائر؛

– تساهم القيمة المضافة السنوية للقطاع الصناعي العمومي بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني؛

– شكل تبني الحكومة الجزائرية للاستراتيجية الصناعية سنة 2008 اطار واضح لتنمية القطاع الصناعي وتفعيل تنافسية المخرجات الصناعية؛

– ان الاستثمار في القطاع الصناعي العمومي له أثر ايجابي ومعنوي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر .

. ثالثا . أهمية الدراسة: ان تلك التساؤلات تدعوا إلى أهمية البحث في أثر الاستثمار في القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي، من خلال ما يلي:

.1. محاولة القاء الضوء على أهمية الاستثمار بشكل عام والاستثمار الصناعي بشكل خاص، ودوره في تجسيد برامج النمو الاقتصادي، بالاضافة للاطلاع على النظريات والنماذج المفسرة له.

.2. محاولة تقييم أداء القطاع الصناعي بمختلف فروعه خلال الفترة "2000– 2016" ومارافقه من تغير المؤشرات الاقتصادية المرتبطة به، حيث يسمح ذلك بتحديد أوجه القصور والتحديات التي تواجه الصناعة في الجزائر.

.3. محاولة توضيح أنه بامكان القطاع الصناعي الجزائري أن يحقق التطور والنمو الاقتصادي، اذا رافق ذلك سياسات اقتصادية وصناعية يراعى فيها العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تعصف بالجهود المبذولة، وذلك كونها تسير وفق مخطط بعيد المدى في اطار المنظور الجديد للعصر الحديث.

. رابعا . أهداف الدراسة: من جملة الأهداف التي تسعى إليها الدراسة مايلي:

.1. توضيح أبعاد المناخ الاستثماري الموافق للتنمية الاقتصادية، وتسليط الضوء على برامج انعاش ودعم النمو الاقتصادي ، بالاضافة إلى توضيح أهم القنوات المستفيدة من التدفقات الاستثمارية خلال فترة الدراسة.

.2. الوقوف على واقع القطاع الصناعي في الجزائر في إطار التغيرات التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال الفترة "2000– 2016".

.3. محاولة تقييم أداء السياسات الصناعية المطبقة في القطاع الصناعي الجزائري خلال فترة الدراسة.

.4. استعراض مختلف المعوقات والتحديات التي تعترض الاستثمارات الصناعية في الجزائر.

.5. اعداد نموذج قياسي لقياس العلاقة بين الاستثمار في القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2016.

. خامسا . دوافع الدراسة: هناك دوافع وأسباب تقودنا للبحث في هذا الموضوع دون غيره من المواضيع العلمية الأخرى، فضلا عن أهميته توجد اسباب موضوعية وأخرى ذاتية تكمن فيما يلي:

.1. دوافع ذاتية تتعلق بالاهتمام البالغ الذي حظي به موضوع الاستثمار في القطاع الصناعي، وذلك بعد تراجع أسعار النفط سنة 2014 والحديث عن أهمية الخروج من الاقتصاد الريعي وتحيين ديناميكية القطاعات الراكدة في الاقتصاد الجزائري.

.2. ما افرزته الجهود التنموية في مجال التنمية الصناعية في الجزائر من اخفاقات، وابراز دافعية الدراسة ومناقشة اشكالية العلاقة بين تنمية القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي، والدور الذي يحتله القطاع الصناعي وفقا للمعطيات الدولية والوطنية لبعث عملية النمو والتنمية بشكل جديد ودائم.

.3. سعي الجزائر لإيجاد بديل لقطاع المحروقات في المستقبل، حيث يشكل القطاع الصناعي إحدى البدائل المتاحة لإحتلال مكانة هامة في الاقتصاد الوطني.

.4. المكانة الكبيرة التي تحظى بها النماذج القياسية الكلية في تحليل السياسات وتقويمها، والرغبة في فهم العلاقات التشابكية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.

. سادسا . حدود الدراسة: يقتصر نطاق البحث من حيث شموليته في:

– الحدود المكانية: تتمثل في التركيز على الاقتصاد الجزائري، وبصورة أدق المتغيرات الاقتصادية للمستوى الكلي، والتي تتمثل في الاستثمار، الصناعة والنمو الاقتصادي.

– الحدود الزمنية: تتحدد دراستنا زمنيا خلال الفترة "2000–2016"، حيث تم اختيارها كمرحلة تضمنت العديد من التطورات في الاقتصاد الوطني على مستوى منظومة الاستثمار وأداء القطاع الصناعي.

. سابعا . منهج الدراسة: في اطار الالمام بكافة الجوانب المرتبطة بدراسة وتحليل الآثار المترتبة للاستثمار في القطاع الصناعي على نمو الاقتصاد الوطني في الجزائر، ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي لتقديم صورة واضحة لكل جانب من جوانب الدراسة ووصف المتغيرات الاقتصادية التي تضمنتها

دراستنا؛ ومن خلال جمع البيانات الاحصائية اعتمدنا منهج التحليل لتفسير العلاقة بين الاستثمار في القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي. كما اعتمدنا في دراستنا على برنامج "E-views.10" كأداة للدراسة القياسية، وعلى مجموعة من الكتب والمراجع المتخصصة في الاقتصاد، بالاضافة إلى منشورات الهيئات الوطنية (الديوان الوطني للاحصاء، وزارة المالية، وزارة الصناعة والمناجم، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار) والدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المنظمة العربية) .

. **ثامنا .الدراسات السابقة:** من خلال الاطلاع على العديد الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستثمار، وكذلك دور الصناعة في تنمية اقتصاديات الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

.1. دراسة "**برحومة عبد الحميد، 2007**" بعنوان "محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها (إعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة: 1994–2004"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر؛ وفي اطار معالجته لإشكالية المحددات الرئيسية للاستثمار ومدى مساهمتها في تحديد السياسة الاستثمارية، افترض ضمنها الباحث أن الاستثمار بالجزائر يعتبر متغير غير متجانس يصعب التحكم والتنبؤ بسلوكه وحجم تأثيره على المتغيرات الاقتصادية؛ ليخلص إلى ان المحددات الرئيسية للطلب الاستثماري في الجزائر تتمثل في الناتج المحلي الخام وسعر الفائدة، معدل الاستهلاك، معدل الضرائب ومعدل البطالة؛ وان الادوات المساعدة على مراقبة محددات الاستثمار تنحصر في الانفاق الحكومي وسياسة الاجور والضرائب كمكونات للسياسة المالية، وسعر الفائدة وسعر الصرف وكمية النقد المتداولة كأدوات للسياسة النقدية.

.2. دراسة "**بيرش أحمد، 2012**" بعنوان "اشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي الجزائري"، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر؛ وانطلاقا من الاشكالية المحددة في العنوان انبثقت في رؤية الباحث تساؤلات فرعية تبحث لمعرفة واقع الصناعة في ظل التحولات التي فرضتها العولمة، عالج الباحث ضمن فصول دراسته تطور

القطاع الصناعي خلال الفترة [1945–2007]، والآثار المترتبة لظاهرة العولمة على القطاع الصناعي في العديد من الاقتصاديات المتطورة والنامية، كما تعرض الباحث لتجربة الجزائر في التصنيع خلال الفترة [1962–2007] والتي بين من خلالها مراحل نشوء الصناعة الجزائرية وأهم التطورات التي لحقت مسارها، ليبرز في فصل لاحق متطلبات استمرارية الصناعة الجزائرية؛ حيث خلص الباحث إلى أن التصنيع لم يشكل توجها فكريا يرتكز على خلفيات نظرية، وانما شكل الواقع الاقتصادي للعديد من البلدان، حيث يظهر من خلال التحولات التي شهدها هيكل الإنتاج في تلك الاقتصاديات؛ كما توصل الباحث إلى ان تراجع اولوية القطاع الصناعي لصالح قطاع الخدمات من خلال تحول القنوات الرئيسية للاستثمار في القطاع المالي؛ وكنتيجة تلخص التصنيع في الجزائر وجد الباحث أن التصنيع في الجزائر لم يرتكز على مبررات قوية تعكس رؤى ثاقبة، حيث افتقدت التجربة الجزائرية البيئة الحاضنة لولوج مرحلة التصنيع، ما أدى حسبه لفقدان مقومات النمو الاقتصادي التي تمكن من تأمين التراكم الرأسمالي للمؤسسات الوطنية.

.3. دراسة "**عرقوب نبيلة، 2012**" بعنوان "محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي –دراسة نظرية وقياسية (1970–2008)–"، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر. وضمن بحثها على العوامل المحددة للاستثمار الكلي في الجزائر، افترضت الباحثة أن الاستثمار يتأثر بجموع تغيرات سعر الصرف والناتج الداخلي الخام، معدل التضخم والتمويل الخارجي، وأن هاته العوامل تشكل معادلة لمحددات الاستثمار في الجزائر؛ لتصل ضمن خاتمة بحثها لتداخل المحددات الاقتصادية والادارية والتنظيمية في تحديد السلوك الاستثماري في الجزائر.

.4. دراسة "**ساطور رشيد، 2013**" بعنوان "محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية –حالة الاستثمار الخاص– دراسة قياسية: 1970–2010"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر. تطرق ضمنها الباحث لمقاربة نظرية لمحددات الانفاق الاستثماري والنمو والتنمية الاقتصادية، تحت فرضية أن

تحقيق النمو وبلوغ مراحل متقدمة للتنمية الاقتصادية في الجزائر مرهون باتباع سياسات واستراتيجية رشيدة، تهدف إلى توفير البيئة المناسبة للمستثمرين؛ وتوصل الباحث إلى أن الانفاق الاستثماري الخاص يعد أكثر فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي، وترتبط حسبه الاستثمارات الخاصة في الجزائر عكسيا بمعدل النمو الاقتصادي و حجم الاستثمار الحكومي.

.5. دراسة "**بودخدخ كريم، 2015**" بعنوان "اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض –دراسة حالة الجزائر 2001–2014"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر. بحث ضمنها عن الاتجاه الرئيسي الذي وجب أن تسلكه السياسة الاقتصادية في تحقيق نمو النشاط الاقتصادي بالجزائر، وهل يكمن في تحفيز الطلب أو في تطوير العرض، واعتمد الباحث فرضية أن سياسة جانب الطلب المتبعة في الجزائر منذ سنة 2001 ساهمت في تبعية النشاط الاقتصادي للانفاق العام للدولة ، وأن سياسة دعم الطلب المحلية فشلت في تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي بسبب غياب جهاز انتاجي متطور؛ ليخلص الباحث إلى تأكيد فرضية أن الانفاق العام يعتبر محرك رئيسي للنشاط الاقتصادي في ظل تدني أداء القطاع الخاص ما جعل الاقتصاد الجزائري يسير وفق ديناميكية غير مستدامة؛ وأن مشكلة الاقتصاد الوطني تتعلق بجانب العرض وهو ما يفسر بارتفاع قيمة الواردات السنوية خلال فترة دراسته.

.6. دراسة "**سابق نسيمة، 2016**" بعنوان "أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (2000–2014)"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر. تطرقت ضمنها الباحثة لإشكالية تأثير الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال فرضها لوجود علاقة طردية بين الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ونمو الناتج الداخلي الخام، نفت الدراسة القياسية التي تضمنها البحث الفرضية الرئيسية، حيث خلصت الباحثة إلى وجود

علاقة عكسية بين الناتج الداخلي الخام وقيمة الاستثمار في المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2000–2014) .

. **تاسعا . تقسيمات الدراسة:** انطلاقا من العناصر السابقة جاءت الدراسة ضمن اطار عام وأربع فصول، بالاضافة إلى خاتمة تحتوى على أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات، وذلك كما يلي:

. **الفصل الأول:** بعنوان الاستثمار والسياسة الاستثمارية، حيث تضمن تحديد أهم معالم متغير الاستثمار من خلال التطرق إلى الاطار المفاهيمي الذي اوضحنا من خلاله ماهية الاستثماروأهميته الاقتصادية، بالاضافة إلى أنواعه، أسواقه والمخاطر المتعلقة بإتخاذ قرار الاستثمار فيها، والاطار الفكري والذي يتشكل من أهم النظريات والنماذج الاقتصادية المفسرة للاستثمار، بالاضافة للمحددات المباشرة وغير المباشرة للاستثمار، وكذلك أطر السياسة الاستثمارية على المستوى الاقتصادي الكلي.

. **الفصل الثاني:** بعنوان السياسات الصناعية وسبل ترقية أداء القطاع الصناعي، تم من خلاله التطرق لأهم الأبعاد النظرية للصناعة والتصنيع، كما تطرقنا فيه إلى السياسات الصناعية الحديثة واستراتيجيات التصنيع التي تبنتها الدول في سبيل تحقيق أهداف برامجها التنموية، كما وجدنا من المهم أن نتطرق إلى مقومات التوطن الصناعي والقدرة التنافسية للقطاع الصناعي في المبحث الثالث، وكمحاولة لتقييمهما في الفصل الرابع، ذكرنا الفروع وأهم التقسيمات المعتمدة للأنشطة الصناعية في هذا الفصل.

. **الفصل الثالث:** تضمن جدلية العلاقة بين الاستثمار، الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي من خلال دراسة النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي من الفكر التجاري إلى مساهمات "جوزيف شومبيتر" حول النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الحديث، بالاضافة لعلاقة النمو الاقتصادي بالتنمية وأنواعه، ومعايير قياسه، لنتطرق لتوضيح العلاقة بين الاستثمار في القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي من خلال النموذج الكينزي، والنماذج الحديثة للنمو الاقتصادي.

. **الفصل الرابع:** تم عنونته بدراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار في القطاع الصناعي على نمو الاقتصاد الوطني ، وقد تضمن المبحث الأول دراسة للمنظومة القانونية والمؤسسية لترقية الاستثمار في الجزائر، وتحليل مكانة الاقتصاد الوطني من خلال مؤشرات مناخ الاستثمار وأهم المعيقات الكامنة ضمنه،

بالاضافة لتحليل التدفقات الاستثمارية في الاقتصاد الوطني، من خلال التطرق لبرامج الانعاش الاقتصادي والتي مثلت أهم التدفقات الاستثمارية للقطاع العمومي خلال فترة الدراسة؛ لنعرج في المبحث الثاني لدراسة وتحليل تنافسية وأداء القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000–2016، في حين تضمنت صفحات المبحث الثالث مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2016، لنتطرق في المبحث الرابع لقياس للعلاقة بين المتغيرات الرئيسة لدراستنا .

.عاشرا . صعوبات الدراسة: لا شك أن السمة البارزة التي أصبحت تصف البحث العلمي في العديد من الدول هي صعوبة الحصول على البيانات، خصوصا الدراسات القياسية والتي تعتمد على الاحصائيات، وفي غياب تحيين للبيانات الاقتصادية ونقص النشرات الاحصائية، والتي وإن تعددت لا تتعلق بكافة المتغيرات، ولكون قطاعي الاستثمار والصناعة يشوبهما نوع من الخصوصية والغموض، فإن الحصول على الرقم الاحصائي من الهيئات الرسمية لتفسير أمثل لمتغيرات الدراسة شكل ضربا من المستحيل، بالاضافة إلى البيروقراطية التي شكلت تحديا بارزا في مشوار هذه الدراسة، إلا أنه ولغرض استكمال البحث، لجئنا إلى الاعتماد على البيانات والنشرات الاحصائية المتوفرة على المواقع الالكترونية،

و أملنا أن يكون هذا البحث قد استوفى أغراضه العلمية وأن يشكل محور لتوسيع صرح المعرفة العلمية والاقتصادية ببلادنا .

. الفصل الأول:

الاستثمار والسياسة الاستثمارية.

. تمهيد:

شكل الاستثمار محور النظرية الاقتصادية الكلية بالاجماع على دوره في عملية تكوين رأس المال وتحقيق التوازن الاقتصادي، وذلك انطلاقا من التحليل الكلاسيكي الذي مهد للتأصيل النظري للاستثمار، إلى أهميته في التحليل الكينزي ودوره الفعال في التأثير على الطلب الكلي في المدى القصير، إلى النماذج الحديثة المفسرة للاستثمار والتي ادرجت التقدم التكنولوجي والتغيرات المناخية والعديد من المتغيرات الحديثة في تحليل السلوك الاستثماري.

يمثل الاستثمار ورقة هامة في مسار النظام الاقتصادي لأي بلد، باعتبار أنه مركبة في الطلب الكلي والعامل الأساسي لزيادة العرض الكلي، فتحقيق التنمية لن يتأتى إلا باستخدام الأموال بمثابة انفاق استثماري تترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية سواء في الآجال المتوسطة أو الطويلة، وعليه يمكن الاعتماد عليه في حل العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الكثير من الدول، التي يعتمد نجاحها وتقدمها على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار[1]. وعليه سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للاستثمار؛**
- **المبحث الثاني: النظريات والنماذج الاقتصادية المفسرة للاستثمار؛**
- **المبحث الثالث: محددات الاستثمار والسياسة الاستثمارية على المستوى الاقتصادي الكلي.**

1. ساطور رشيد، **محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2013، ص 12.

. المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للاستثمار.

حظي الاستثمار على غرار العديد من المتغيرات الاقتصادية باهتمام بالغ من طرف الاقتصاديين، كونه يمثل عنصر حيوي وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث أن أي زيادة أولية في الاستثمار يترتب عنها زيادات في الدخل من خلال "مضاعف الاستثمار" كما أن أي زيادة في الدخل ينصرف جزء منها لزيادة الاستثمار من "معجل الاستثمار"؛ ومن خلال هذا المبحث نتطرق لماهية الاستثمار وأهميته الاقتصادية، وأهم التصانيف الرئيسة وما تتضمنه من تفرعات للعملية الاستثمارية، وكذلك قرار الاستثمار في الأسواق المختلفة والذي يرافقه مستوى معين من المخاطرة وعدم التأكد، تحت توقعات عن كفاية العائد المجزي عن الاستثمار.

. المطلب الأول: ماهية الاستثمار وأهميته الاقتصادية.

لم تحدد النظريات والنماذج المفسرة للسلوك الاستثماري مفهوم الاستثمار، حيث ظل مرتبط بعدة مفاهيم كالادخار والتراكم الرأسمالي، ولذلك لإرتباطه بالتجهيزات الرأسمالية والسلع الاستهلاكية والخدمات، بالاضافة إلى اختلاف وجهات النظر بشأنه على المستوى الاقتصادي الكلي والجزئي، وبالتالي نحاول من خلال هذا المطلب حصر مفهوم شامل للاستثمار في ما يلي:

. **أولا. تعريف الاستثمار:** نظرا لوجود مصطلحات جديدة للاستثمار إثر تعريفه من خلال وجهات النظر المختلفة، يمكن القول أنه توجد ثلاث مصطلحات مترادفة هي الاستثمار "***Investissement***"، تكوين رأس المال "***Formation du Capital***"، والتراكم الرأسمالي "***Accumulation du Capital***"؛ وتبعا لذلك يمكن تعريف الاستثمار حسب الكلاسيكيون أنه "انفاق ذلك الجزء المدخر من الدخل، أي أن كل ادخار يتحول بالضرورة إلى استثمار، ويعمل سعر الفائدة في السوق بالتعادل بين الإدخار والاستثمار"؛ أما عند الكينزيين يقصد به "الانفاق على الزيادة في رصيد المجتمع من السلع

الرأسمالية، سواء في شكل مصانع وآلات أو عقارات أو بنى تحتية، أو إضافة إلى المخزون من المواد الأولية، أو السلع الرأسمالية؛ ويتحدد معدل الانفاق على الاستثمار طبقا للنظرية الكينزية بعاملين هما سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال "[1]. ومن وجهة نظر أخرى يمثل الاستثمار "استخدام الأموال الحاضرة لتوليد أرباح في المستقبل"، أو " تزايد مكونات الطاقات المتاحة أي تقبل تضحية الانفاق الحاضر لتحسين المستقبل"، كما يعرف كذلك أنه "عملية تهدف إلى إنتاج سلع رأسمالية ليست مستهلكة في المرحلة الحالية، وتستعمل لإنتاج سلع في المرحلة القادمة" [2].

1. التعريف الاقتصادي للاستثمار: يمكن تعريف الاستثمار بأنه "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها"؛ من هذا نجد أن الاستثمار ذو علاقة مزدوجة، إذ أنه وثيق الارتباط بالادخار من جهة، وبالاستهلاك من جهة أخرى ذلك أن الادخار هو الفائض من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك، وهو الفائض الذي يوجه لنوع آخر من الإنفاق يطلق عليه "**الإنفاق الاستثماري**". لذلك يطلق اصطلاح "إنفاق استثماري" تمييزا عن بقية التكاليف التشغيلية أو المصاريف الجارية[3] ، وهو يتعلق بأحد المشروعات التالية:

– **مشاريع جديدة:** هي مشروعات لم تكن موجودة من قبل، ويتولد عنها طاقة انتاجية جديدة.

1. طويطو محمد وديغش خديجة، **تأثير ظاهرة عدم التأكد لمى محددات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1970–2004) دراسة تحليلية قياسية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثالث، العدد التاسع، ديسمبر 2016، جامعة الوادي، الجزائر، ص 242، متوفر على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/37572 تاريخ الاطلاع: 2017/04/03.

2. منصوري الزين، "**تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**"، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، الأردن، 2012، ص16.

3. زيد الخير ميلود، **ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي**، الملتقى الدولي الأول: "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل"، جامعة غرداية، الجزائر، فيفري **2011**.ص 792. متوفر على الرابط: http://iefpedia.com/، تاريخ الاطلاع: 2016/06/21.

– **مشاريع استكمال:** تمثل أصول مطلوب اضافتها لمشروعات قائمة أصلا؛ فهي إضافة لطاقة انتاجية بغرض تحقيق تحقيق التوازن بين مراحل الانتاج المختلفة.

– **مشاريع احلال (تجديد أو تحديث):** تمثل شراء أصول جديدة بدلا من الاصول القديمة للاحتفاظ بالطاقة الانتاجية أو لتحسين الطاقة الانتاجية للمؤسسة. وتكون العلاقة المزدوجة للاستثمار على نحو:

– "**علاقة تمويلية**" عندما توجه المدخرات كرأس مال نقدي إلى الانفاق على شراء السلع الاستثمارية كرأس مال عيني أو حقيقي.

– "**علاقة انتاجية**" مادام الاستثمار الحقيقي عنصر من عناصر الانتاج فإن ارتباطه وثيق بالاستهلاك والعلاقة بينهما انتاجية.

.2. التعريف المالي والمحاسبي للاستثمار: تضمن المعيار الخامس والعشرون (25) من معايير المحاسبة الدولية تعريف الاستثمار بأنه "أصل تحتفظ به المؤسسة بهدف زيادة الثروة من خلال [1]التوزيعات (أرباح، إيجار، عوائد . . .) أو الزيادة الرأسمالية لمنافع أخرى تعود للمؤسسة المستثمرة، كالتي تحصل عليها من العلاقات التجارية، بمعنى آخر هو أصل له خاصية القدرة على توليد المنفعة الاقتصادية في شكل توزيعات و/أو توزيعات في القيمة، ما يسمح بالتمييز بين:

– **استثمارات مرتبطة بدورة الاستغلال:** وتمثل جميع السلع (الأصول الانتاجية) بمختلف أشكالها والتي تستعمل بطريقة مادية كالمعدات، المباني وغيرها .

1. زيد الخير ميلود، **نفس المرجع السابق**، ص 03.

– **استثمارات خارج دورة الاستغلال:** تمثل الاصول التي لا تستعمل في العملية الانتاجية بل تستغل لأغراض أخرى مثل شراء العقارات لغرض المضاربة.

ويقصد بالاستثمار الإنفاق على شراء أصول جديدة، والتي تمثل إضافة حقيقية إلى ثروة المجتمع، ولم تهتم النظرية الاقتصادية كثيرا بالأصول الرأسمالية الموجودة من قبل؛ بالإضافة فان شراء الأسهم والسندات الخاصة بالشركات القائمة، والمعدات والأراضي والمباني القديمة لا يعتبر استثمار وإنما تعتبرها النظرية الاقتصادية نقل للملكية ولا يترتب عنها أي زيادة في حجم الإنتاج أو التشغيل .

.3. تعريف الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي[1]: الاستثمار من المنظور الاقتصادي الإسلامي له طبيعة خاصة ومميزة لا تقتصر على تنمية رأس المال فقط، بل يتعداه إلى تنمية القدرات والطاقات البشرية والسعي إلى تحقيق التطور الاقتصادي بدءا بأولويات الأمة الإسلامية، كما أن استثمار المال وتنميته واجب شرعي ، وتعد المحافظة على الأموال من مقاصد الشريعة التي ذكرهاالإمام الشاطبي.

يتوافق هذا المفهوم مع التعريف المتواجد في الموسوعة العلمية للبنوك الإسلامية كون الاستثمار معرف على أنه: "كل إضافة إلى الناتج القومي في إطار أحكام الشريعة لما يؤدي الى تحقيق وتدعيم أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال الأولويات التي تعكس واقع الأمة الإسلامية"، وعلية فالتطور يبدأ من تغطية أولويات المجتمع ككل ثم التوجه إلى الكماليات.

من خلال التعريفات التي تطرقنا إليها والتي مست جانب معين للاستثمار دون حصر معناه الشامل، نرجح تعريف "***Pierre Masse***"، والذي يتضمن في آن واحد قرار الاستثمار بتأجيل منفعة حالية

1. بوفامة مسيكة، "**نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية بين النظرية والتطبيق وانعكاسات ذلك على الاقتصاديات النامية: مثال الجزائر**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001/2000، ص 08.

وأكيدة مقابل توقع الحصول على منفعة مستقبلية أكبر؛ ومادة الاستثمار والتي تتعلق بكل ما يخلق طاقة انتاجية جديدة.

. **ثانيا . الأهمية الاقتصادية للاستثمار:** شكل تطور النشاط الاستثماري في الاقتصاديات العالمية أهمية كبيرة، ويعتبر المحور الرئيسي للاقتصاد الرأسمالي لإرتباطه بمتغيرات إقتصادية كلية، كما تتضح أهميته على المستوى الاقتصادي الجزئي من خلال استراتيجية الاستثمار على المدى الطويل، والتي يمكن تحديدها في[1] :

– **البعد الاستراتيجي والمالي:** تتحدد أهمية قرار الاستثمار من خلال تعلقه باستراتيجية المؤسسة على المدى الطويل، في حين أن قرار الاستثمار على المدى القصير هي قرارات تكتيكية تدرج في إطار الهيكل والإمكانيات المتاحة والمتوفرة لدى المؤسسة.أما تحديد الأبعاد الاستراتيجية للاستثمارات بالاعتماد على المعطيات والاحصائيات، ومعرفة المخاطر التي ستواجه استثمار المؤسسة، ينبغي تحليل وتفسير نقاط القوة ومواطن الضعف للمؤسسة، ثم يأتي التنبؤ فيما بعد بالمردودية المالية للمشروع، وتكتسي هذه الاستثمارات أهمية بالغة على مستقبل المؤسسة، كاستثمارات تحسين القدرة الإنتاجية، لأن هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى تغيير بنية المؤسسة، وعليه ينبغي على المؤسسة استشراف الصعوبات التي قد تواجهها .

– **قناة لتحويل الموارد المالية:** يتطلب الاستثمار على المدى الطويل أصول دائمة ومتجددة، وبسبب محدودية الموارد المالية للمؤسسة، تلجأ الأخيرة إلى تخفيض معدل التوظيف لإستغلال الفوائض كتمويل

1. عمارة نور الهدى، "**استثمار العوائد النفطية في دعم وتطوير القطاع الصناعي– حالة الجزائر–**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016/2015، ص 19.

ذاتي أو إلى التمويل الخارجي لحيازة الموارد والأصول الدائمة. ويمكن حصر الأهمية الاقتصادية للإستثمار على المستوى الاقتصادي الكلي في النقاط التالية[1] :

– يعتبر واحد من أهم العوامل المحددة للطاقة الانتاجية، وهذا ما أثبتته الكثير من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يوظف جميع عناصر الإنتاج من اجل توفير السلع والخدمات ودعم الطلب الكلي للمجتمع؛

– يشكل أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي، والإنفاق الوطني، وذلك بزيادة معدلات التكوين الرأسمالي؛

– يتميز الانفاق الاستثماري عن الأنواع الأخرى بعدم الاستقرار، نظرا لكون التغيرات الطارئة على قطاع السلع الرأسمالية تكون بوتيرة أسرع من التغيرات في قطاع السلع الاستهلاكية والخدمات؛

– مساهمة الاستثمار في التطور التكنولوجي، وذلك من خلال نقل التكنولوجيا خاصة الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول النامية، ما يساهم على تخفيض تكلفة السلع والخدمات؛

– مساهمة الاستثمار في دعم المنشآت القاعدية للمجتمع، لأنه عادة ما يرافق تنفيذ المشاريع الاستثمارية تطوير البنية التحتية؛

– تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع، والتخلص من التبعية الاقتصادية، ودعم إيرادت الدولة من خلال المداخيل المحصلة من ضرائب ورسوم؛

1. أرياالله محمد، "**السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار –حالة الجزائر–**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2010، ص 39.

– المساهمة في تنفيذ أهداف السياسة الاقتصادية، من خلال خلق مناصب شغل جديدة، ورفع الدخل الفردي والوطني.

تعكس سرعة انتقال رؤوس الأموال في اطار الاستثمار مدى حيوية الاقتصاد، وعليه فان الاستثمار يوفر دعم محوري لكافة الأنشطة الاقتصادية، وذلك باختلاف الاسواق المستقبلة لراس المال والهدف من الانفاق الاستثماري.

. المطلب الثاني: أنواع الاستثمار ومقاييس تصنيفه.

يتفرع الاستثمار إلى ثلاثة أنواع رئيسية، هي: الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت، والاستثمار في تكوين المخزون السلعي، والاستثمار في فائض الصادرات؛ كما تتمايز مقاييس تصنيفه إلى عدة أبواب، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

. **أولا: أنواع الاستثمار**: والتي تتحدد من خلال التدفق النهائي لرأس المال، ونلخصها في ما يلي:

.1. الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت [1]: إذا تطرقنا إلى الاستثمار كونه عملية تكوين لرأس المال الثابت، فالمقصود منه هو تلك الأصول التي تؤدي إلى توسيع الطاقات الانتاجية في المجتمع أو المحافظة عليها أو تجديدها، وتتميز هذه الأصول بالاستدامة كونها تندرج ضمن مدخلات مرحلة الاستغلال أي في توليد تيار متدفق ومتجدد من السلع والخدمات، وتكون صالحة للاستعمال خلال فترات زمنية متوالية تحددها الاعتبارات الفنية، وتقوم المؤسسات بتخصيص إحتياطات مالية مقابلة لـ"إهتلاك الأصول"، وعند نهاية فترة الاستغلال تكون المؤسسة الاقتصادية قد حصّلت ما يسمح بإحلال أصول جديد . ويتكون الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت من عناصر ثلاثة، هي:

1. عمر حسين، **الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000 ، ص 39.

– تكوين رأس مال ثابت يشكل زيادة في الطاقة الانتاجية، كإنشاء المباني، أو المصانع أو استصلاح الأراضي.

– تكوين رأس مال ثابت يشكل زيادة غير مباشرة في الطاقة الانتاجية، مثل تحسين نوعية وفعالية هيكل البنية التحتية.

– تكوين رأسمال ثابت لا يحدث أي تغيير على الطاقة الانتاجية، ويصنف ضمن الاستثمارات غير المنتجة كالكشف عن المعالم الأثرية والتماثيل وبناء المتاحف، إلا أنه يعتبر ضمن عناصر الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت.

.2. الاستثمار في تكوين المخزون السلعي: ويشكل جانب من جوانب ضمان نشاط عملية الاستثمار، إذ أن تكوين المخزون السلعي في المؤسسات الانتاجية يعمل على تسهيل العمليات الانتاجية واستمرارها، أما في المؤسسات التجارية فيسمح باختصار الفترات الزمنية التي تصاحب عادة الطلب، ونفرق في هذه النقطة بين نوعين من المخزون:

– **المخزون الاختياري:** ويشكل الاحتياطي من السلع الذي تحتفظ به المؤسسات الصناعية والتجارية لضمان استمرارية عملية الاستغلال، وتقوم المؤسسات بالاضافة والسحب منه حسب الحاجة.

– **المخزون الاجباري:** تكون المؤسسات مجبرة على اتخاذ مخزون من السلع في حالة حدوث خطأ في تقدير حجم الانتاج أو في تقدير حجم الطلب على منتجات المؤسسة، فيصبح الفائض عن الطلب إضافة إجبارية للمخزون السلعي. ويتكون عادة المخزون من السلع المصنعة ونصف المصنعة والمواد الأولية، التي تشكل رصيدا سلعيا لدى المؤسسات الاقتصادية، كما ان التغير في المخزون السلعي (بالاضافة إلى الرصيد الكمي للمخزون) يعتبر جزءا من الاستثمار.

.3. الاستثمار في فائض الصادرات: يختلف الاستثمار في فائض الصادرات في تكوينه عن النوعين السابقين، باعتبار أن الانفاق الوطني يمثل الاستخدام النهائي للسلع المنتجة داخل حدود الدولة، سواء داخل الدولة أو خارجها، وبعبارة أخرى يتضمن الانفاق الوطني إنفاق العالم الخارجي على السلع والخدمات المنتجة محليا، أي الصادرات من السلع والخدمات؛ ويعتبر إنفاق العالم الخارجي على الصادرات المحلية جزءا من الانفاق المحلي على الواردات، ويتكون "فائض الصادرات" من صافي إنفاق العالم الخارجي على الموارد المنتجة محليا بعد استبعاد الانفاق المحلي على الواردات، وفي الواقع يعبر "فائض الصادرات" عن الرصيد الدائن للدولة في الميزان التجاري، وعليه فإن تحقيق الفائض يعتبر استثمار محقق في العالم الخارجي.

. ثانيا: مقاييس تصنيف الاستثمارات: تتعد مقاييس تصنيف الاستثمارات وتتشعب ما يضفي على تحديد نوع المشروع الاستثماري صعوبة معينة، حيث من الممكن أن يندرج نفس المشروع تحت أكثر من تصنيف واحد، وبالتالي فإن تصنيف المشروع لا ينفي صفة المشروع لأن كل معيار يلزم جانب من جوانب المقارنة. وتتمايز التصنيفات الموضوعة للاستثمار بحسب المقياس أو الزاوية التي ينظر من خلالها إلى الاستثمار،وبحسب أهدافها وأهميتها، نذكر ومنها[1] :

.1. الاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي: وتتمثل في الآتي:

– الاستثمار الإجمالي: يمثل القيمة الإجمالية للسلع الرأسمالية الجديدة المنتجة في اقتصاد معين خلال فترة زمنية عادة تكون سنة (تتضمن الاهتلاك أو الاستثمار التعويضي) .

1. بربيش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر، 2007، ص 123.

- **الاستثمار الصافي:** يمثل الاستثمار الإجمالي مطروح منه الاهتلاك، لذلك أن السلع الرأسمالية التي تم استخدامها خلال السنة تهتلك ولذلك لا بد من طرح الاهتلاك للحصول على الاستثمار الصافي.

.2. الاستثمار المستقل والاستثمار التبعي: يتمثل الاستثمار المستقل عن الدخل في تقدم أساليب التسيير والتنظيم، التقدم الفني والتكنولوجي ومستوى المعرفة وتقنيات الانتاج. .، كل هذه العوامل تؤثر في حجم الدخل الوطني، أما الاستثمار التبعي أو المحرّض يجعل كل زيادة في الدخل الوطني تؤثر في الاستثمار.

.3. الاستثمار الحقيقي (الاقتصادي) والاستثمار الظاهري: يتمثل الاستثمار الحقيقي في الاستثمار الاقتصادي أي الإنفاق على السلع الرأسمالية الجديدة، في حين أن الاستثمار الظاهري هو عبارة عن الاستثمار المالي في الاسهم والسندات أو الاستثمار المصرفي.

.4. الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص: حيث أن:

- **الاستثمار العمومي:** هو ذلك الاستثمار الذي يخضع مباشرة لسلطة الحكومة ويلبي احتياجات اقتصادية واجتماعية متنوعة ولا يضع الربح في المقام الأول.

- **الاستثمار الخاص:** يخضع لسلطة القطاع الخاص مباشرة ويضع الربح (العائد المالي) كهدف رئيس ، وفي حالة النموذج الاقتصادي الرأسمالي يجب على الحكومة أن تقلص من تدخلها في النشاط الاقتصادي وأن تترك الفرصة للقطاع الخاص للمارسة نشاطاته المختلفة في حدود القانون العام الذي يحكم الاستثمار، ويقتصر دور الحكومة في هذا النموذج على ضبط الإجراءات الخاصة بالسياسة النقدية والمالية وذلك مثل تدخل الحكومة من خلال زيادة النفقات أو تقليصها وضبط النظام الضريبي عبر قوانين المالية السنوية وإجراء تغييرات عليها بما يساعد المؤسسة لزيادة طاقتها الانتاجية وتخفيض التكاليف وتقديم مساعدات لها إن اقتضت الضرورة.

.5. **الاستثمارات المختلطة**[1]: التي يمزج فيها رأس مال القطاع العام والخاص، بسبب نوع الاستثمارات والتي عادة تتطلب رؤوس أموال ضخمة وذات أهمية اقتصادية بالغة، مثل الموجهة لبناء السدود ومرافق البنية التحتية، وتعتمد الدول على رأس المال الخاص أو الأجنبي في حال الأزمات ونقص رؤوس الأموال خاصتها .

.6. **استثمارات التجديد (الاستبدال)**: هذا النوع من الاستثمارات يهدف إلى استبدال التجهيزات ذات التقنية التقليدية، والتي من الممكن تدعيمها باستثمارات التحديث ***" Investissement de modernisation"*** والمتمثلة في تجهيزات حديثة أكثر كفاءة وانتاجية.

.7. **الاستثمارات التوسعية**: والتي تكون لغرض زيادة القدرة الإنتاجية مع ثبات عوامل الانتاج الأخرى من رأس المال والعمل.

.8. **الاستثمارات الإنتاجية**: على العكس من النوع السابق، تخصص الإستثمارات الإنتاجية لتخفيض تكاليف عنصر العمل لزيادة الإنتاجية، من خلال تجهيزات أكثر رأسمالية.

.9. **الاستثمار في رأس المال البشري ورأس المال المعرفي**: تعتبر الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية أداة تنافسية في الاقتصاديات المتطورة، وتطرق **بيكر** في كتابه "رأس المال البشري" إلى نظرية رأس المال البشري، من خلال دراسته للأنشطة المؤثر ة في الدخل المادي وغير المادي بزيادة الموارد في رأس المال البشري، وتوصل إلى أن التدريب المتخصص يزيد من الإنتاجية الحدية للفرد في المؤسسة التي تقدم له التدريب. ويندرج الاستثمار في الموارد البشرية ضمن قيد النفقات التي تتحملها المنظمة الاقتصادية ذات العائد طويل الأجل، وقسم **مينسر** التدريب إلى تدريب رسمي وغير رسمي في مجال العمل وأيضا

1. بربيش السعيد، **مرجع سابق**، ص ص 123-124.

التعلم بالخبرة، وبرر إدخال التعليم بالخبرة بأن الفرد يقبل عملا بأجر منخفض لتوقعه تحقيق منفعة مستقبلية نتيجة الخبرة المكتسبة من العمل، وبناء على هذا فان التعليم بالخبرة يتضمن تكلفة استثمارية[1].

يتمثل رأس المال المعرفي في نخبة الأفراد في المنظمة الذين يمتلكون قدرات فكرية (معرفة، خبرة، مهارة، قيم) يمكن توظيفها واستثمارها في زيادة المساهمات الفكرية لتحسين أداء المنظمات وتطوير مساحة إبداعها، بشكل يحقق لها علاقات فاعلة مع جميع الأطراف المرتبطة بها، ويجعل فرق قيمتها السوقية عن القيم الدفترية معتبرا [2]. ويمثل الابتكار منبع الريادة الاقتصادية للاقتصاديات المتطورة وأساس قوتها التنافسية في الاقتصاد العالمي، فالاستثمار الحكومي والتزام القطاع الخاص بتمويل البحث العلمي، واحترام الملكية الفكرية والمعايير الأكاديمية في التوظيف والترقية، وتوفر رؤوس الأموال الفعالة والمبادرة، من أهم أسباب التفوق الاقتصادي في تحويل الأفكار الجديدة إلى مشاريع استثمارية مستدامة [3].

.10. الاستثمار على المستوى الجزئي (للأفراد) والكلي (المجتمع): في بعض الحالات يجب التفريق بين الاستثمار الجزئي والكلي، حيث أنه على المستوى الجزئي لا يمكن تقييده محاسبيا بأي شكل من الأشكال مثل الاستثمار الذي تكون فائدته موجهة لتحسين رفاهية المجتمع.

.11. الاستثمار المستقل: في هذا النوع من الاستثمارات تندرج فرضية ثبات مستوى الاستثمارات عند أي تغير في مستوى الدخل الوطني، وعليه تكون الاستثمارات المستقلة تلك المنبثقة عن التقدم التكنولوجي، الزيادة في عدد السكان، . . .إلخ.

---

1. قويع خيرة، **تنمية الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص 86.

2. قويع خيرة، **المرجع نفسه**، ص 86.

3. مؤسسة الفكر العربي، **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية**، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص 20، متوفر على الرابط: https://tslibrary.org/7126، تاريخ الاطلاع: 2016/12/05.

.12. رأس المال المستثمر[1]: ويتجسد في العلاقة بين صاحب رأس المال والمبتكر.

.13. الاستثمار العكسي : في غالب الأحيان يكون هذا النوع من العمليات مهملا، إلا في حال كون المؤسسة الإقتصادية تبحث كيفية إلغاء عمليات انتاجية غير مجدية لا تتوافر سوق لمخرجاتها . وكقاعدة عامة يجب سحب الأموال المغرقة في استثمار قائم إذا وجد لذلك مبرر إقتصادي، أي أنه من الممكن تصفية استثمار رأسمالي معين قبل أن تنتهي مدة استغلاله، اذا كانت قيمة الاستثمار في التاريخ المحتمل التخلي عنه تفوق القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتولدة عن استمراره[2] .

.14. الاستثمار الهجومي والاستثمار الدفاعي (الاستثمارات الاستراتيجية): يقصد بالاستثمار الهجومي قيام المؤسسة بالاستثمار قصد كسب كميات جديدة من الطلب في السوق بإدخال تجديدات على منتوجها، أي باللجوء إلى ما يسمى بالاستثمار في السياق التكنولوجي؛ أما الاستثمار الدفاعي فيكون في فترات الركود أو الأزمات، حيث يصبح الطلب أكثر مرونة، أو قد يكون في حالة مواجهة المنافسة أو ضد استثمار هجومي من طرف المؤسسات المنافسة قصد الحصول على مكانة في السوق[3].

.15. الاستثمار الأجنبي المباشر: يختلف مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من بلد إلى آخر ، إلا أن الاختلاف ليس من ناحية المضمون أو الهدف، وإنما يتمايز في تصنيف العناصر المحورية المكونة للاستثمار الأجنبي، على سبيل المثال تدفقات رأس المال الخارجي، الذي تنقسم إلى حافظة الاستثمار أو القروض البنكية. . . إلى غيرها . ويتداول تعريف الاستثمار الأجنبي في الجزائر أنه " الاستثمار من طرف الهيئات الأجنبية بحد أدنى من الأسهم في القيمة الإجمالية للمشروع الاستثماري، بالنسبة للمشاريع ذات القيمة الإجمالية المساوية أو أقل من مليوني (02) دينار جزائري، وحدد المشرع الجزائري عتبة 15%

---

1. *Ghriss Abdennour,* ***L'investissement et ses effets sur le developement economique – cas de l'Algerie- ,*** *these de doctorat, univesite d'Alger,Algerie, 2006/2007, p 18.*

2. هندي منير ابراهيم ، **الفكر الحديث في مجال الاستثمار**، منشأة المعارف، الاسكندرية– مصر، 1999، ص 102 .

3. بوقامة مسيكة ، **مرجع سابق** ، ص 9.

كحد أدنى للمساهمة الأجنبية؛ أما المشاريع ذات القيمة الإجمالية المتراوحة بين 2 و 10 ملايين دينار جزائري حددت العتبة بـ 20% ، و 30% للمشاريع الاستثمارية المجاوزة لـ 10 مليون دينار جزائري"[1] .
وورد في تعريف صندوق النقد الدولي "*IMF*" أنه ذلك الاستثمار المنجز من اجل الحصول على فوائد المشروع الذي تمارس نشاطاته في محيط اقتصادي غير محيط المستثمر، والهدف من هذا الاستثمار هو اكتساب حق اتخاذ القرار في مجال تسيير المؤسسة[2] .

. المطلب الثالث: أسواق الاستثمار والمخاطر المتعلقة باتخاذ القرار فيها .

أدى تنوع الاستثمارات وتعدد قنوات تدفق رأس المال الاستثماري، إلى ظهور العديد من الأسواق المخصصة لتداول وامتصاص الانفاق الاستثماري، ويعد ذلك من الميزات الهامة لتطور الاقتصاد، بحيث أن التنوع في الأسواق يسمح بتحريك سلسلة القيمة المضافة إلى الأعلى ورفع مستويات المعيشة، غير أن الأزمات المتتالية التي شهدها الاقتصاد العالمي فرضت ضرورة التعامل بحذر شديد في التعاملات المالية، وذلك لإرتباط السوق المالية بالسوق الحقيقية؛ في حين تحتضن اقتصاديات الدول النامية مستويات مبدئية من الأسواق الاستثمارية؛ ونعرض في هذا المطلب أسواق الاستثمار وأهم الادوات المتداولة فيها .

. أولا: أسواق الاستثمار وأدواتها: تتمايز اسواق الاستثمار بين سوق الأوراق المالية، وسوق العملات، وغيرها، وتختلف الفرص والادوات المتداولة ضمنها، وهو ما نوجزه في العناصر التالية:

.1. الاستثمار في الأوراق المالية *(Securities Investment):* تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار توفرا نظرا للمرونة التي تتميز بها، وهي على عدة أنواع من حيث العائد والمخاطر

1. *Salim Reggad,* ***foreign direct investment: the growth engine to Algeria****, Korea Review of international studies, vol 11, N 2,south Korea, 2008, p 81, available on : https://gsis.korea.ac.kr/wp-content/uploads/2015/04/11-2-04-Reggad-Salim.pdf, viwed on : 12/12/2016.*

* ***IMF*** *: **I**nternational **M**onetary **F**und.*

2. أقاسم حسنة، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى حالة كوريا الجنوبية، ماليزيا، مصر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011-2012، ص 23.

والحقوق والقيم، فهناك قيمة إسمية للأصل تتحدد وفق إطار قانوني، ومع تداول الورقة المالية تكتسب قيمة سوقية قد تزيد أو تنقص عن قيمة الاصدار؛ ويكون العائد عن الاوراق المالية جاري كنتيجة لتوزيع الأرباح أو فوائد دورية، أو خسارة رأسمالية بسبب إنخفاض سعر بيع الأصل مقارنة بتكاليف الشراء.

.1.1. أدوات الاستثمار المالي : تتعد معايير تصنيف الأوراق المالية بتعدد أنواعها، فمن حيث الحقوق التي ترتبها لحاملها منها ما هو أدوات ملكية مثل الأسهم بأنواعها والتعهدات، ومنها ما هو أدوات دين مثل السندات وشهادات الايداع وغيرهما؛ أما التصنيف حسب الدخل المتوقع هناك أوراق مالية متغيرة الدخل كالسهم الذي يتغير نصيبه من توزيعات الأرباح من سنة لأخرى، ومنها ما هو ثابت الدخل كالسند الذي تتحدد قيمته بنسبة ثابتة من القيمة الاسمية[1]. كما تختلف الأوراق المالية في درجة الأمان التي توفر لحاملها، فالسهم الممتاز يوفر لحامله أمانا أكثر من السهم العادي، ولكن كلاهما أقل أمانا من السند المضمون بعقار الذي يوفر لحامله حق حيازة الأصل الحقيقي الضامن للسند في حالة توقف المدين عن الدفع[2] .

.2.1. خصائص الاوراق المالية: تتميز الأوراق (الاصول) المالية بالخصائص التالية [3]:

– التجانس الكبير في وحداتها، فالمؤسسات الاقتصادية عادة ما تكون سنداتها أو أسهما متجانسة في قيمتها وشروطها، وهذا يسهل من عملية حساب العائد المتوقع.

1. آل شبيب دريد كامل ، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2012، ص 54.
2. مطر محمد، **إدارة الاستثمارات**، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2015 .، ص 81 .
3. زياد رمضان ، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005 .ص 40 .

– وجود أسواق متطورة على درجة عالية من الكفاءة والتنظيم لتداول الأوراق المالية (بورصة نيويوك ***NYSE***، بورصة شنغهاي ***Shanghai***، . .) قلما تتوفر لأدوات الاستثمار الأخرى، فبجانب السوق الأولي يوجد الثانوي والثالث أحيانا وكذلك سوق رابع للتداول.

– تمنح للمالك حق المطالبة بالفائدة أو الربح عند موعد الاستحقاق في حالة السندات، وعند التصفية في حالة الأسهم.

– ليس لها كيان مادي ملموس وبالتالي لا تحتاج تكاليف صيانة أو نقل أو تخزين.

– انخفاض المخاطر من ناحية تحويل الاصول إلى سيولة نقدية.

.2. الاستثمار في العملات الأجنبية: تستقطب أسواق العملات الأجنبية اهتمام عدد كبير من المستثمرين حيث تنتشر هذه الأسواق في كل أنحاء العالم مثل: لندن، باريس، فرانكفورت، طوكيو، نيويورك، وغيرها. ويتحدد سعر صرف العملة المحلية للدول النامية على أساس ما يعرف بـ"سلة العملات" تحدد من قبل البنك المركزي، وتتكون من مجموعة من العملات الأجنبية وبأوزان مختلفة تتغير من فترة لأخرى[1]. ويعدالاستثمار في العملات الأجنبية شديد الحساسية لعدة عوامل منها[2] :

– الاستقرار السياسي والأمني، فالاضطرابات تدفع المستثمرين إلى العزوف عن الاستثمار في العملة لإرتفاع درجة المخاطرة.

1. مطر محمد، **مرجع سابق**، ص 89.
2. الحمزاوي محمد كمال، **سوق الصرف الأجنبي**، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 63.

– العوامل الاقتصادية، فمخاطر سعر الفائدة وميزان المدفوعات، ومخاطر السيولة والائتمان، ومخاطر تخفيض سعر العملة، وعدم توفر سوق مالية نشطة، وغياب قواعد السوق، ومعدل التضخم وغيرها، تشكل توليفة من المحددات الاقتصادية للاستثمار في العملات الأجنبية.

– مدى إلتزام المنظومة الادارية بتطبيق معايير الادارة الرشيدة تؤثر على قرار الاستثمار في العملات الأجنبية.

– العوامل التقنية، مثل العرض والطلب على العملات الاجنبية، والتغيرات في أسواق المال الاخرى، والتغيرات في سوق النقد . ويتم التعامل في أسواق العملات الاجنبية بموجب سعرين هما[1] :

.أ. سعر الصرف الآني (***Spot Exchange Price***)، ويستخدم في إبرام صفقات بيع و شراء العملات الأجنبية بنفس السعر السائد بتاريخ عقد البيع والشراء .

.ب. سعر الصرف الآجل (***Forward Exchange Price***)، ويعرف بالعقود الآجلة حيث يستخدم عند إبرام عقود البيع والشراء تنفذ في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام العقد .

تقوم المعاملات على وجود هامش بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل يتوقف مقداره على التوقعات المستقبيلية لإتجاه الأسعار، وأسعار الفائدة المتوقعة، بالاضافة إلى طول الفترة الزمنية بين تاريخ إبرام العقد وتاريخ التنفيذ؛ ويعد اللجوء إلى استخدام عقود الخيار (***Contract Options***) كوسيلة للتحوط والحماية من هذه المخاطر.

.3. صناديق الاستثمار: يشكل صندوق الاستثمار وعاء مالي تكونه مؤسسة مالية متخصصة وذات دراية بإدارة الاستثمارات، وذلك بجمع مدخرات الأفراد ومن ثم توجيهها للاستثمار في مجالات الاستثمار

1. مطر محمد، **نفس المرجع السابق**، ص 88.

المختلفة التي تحقق للمساهمين عائدا ضمن مستويات معقولة من المخاطرة[1]. ويعتبر صندوق الاستثمار أداة مالية لكن بحكم تنوع الأصول التي تستثمر فيها يشكل الصندوق أداة استثمار مركبة، يعمل عادة على الاستثمار في الأوراق المالية وقد يكون متخصصا في نوع محدد من الأوراق المالية مثل الصناديق الاستثمارية العقارية. كما تشكل فرصة لمن لديهم مدخرات دون الخبرة بكيفية الاستثمار. وتصنف صناديق الاستثمار على أساس تصنيفات مختلفة، نذكر منها التصنيف على أساس هدف الاستثمار في النقاط التالية:

.1.3. صناديق النمو: تكون بقصد تحقيق مكاسب رأسمالية تؤدي إلى نمو رأسمال الصندوق، أي عدم الاعتماد على عائد منتظم بقدر الاستفادة من المضاربة في تقلبات اسعار الادوات الاستثمارية والتي غالبا ما تكون أسهم ذات مخاطر مرتفعة.

.2.3. صناديق الدخل: تعتمد على الحصول على عائد مستمر للادوات الاستثمارية في الصندوق، بحيث تكون توجهات الصندوق مركزة على الاستثمار في إصدارات الشركات المستقرة ذات الجدوى الاقتصادية خصوصا الاسهم الممتازة والسندات.

.3.3. الصناديق المختلطة: والتي تجمع بين أهداف النوعين السابقين، وتسمى بـ "الصناديق المتوازنة" فتوجه استثماراتها نحو النوعين باتباع مبدأ التنويع، وتكون الأولوية لعنصر الأمان على حساب عنصر العائد.

.4.3. صناديق متخصصة: وهي نوع من الصناديق يتخصص في التعامل بالاوراق المالية الصادرة عن شركات معينة مثل: شركات النفط أو صناعة الكمبيوتر أو شركات الخدمات. . وغيرها.

1. مطر محمد، **مرجع سابق**، ص 89.

.4. الاستثمار في العقارات: يعتبر الاستثمار في العقارات النوع الثاني الأكثر تداولا بعد الاستثمار في الأوراق المالية، ويعد من الاستثمارات المريحة والمقبولة من قبل مجموعة المستثمرين الخبراء في المجال العقاري كونه يحتاج إلى رأسمال كبير للاستثمار، ويكون هذا النوع من الاستثمارات على شكلين[1] :

.1.4. الاستثمار المباشر: بحيث أن المستثمر يشتري عقار حقيقي (مبان او أراضي أو شقق) ويقوم بإدارتها بنفسه؛

.2.4. الاستثمار غير المباشر: يكون بشراء سند عقاري أو المشاركة في محفظة مالية عقارية أو ما يعرف بـ "***Real Esate Investment Trusts***" والمنتشرة في الولايات المتحدة، حيث تصدر هذه الهيئات نوع من السندات غالبا ما يكون لتمويل بناء أو شراء عقارات. ويمتاز هذا النوع من الاستثمارات بخصائص تتمثل عادة في[2] :

– درجة عالية من الأمان تفوق الاوراق المالية، وذلك لأن المستثمر بالعقار يحوز أصلا حقيقيا له مطلق الحرية بالتصرف به، وتضمن السندات العقارية لحاملها حق الملكية في حالة عجز المدين عن سداد قيمة السند .

– الاعفاءات الضريبية التي تكون في بعض البلدان، مثل إعفاء الفوائد على السندات العقارية.

– التكاليف المرتفعة بسبب طول مدة التمويل ولكن تكون العوائد كذلك مرتفعة، خاصة باستغلال المتاجرة بالملكية واعتماد دراسات الجدوى الاقتصادية وحسن التنبؤ.

1. زياد رمضان ، **مرجع سابق**، ص 42.
2. زياد رمضان ، **مرجع سابق**، ص 43.

– عدم توفر سوق ثانوية منظمة لذا تعتبر العقارات غير مرنة من ناحية التداول، كما أنها ليست على درجة عالية من السيولة.

– تفتقر أدوات الاستثمار في العقارات إلى عنصر التجانس، بسبب صعوبات التقييم واحتساب معدلات العائد عليها .

وتنقسم مخاطر الاستثمار في قطاع العقارات إلى ما يلي[1] :

– **المخاطر السياسية:** تتضمن التشريعات والقوانين المنظمة لعملية البناء والتشييد؛ السياسة الوطنية المعتمدة للإسكان ؛ الضوابط والإجراءات المحلية المنظمة لعملية البناء والإسكان.

– **المخاطر الاجتماعية** تنحصر في التخطيط الحضري والنشاط الاجتماعي.

– **المخاطر الاقتصادية:** تتمثل أهمها في الطلب الكلي، العرض الكلي، مدى القدرة على الحصول على تمويل للاستثمار.

– **المخاطر التعاقدية:** تشمل إدارة العلاقات مع الموردين وكذلك الزبائن.

.5. الاستثمار في السلع:تتميز بعض السلع بوجود أسواق مالية لها، خاصة منها السلع الأساسية ذات الطلب المرتفع، فبورصة نيويورك تتضمن سوق خاصة للقطن، والذهب في لندن، والبن في البرازيل، وأخرى للشاي السيلاني في سريلانكا وغيرها من الأسواق المخصص لتداول السلع؛ وتشكل العقود العاجلة أساس التعامل في اسواق السلع، ويكون العقد بين طرفين هما المنتج الذي يتعهد بتسليم كمية

1 . *Palmena Zlateva et al, "**A Model For Fuzzy logic Assesment of Real Estate Investment Risks**", University of National and World Economy, Sofia-Bulgaria, 2011, p 92, available on springerlink.com,viewed on 26.11.2017.*

من السلعة المتفق عليها بتاريخ معين مقابل تغطية نسبة معينة من قيمة العقد من طرف وكيل الأعمال أو السمسار.

يوجد تماثل إلى حد معين بين الاستثمار في سوق الأوراق المالية والاستثمار في المخزون السلعي، إلا أن الأخير يمتاز كونه أكثر مخاطرة، مع درجة سيولة أقل نسبيا، وعدم توفر وجود سوق ثانوية لتداول السلع؛ وتحدد أسعار كل الأوراق المالية والسلع المتداولة حسب قانون السوق ولا تخضع لأي مساومة. وتتحدد السلع المتداولة في السوق حسب شروط تمكن من التعامل بها، وهي [1]:

– أن تكون السلع متجانسة.

– القابلية للترتيب والتصنيف حسب النوع ودرجة الجودة، مثلا يصنف القطن قطن باب أول، قطن باب ثاني، والنفط نفط برنت، نفط عمان والخليج . . . إلى غيرها من التصنيفات.

– أن يكون التعامل بها بين عدد كبير من البائعين والمشترين ولا مجال للاحتكار بين مجموعة من المتعاملين.

– أن تكون السلعة في صورتها الخام أو نصف مصنعة عدا بعض السلع كسبائك الذهب والفضة.

.1.5. خصائص الاستثمار في السلع: يتصف هذا النوع من الاستثمار بعدة خصائص، نذكر منها[2]:

– درجة المخاطر العالية بسبب عدم قابليتها للتخزين، أو قصر مدة تخزينها وارتفاع تكاليف التخزين.

– المرونة العالية للسلع المتداولة تجذب الكثير من المضاربين، ما أدى بالهيئات الدولية والمنظمات بوضع حدود دنيا وعليا للأسعار كحماية للمستهلك وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1 . دريد كامل آل شبيب، **مرجع سابق**، ص 57.

2. دريد كامل آل شبيب، **مرجع سابق**، ص 58.

– الأفق الزمني للاستثمار في هذه السلع قصير نسبيا مقارنة بالأدوات الأخرى، كما أن تكاليف تضاف لعقد بيع للسلع كعمولات للسماسرة والوسطاء .

.6. الاستثمار في المشاريع الاقتصادية: يعد من أكثر أنواع الاستثمار الحقيقي انتشارا، ويتمثل في المشاريع الصناعية أو التجارية أو الزراعية، أو قطاع الخدمات، ومن ميزاته المساهمة في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني والرفع من نسبة الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تراكم رأس المال على المستوى الاقتصادي الكلي وزيادة الثروة على المستوى الفردي.

. ثانيا: قرار الاستثمار ومبادئه: يشكل عنصر المخاطرة محدد محوري لقرار الاستثمار، ما يمنح الاستثمار الحقيقي أفضلية عن المشاريع الأخرى، عدا أن تميز الاستثمار بعدم التجانس وما ينتج عنه من في صعوبة في التقييم، وكذلك انخفاض السيولة بسبب عدم وجود أسواق ثانوية للتداول، وارتفاع نفقات النقل والتخزين والصيانة تفتح باب أوسع للمقارنة. واعتمد ***Graham and Dodd(1951)*** في اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية على تحليل ارباح الشركات ونتائج ميزانيتها، ثم على تقارير محاسبة للشركات بناء على النسب المالية، وبعدها ركز ***Markowitz(1970)*** على تجميع الأسهم في محفظة مالية لتدنية الخطر إلى مستوى مقبول من العائد المتوقع [1].

.1. أنواع القرارات الاستثمارية: تتحدد القرارت الاستثمارية حسب مبدأ "العائد على الاستثمار" وعليه يكون على المستثمر المفاضلة بين البدائل المتوفرة وترتيب أولويات الاستثمار حسب الفترة الزمنية المحددة، نعرض في هذا العنصر أهم القرارات الاستثمارية كما يلي [2]:

1.*KeesKoedijk and AlfrdSlager,* ***Investment Beliefs : A Positive Approach to Institutional Investing****, Palgrave Macmillan, 2011, UK, p 19, available on : https://www.springer.com/gp/book/97802302849. Viwed on : 12/02/2017.*

2. محمد مطر، **مرجع سابق**، ص 38.

.1.1. قرار الشراء: يكون قرار المستثمر بالشراء عندما يكون السعر المتداول في السوق للأداة الاستثمارية أقل من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في إطار العائد والمخاطر، مما يحفز المستثمر على الشراء في سبيل تحقيق مكاسب رأسمالية من إرتفاع متوقع في سعر الأداة في السوق مستقبلا، ويترتب على الطلب لشراء الاداة الاستثمارية ضغوط شرائية في السوق مما يؤدي إلى رفع سعرها السوقي في الاتجاه الذي يخفض الفارق بين السعر والقيمة.

.2.1. قرار عدم التداول: نتيجة لقرار المستثمر بالشراء تستجيب آلية السوق لضغط الطلب فيواصل السعر بالارتفاع إلى نقطة يتوازن فيها سعر الأداة الاستثمارية في السوق مع القيمة المتوقعة من وجهة نظر المستثمر، ويكون القرار الاستثماري في هذه الحالة هو عدم التداول، لأن المستثمر عند هذه النقطة تكون توقعاته في تحقيق أرباح سلبية، كما تنتفي لديه المخاطر من انخفاض السعر في المستقبل القريب إلا في حال تغير الظروف السائدة لذا يقرر الاحتفاظ بالاداة الاستثمارية.

.3.1. قرار البيع: تفرض ديناميكية السوق عند نقطة التوازن على المستثمر البحث في نموذجه الخاص بالقرار عن حافز لشراء الأداة الاستثمارية، حيث أن المستثمر يرى في تلك اللحظة أن سعر تداول الأداة في السوق أقل من قيمة الاداة الاستثمارية، ويكون ذلك بعرض سعر جديد لتلك الأداة يزيد عن قيمتها مولدا حافز لدى غيره للبيع فيكون قرار المستثمر في تلك الحالة بالبيع. وينعكس قرار البيع على آلية السوق ليصل إلى نقطة يكون عرض الاداة الاستثمارية أكبر من الطلب عليها فيتجه سعر الاداة في السوق إلى الانخفاض مرة أخرى.

.2. قرار الاستثمار في ظروف عدم التأكد: تطرق عديد من الباحثين إلى عنصر المخاطرة و تأثير حالة عدم التأكد في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، من خلال دراسات نظرية واخرى تطبيقية، حيث توصلت الى نتائج مختلفة ومتناقضة بسبب تباين مصادر الدراسات، وبينت ملاحظات لـ ***lipshitz and Strauss (1997)*** ان الخطر يعرف من قبل المستثمرين بشكل مغاير عن البحوث

النظرية[1]. لذا يشكل الجانب النفسي للمستثمر من حيث قابلية مواجهة الخطر دور مهم في اتخاذ قرار الاستثمار، وتوصلت معظم البحوث لنتائج موجبة لمعدل الارتباط بين العائد المتوقع من المشروع والخطر المحتمل مواجهته، ويتجه متخذ قرار الاستثمار إلى تعظيم الارباح في حالة اخطار محتملة محددة مع تفضيله تدنية الاخطار المتعلقة بالتكاليف الثابتة [2]. ومن ناحية أخرى يكتسي القرار الاستثماري أهمية بالغة بالنظر لعدة أسباب منها[3] :

- يشكل الاستثمار في المدى الطويل المصدر الأول لاستمرار ومحافظة المؤسسة على نشاطها .

- تتطلب العملية الاستثمارية مبالغ كبيرة ومهمة مقارنة لما تملكه المؤسسة من رؤوس اموال.

- يعتبر القرار الاستثماري قرار يرهن المؤسسة على المدى الطويل ويصعب الرجوع فيه.

- ينعكس القرار الاستثماري على صورة المؤسسة من خلال تأثرها بالمحيط الاقتصادي والمالي حيث كلما كان المشروع الاستثماري يلبي ما يحتاجه السوق من منتجات أو خدمات ذات جودة عالية وأسعار تنافسية كلما تحسنت صورة المؤسسة التجارية مما يزيد في ربحيتها التي تعطي مصداقية اكثر لها المؤسسات المالية المقرضة.

إضافة إلى هذا فإن قرار الاستثمار يعتبر قرارا بالغ التعقيد بالنظر لما يتطلبه من إحاطة بمجموعة من العناصر الكثيرة والمختلفة التي تتطلبها العملية الاستثمارية.

1. *Fiona Macmillan,* ***Risk uncertainty and investment decision- Making in the upstream oil and gas industry****, university of Aberdeen, October 2000, Ph.D thesis, Scotland, page 16, available on : http://www.maxvalue.com/tip098.htm, viwed on : 18/01/2017.*

2. *Benedetto Manganelli,* ***Real Estat investing****, University of Basilicata, Springer, Potenza, Italy, p 72, available on : https://www.springer.com/gp/book/9783319063966, viwed on : 22/02/2017.*

3. معراج هواري، **القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية**، دار الكنوز المعرفة، عمان الاردن، 2012، ص 57.

.3. مبادئ الاستثمار: يقوم الاستثمار على مبادئ تسمح بتفضيل بدائل استثمارية عن أخرى متاحة وتحديد القرار الاستثماري، وتتمثل أهم هذه المبادئ فيما يلي [1]:

.1.3. مبدأ الاختيار: نظرا لتعدد المشاريع واختلاف درجة مخاطرها، فإن المستثمر الرشيد دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية المتعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلا من توظيفها في أول فرصة متاحة. ويتوقف تحقيق هذا المبدأ على وجود سوق مالية كفؤة مزودة بنظام معلوماتي وهياكل قوية ذات شفافية، حيث تكون فيها كل المعلومات متاحة للجميع.

.2.3. مبدأ المقارنة: يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بأدوات التحليل والتقييم لكل بديل، وحصر البديل الأفضل والمناسب لرغباته وإمكانياته الاستثمارية.

.3.3. مبدأ الملائمة: يطبق هذا المبدأ بناءا على الرغبات والميول، وبعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية وأدواتها حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار، والتي تمثل معدل العائد على الاستثمار؛ درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار ومستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.

.4.3. مبدأ التوزيع: يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم بسبب اختلافها من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تدرها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا، نظرا للعقبات التي يتعرض لها المستثمرون، مما يصعب عليهم انتهاج وتطبيق هذا المبدأ.

1. منصوري الزين، **مرجع سابق**، ص 19.

يمكن التطرق إلى بعض مبادئ الاستثمار في الإقتصاد الاسلامي وفق معيار التنمية الاقتصادية، حيث حرصت الشريعة الإسلامية على التنمية الاقتصادية وإعمار الكون من خلال وضع النشاط الاقتصادي في دائرة العبادة والتقرب إلى الله عز وجل، والتأكيد على ارتباط تحقيق التنمية الاقتصادية بالفرائض والعبادات من باب [1]:

– **الإلزام بأن يغطي الاستثمار الأنشطة الضرورية للمجتمع:** حيث تعتبر هذه النقطة فرض كفاية، يجب القيام به لحاجة المجتمع إليه وضرورته في عملية التنمية، لذا فإنه يتعين أن تمنح الأولوية في خطة التمويل لهذه الأنشطة دون المشروعات الثانوية التي يتحقق من جرائها أرباح كبيرة.

– **التشغيل الكامل لرأس المال:** وذلك بوضع جميع وحدات رأس المال في خدمة المجتمع الإسلامي، وتوجيه كل المدخرات إلى الانتاج ويتضمن ذلك تفعيل وحدات رأس المال في دائرة النشاط الاقتصادي المشروع، وقد كفل الاسلام ذلك بتحريم الاكتناز وفرض الزكاة، والمعنى الذي يستنتج من تأثيم الاكتناز في علاقته بالتشغيل الكامل لرأس المال، هو أن الاكتناز جزء الادخار الذي لم يوجه إلى الاستثمار.

– **مشاركة رأس المال في الأنشطة الحقيقية وفق الصيغ الشرعية للإستثمار:** ويتضح ذلك جليا من تحليل طبيعة المعاملات التي حرمها الله تعالى والمباحة، حيث تحرم الشريعة الاسلامية المعاملات التي لا تمثل نشاطا اقتصاديا منتجا حقيقيا، وتبيح الاشتراك برأس المال في المعاملات التي تمثل نشاطا اقتصاديا منتج، وبذلك تتحقق التنمية الاقتصادية المرجوة لتوفير الرفاهية للمجتمع والفرد ككل.

– **ضرورة أن يستهدف الاستثمار تنمية العنصر البشري:** من خلال تراكم رأس المال الاجتماعي والذي يشمل كل ما من شأنه المساهمة في تنمية الفرد وقدراته، والرفع من كفاءته الإنتاجية، وضمان حد

1. مقدم ليلى و طعيبة محمد سمير،" **معايير اتخاذ القرار من منظور الاقتصاد الإسلامي**"،الملتقى الدولي الأول: "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل"، جامعة غرداية، الجزائر، فيفري 2011، ص 16.

الكفاية من الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع، وكذلك توفير مشروعات البنية التحتية الضرورية لكافة المشروعات الإنتاجية.

. ثالثا: مخاطر الاستثمار: تنشأ المخاطرة في الاستثمار عن ظاهرة عدم التأكد "***uncertainty"*** المحيطة بإحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار، وذلك لأن الأهداف التي يسعى إليها المستثمر يرتبط مدى تحققها عادة بتدفقات نقدية مستقبلية، ولأن احتمال تحقق هذه التدفقات مرهون بعوامل خارج نطاق سيطرة المستثمر، لذا يصبح من المستحيل افتراض تحقق هذه التدفقات بدرجة 100 % ومتى انخفض احتمال تحقق التدفقات النقدية التي يتوقعها المستثمر عن 100% تنشأ المخاطرة التي تزيد حدتها كلما انخفض احتمال تحقق التدفقات النقدية[1].

ميز ***johnson*** بشكل واضح بين عدم التأكد والمخاطرة، حيث يرى بان وضع "عدم التأكد" يتعلق "بعدم معرفة مختلف النتائج المتوقعة"، بينما تعبر المخاطرة عن " إمكانية تقدير النتائج الممكن حدوثها". ويرتبط عنصر العائد والمخاطرة بعلاقة طردية، بمعنى أنه كلما كان العائد المطلوب مرتفعا على استثمار معين وجب على المستثمر تحمل مخاطر أعلى ناتجة عن عدم إحتمال تحقق هذه العوائد، والعكس صحيح فكلما كان العائد المطلوب منخفضا تكون المخاطر المحتمل مواجهتها ذات نسبة منخفضة[2]. وتعتمد درجة المخاطرة على عوامل مختلفة منها[3]:

– فترة الاستثمار: كلما طالت هذه الفترة ازدادت المخاطرة، أي هناك علاقة طردية بين فترة الاستثمار والمخاطرة.

1. الكداوي طلال ، **تقييم القرارات الاستثمارية**، دار اليازوري، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2015، ص 212.

2. شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة الاستثمار**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الاردن، 2012، ص 32.

3. محروس محمد اسماعيل، **قضايا اقتصادية معاصرة**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 1997، ص 119.

– **مؤشرات سلوكية ونفسية:** تعتمد بالأساس على مدى تقييم الفرد للعوائد المتوقعة ومدى استعداده للتضحية من أجل الحصول عليها، بحيث يبني المستثمر توقعاته على دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري.

– **عوامل خارج إرادة المستثمر:** تكون محتملة كالكوارث أو القرارت السياسية المفاجئة، أو تكون خاضعة لبعض التنبؤات اعتمادا على الأحداث الجارية.

. أنواع مخاطر الاستثمار ومصادرها: هناك مكونات متنوعة تشكل مصادر مختلفة للمخاطرة واللاتأكد المحيطة بالبيئة الاستثمارية والتي تؤثر في النهاية في قرار تنفيذ وقيمة المشاريع الاستثمارية، ويمكن تقسيم المخاطر الكلية إلى اقتصادية وأخرى تكنولوجية. فالمخاطر الاقتصادية تتألف من العوامل التي تزيد من حالات عدم التأكد داخل السوق كأسعار الفائدة والتضخم والتغيرات في القوانين.

.1. المخاطر الخارجية أو المنتظمة *(Systematic Risks)*: وهي تلك المخاطر المتعلقة بالنظام نفسه، وبالتالي فإن تأثيرها يشمل عوائد وأرباح جميع أدوات الاستثمار الإنتاجي أو المالي، وتحدث المخاطر النظامية عادة عند وقوع حادث تتأثر به السوق بأكملها، ومثال ذلك الحرب أو تغيير في النظام السياسي أو تفشي بعض الأحداث الداخلية غير المواتية بحيث لا توجد وسيلة لتغطية الخطر الناجم عنها، إلا أنه يتوجب على المستثمر معرفة مقدار احتمال تأثر المشروع الاستثماري بهذه المخاطر. وتكمن مصادر المخاطر المنتظمة فيما يلي[1]:

.1.1. مخاطر معدلات أسعار الفائدة: نظريا يتأثر حجم الاستثمار بمعدلات الفائدة كتكلفة لرأس المال، وعندما تظل التوقعات التضخمية مرتفعة وغير مؤكدة فإن التعاقد بسعر الفائدة الاسمي يزيد زيادة واضحة

1. عرقوب نبيلة، **محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي– دراسة نظرية وقياسية– (1970–2008)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011، ص 36–40.

عن السعر العادي الذي يحدد بالتقريب متوسط سعر الفائدة الحقيقي، فيجب على المستثمر أن يراهن على ما سوف يكون عليه معدل التضخم، وفي هذه الحالة سيقبل المستثمر مشروعا أكثر خطورة على أمل الحصول على عائد مجزي ما لم يهتلك هذا العائد بسبب التضخم، ومن ثم يصبح عاجزا عن الوفاء بإلتزاماته[1] .

.2.1. مخاطر التضخم: عمليا تتأثر كافة الاقتصاديات العالمية بالتضخم، حيث أصبح ظاهرة لا يمكن التغاضي عنها، خاصة عند التطرق إلى التحليل الاقتصادي لعائد الاستثمار للمدى الطويل. ويشير التضخم إلى إرتفاع في المستوى العام للأسعار، وعادة يعبر عن معدل التضخم بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (***CPI***[*])، حيث يؤدي التضخم إلى تخفيض القيمة الحقيقية (القوة الشرائية) للوحدة النقدية مما يترك جملة من الأثار على كافة التعاملات النقدية[2] . ويتأثر المشروع الاستثماري سلبا بالتضخم، ويكون الأثر بشكل مباشر على عائد الاستثمارات طويلة الأجل في حالة تقييد أسعار البيع أو وجود اتفاق على مبلغ محدد، كما أنه من الضروري رفع قيمة رأس المال العامل لتشغيل الأصول الثابتة ما يترتب عليه المزيد من تكاليف التمويل [3].

.3.1. مخاطر السوق: تنجم مخاطر السوق بسبب تقلبات أسعار أدوات الاستثمار أثناء تداولها في الأسواق المالية عالية التداول.

1. بلعزوز بن علي، **أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية – حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003–2004.، ص 174.

[*] ***CPI : Consumer Price Index***

2. الكداوي طلال ، **مرجع سابق**، ص 201.

3. الكداوي طلال، **نفس المرجع**، ص 203.

.2. المخاطر الداخلية أو غير المنتظمة (*Non Systematic Risks*): وهي المخاطر المتعلقة بمجال معين من الاستثمار، ويمكن تلخيصها فيما يلي[1] :

.1.2. مخاطر الإدارة: يعتمد الكثير من المسيرين نماذج لتسير المؤسسات والمحافظ المالية تكون في الغالب ذات طابع سري، ما قد يؤثر على الأرباح المتوقعة من المستثمرين عند إرتكابهم أخطاء تدفع المستثمرين إلى النفور عن المشاريع الاستثمارية.

.2.2. مخاطر الصناعة: يمكن أن تكون مخاطر الصناعة بسبب النمو غير الممنهج للقطاع الصناعي ما قد يؤدي إلى حدوث إضطرابات على المستوى النقدي (السيولة النقدية)، على سبيل المثال في سنة 2008 عندما واجهت الصناعة في الدول المتقدمة مشكلة نقص السيولة وتراجع النشاط التجاري.

.3.2. المخاطر التشغيلية: حددت لجنة بازل المخاطر التشغيلية في الخسائر الناتجة عن فشل العمليات الداخلية من أخطاء التنفيذ والتقييم، أو الأفراد بسبب الغش وعدم إحترام القوانين، أو فشل الأنظمة التكنولوجية ما يؤدي إيقاف عمليات التداول أو الانتاج، أو الحوادث الخارجية مثل الكوارث الطبيعية[2].

.4.2. مخاطر البلد: شكل خطر البلد على المشاريع الاستثمارية موضوع عدة دراسات، نظرا لعدم توفر نظريات تصنف مصادر هذا النوع من المخاطر ، تتطرق إلى أهمها[3]:

– الكوارث الطبيعية: ينجم عن الظواهرالطبيعية (الزلازل، تغير المناخ. . .) تبعات سلبية على ظروف النشاط الاستثماري، حيث يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على نشاط الانتاجي للمؤسسات الاقتصادية،

1. *Daniel Cappocci, **The complet guide to hedge funds and hedge funds strategies**, Global financial Markets Series, 2013, p 77, available on : https://www.palgrave.com/gp/book/9781137264435, viwed on : 02/03/2017.*

2. بعداش عبد الكريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص 121.

3. *Michel Henry Bouchet et al, **Country Risk Assesment**, wiley finance series, , England, 2003, p 16, available on : http://khuongnguyen.free.fr, viwed on : 02/03/2017.*

على سبيل المثال توقف النشاط الاستغلالي بسبب الفياضانات، أو غير مباشر بسبب الظروف الجوية التي تسبب التوقف عن العمل.

– **المخاطر السياسية:** تتأثر المشاريع الاستثمارية بالتغيرات أو الإضطرابات في الأنظمة السياسية كالحروب الأهلية أو الخارجية، وقد تنجم عن سن التشريعات المتعلقة بالتأميم والمصادرة، والتي تحد من نشاطه، أو تمنعه مؤقتا، أو بصفة نهائية، أو النزع التعسفي لملكيته (التأميم)، وتختلف المخاطر من بلد إلى آخر (مخاطر تؤثر على رأس المال البشري والمادي، ومخاطر تؤثر على التشغيل، وأخرى تؤثر على العمليات المالية كتحويل الأرباح).

– **المخاطر الاجتماعية**[1]: وهي المخاطر التي تكون بسبب التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار أدوات الاستثمار، أو رفع سن التقاعد، ومعدلات الضرائب والرسوم على الانتاج .

نجد من خلال التداولات في الأسواق المالية والاستثمارات في المشاريع الاقتصادية الانتاجية، فرقا بيّنًا في المساهمة الحقيقية في التنمية الاقتصادية، وان كانت الأوراق المالية توفر قدرا هائلا من الفرص الاستثمارية والعوائد التي بلغت ارقام هائلة، ومساهمتها في توفير بدائل جيدة لتمويل المشاريع المنتجة، إلا ان عولمة المنظومة المالية الرأسمالية، وتسارع انتقال رؤوس الأموال دون أثر على المجتمعات، شكل بعدا اخر لتداعي منظومة القيم الاجتماعية وتنامي سيطرة رأس المال على مدخلات المشاريع الاستثمارية المنتجة.

1. منصوري الزين، **مرجع سابق**، ص47.

. المبحث الثاني: النظريات والنماذج الاقتصادية المفسرة للاستثمار.

"يقول ***E.james (1955)***: لا تهتم النظرية الاقتصادية الكلية بالأعداد الضخمة من المشترين والبائعين فرادى، وإنما بالطلب الكلي والعرض الكلي، ولا تهتم بسلوك الحائزين على الأصول النقدية والمالية وإنما بالإدخار والاستثمار الكليين، ولا تدرس المستثمرين أفرادا وإنما التوظيفات الرأسمالية الكلية. ولكن عادة ما ترتكز على بعض الظواهر الأساسية والعلاقات القائمة بينهما: كالإستخدام (العمالة)، البطالة، مستوى الأسعار العام، التضخم، تراكم رأس المال، التمويل، توزيع الدخول، كمية النقد المتداولة، ميزان المدفوعات. . . "[1].

تعكس النظرية الاقتصادية خلال مراحل تطورها اسهامات متعددة في أدبيات الاستثمار؛ كبداية يعتبر "**عبد الرحمن ابن خلدون**" من أوائل الاقتصاديين الذين تناولوا موضوع الاستثمار من خلال عرضه لتنوع النشاطات الاقتصادية واعتماد حاجات العمران على الصناعات المتعددة ودور الحرفيين والصناع في تنمية الحضر؛ ثم انتقلت الدراسات الاقتصاديين من المدرسة الطبيعية إلى نموذج المضاعف، ونموذج "***Jorgensen***" ونموذج "***Tobin***"، والتي كونت أهم قاعدة للفكر الاقتصادي الحديث.

. المطلب الأول: تفسير النظرية الاقتصادية الكلاسيكية للاستثمار.

شكل التيار الكلاسيكي طفرة في التحليل الاقتصادي في القرن الثامن عشر(18م) بسبب توافقه زمنيا مع الثورة الصناعية، إلا أن السبق في وضع المفهوم الاقتصادي لـ"**الاستثمار**" حازه رواد المدرسة الطبيعية، خصوصا "**فرنسوا كيني**" ***François Quesney***"،الذين اعتبروا أن "الأرض أي الزراعة هي المصدر الوحيد للانتاج الصافي"، ووضع"***Quesney***" في جدوله الاقتصادي تسمية "**التسبيقات الأولية**" دلالة عن الاستثمار الذي يمثل حسبه المصاريف المتعلقة بالتجهيزات المخصصة من طرف طبقة الملاك والمتعلقة بالعملية الانتاجية، مثل البنايات، أدوات العمل، المواشي الخاصة بالإنتاج الزراعي[2]. في

1. إلمان محمد الشريف ، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص4.
2. بوفامة مسيكة ، **مرجع سابق**، ص 10.

حين نجد أن كلا من "**آدم سميث**" و"**ستيوارت ميل**" لايميزان بين الادخار والاستثمار ويعتبران الادخار معادل للاستثمار، وبحسب مفهومهم الاستثمار هو استعمال قسط من الادخار الذي يمثل قرار بعدم استهلاك جزء من الدخل ، أي يوجه لتكوين رؤوس الأموال[1]. ويؤكد "***J.B.Say***" من خلال "قانون المنافذ" أن الادخار هو شكل من أشكال الانفاق على مشتريات سلع رأسمالية، أي أن انتقال الادخار إلى استثمار يكون بصورة تلقائية. وبإعتبار أن النقد حيادي حسبهم، أي أنه لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية[2]، فإن تحويل الادخار إلى الاستثمار يجري تحت تأثير عمل معدل الفائدة، وذلك بسبب أن[3]:

- ✓ الاستثمار يعتبر طلبا للموارد التي يمثل الادخار عرضا لها، ولذلك فإن معدل الفائدة هو ثمن التنازل وفق هذه الآلية التي تحدد حجم الاستخدام والدخل الكلي الحقيقي، ودورها هو تأمين المساواة بين الإدخار(***S***) والاستثمار(***I***) وذلك بشكل مستقل عن الآلية التي تحدد حجم الاستخدام والدخل الكلي الحقيقي.
- ✓ الاستثمار (الطلب على الاستثمار) ككل الطلبات هو تابع متناقص لمعدل الفائدة (***i***) في حين يمثل عرض الادخار تابع متزايد لمعدل الفائدة (***i***)، وهكذا فإن تابعي الاستثمار والادخار في الفترة القصيرة يقاس بوحدات حقيقية يمكن أن يعبر عنها كما يلي[4]:

$$I = I(i): \acute{I}(i) < 0 \dots . (01 - 01)$$

$$S = S(i): \acute{S}(i) > 0 \dots . (02 - 01)$$

ومن أجل الوصول إلى التوازن فإنه حسب رأي النظرية الكلاسيكية لابد أن يكون الاستثمار والادخار الحقيقيين متساويين أي:

$$I(i) = S(i) \dots (03 - 01)$$

1. بوفامة مسيكة، **مرجع سابق**، ص 12.
2. إلمان محمد الشريف ، **مرجع سابق**، ص 110.
3. بربيش السعيد، **مرجع سابق** ، ص ص 81-82.
4. بربيش السعيد، **نفس المرجع**، ص 81.

إن معدل الفائدة الذي يحقق وضعية التوازن ينتج عن تقاطع منحنى الطلب على الاستثمار ومنحنى عرض الادخار، وبما أن منحنى الاستثمار يكون متناقصا ومنحنى الادخار متزايدا، فإنه يوجد معدل وحيد للتوازن كما يوضحه الشكل التالي:

. الشكل رقم (01–01): منحنى الإستثمار والادخار بدلالة معدل الفائدة.

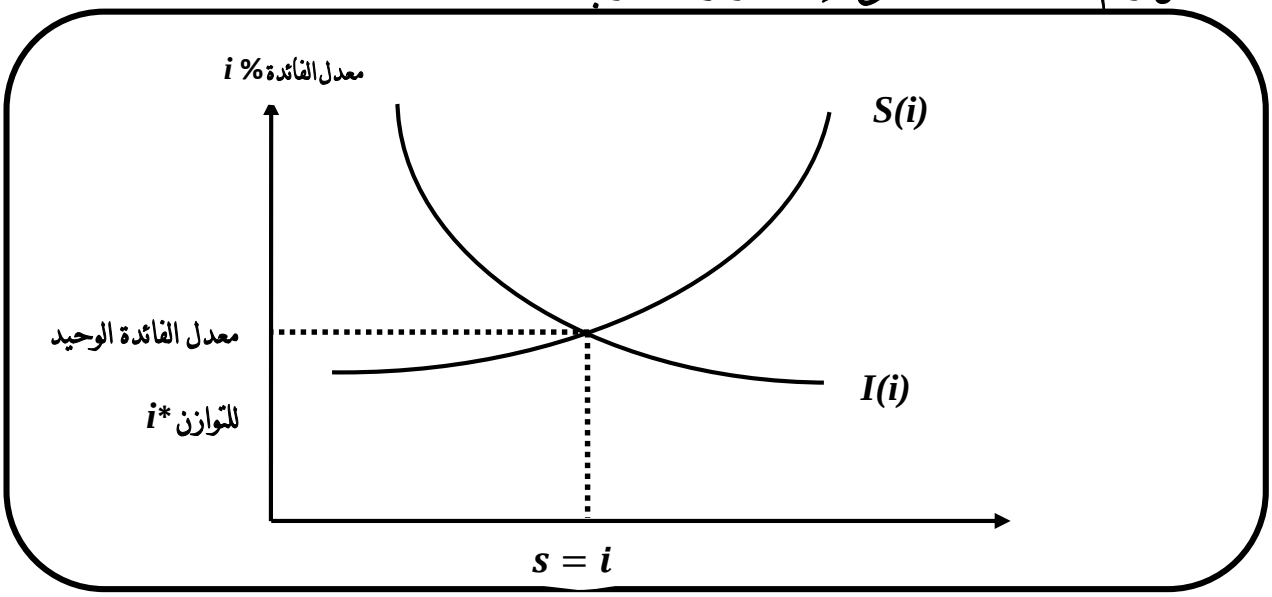

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: بربيش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر، 2007، ص 82.

إن عدم إعتماد الاستهلاك(C) ، الإدخار (S) والاستثمار(I) على معدل الفائدة، وإنما أيضا على الدخل الحقيقي فإن إدخال الدخل الحقيقي في تركيب التوابع السابقة لا يغير النموذج الكلاسيكي، وتصبح معادلة التوازن بالشكل التالي:

$$I = I(Y,i): \frac{\delta I}{\delta i} < 0, \frac{\delta I}{\delta Y} > 0 \ldots . (04-01)$$

$$S = S(Y,i): \frac{\delta S}{\delta i} > 0, \frac{\delta S}{\delta Y} > 0 \ldots . (05-01)$$

$$I(Y,i) = S(Y,i) \ldots . (06-01)$$

من هذه المعادلات للنموذج الكلاسيكي نجد أن المعادلة (01–04) تشير إلى ان التغير في الاستثمار ذو علاقة عكسية بالنسبة للتغير في نسبة الفائدة، في حين أن التغير في معدل الاستثمار يتناسب طرديا مع

التغير في معدل الدخل الحقيقي، كذلك من المعادلة (01–05) وجود علاقة طردية بين التغير في معدل الادخار والتغير في معدل الفائدة وكذلك التغير في معدل الدخل الحقيقي. من هذا يكون الطلب على الاستثمار دالة في سعر الفائدة.

. أولا. نظرية معجل الاستثمار: طرحت المدرسة الكلاسيكية ضمن تحليلها لتغيرات سلوك الاستثمار عدة عوامل محددة له، ومن خلال الطرح بأن التغير في مستوى الدخل يؤدي إلى التغير في مستوى الاستثمار تتحدد فكرة المعجل، والتي نعرضها فيما يلي:

1. المعجل البسيط: يعد المعجل من أبسط النظريات المفسرة للسلوك الاستثماري وقد تمت صياغته من طرف ***J.M.Clark (1917)*** و ***Frish (1931)***، ويبين مبدأ المعجل مدى تأثير التغيرات في الدخل على الاستثمار الجاري خلال فترة زمنية معينة في ظل افتراض وجود علاقة تناسبية بين رأس المال والدخل.فإذا بقي مستوى الدخل ثابتا، فإنه لن يكون من الضروري وقوع تغير على معدل الاستثمار، ويمكن القول أن معجل الاستثمار هو نسبة التغير في رأس المال على التغير في الناتج(الدخل)[1]، ويقوم المبدأ على مجموعة فرضيات هي[2]:

- وجود طاقة انتاجية معطلة؛
- بقاء العوامل الاخرى ثابتة؛
- استقرار اقتصادي؛
- التغير في الانتاج أو الدخل يتطلب نفس قيمة التغير في الطاقة الانتاجية؛
- يتأثر مستوى الدخل ورأس المال الثابت بالتغير في معدل الطلب الاستهلاكي.

وتكون الصيغة الرياضية لمعجل الاستثمار كالتالي[3]:

$$I = \Delta Y * dK/dY$$

1. عرقوب نبيلة، **مرجع سابق**، ص 48.
2. بربيش السعيد، **مرجع سابق**، ص 143.
3. عرقوب نبيلة، **مرجع سابق**، ص 49.

حيث: ΔY : مقدار التغير في الدخل؛ dK/dY : تشير أن التغير في الدخل بمقدار معين يؤدي إلى حدوث تغير في معدل رأس المال المستثمر بنفس المقدار؛ I : حجم الاستثمار.

نظرا لعدم واقعية فرضيات مبدأ المعجل البسيط وقصورها عن تفسير الواقع الاقتصادي، حيث بينت العديد من الدراسات التطبيقية أن تقديرات المعجل البسيط غير معنوية، وظهور مبدأ المعجل المرن الذي يعتمد فرضيات أكثر مرونة في التحليل الاقتصادي للسلوك الاستثماري.

2.المعجل المرن: يفسر المعجل المرن الجوانب التي لم يتطرق إليها ***J.M.Clark (1917)*** في نموذج المعجل البسيط الذي توصل إلى تفسير الاستثمار كدالة لمخرجات النمو بفرض أن الدخل المتوقع يتم الحصول عليه في نهاية كل فترة زمنية، وبسبب عدم التعرض لأثر جانب الأرباح، المتغيرات المالية وعدم التأكدعلى قرار الاستثمار، تطرق كل ***Goodwin(1948)، Chenery(1952) و Koyck (1954)*** وغيرهم، إلى نموذج المعجل المرن والذي يسمح للاستثمار بالدخول في قنوات التأثير مع المتغيرات الأخرى،خاصة منها المتعلقة بعدم التأكد وتشكل أهمية خاصة في التحليل الاستثماري[1].

وتقوم نظرية المعجل المرن على فرضيتين أساسيتين هما[2]:

- عدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة؛
- ثبات معامل رأس المال (نسبة رأس المال إلى الناتج) . و يكون تفسير المعجل المرن بالطريقة التالية[3]:

$$K_t = \beta_0 Q_t + \beta_1 Q_{t-1} + \beta_2 Q_{t-2} + \beta_3 Q_{t-3} \quad \dots (07-01)$$

ويفترض" ***Koyck (1954)*** " أن المتغيرات المتباطئة بفترة واحدة تشكل متتالية هندسية متناقصة،

حيث: $\beta_i = \beta_0 \lambda_i \{ i = 0,1,2,3\}$ و $\{0<\lambda<1\}$.

1. *Edgar E.Twin et al,* ***The flexible accelerator model ofinvestment: An application to Ugandan tea-processing firms,*** *African Journal of Agricultural and Resource Economics, Volume 10, N°01, March 2015, p 02. Available on: https://ageconsearch.umn.edu/bitstream/200590/2/1.Twine%20et%20al.pdf, viwed on : 05/02/2016.*

2. عرقوب نبيلة، **مرجع سابق**، ص 50.

3. عرقوب نبيلة، **نفس المرجع**، ص 51.

حيث: $\boldsymbol{\lambda}$: يمثل معدل التناقص، و بتعويض $\boldsymbol{\beta_i}$ في العلاقة (01–07) نجد:

$$K_t = \beta_0 Q_t + \beta_0 \lambda Q_{t-1} + \beta_0 \lambda^2 Q_{t-2} + \beta_0 \lambda^3 Q_{t-3} \dots (08-01)$$

وبتأخير العلاقة (01–08) بفترة واحدة، وبجداء طرفي المعادلة في λ نجد:

$$\lambda K_{t+1} = \beta_0 \lambda Q_{t-1} + \beta_0 \lambda^2 Q_{t-2} + \beta_0 \lambda^3 Q_{t-3} \dots (09-01)$$

بطرح المعادلة (01–09) من العلاقة (01–08) نجد:

$$K_t = \beta_0 Q_t + \lambda Q K_{t-1} \dots (10-01)$$

لدينا:

$$I_{nt} = K_t - K_{t-1} \dots (11-01)$$

ومنه:

$$I_{nt} = \beta Q_t - (1-\lambda) K_{t-1} \dots (12-01)$$

وتكون معادلة الاستثمار الاجمالي بالشكل:

$$I_{nt} = \beta Q_t - (1-\lambda-\delta) K_{t-1} \dots (13-01)$$

حيث: $\mathbf{I_{nt}}$: يمثل الاستثمار الصافي؛ $\boldsymbol{\beta}$: معلمة النموذج؛ $\boldsymbol{Q_t}$: الانتاج الاجمالي؛ $\boldsymbol{\lambda}$: معدل التناقص؛ $\boldsymbol{\delta}$: نسبة الاهتلاك؛ $\boldsymbol{K_{t-1}}$: معدل رأس المال للفترة السابقة.

يختلف سلوك المعجل المرن عن المعجل البسيط، حيث أن مبدأ الأخير هو تناقص الاستثمار الصافي مع انخفاض نمو الإنتاج، أما في حالة المعجل المرن فالاستثمار الصافي يرتفع إلى حد الذروة ثم يبدأ بالانخفاض؛ وكذلك يتعلق المعجل البسيط بتغيرات الإنتاج أو مستوى الطلب بصفة مستقلة عن مخزون رأس المال، في حين أن المعجل المرن يرتبط بمستوى الطلب وكذلك بحجم مخزون رأس المال.

. ثانيا. نموذج تصحيح المخزونات " *Stock Correction Model*": اقترح هذا النموذج من طرف ***Godwin*** و ***Chenery***، تحت فرضية أن الاستثمار المحقق هو عبارة عن الفرق بين مخزون رأس المال المفضل ومخزون رأس المال المتوفر عن الفترة السابقة، ويعبر عن النموذج بالصيغة التالية[1]:

1. بن قانة اسماعيل، **نحو بناء نموذج هيكلي تنبؤي للاقتصاد الجزائري للفترة (1970–2009)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/2013، ص 17.

$$I_t = \beta(K_t^* - K_{t-1}) \dots (14-01)$$

حيث: K_t^*: يمثل مخزون رأس المال المفضل في الفترة t؛ K_{t-1}: يمثل مخزون رأس المال المفضل للفترة السابقة $t-1$؛ β: يمثل معامل التسوية؛ I_t: يمثل الاستثمار الصافي.

علما أن: $K_t^* = \alpha Y_t$، وبقسمة (I) على K_{t-1} ينتج لدينا:

$$I_t/K_{t-1} = \beta\left(\frac{\alpha K_t - K_{t-1}}{K_{t-1}}\right) = \beta\left(\frac{\alpha K_t}{K_{t-1}} - 1\right) \dots (15\text{-}01)$$

حيث: Y_t/K_{t-1} يسمى بمقياس الطاقة المنتجة. وتماثل صيغة المعادلة (15-01) صيغة المعجل المرن مع وجود اختلاف في تفسير المعاملات[1].

ادت التغيرات الوقائع الاقتصادية الطارئة والاختلاف بين رواد المدرسة الكلاسكية إلى درء الاعتماد على فرضيات النظرية الكلاسيكية، خاصة بعد تقديم **كينز** لمنافذ حديثة لتحليل المتغيرات الاقتصادية، وفي المطلب التالي نتطرق لأهم ما تضمنته النظرية الكينزية في شقها المتعلق بالاستثمار.

1. *Jacques Leonard,* ***Invesstissement et modéles de prevision,*** *Cahier d'économie politique, N° 02, 1975, p 06, disponible sur :www.persee.fr, consulté le 20/03/2016.*

. المطلب الثاني: تفسير النظرية الاقتصادية الكينزية للاستثمار.

ظهرت "النظرية العامة للإستخدام والفائدة" لـ "**كينز**" سنة 1936 نتيجة لفشل التحليل الاقتصادي الكلاسيكي في تفسير الظاهرة الاقتصادية، وقد كان لهذه النظرية العامة الصدى القوي في ذلك الوقت حتى أعتبرت ثورة فكرية كينزية، ونتج عن ذلك إهتمام كبير بالتحليل الإقتصادي الكلي وبالسياسات الاقتصادية الهادفة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتفادي الأزمات[1]؛ ووضع كينز ملاحظتين حول الاستثمار، في ما يتبين أنه الفرق بين التحليل الكلاسيكي والكينزي، هما[2]:

– **الأولى**، أن الاستثمار لا يتحدد بحجم الادخار، وإنما بتوقعات المؤسسات، وأن معدل نمو إقتصاد ما يرتبط مباشرة بمعدل إستثماره وليس بمعدل إدخاره، حيث أن كل زيادة في الاستثمار تنعكس في زيادة الناتج الإجمالي وفي الدخل الوطني وبالتالي في الإدخار، ولكن كل زيادة في الادخار لا تضمن آليا زيادة مستوى الإستثمار، بل العكس يمكن لهذه الزيادة أن تطلق آلية تراكمية لإنخفاض الدخل الوطني.

– **الثانية**، أنه في إطار النظرية الكينزية للاستثمار يتحدد سعر الفائدة في السوق النقدية ويستخدم حينئذ في إنتقاء الاستثمارات، ويمنع وجود السوق أي إفراط في الادخار وبالتالي أي أزمة فائض إنتاج.

يعكس الواقع أن كل زيادة في معدل العرض مقارنة بالطلب ينتج عنها هبوط الأسعار، ما يثبط المنتجين ويشجع المستهلكين وتهرب رؤوس الأموال من القطاع الخاص. وعلق كينز في كتابه النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود "أن تواجد قدرات معطلة للانتاج في المؤسسات يحمل على الاعتقاد الوهمي بأن الادخار مهما كان مقداره سيجد دائما مجال للاستثمار أيا كانت الأحوال الاقتصادية وأن هذه الوقائع المستمدة من الملاحظة تشكل مجال يمكن لنا أن نشك فيه حتى في صحة التحليل الكلاسيكي"[3].

وجه كينز انتقاد للاستدلال الكلاسيكي حول الاستثمار الذي مفاده بقاء العوامل الخارجية ثابتة، فتوازن السوق من خلال آلية العرض والطلب عند الكلاسيك يُبرز أنه من المحتمل أن يزيد العرض عن الطلب

1. صخري عمر، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 54.
2. بن أشنهو عبد اللطيف ،" **مدخل إلى الاقتصاد السياسي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2013، ص ص 431-432.
3. بن أشنهو عبد اللطيف ، **نفس المرجع**، ص 416.

بالنسبة لسلعة خاصة في سوق خاصة، وليس هناك إحتمال لزيادة معممة للعرض في جميع الأسواق بمعنى فائض إنتاج عام للسلع[1].

. أولا. مضاعف الاستثمار: توصل الاقتصادي "***KAHN***" في دراسة له حول أثر الاستثمار على خلق مناصب الشغل سنة 1913، أن الاستثمار في فترة محددة وقطاع معين يسمح بخلق مناصب شغل على موجات تمس عدة قطاعات ذات علاقة بالقطاع الرئيسي بعملية مضاعفة[2]، وسلك **كينز** نفس الطريق في تحليله حيث يندرج مبدأ المضاعف ضمن النموذج الكينزي بأهمية كبيرة تتمثل في تفسير التغيرات الجزئية في الانفاق الاستثماري، الحكومي والاستهلاكي التي تؤدي إلى تغيرات أكبر في الدخل الوطني[3]، حيث بين كينز أن التغير في كمية النقود يؤثر على الاستثمار الذي بدوره يحدد مستوى الدخل والانتاج والتشغيل، ذلك عن طريق مضاعف الاستثمار، وتقوم هذه الفرضية على أن دالة الاستهلاك معلومة ومحددة، وعليه فمستوى الدخل سيتوقف على حجم الاستثمار والدخل ومقداره، فالاستثمار بقدر كبير يعكس حجم الدخل المرتفع عند مستوى منخفض من سعر الفائدة[4] والعكس صحيح.

وتوجد مجموعة من الفرضيات لتطبيق المضاعف الكينزي هي[5]:

- وجود طاقة إنتاجية معطلة أي مخزون لرأس المال غير مستغل حتى تكون مرونة في الجهاز الانتاجي؛
- بقاء العوامل الأخرى ثابتة؛
- وجود توازن اقتصادي؛
- اقتصاد مغلق.

1. بن أشنهو عبد اللطيف ، **مرجع سابق**، ص 415.
2. إلمان محمد الشريف ، **مرجع سابق** ، ص 176.
3. جيمس جوارتيني وريجارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، "**الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص**"، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص279.
4. بلعزوز بن علي، **مرجع سابق** ، ص 67.
5. بريبش السعيد، **مرجع سابق**، ص 139.

1. المضاعف الساكن: تعتمد عملية المضاعفة للانتاج أو الدخل الكلي على وجود متغيرات خارجية عن النموذج وتتمثل في الاستثمار I_0 والجزء المستقل من الاستهلاك C_0[1]. ويمكن التعبير عن مضاعف الاستثمار بدلالة الميل الحدي للادخار بدلا من الميل الحدي للاستثمار، وتكون الصيغة الرياضية للمضاعف على النحو التالي[2]:

$$IM = \frac{\Delta Y}{\Delta I} \dots (16-01)$$

حيث : IM: مضاعف الاستثمار؛ ΔY : التغير في الدخل؛ ΔI: التغير في الاستثمار.

من العلاقة (16-01) نجد:

لدينا: $\boldsymbol{\Delta Y = \Delta C + \Delta I}$ حيث ΔC يمثل التغير في قيمة الاستهلاك، ومنه: $\boldsymbol{\Delta I = \Delta Y - \Delta C}$، وبتعويض قيمة $\boldsymbol{\Delta I}$ في (16-01) نتحصل على:

$$\boldsymbol{IM = \frac{\Delta Y}{\Delta Y - \Delta C} = \frac{1}{1 - \frac{\Delta C}{\Delta Y}}}$$

وإذا كان **a** يمثل الميل الحدي لاستهلاك أي ($\boldsymbol{a = \frac{\Delta C}{\Delta Y}}$) ،و **b** هو الميل الحدي للادخار(يساوي 1− الميل الحدي للاستهلاك)، فإن قيمة $\boldsymbol{IM}$ تكون:

$$\boldsymbol{IM = \frac{1}{1-a} = \frac{1}{b}}$$

بما أن: $\boldsymbol{\Delta Y/\Delta I > 1}$ تكون $\boldsymbol{\Delta Y > \Delta I}$، أي أن الزيادة في الدخل تكون أكبر من الزيادة في الاستثمار، حيث زيادة الاستثمار تضاعف أو تزيد من حجم الدخل، والمضاعف لا يعني الضعف، أي أن المضاعف هو ذلك العامل الذي يمثل حاصل جداءه في الاستثمار قيمة التغير في الدخل[3].

1. إلمان محمد الشريف ، **مرجع سابق**، ص 178.
2. عرقوب نبيلة، **مرجع سابق** ، ص 52.
3. بربيش السعيد، **مرجع سابق** ، ص 139.

بهذا يعتمد المضاعف السكوني على طريقة آلية لتحقيق الانسجام بين الطلب الاستهلاكي والانتاج، ولا يأخذ في الحسبان الاستمرارية ويعتبر أن الاستثمار يزيد لفترة واحدة تستقر عند (t_1).

2. المضاعف الديناميكي: تنطلق آلية المضاعف عندما يحدث تغير في الانفاق ويتمثل في الطلب على السلع والخدمات، ويتأثر الجهاز الانتاجي بالاستجابة للطلب بزيادة كمية الإنتاج (تحت فرضية ثبات الاسعار ووجود طاقات انتاج عاطلة)، ولهذا الانفاق آثار على الاقتصاد تتم على دفعات متتالية وتستمر لفترات عديدة[1]، وتعرف الفترة الزمنية بـ" فترة الابطاء" لأن المتغيرات الاقتصادية تتطلب فترة للتكيف مع التغيرات الطارئة، وتتحدد المدة التي يحدث فيها أثر المضاغف بشكل كامل على عاملين هما[2]:

– **طول فترة إعادة الانفاق:** وهي الفترة التي تتم بين حصول الافراد على زيادة في دخولهم وإعادة إنفاقهم لجزء من هذه الزيادة على المنتجات الاستهلاكية، وكلما طالت مدة الانفاق ارتبط بها أثر المضاعف؛

– **مقدار معامل المضاعف:** كل تغير في المعامل يؤثر على فترة أثر المضاعف بنفس المقدار.

وينخفض أثر المضاعف من فترة إلى أخرى، إلى أن تصل السوق إلى حالة التوازن فتتوقف عملية المضاعفة. حيث أشار" ***J. DENIZET (1982)*** " بأن عملية المضاعفة تستلزم إستمرار تمويل الاستثمار من فترة إلى أخرى، وإلا سيعود الدخل إلى مستواه الابتدائي.

عند افتراض أن الاستثمار ارتفع بمقدار ΔI، وكان الميل الحدي للاستهلاك محدد بـ : $0 < c < 1$، يمكن تحديد التغير في الدخل خلال فترة زمنية كما يلي[3]:

– الفترة $t = 0$: التغير في الدخل يكون بنفس مقدار التغير في الاستثمار

$$\Delta Y_0 = \Delta I$$

– الفترة $t = 1$: يرتفع الانفاق (الاستهلاك) بمقدار:

$$\Delta C_1 = c\,\Delta Y_0 = c\,\Delta I$$

1. إلمان محمد الشريف ، **مرجع سابق** ، ص 187. .
2. عرقوب نبيلة، **مرجع سابق**، ص 54.
3. إلمان محمد الشريف ، **مرجع سابق**، ص 194.

أي بمقدار: $\Delta Y_1 = c\,\Delta Y$

- الفترة $t = 2$: تكون الزيادة في الانفاق بـ:

$$\Delta C_2 = c\,\Delta Y_1$$

ويصبح الدخل:

$$\Delta Y_2 = c\Delta Y_1$$

لدينا: $\Delta Y_1 = c\,\Delta Y$ ومنه:

$$\Delta Y_2 = c\,\Delta Y_1 = c^2\,\Delta I$$

- الفترة $t = n$: يرتفع الانتاج (الدخل) بـ :

$$\Delta Y_n = c^n\,\Delta I$$

وعليه تشكل الزيادة في الدخل خلال مختلف الفترات الزمنية، متتالية هندسية متناقصة لأن أساسها مساوي إلى $0 < c < 1$.

هناك جوانب سلبية وأخرى ايجابية لهذه الآثار المضاعفة، في الجانب السلبي يساعد المضاعف على شرح لماذا تعتبر التغيرات في الاستثمار حتى ولو كانت صغيرة بالنسبة للناتج الوطني الاجمالي تمثل مصدرا لعدم الاستقرار الاقتصادي، وعلى الجانب الايجابي فإن هذا المبدأ يفسر أسباب ما تؤدي إليه تغيرات صغيرة في الانفاق الحكومي (أو في الضرائب) من آثار توسعية كبيرة (أو إنكماشية) على الدخل والتوظيف[1].

تختلف الاقتصاديات من حيث الموارد ومجالات صرفها، فبين اقتصاد لديه موارد عاطلة وبطالة بين القوى العاملة والآلات، واقتصاد آخر ليس لديه هذه الموارد، يعمل المضاعف على زيادة الانتاج والتوظيف في كل دورة من دورات الانفاق الاضافي؛ وإذا لم توجد هذه الموارد العاطلة فإن زيادة الدخل

1. جيمس جوارتيني وريجارد استروب ، **مرجع سابق**، ص 281.

سوف تكون زيادة تضخمية، وهذا يعني أن الزيادة في الانفاق سوف تؤدي إلى غلاء الاسعار وليس نمو في الانتاج الحقيقي[1].

ارتكزت المدرسة الكينزية في التحليل الاقتصادي للاستثمار على الدور الكبير الذي يشكله في الاقتصاد، وانعكس ذلك في اعتقادهم أن معدلي الاستثمار والاستهلاك يحددان معدل طلب السوق، حيث أن "**كينز**" يوضح أن "هبوط الفعالية الحدية لرأس المال بالنسبة للقرن التاسع عشر الذي تميز بانخفاض عدد المشاريع الاستثمارية"[2]، يرجع إلى الاسباب التالية[3]:

- أن دوافع الاستثمار في القرن التاسع عشر (19م) كانت كبيرة بسبب الاكتشافات التقنية والحروب الاستعمارية التي يلزمها تجهيزات، أما في عصرنا فإن مجتمعا هرما كامل التجهيزات لا يثير إلا قليلا من دوافع الاستثمار؛
- أن الأفراد يتحلون بطبع حماسي وينتهزون كل فرصة لتحقيق الأرباح، على عكس المجتمعات الحديثة التي اتسمت بضعف روح المبادرة نوعا ما .

ما يجعلنا نتوصل أن "**كينز**" لم يتطرق إلى الاقتصاديات النامية ويكون من غير المعقول طرح فكرة"فعالية رأس المال الضعيفة" للنقاش في حالة اقتصاد نام. ويمكن وضع نقد للنظرية الكينزية على مستويين هما[4]:

– **المستوى النظري:** عندما تكون أزمة إقتصادية عميقة، هناك إحتمال ضعيف في أن تشرع الشركات في سياسة استثمارية بحجة ظهور طرق إنتاج حديثة، وكذلك إمكانية المؤسسة تحديث طرق الانتاج دون استثمارات جديدة من تخصيص أموال الاهتلاك لتحويل طرق الإنتاج؛ ولا تستبدل أي مؤسسة آلة أخرى مشابهة لها بل تقتني آلة أكثر فعالية تقنيا، وبالتالي لا توجد استثمارات ولا تتلقى صناعة السلع

1. جيمس جوارتيني وريجارد استروب، **نفس المرجع**، ص 282.
2. بن أشنهو عبد اللطيف، **مرجع سابق**، ص449.
3. بن أشنهو عبد اللطيف، **نفس المرجع**، ص 449.
4. بن أشنهو عبد اللطيف، **نفس المرجع**، ص 451.

طلبات إضافية، ولا تنطلق آلية تضاعف الاستثمارات؛ وعليه ليس للتقدم التقني أثر على تراكم رأس المال مهما كانت حالة التنافس لإدخال رؤوس الأموال إلى جميع قطاعات الإنتاج.

- **المستوى التاريخي:** ثبت أن فترات الركود والبطالة لم تكن فترات ضعف من الناحية التقنية، مثال فترة ما بين الحربين التي كانت فترة تقدم تقني ولكن ذات نشاط استثماري ضعيف.

يتبين أن كينز لم يأت بجديد على تحليل التقليديين، حيث سلم بشيء من الغموض أن الادخار الكلي يساوي الاستثمار الكلي، وعليه بات الاختلاف بينهما دون النتائج، فأي زيادة في الادخار تؤدي إلى زيادة في الاستثمار ، إلا أن ما أضافه "كينز" في نظريته هو البحث عن تحديد المتغير التابع من المستقل، فتوصلت النظرية التقليدية ببداهة مطلقة أن الإدخار يؤثر مباشرة في الاستثمار، أما "كينز" أقر عكس ذلك، فجعل الاستثمار هو الذي يؤدي تلقائيا إلى الادخار من خلال ما يحدثه الاستثمار من تغير في الدخل من خلال مضاعف الاستثمار[1].

. ثانيا .نموذج " *Hansen-Samuelson*" حول تفاعل المضاعف والمعجل.

قام "***Paul Sauelson***" سنة 1939 بتطوير نموذج استاذه "***Alfven Hansen***" الذي يرتكز على نموذج الدورات الاقتصادية ذات التأصيل الكينزي، حيث شكلت العلاقات الأساسية لنموذج ***IS-LM*** تمهيد لدراساتهم من خلال تعديلهم لمعادلات نموذج الدورات الاقتصادية، غير أن بعض المعادلات تستجيب فيها المتغيرات لأثر التغير بتأخير فترة زمنية، ما يكسب النموذج طبيعة ديناميكية ذات علاقة بالزمن***(t)***؛ ويفترض "***Sameulson***" أن الانفاق الحكومي متغير خارجي يتحدد خارج النموذج ويؤول إلى قيمة ثابتة، حيث يكون نموذجه كالتالي[2]:

$$C_t = \alpha Y_{t-1} \ldots . (17-01)$$
$$I_t = \beta (C_t - C_{t-1}) \ldots . (18-01)$$

1. بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص 67 .

2. *Karman Dadkhan,* ***The evolution of macroeconomic theory and policy,*** *Springer edition, New York, USA, 2009, p 159, Available on : https://www.springer.com/gp/book/9783540770077, viewed on 15/04/2016.*

$$Y_t = C_t + I_t + G_t \dots (19-01)$$

حيث: C يمثل الاستهلاك ؛ Y الدخل؛ I الاستثمار، G الانفاق الحكومي، وباحلال المعادلتين (01-17) و(01-18) في المعادلة رقم (01-19) نحصل على المعادلة التالية[1]:

$$Y_t = \alpha(1+\beta)Y_{t-1} - \alpha\beta Y_{t-2} + G_t \dots (20-01)$$

ويتضمن حل المعادلة رقم (01-20) تقلبات دورية إذا كان: $\alpha < \frac{4\beta}{(1+\beta)^2}$، حيث يستمر الدخل في الارتفاع لعدة فترات إلى مستوى أعلى من مستوى التوازن، وعند بلوغه الذروة يمكن أن يبدأ في الانخفاض حتى يبلغ أدنى مستوى في شكل دورات مستمرة.

. المطلب الثالث: النظريات والنماذج الحديثة للتحليل الاستثماري.

تطور تفسير النظرية الاقتصادية للاستثمار مع ظهور متغيرات حديثة ارتبطت بدالة الاستثمار، حيث شكل نموذج نموذج ***Jorgenson (1963)*** و نموذج " ***Q***" لـ***James Tobin (1969)*** الحدث البارز في ثمانينيات القرن الماضي، وبعدها نظرية ***Pindyck*** للاستثمار في ظروف عدم التأكد ***(Uncertainty)*** والتي أصبحت تشكل أكثر مرجعية في أدبيات التحليل الاستثماري الحديث.

. أولا: النظرية الكينزية المحدثة (نظرية تكلفة التعديل الحدية) .

تم ادراك صعوبة نظرية رأس المال (الأرصدة) والاستثمار (التدفقات) منذ القرن التاسع عشر، وقد اتضحت المشكلة بسبب عدم القدرة على دمج مفهوم "***Ficher***" الذي ينص على أن سعر الفائدة يتم تحديده بمقدار التدفق الاستثماري، مع مفهوم "***Clarck***" الذي يحدد سعر الفائدة بمقدار رصيد رأس المال، حيث خلص "***Haavelmo***" في عام 1960 إلى عدم وجود طلب على الاستثمار كحقيقية مؤكدة، في حين اقترح "***Lerner***" سنة 1953 مفهوم يرتبط بزيادة تكلفة الاستثمار، وأشار إلى أن ارتفاع سعر عرض السلع الاستثمارية ينطوي ضمنيا على انتهاج المؤسسات الاستثمارية لطريقة الوصول التدريجي إلى الرصيد الأمثل لرأس المال، وتكون مقيدة بالتكلفة الحدية لرأس المال التي ترتبط عكسيا

1. *Karman Dadkhan* ***,op.cit****., p. 160.*

مع الكفاءة الحدية للاستثمار، وبالتالي كلما ارتفع حجم الاستثمار زادت التكلفة الحدية لرأس المال وانخفضت الكفاءة الحدية للاستثمار حتى تصل إلى مستوى سعر الفائدة الحقيقي والذي يدل على المستوى الأمثل لرأس المال[1].

ترى النظرية الكينزية أن سعر الفائدة يتحدد بعوامل نقدية وليست عينية، وذلك من خلال الطلب على النقود وعرضها، وبما أن عرض النقود يحدد من قبل السلطة النقدية (البنك المركزي)، وأن الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط يعتمد على الدخل أي أن سعر الفائدة هو دالة للدخل، حيث أن زيادة الدخل توفر طلب أكبر على النقود لغرض المضاربة وهو الذي يحدد سعر الفائدة في علاقته بعرض النقود؛ ويتحدد الاستثمار في النظرية الحديثة من خلال العلاقة سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال، هذه الأخيرة تمثل المعدل الذي تخصم به كافة العوائد المتوقع الحصول عليها من الأصل الرأسمالي طيلة فترة الاستغلال والتي تساوي القيمة الحالية للأصل الرأسمالي؛ فإذا كان سعر الفائدة أعلى من الكفاية الحدية لرأس المال، لا يتخذ القرار بالاستثمار لكون تكلفة الاستثمار (سعر الفائدة) أكبر من المردود (الكفاية الحدية لرأس المال)، في حين يتم اتخاذ القرار بالاستثمار عندما يكون مردود الاستثمار أعلى من التكلفة، وعليه فإن سعر الفائدة السائد في السوق يعتبر محددا أساسيا للاستثمار[2].

تعتمد النظرية الكينزية الحديثة للاستثمار فرضية أن الكفاية الحدية للاستثمار "MEI" تمثل معدل العائد على المشاريع الاستثمارية الجديدة، وتكتب وفق العلاقة التالية:

$$MEI = MPK - MAC \ldots . (21 - 01)$$

حيث: MPK يمثل الإنتاجية الحدية لرأس المال، ويمثل MAC قيمة التعديل اللازم لتكلفة الاستثمار الحدية. وعند المستوى الأمثل لرأس المال، يتساوى معدل الإنتاجية الحدية لرأس المال المقابل لهذا

1. عادل عبد العظيم، **اقتصاديات الاستثمار– النظريات والمحددات**، مجلة جسر التنمية، العدد 67، المعهد العربي للتخطيط، نوفمبر 2007، الكويت، ص 04، متوفر على الرابط: http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/50/50_develop_bridge67.pdf تاريخ الاطلاع 2016/04/14 على الساعة 13:46.

2. عرقوب نبيلة، **مرجع سابق**، ص 56.

المستوى مع سعر الفائدة السائد في السوق، ولذلك تتساوى *MEI* مع سعر الفائدة عند مستوى استثمار جديد يساوي الصفر، ومنه وفق هذا المستوى لا يتم تنفيذ استثمارات جديدة، وتتحقق صلاحية كل من مفهوم "**Ficher** " (*MEI = r*) ومفهوم "**Clarck**" (*MPK = r*). وعليه يمثل الفرق بين الإنتاجية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة القاعدة الأساسية لنمو رصيد رأس المال أو تراجعه. وعند زوال هذا الفرق فإن صافي الاستثمار يساوي الصفر وبالتالي يتساوى كل من (*MPK*، *MEI* وr)[1].

. **ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية:** قدمت النظرية النيوكلاسيكية نموذجا لمحددات الرصيد الأمثل لرأس المال، والذي يتحدد عند تساوي الإنتاجية الحدية لرأس المال مع تكلفة رأس المال (سعر الفائدة الحقيقي)، في حين تم التغاضي عن نموذج محددات الاستثمار (معدل سرعة انتقال المشروع الاستثماري من الرصيد الحالي إلى الرصيد الأمثل لرأس المال)؛ وترتكز النظرية النيوكلاسيكية على فرضية العلاقة الطردية بين المستوى الأمثل لرأس المال ومستوى الدخل، والعلاقة العكسية بين المستوى الأمثل لرأس المال وتكلفة رأس المال. ونوجز في هذه النقطة أهم النماذج النيوكلاسيكية المفسرة للاستثمار والمتمثلة في نموذج "**Jorgensen**" ونموذج "**Q**" لـ"**James Tobin**".

1. **نموذج "Jorgensen"**: يعتبر نموذج "***Jorgensen (1963)***" البديل النيوكلاسيكي لنموذج المعجل، ويفترض من خلاله أن تعظيم المؤسسات للأرباح مرتبط بدالة "**كوب– دوغلاس**" (***Cobb-Douglas***) للانتاج، وأن الاستثمار يشكل دالة متناقصة بالنسبة لرأس المال المتوقع الذي يشكل متغير تابع لكل من معدل المخرجات (حجم الانتاج المتوقع)، أسعار المخرجات وتكاليف رأس المال (معدل الفائدة)، وعليه يكون الاستثمار دالة لمخرجات المؤسسة المتوقعة ومعدل الفائدة.

تقيَد نموذج "**Jorgensen**" بفرضيات التوقعات الحدية، وذلك بمرونة وحدات الإحلال بين رأس المال والعمل واستبعد حالة عدم التأكد، ما أثر على إمكانية تطبيق النموذج في الاقتصاديات النامية[2]. وأطلق

1. عادل عبد العظيم، **مرجع سابق**، ص 06.

*2.Twin et al,**op.cit**, p 03.*

"***Jorgensen***"على نموذجه اسم "**النظرية الكلاسيكية الحديثة**" بالرغم من عدم تضمن نموذجه تحديث لفرضيات النموذج الكلاسيكي "المعجل البسيط".

2. نموذج "*Tobin*" للاستثمار: إعتمد "***James Tobin***" سنة 1969 نموذج "***Q***" للاستثمار كإضافة للنظرية النيوكلاسيكية، تحت فرضية أن زيادة قيمة رأس المال المادي للمؤسسات (الاستثمار) لدرجة تمكن من تغطية تكاليف الاستبدال (احلال استثمار ي)، تجعل قيمة رأسمال المؤسسة يكون ذو أهمية أكبر من تكاليف استبدال رأس المال، وتكون النسبة" ***Q*** "مساوية إلى[1] حاصل قسمة القيمة السوقية لرأسمال المؤسسة الاستثمارية على تكاليف استبدال رأس المال، وكلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كان الاستثمار مربحا بمعدل الزيادة في النسبة"***Q***"، ويفترض "***Tobin***" في "نموذج ***Q***" أن الانفاق الاستثماري يختلف بشكل مباشر وفقا لنسبة الأسهم من حيث القيمة السوقية مع وحدة إضافية من رأس المال لتكاليف الاحلال، وتشكل القيمة الأساسية للسهم والأرباح المتوقعة باعتماد تقلبات سعر السهم كمؤشر محدد لقرار الاستثمار[2]. وعلى الرغم من أن هذا النموذج يربط الاستثمار مباشرة بأهداف المؤسسة، إلا أنه تعرض لإنتقادات بسبب سطحية الفرضيات المعتمدة فيه، مثل توقعات عقلانية وكفاءة الأسواق، وإمكانية تعدد الاستثمارات أو إختلاف السلوك الاستثماري للمؤسسة باعتبار تباين أهداف المؤسسة واستراتيجيات الانتاج البديلة[3].

. ثالثا: النظرية المالية السلوكية: يتمثل النموذج الرابع للاستثمار في نموذج "الأصول الحقيقية" والذي يعتبر فرع من النظرية المالية السلوكية،وتقوم النظرية المالية السلوكية على فرضيتين أساسيتين، هما[4]:

---

1. Eric Sims, ***Graduate macro theory 2 : Notes on investment****, university of Notre Dame, United States. Spring 2011, p 01, available on : https://www3.nd.edu/~esims1/investment_notes.pdf, viewed at the* 22/08/2017.

2. عرقوب نادية، **مرجع سابق**، ص 58.

*3. Twin et al,****op.cit****, p 03.*

4. بن زاير مبارك وبن زاير عبد الوهاب، **نظرية المالية السلوكية مقابل نظرية كفاءة الأسواق**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الأول، مارس 2017، جامعة بشار، الجزائر، ص ص 92– 93، متوفر على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/21834 تاريخ الأطلاع 2016/09/21.

- **عدم تمتع المستثمرين بالعقلانية (الرشاد):** تسعى النظرية المالية السلوكية إلى تفسير وشرح الحالات الشاذة الملاحظة في الأسواق المالية وذلك على أساس دراسة سلوك الأفراد المتعاملين فيه، وملاحظة درجة الترابط المعقد بينهم، مما يبرز نوع من اللاعقلانية في تصرفات هؤلاء الأفراد من خلال تعاملهم مع المعلومات الواردة للسوق.

هذه الخصائص لم يتم التطرق إليها في النظرية المالية التقليدية (نظرية كفاءة الأسواق المالية) والتي تعتمد فرضية أن الأفراد يتصرفون بطريقة عقلانية ويأخذون في الحسبان جميع المعلومات المتاحة عند اتخاذ أي قرار؛ لكن بعض الأبحاث أثبتت أن هذا ليس صحيحا في كثير من الحالات، حيث أن بعض الدراسات النفسية والاجتماعية تشرح التغيرات في الأسواق المالية أكثر من نظريات الاقتصاد المتخصصة، مثلا الاعتقاد بأن شركات النمو (التي يتوقع نمو أرباحها بشكل كبير) ستنمو أسعارها أفضل من السوق بشكل مستمر ناتج من الثقة الزائدة بقدرات الفرد على التوقع أكثر من حقيقة هذا النمو مما يجعل أسعار هذه الشركات تصعد بشكل كبير ثم في النهاية ترجع لأسعارها الحقيقية بعد انحسار هذه الثقة بناء على معلومات جديدة لواقع هذا النمو، فالمبالغة في التفاؤل أو التشاؤم طبع بشري، لذا عند ارتفاع السوق تكون هناك مبالغة قي الثقة بأن السوق ستستمر في الارتفاع ويبدأ البحث عن الأخبار الإيجابية لتبرير هذا الارتفاع وتجاهل المؤشرات السلبية حتى ولو كانت واضحة فيحدث الشراء الجماعي، وعند تراجع الأسعار يحدث العكس ويسيطر التشاؤم والتركيز على الأخبار السلبية فيحدث نتيجة لذلك البيع الجماعي.

- **محدودية التحكيم:** تعتبر النظرية المالية التقليدية أن التحكيم قادر على تصحيح الانحرافات الناتجة عن تصرفات الأفراد غير العقلانيين وإرجاع الأسعار إلى قيمتها الحقيقي، غير أن ارتباط سلوكيات الأفراد وتقليد ومحاكاة تصرفات بعضهم كما وضحته النظرية المالية السلوكية، يؤدي إلى إلغاء عملية التحكيم في الأسواق المالية، وبالتالي انحراف السعر عن قيمته الحقيقة، كما أن استخدام نفس

الاستراتيجيات من طرف الأفراد، والتوصل إلى نفس الحكم بشأن بعض الأوراق المالية، يجعل من التحكيم عملية غير قادرة على إرجاع السوق إلى نقطة التوازن وتقدير الأصول بقيمتها الحقيقية.

فالقرارات الاستثمارية في النهاية يتخذها المستثمرون حتى ولو اعتمدوا على أفضل التقنيات الفنية والتحليلية ففي النهاية هم من يتخذ القرار وهم يختلفون في قراءات الأحداث لاختلاف القاعدة التي يستمدون منها هذه القراءة وغالبا في سوق المال يحركهم النفور من الخسارة والتطلع إلى الربح حتى أن بعض المتخصصين ينسون قواعد مهمة في الاستثمار إذا وقعوا تحت تأثير هذين العاملي، حيث ساعدت "**المالية السلوكية**" في إلقاء الضوء على بعض الظواهر خصوصا التأثيرات المؤقتة التي تطرأ على الأسواق المالية، أما على المدى البعيد فلا تزال النظريات الاقتصادية والمالية هي المسيطرة والأكثر دقة في شرح هذه التغيرات.

. رابعا: نظرية " *Pindyck*" لحالة عدم التأكد *(Uncertainty)*: أدرجت الأدبيات الاقتصادية الحديثة عنصر عدم التأكد أو اللايقين في نظريات الطلب على الاستثمار بفعل عدم قابلية الرجوع في القرار الاستثماري، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض قيمة السلع الرأسمالية التي تمثل أساس قرار الاستثمار في حالة القرار بإعادة بيعها؛ وقدم "***Pindyck***" اقتراح بتعديل قاعدة صافي القيمة الحالية التي مفادها أن تكون قيمة وحدة رأس المال تساوي على الأقل تكلفتها في حالة الشروع في تنفيذ المشروع الاستثماري، وفي التراجع عن تنفيذ قرار الاستثمار (حالة التصفية) فإن قيمة الوحدة من رأس المال يجب أن تتعدى تكلفة الشراء والتركيب بمبلغ يساوي تكلفة الاستمرار في الاستثمار[1].

كما يوجد بُعد آخر لعدم التأكد ويتعلق بالسياسات المتبعة على المستوى الكلي، ففي حالة كون السياسة الاقتصادية في مرحلة تطوير وتغيير، فإن القرار الاستثماري يتخذ على أساس من الحيطة والحذر، فقد يشرَع في تنفيذ قرار الاستثمار ثم تسن تشريعات تمنع أو تغير في البيئة الاستثمارية[2] ما يؤثر دون شك

1. بن زاير مبارك وبن زاير عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص 60.

2. العتوم عامر يوسف، "**التوازن الكلي في الاقتصاد الاسلامي**"، عالم الكتب الحديث، إربد– الاردن، 2012، ص 41.

على استمرارية تنفيذ المشروع أو استغلاله. وقد أشار" ***Rodrik*** "عام 1991 إلى أن المستثمرين يفضلون الانتظار لمدة زمنية حتى تتوفر درجة معينة من التأكد بثبات السياسات المنتهجة على المدى الزمني القصير والمتوسط، فعند انتهاج سياسة الاصلاح يكون من الصعب للقطاع الخاص التنبؤ باستمرارية هذه السياسة بسبب التخوف من أن تؤدي النتائج غير المتوقعة للاصلاح إلى تغيير السياسة الجديدة أو تبني السياسة السابقة، ومنه يفضل المستثمر الرشيد توفر درجة كبيرة من اليقين لتفعيل قرار الاستثمار[1].

وفر تطور السياسات الاقتصادية والتغيرات الطارئة على النظام النقدي والمالي العالميين منافذ جديدة لدراسة سلوك الاستثمار، وذلك باعتماد رؤى حديثة للتدفقات الاستثمارية، ونشير إلى أنه لا يمكننا التطرق إلى جميع النماذج والنظريات باعتبار غزارة البحوث والنماذج التطبيقية المتعلقة بالاستثمار، غير أننا اقتصرنا على أهم النظريات والنماذج التي نرى لها صلة بموضوع دراستنا .

1. عادل عبد العظيم، **مرجع سابق**، ص 08.

. المبحث الثالث: محددات الاستثمار والسياسة الاستثمارية على المستوى الاقتصادي الكلي.

سمحت الأبحاث والدراسات بتطوير العديد من النظريات وحصر أهم العوامل المحددة للاستثمار، ويعتبر الاقتصادي الانجليزي **كينز *J.M. Keynes*** أول من توصل إلى تحديد العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار على المستوى الاقتصادي الكلي والذي يعتمد على التكلفة الحدية لرأس المال التي يتوقعها المستثمر.

. المطلب الاول: محددات الاستثمار.

يتشكل إطار الاستثمار في حدود معينة وتحت ظروف خاصة تتعدد من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية إلى غيرها من الظروف السائدة في البلد، وكون المتغيرات الاقتصادية هي المحدد الأكثر أهمية والذي سوف نركز عليه، تتمثل أهمها في ما يلي :

. **أولا: المحددات المباشرة:** وتشكل مجموع العوامل المحددة بصورة مباشرة لقيمة التدفقات النقدية الاستثمارية، وهي[1]:

.1.سعر الفائدة الحقيقي: يعتمد المستثمرون في تمويل الاستثمارات على القروض البنكية التي تتكون من أصل القرض بالاضافة إلى سعر الفائدة الإسمي الذي تحصله البنوك لقاء تمويلها للمشروع الاستثماري، ويختلف سعر الفائدة الاسمي عن سعر الفائدة الحقيقي (الذي يؤثر على قرار الاستثمار بشكل رئيس لأعتباره تكلفة لتمويل الاستثمار) بتأثر هذا الأخير بمقدار التغير في الأسعار أو معدل التضخم، حيث إذا "لم تتغير الأسعار وبقيت ثابتة خلال مدة القرض فإن الفائدة الحقيقية لن تختلف عن الفائدة الاسمية. أما إذا ارتفعت الاسعار بنسبة 10 % على سبيل المثال خلال فترة القرض فإن القيمة الحقيقية للمبلغ المقترض ستنخفض بنفس النسبة بسبب التضخم، ويفترض في هذه الحالة أن سعر الفائدة الحقيقي يمثل

1 .قاسم نايف علوان، " **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**"، دار الثقافة، عمان –الأردن–، 2012، ص 38.

كلفة الفرصة البديلة للاستثمار ،وبالتالي يلخص كافة المؤثرات على الاستثمار من جانب التكاليف"[1] .
وتطرقت العديد من البحوث إلى أثر سعر الفائدة على معدل الاستثمار منها دراسة ***Aysan et al (2005)*** حول " محددات عدم كفاية نمو معدلات الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال افريقيا "[2] خلال الفترة 1980-1990 ، وتوصل إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة الحقيقي ومعدل الاستثمار في الدول المعنية، و يكون بذلك تأكيد لفرضيات النظرية الاقتصادية. واقترحت المنظومة المالية الاسلامية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، بدائل عن سعر الفائدة الذي يمثل الربا في الشريعة الإسلامية، تتمثل أهمها في[3] :

– مبدأ المشاركة أو ما يسمى بعقود المشاركات.

– عقد المضاربة أو القراض.

– عقود البيع والصيغة المؤسسية للاستثمار الإسلامي في البنوك الإسلامية.

.2. الكفاية الحدية لرأس المال: تطرق كينز إلى الكفاية الحدية لرأس المال بطريقة ديناميكية عن الإنتاجية الحدية لرأس المال، من خلال ربط الكفاية الحدية لرأس المال بعنصرين هما[4] :

– العوائدالمتوقعة الممكن الحصول عليها بفضل رأس المال المستثمر خلال فترة الاستغلال؛

1.طالب محمد عوض، **مدخل للإقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرفية، عمان– الأردن، 2004، ص 51.

2. *Sulaiman D . Muhammad et al, **Rate of intrest and its impact on investment to the extent of pakistan**, pakistan jornal of commerce and social sciences, 2013, vol 7(1), pakistan, p 93, available on http://www.jespk.net/publications/109.pdf, viewed on the 29.01.2017.*

3 .بوفامة مسيكة ، **مرجع سابق**، ص41.

4 .الدباغ اسماعيل وشبر خضير إلهام ، **مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص 114.

– ثمن عرض رأس المال أو نفقة الاستبدال لرأس المال، من خلال تحديد القيمة الحالية للعوائد المستقبلية.

.3. التغير في ايراد المبيعات: تبنى « ***Jan Tinberger*** » في النظرية الكلاسيكية العلاقة السببية بين الاستثمار وإيرادات المبيعات (مستوى الارباح)، بإعتقاده أن الأرباح المحققة تعكس الأرباح المتوقعة، وحيث أن الاستثمار يعتمد على الأرباح المتوقعة لذلك يرتبط إيجابيا بالارباح المحققة، كما يحدد التمويل الداخلي الأرباح المتوقعة ويحدد معدل الاستثمار، وذلك خلاف نظرية المضاعف (الناتج يحدد الاستثمار)، ولذلك تكون الاجراءات المحفزة لزيادة الارباح أكثر فاعلية لزيادة الاستثمار (مثل خفض معدلات الفوائد على القروض الاستثمارية)؛ كما يتأثر الاستثمار بزيادة الانفاق الحكومي من خلال الزيادة المحققة، أو خفض معدلات الضرائب على دخل الأفراد استجابة لهذه الزيادة مما يزيد الايرادات المتوقعة وبالتالي من رفع معدل الاستثمار[1].

.4. توقعات المستثمرين: تؤدي مواجهة المستثمرين لظروف مستقبلية غير مؤكدة وضع خطط تعكس القرارات المحتمل اتخاذها تحت الظروف الاقتصادية المستقبلية، "وتظهر الدراسات عدم استقرار توقعات رجال الأعمال وتأثرها بعوامل اقتصادية وسياسية كثيرة، فقد يبني المستثمر توقعاته على الظروف الحالية أو السائدة في الفترات القريبة السابقة، فإذا رأى المستثمرون تزايد المبيعات في الفترات المدروسة قد يتوقعوا استمرار هذا التزايد في المبيعات ويقبلوا على الاستثمار في الفترة الحالية، وكذلك فإن المناخ السياسي والسياسات الاقتصادية الكلية تؤثر على توقعات المستثمرين وقراراتهم الاستثمارية"[2] .

.5. التقدم التقني (التكنولوجيا): إن الثمرة التي ينتظرها أي مشروع من عملية التقدم التقني تتمثل في رفع مستوى كفاءته الانتاجية وهي مسألة تتمثل عمليا في تحقيق نفس الحجم من الناتج ولكن بنفقات أقل أو الوصول إلى مستوى أكبر من الناتج ولكن عند نفس مستوى النفقات؛ كذلك ينبغي الاشارة إلى

1.منصوري الزين، **مرجع سابق**، ص28.

2 .طالب محمد عوض، **مرجع سابق** ،ص 52.

أن بعض أنماط التقدم التقني تقترن بظهور صناعات جديدة ومن ثم إنتاج سلع جديدة ونشأة الطلب عليها يؤدي إلى الاستثمار فيها[1] . ويتأثر القرار الاستثماري في محيط اقتصادي متذبذب بالتقنيات الحديثة، حيث أن طرح سلسلة انتاج ذات تكنولوجيا حديثة يسمح بتعجيل تطبيق استراتيجات الاستثمار من ناحية الرفع من الإنتاجية، ومن ناحية أخرى يشكل الاهتلاك المعنوي للتقنية تحديا حيث أن تقارب الفترات الزمنية لطرح الابتكارات التكنولوجية يؤثر سلبا على القرار الاستثماري .

.6. سعر الصرف: يؤثر تخفيض سعر صرف العملة الحقيقي على معدل الاستثمار خاصة عند تطبيق الدول النامية عادة لبرامج للاصلاح الاقتصادي التي تكون مرفقة بتقلبات في المتغيرات الاقتصادية كارتفاع معدل التضخم نتيجة لزيادة الواردات وقلة الصادرات، حيث إن شراء السلع الرأسمالية كالآلات التي تستعمل لغرض الإنتاج وتقديم الخدمات، والتي يتم استيرادها من خارج الدولة، وتبرز الحاجة إلى النقد الاجنبي لشراء هذه السلع، وربما لا يكون ذلك متاحا لسداد قيمها، مما يؤثر سلبا على القرار الاستثماري[2].

.7. القروض البنكية: يعتبر النظام البنكي عبر خدماته المالية أحد أهم مرتكزات عملية التنمية الاقتصادية، كونه يعتبر المجمع للموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ومن ثم تحويلها إلى الوحدات ذات العجز، ويسمح بتوفير الدعم الخاص بالمشاريع أو شركات الأعمال سواء في رأس المال العامل (التشغيلي) أو رأس المال الثابت ، ويعتبر عاملا محددا ومؤثر على الاستثمار، كذلك فإن توافر القروض البنكية يساهم في دعم وتشجيع الاستثمار، وبالعكس في حالة فرض قيود على التمويل

1 .بن قانة اسماعيل، **مرجع سابق**، ص 16.

2. *Xiang hua Liu and Chulin Li, **competitive investment strategies in adoption of new technology with a further new technologie anticipated**, journal of systems science and systems Engineering, vol 12 N° 4, p 500, China, December 2003 available on : https://link.springer.com/article/10.1007/s11518-006-0150-6, viwed on : 14/04/2017.*

بالقروض قد يؤدي إلى انخفاض المعدل الإجمالي للاستثمار؛ واقترح ***king and levin[1] (1993)*** أن ارتفاع معدلات الاستثمار المحلية يرتبط بمعدلات نمو اقتصادي سريعة، فيما توصل ***Lensink and Hermes (2003)*** إلى أن تطور المنظومة المالية للدول المضيفة يعتبر شرط رئيسي لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

.8. معدل نمو الناتج الاجمالي: يساهم الاستثمار في تنمية الموارد المادية أو في البحث والتطوير والتدريب من خلال الأثر الايجابي لزيادة نمو معدل الناتج الاجمالي، هذا الأخير من شأنه تحفيز الجوانب ايجابية لكل من الطلب الكلي والاداء الاقتصادي ما يمنح دفعا لتنفيذ مشاريع استثمارية جديدة؛ وقدم ***Green and Villaneuva (1991)*** نتائج لعلاقة موجبة بين معدل نمو الناتج الاجمالي والاستثمار الخاص والتي تظهر في نظرية المعجل المرن تحت فرضية أن دالة الانتاج تعكس علاقة ثابتة بين مخزون السلع الرأسمالية في الاقتصاد ومستوى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي [2].

.9. عدم الاستقرار الاقتصادي: يؤثر غياب الاستقرار الاقتصادي على عملية الاستثمار من جوانب عديدة منها ارتفاع معدلات التضخم والتي تؤثر على الربحية المتوقعة وخاصة في حالة الشركات أو المشاريع التي تكون فيها الإدارة غير مغامرة، فإن حالة عدم التأكد تجعل هذه الإدارات تعيد هيكلة استثماراتها بعيدا عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة وهذا يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار.

1. *King G. Robert ; Levine Ross,* ***Finance and Growth : Shumpeter might be right****, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 108, No. 3. August 1993, p 04, available on: https://www.isid.ac.in, viewed on 05.01.2017.*

2 . بونوة شعيب ومولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–**، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة تلمسان،الجزائر، ديسمبر 2009 .ص7 .

.10. الإطار القانوني والمؤسساتي: تتطلب عملية الاستثمار إعداد قانوني متكامل قدر الإمكان يسمح للمستثمر التعامل على أسس ثابتة وواضحة، ولبلوغ ذلك يفترض عند صياغة التشريعات أن [1]:

– تتميز بالتفاصيل الدقيقة التي تعالج كل المسائل الموضوعية والإجرائية المتعلقة بالعملية الاستثمارية بالإضافة إلى تبنيها للوائح التنفيذية.

– تتصف بالديناميكية والعمل على تطويرها وتحديثها بشكل دائم مع المستجدات المختلفة، دون المساس بمبدأ استقرار التشريع، حيث أن عدم ثبات القوانين المنظمة للاستثمار والمؤسسات المعنية به يجعل رأس المال غير آمن فيضطر المستثمر للبحث عن الأمان والاستقرار التشريعي في أماكن أخرى.

– تتصف كل الاجراءات الادارية بالشفافية وأن تبتعد عن التعتيم وعدم اليقين، ولابد من التأكيد على أن تبسيط الاجراءات لا يجب أن يقتصر على فترة التسجيل والترخيص، بل يتعدى إلى تشخيص مختلف العوائق والمشاكل الممكن أن تواجه المستثمر في مختلف المستويات ويجاد حلول لها .

– تنص على إنشاء ما يعرف بالشباك الوحيد « ***One stop shop*** »، كجهة إدارية واحدة يتعامل معها المستثمر، وتتكون من ممثلين عن كل الدوائر المعنية بالعملية الاستثمارية؛ وكذلك انشاء هيئة مسؤولة عن تشجيع الاستثمار.

.11. حجم السوق [2]: يعتبر حجم السوق من أهم المحددات للاستثمار والذي يقاس عادة بنسبة الناتج الداخلي الخام إلى الفرد، وأظهرت البحوث أن السبب الرئيس لارتفاع معدل الناتج الداخلي الخام مقارنة بتدفقات رؤوس الأموال المحلية والأجنبية يعتبر هو حجم الأسواق والقدرة الشرائية. حيث توصل

1 . الدباغ اسماعيل و شبر خضيرإلهام، **مرجع سابق**، ص 118.

2. *Benhabib Abederrezak et Zenasni Soumia,* ***Déterminants et effets des investissements directs etrangers sur la croissance économique en Algérie****, colloque international : évaluation des effets des programmes d'investissements publiques 2001-2014 et leur retombe sur l'emploi, l'investissemnt et la croissance, université Sétif, Algérie, mars 2013, p 11.*

Kravis و ***Lipsey (1982)*** إلى وجود علاقة ايجابية بين حجم السوق في البلدان المضيفة وقرار الاستثمار للشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية. وتبحث الشركات الأجنبية في غالب الأحيان عن الأسواق الكبيرة وهو ما يتوافر عادة في الدول النامية، من حيث عدد السكان، ما يعكس دون شك الحاجة إلى الاستهلاك التي تفسرها قيم الاستيراد المرتفعة.

. 12. **التضخم:** أثبت الدراسات الأولية دور معدل التضخم (يقاس بمؤشر الأسعار إلى الاستهلاك) في الحفاظ على الاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي وذلك ما كشف عنه ***(1977) Friedman***، حيث تؤدي معدلات التضخم المتزايدة مع افتراض ثبات العوامل الأخرى، إلى خلق زيادة غير حقيقة في التدفقات النقدية المتولدة عن المشروع الاستثماري، كما أنه لا يشجع على التوسع في انشاء مشاريع استثمارية، بل العكس من ذلك يؤدي التضخم إلى رفض اقتراحات استثمارية وبعبارة أخرى يساهم التضخم في تضييق فرص الاستثمار المتاحة[1]. وعادة ما تكون الدول النامية أكثر عرضة للضغوط التضخمية بسبب ضعف جهازها الانتاجي وارتفاع الطلب الداخلي، من خلال ما يعرف بـ"التضخم المستورد" الذي ينتقل من الدول الصناعية إلى الدول النامية عبر قناة سعر الفائدة، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع السلع الاستثمارية والسلع الأولية المستوردة والتي تشكل نسبة هامة من التكلفة الثابتة والمتغيرة للمنتجات المحلية، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات في السوق المحلية[2].

. **ثانيا: المحددات غير المباشرة:** وهي تلك العوامل ذات العلاقة بالمحددات المباشرة للاستثمار، والتي تشكل اثر معتبرا على قرار الاستثمار، ونوجزها في النقاط التالية:

1. انتشار الفساد في الاقتصاد: يؤثر الفساد في الاقتصاد من خلال زيادة تكاليف المشاريع والخدمات المقدمة إلى المجتمع، ذلك أن جزءا من الموارد التي كانت موجهة للانفاق الاستثماري لإقامة بنى تحتية

1. هندي منير ابراهيم ،**مرجع سابق**، ص 214.

2. هندي منير ابراهيم ، **مرجع سابق** ، ص 216.

مثلا تدعم الإنتاج يتم توجيهها من خلال علاقات الفساد إلى الاستهلاك الخاص للمنفذين في الأجهزة الحكومية التي تقوم بتلك المشروعات، الأمر الذي يزيد من تكلفتها ويقلل من جودتها . كما يعمل الفساد على تقليل حجم الانفاق العام عبر تحويل جزء من إيرادات الموارد الطبيعية كالنفط، أو المساعدات الخارجية إلى حسابات خاصة خارج الميزانية (صناديق التقاعد، صناديق ضبط الموارد) والتي تكون أقل شفافية ورقابة من الميزانية ما يجعلها عرضة للاستخدامات غير المشروعة التي تؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف الموجه إليها الانفاق العام لعدم كفاية الأموال. من جهة أخرى يؤثر ارتفاع مستوى الفساد في البلد على مستوى المخاطرة ما يؤدي إلى التقليل من الدافع للاستثمار وكذلك إضعاف المنافسة وقلة الكفاءة والابتكار، ما يؤدي إلى توجه الاستثمارات نحو البلدان الأقل فسادا وأكثر استقرارا[1] .

2. المديونية الخارجية[2]: يعتبر ارتفاع المديونية الخارجية ذو أثر سلبي على الاستثمار من عدة جوانب منها: استخدام الموارد المتاحة لخدمة المديونية العامة، وربما يجعل الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص، كذلك قد يؤدي ارتفاع المديونية إلى تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بدل ادخارها أو استثمارها في داخل البلاد، (وهذا قد يؤدي بصورة غير مباشرة إلى ارتفاع تكلفة رأس المال المطلوب للاستثمار) . وأثبتت دراسة قام بها خبراء صندوق النقد الدولي حول تأثير الديون الخارجية على الاستثمار، أن معظم البلدان النامية التي تعاني من صعوبات خدمة الدين انخفضت فيها معدلات الاستثمار بشكل كبير وقد رافق الانخفاض في الاستثمار انخفاض كل من القدرة على خدمة الدين وكذلك تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وبشكل عام تؤثر الديون الخارجية على الاستثمار من خلال عاملين هما: زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي؛ والقيود المفروضة على التمويل.

---

1 .فرج شعبان، "**الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010**"، اطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر، الجزائر، 2012/2011، ص 59.

2 . جنوحات فضيلة، " **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية- حالة بعض الدول المدينة**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص 109 116.

.3. أسعار النفط والطاقة: ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة في قيمة الأسهم، خاصة في البلدان المصدرة للنفط، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة مستوى المداخيل وبدورها زيادة الاستثمار في الأسواق المالية.

.4. الزكاة : في الاقتصاد الإسلامي يزداد ميل الاستهلاك نتيجة زيادة الوعاء الكمي للزكاة وتوزيعها على الفقراء، فيزداد الطلب على السلع الاستهلاكية ويقل الادخار نسبيا نتيجة توجه جزء منه للاستهلاك من طرف الفقراء بفضل الزكاة، إلا أن الادخار المتحقق لدى الأغنياء يتجه إلى الاستثمار بفعل الزكاة وتحريم الربا، فلا مجال لأصحاب رؤوس الأموال سوى الاستثمار، فيزداد الانفاق الاستثماري في المجتمع باستمرار كأثر لنمو السكان. فتكون الفرصة مواتية للاستثمار المربح وزيادة الإنتاج مقترنة بزيادة الطلب الكلي. ويبقى الدافع إلى الاستثمار في المنهج الإسلامي قائم حتى إذا انخفض معدل الربح إلى الصفر، بل حتى لو انقلب إلى خسارة متوقعة مادامت لم تتجاوز نسبة الزكاة [1].

.5. السياسة الاجتماعية: يمكن أن يؤدي دعم الدول للفئات ضعيفة الدخل في المجتمع من خلال تحديد الحد الأدنى للدخل من الدخل الوطني أن يؤثر على المعدل الإجمالي للاستثمار، حيث يشكل ذلك حافز للاستثمار.

.6. السياسة الاقتصادية الكلية: تؤثر الطبيعة المتغيرة لعنصر الاستثمار على النشاط الاقتصادي ككل، وبالتالي هناك ضرورة لتأطير الاستثمار الكلي والتحكم في علاقته مع المجاميع الاقتصادية الأخرى من خلال مكونات السياسة الاقتصادية الكلية، كما يلي:

1. الموسوي ضياء مجيد ، "**الطلب الفعال في بلادنا**"، دار كنوز الحكمة، الجزائر،2012، ص 44.

.1.6. السياسة النقدية: في دراسة للبنك الأوروبي حول "الاستثمار والسياسة النقدية في منطقة اليورو" [1]، قام البنك بتحليل أثر التغير في تكلفة رأس المال والمبيعات في بعض المؤسسات الصناعية في ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، واسبانيا .وتوصل إلى نتائج في كل من البلدان الأربعة، حيث يكون للتغير في تكلفة رأس المال المستخدم أثار هامة من الناحية الإحصائية (وجود علاقة معنوية) والاقتصادية على الاستثمار. وتعتبر السياسة النقدية أداة للتحكم المباشر في الاستثمار الكلي للقطاع الخاص، حيث أن تخفيض معدل الفائدة يمكن أن يشكل حافز مهم لتشجيع الاستثمار في منطقة اليورو.

.2.6. السياسة المالية: تعتبر ثاني أداة للتأثير على مستوى الاستثمار المرغوب، وتعتمد الدول السياسة المالية كقناة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، ويمكن ايجاز أثر مكوناتها على الاستثمار المحلي والأجنبي على النحو التالي:

.3.6. السياسة الجبائية: تعتمد التنمية الاقتصادية على تجميع كافة الموارد الطبيعية والمادية والبشرية، وتشكل ندرة الموارد من رأس المال الوطني وعدم كفايته وسوء استخدامه عائق أمام عملية الإقلاع الاقتصادي للدول النامية، وأمام استنفاذ هذه الأخيرة الحلول في رفع معدلات تكوين رأس المال تعمد إلى تكييف السياسة الجبائية لتوفير حوافز قصد جذب رؤوس الأموال الأجنبية إليها، وذلك لغرض سد عجز المدخرات المحلية لتوفير الحد الأدنى من الاستثمارات اللازمة لتحريك عملية الإنتاج الوطني، وتصحيح الفارق في ميزان مدفوعاتها الناجم عن زيادة الواردات مقارنة بالصادرات خلال مراحل التنمية[2]. ويؤدي استخدام الأموال الأجنبية في تخفيف حجم التضحيات على الأفراد الوظيفيين نتيجة ما سوف يتحملونه من أعباء ضريبية في حالة عدم توفر هذه الأموال، إضافة إلى تخفيف حدة التضخم

---

1. *Benoit Mojon, et al,* ***Investment and monetary policy in the euro area****, European Central Bank, working paper series, No 78, october 2001, frankfurt, Germany, available on : https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpwps/ecbwp078.pdf, viwed on: 06/05/2017.*

2. طالبي محمد، "**السياسة الجبائية كأداة لاندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي**"، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 164.

المصاحبة لعملية التنمية وذلك بسبب زيادة العرض من السلع المستوردة في السوق المحلية[1]. من ناحية أخرى تختلف أراء الاقتصاديين في تعاملهم مع حجم الحوافز الضريبية الممنوحة، بعضهم يرى أن منحها يؤدي إلى تبديد الموارد الضريبية وخلق بعض التعقيدات الإدارية، وكذلك صعوبة تطبيقها في الدول النامية. كما أن البعض الأخر يشير على أن هذه الحوافز سوف تؤثر وبلا شك على هيكل الادخار ومنه الاستثمار المحلي.

.7. الانفاق على البنية التحتية: يعد توفر ومدى تطور الهياكل القاعدية (مثل النقل البري، والسكك الحديدية. . .) حسب المعايير الدولية، عامل مهم في استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، من ناحية أخرى يساعد تطور البنية التحتية وفي ظروف معينة على تخفيض تكاليف الاستغلال ما يرفع من عوائد الاستثمار ويساهم في جذب رأس المال المستثمر. ويتشكل مؤشر البنية التحتية الذي يعتمد في قياسه من تسع عوامل هي[2]:

- مدى توفر وجودة البنية التحتية بشكل إجمالي؛
- نوعية وجودة الطرقات المعبدة ونسبة التغطية؛
- مدى جودة البنية التحتية للسكك الحديدية؛
- جودة الموانئ البحرية؛
- مدى جودة الهياكل القاعدية للنقل الجوي؛
- مدى توفر التغطية للنقل الجوي؛

1. طالبي محمد، **نفس المرجع السابق**، ص 164.

2. *Klaus schwab, **The global competitiveness report 2014-2015**,world economic forum, pages 428-437, available on : http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2014-15.pdf, consulted on : 09/05/2017.*

- جودة شبكة الكهرباء؛
- معدل استخدام الهاتف المحمول؛
- معدل الربط بخطوط الهاتف الثابت.

.8. الانفاق على البحث والتطوير[1]: ترصد الدول المتقدمة رؤوس أموال معتبرة لتشجيع الابتكار وزيادة فعالية الامكانيات البشرية والمادية، ويساعد التقدم التكنولوجي على تخفيض التكاليف الإنتاجية؛ كما يؤدي التطور التكنولوجي في أساليب الانتاج في زيادة فرص البيع والربح، وبالتالي زيادة معدل الاستثمار، وتعتبر زيادة الانفاق على البحث والتطوير والتكنولوجيا من أهم عوامل النمو الاقتصادي.

.9. الانفتاح التجاري: تعتمد إستراتيجية جذب الاستثمارات على درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث يتكون مؤشر الانفتاح التجاري من نسبة الواردات والصادرات إلى الناتج الداخلي الخام، وترتكز على مبدأ أن الأسواق المنفتحة تكون ذات خطورة كبيرة من حيث فقدان التمويل الخارجي، وكذلك تتجه الأسواق ذات العوائق المنخفضة أمام التبادل التجاري مع العالم الخارجي إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية "الأفقية"، أما الاستثمارات الأجنبية "العمودية" تعد استثمارات موضعية لا تبحث عن الأسواق، ما يجعل الاقتصاديات المنفتحة أكثر جاذبية للشركات متعددة الجنسيات. وتلجأ الدول لرفع درجة الانفتاح التجاري من خلال تخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء القيود على الاستيراد، كما يتم كذلك تخفيض العملة الوطنية لتعزيز الصادرات ودعم نشاط التصدير.

.10. رأس المال البشري: تعد تكلفة اليد العاملة ومؤهلاتها من المحددات الرئيسية للاستثمار، حيث يمثل رأس المال البشري المتمثل في المعرفة، والمهارات والتنظيمات، والدوافع، والتعليم والتدريب، أساس

1. اريا الله محمد، **مرجع سابق**، ص 64.

للثروة الوطنية، والتحدي الذي تواجهه المشاريع الاستثمارية هو قدرة الأفراد على خلق القيمة المضافة للمؤسسة [1].

.11. عوامل أخرى: منها مدى توفر الوعي الإدخاري أو الاستثماري لدى جمهور المستثمرين أو مدى توفر الأسواق المالية الكفؤة في البلد وتطورها، وغيرها .

هناك العديد من العوامل الاقتصادية المؤثرة في الاستثمار إلا أن هذه المحددات التي سبق ذكرها تمتاز بشموليتها وتأثيرها المباشر والواضح، وعلى المستثمر معرفة كيفية تأثير هذه العوامل على نشاط الاستثمار وخاصة في سوق الأوراق المالية.

. المطلب الثاني: السياسة الاستثمارية على المستوى الاقتصادي الكلي.

يتطلب اهتمام الحكومة بتحسين البنية التحتية وتحديث شبكة الطرق والمواصلات وشبكات الاتصال من خلال تطبيق التقنيات الحديث، رؤوس أموال معتبرة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى يعجز عنها التمويل الذاتي في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، ما يشكل ضرورة لتكوين إطار من السياسة الاستثمارية تتحكم في إدارة المجاميع الاقتصادية وتسيير التدفقات النقدية من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي للمشاريع الاستثمارية.

. أولا: معالم السياسة الاستثمارية: في إطار اقتصادي تعنى السياسة الاستثمارية بتحديد نسبة رأس المال الحالي أو المستقبلي الموجه للاستثمار، في مجال التمويل، وتعتمد سياسة الاستثمار في المقام الأول على دراسات الجدوى وتوقعات الحكومة والتي تتحدد ضمن مستوى مقبول من المخاطر والأرباح المتوقعة. ولتحديد مفهوم السياسة الاستثمارية نجد أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات

1. أحمد راغب أحمد، **" الادارة الصناعية"**، دار البداية، الاردن،2011، ص 84.

والتدابير التي تقوم بها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية في إطار بلوغ أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني"، وتعتمد كفاءة السياسة الاستثمارية في تحقيق الأهداف المسطرة على "مناخ الاستثمار" الذي ينطوي على العديد من المؤشرات والمعايير لتقييم مدى فاعلية السياسة الاستثمارية في إدارة النشاط الاستثماري. ويمكن حصر إطار عمل السياسة الاستثمارية في النقاط التالية[1] :

– أن القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الحكومة لا بد أن تتسم بالوضوح والثبات والاستقرار.

– تسعى الحكومة من خلال السياسة الاستثمارية إلى تحقيق الأهداف على المستوى الوطني، والتي ترتبط بمجموعة من المعايير لتقييم الاستثمار من وجهة نظر المجتمع وتحكم على جدوى الاستثمارات المنفذة من عدمها.

– ينطوي مناخ الاستثمار على مجموعة من المؤشرات والأدوات التي تؤدي إلى نجاح السياسة الاستثمارية في تحقيق أهدافها أو فشلها، وتتوقف كفاءة السياسة الاستثمارية على مناخ الاستثمار ومكوناته.

– طالما أن السياسة الاستثمارية تتكون من مجموعة من الإجراءات والتدابير المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية، فإنها تنطوي على عدة أنواع لسياسات الاستثمار من حيث حجم وأولويات الاستثمار، وتوزيعه القطاعي والإقليمي وجنسية الاستثمار وملكيته، وإستراتجيته الإنتاجية ونمط تمويله ومصادره.

– يمكن للسياسة الاستثمارية أن تتغير من فترة إلى أخرى مع تغير الأولويات والأهداف.

1. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003، ص 180.

– يجب أن تكون السياسة الاستثمارية تحفيزية، أي تدفع المستثمرين وقبلهم المدخرين، في القنوات التي تحقق الأهداف المطلوبة والمرغوبة.

– ضرورة وجود سياسة استثمارية على المستوى الوطني تتميز بالكفاءة لتحقيق الأهداف الاقتصادية، بحيث تعمل على توزيع الاستثمارات بين الأنشطة والقطاعات والأقاليم بصورة تحقق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن.

– تندمج أهداف السياسة الاستثمارية غالبا في تحقيق معدل نمو معتبر وتحقيق التوظيف الكامل، وزيادة القيمة المضافة على المستوى الوطني، والمساهمة في تحسين ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة، بالإضافة إلى الأهداف الفرعية الأخرى.

. **ثانيا: أهداف السياسة الاستثمارية:** إن وضع سياسة استثمارية تقوم على تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية أمر لا مفر منه، ويتبين اختلاف أهداف السياسة الاستثمارية حسب المقومات الاقتصادية للبلد تماشيا والهدف الرئيسي للمشاريع الاستثمارية، في تجاوز السياسة الاستثمارية الكلية إلى أهداف تخدم المجتمع ككل، والتي يمكن حصر مجملها في[1]:

1. النمو الاقتصادي: يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع والخدمات، وكلما كان معدل نمو الاقتصاد أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل، لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد.

1. صخري عمر ، **مرجع سابق**، ص12.

.2. **الاستخدام التام:** بما أن الاستخدام التام دالة تابعة لحجم العمل والمكافآت المحصل عليها، فإذا لرفع مستوى معيشة الأفراد فإنه لا بد من جعل مستوى الاستخدام أكبر ما يمكن بتوفير فرص العمل لكل شخص قادر وراغب في العمل.

.3. **استقرار الأسعار:** إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤثر على المدخرات، سياسات التأمين والسندات، وبعبارة أخرى يؤثر التضخم سلبيا على مستوى معيشة الأفراد خاصة ذوي الدخل المحدود، لهذا لا بد من تأمين استقرار الأسعار وتجنب حدوث التضخم والانكماش.

.4. **عدالة توزيع الدخول:** من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية الكلية، محاولة توزيع الناتج الوطني بشكل عادل أو على الاقل قريب من العدالة، وهذا يتحقق عن طريق مكافأة الافراد حسب إنتاجيتهم وجهودهم وبنفس الوقت يجب ضمان حد أدنى من الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع.

.5. **التوازن في ميزان المدفوعات:** يعتبر تأمين التوازن في ميزان المدفوعات من بين الأهداف الأخرى التي ترمي إليها السياسة الاستثمارية الكلية، وميزان المدفوعات عبارة عن ملخص لكل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، وتشتمل الصفقات على الصادرات والواردات وتدفقات رأس المال المختلف؛ حيث تجد الدولة التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها نفسها مضطرة إلى اتخاذ إجراءات من شأنها أن تحقق فائض في ميزان مدفوعاتها أو على الأقل موازنته، ويتحقق ذلك من خلال إحداث فائض في الإنتاج بهدف التصدير مع ضرورة التقيد باحتياجات المجتمع، وإلا شكلت عملية التصدير خلل في السوق المحلي.

.6. **تطوير القدرات الإنتاجية وكفاءة البنية التحتية**[1]: يفرض تطور المجتمع ضرورة إلى تحسين كفاءة النظام الإنتاجي في الاقتصاد، بما يحقق التوازن بين الطلب والعرض، وتحدث الزيادة الكمية والنوعية في العرض

1. بعداش عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص 45.

باستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة وغير المستغلة أو خلق طاقات إنتاجية جديدة عن طريق انجاز استثمارات جديدة. وتساهم البنية التحتية للاقتصاد في تطوير القدرات الإنتاجية للمجتمع، غير أن عدم إقبال القطاع الخاص على هذه المشاريع يضطر الحكومة إلى كفالتها، لتوفير المناخ المناسب والمحفز للنشاط الاقتصادي.

تطرق مالك بن نبي إلى أهمية تحديد نوع خطط الاستثمار، في قوله " عندما نرى بلادا فقيرة ترسم خطتها الاقتصادية على أساس المال، وهي تفقده فلا يمكنها إلا السير البطيء في انجاز مشروعاتها، أو الاستسلام إلى إرادة الرأسمالي كي يقدم لها قروض على شروطه، لتسلم المبادرة في تحديد طبيعة الخطة إلى إرادة خبراء أجانب لن تحقق أي نتيجة في المجال الاقتصادي، لأنها لم تحرك الإمكانيات الطبيعية في البلاد، بل جمدت حتى الإمكان المالي المخصص لمشروعاتها، لأنها صرفته في جوانب إدارية لا فائدة لها، عندها ينطلق النشاط الاقتصادي من نقطة الصفر"[1]. وتتطلب السياسة الاستثمارية التوسعية توفر رؤوس أموال كافية لتمويل المشاريع الاستثمارية، مايشكل حاجز في الدول النامية، نظرا للتبعات السلبية المرافقة لعمليات التمويل الخارجي وجملة الشروط المقيدة لها .

1. مالك بن نبي، **"المسلم في عالم الاقتصاد"**، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، سوريا، 2000، ص 75.

. خلاصة :

تضمن الإطار المفاهيمي للاستثمار الذي عالجناه في فقرات هذا الفصل، حصر لقنوات تدفق رؤوس الأموال بين المشاريع الاستثمارية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالاستهلاك والادخار والناتج الداخلي الخام، حيث تباين مفهومه من المدرسة الطبيعية التي اعتبرت الإنتاج الزراعي كمفهوم للاستثمار والذي يمثل القطاع وحيد للانتاج في الاقتصاد، إلى كينز الذي أكد على أهمية الاستثمار وربطه بزيادة الإنفاق الاستهلاكي للمجتمع، وأن الاستثمار حسبه في فترة محددة وقطاع معين يسمح بخلق مناصب شغل على موجات تمس عدة قطاعات ذات علاقة بالقطاع الرئيسي بعملية مضاعفة، وهو ما ركزت عليه النماذج الحديثة التي تناولت علاقة الاستثمار بالمتغيرات التي فرضتها التطورات الاقتصادية المتتالية، حيث تضمن تحليلها لتغيرات سلوك الاستثمار تبيان دوره بشكل واضح في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع معدل النمو الاقتصادي، وذلك باختلاف الخصائص الاقتصادية لكل بلد ومدى تنوع موارده وإمكانياته المادية والبشرية.

كما خلصنا من خلال اطلاعنا على أهمية وفعالية الاستثمار كمتغير رئيسي في تحديد السياسات الاقتصادية، إلى ضرورة اعتماد سياسة استثمارية ذات رؤية بعيدة المدى، تسمح بتسيير التدفقات النقدية من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي للمشاريع الاستثمارية، لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وفق منظومة متكاملة لتحقيق النمو في القطاعات الاقتصادية المستهدفة.

.الفصل الثاني:
السياسات الصناعية وسبل ترقية أداء القطاع الصناعي.

. تمهيد:

حظيت الصناعة في العديد من الاقتصاديات بأهمية بالغة، ويتجلى ذلك في التدفقات الرأسمالية الهائلة الموجهة إلى القطاع الانتاجي، والتي ساهمت في صعود بعض الاقتصاديات في درجات التنافسية الدولية، وتحقيق نقلة نوعية وحقيقية ضمن اقتصادياتها، أهمها تطوير تقنيات الإنتاج وتنويع المخرجات الصناعية، بالاضافة إلى نقل وتوطين التكنولوجيا، وتطوير المهارات والكفاءات اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي.

شكل النمو المستقر والمرتفع لسلاسل القيمة والابتكار وعولمة التقنيات الانتاجية ضرورة لتبني الانفتاح واعتماد خيارات حديثة للتنمية الصناعية، وفي اطار تجسيد استراتيجيات التصنيع، عكفت الحكومات المتبنية لها على تنفيذ برامج حيوية لترقية البنية التحتية والفضاء الاقتصادي الحاضن للمشاريع الاستثمارية في القطاع الصناعي، من بينها انتقاء وتخصيص مواقع للتوطن الصناعي لتنمية الفروع المستهدفة ضمن استراتيجية التنمية الصناعية، والتي تضمن نمو مضطرد للقيمة المضافة، من خلال انشاء تجمعات ومدن صناعية تقوم على تحفيز مرتكز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، و التخصص في الإنتاج. في هذا الاطار، نتطرق ضمن هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الاعتبارات النظرية للصناعة والتصنيع.**
- **المبحث الثاني: السياسات الصناعية الحديثة واستراتيجيات التصنيع.**
- **المبحث الثالث: التوطن الصناعي والقدرة التنافسية للقطاع الصناعي.**

. المبحث الأول: الاعتبارات النظرية للصناعة والتصنيع.

يشكل الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي الفرعين الرئيسيين للتحليل الاقتصادي، لكن ***M. McChesney*** و ***Y. Morvan*** تطرقا إلى منهجية الانتقال من مستوى التحليل الجزئي إلى المستوى الكلي أو العكس لتحليل أداء القطاع الإنتاجي، والتي تعتبر عملية صعبة التطبيق ليس من الناحية الاقتصادية أو الإحصائية، وإنما كذلك من الناحية النظرية فالكل لا يتغير بمستوى الجزء. وأفرزت التغيرات الطارئة على الاقتصاد العالمي منذ عقود (تنامي الصناعة الخدماتية، تدويل المعلومات، عولمة الصناعة، . . .) وما رافقها من تعقد للمراحل التكنولوجية، صعوبات على المستويين الكلي والجزئي للتحليل الاقتصادي واستخدامهما في تفسير الظواهر الاقتصادية المعاصرة[1]. من ناحية ثانية، يعتبر مستوى التحليل الاقتصادي المسمى "***Mésoéconomie***" أحد طرق التحليل الحديثة لتفسير ديناميكية الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد، وتحديد الاستراتيجيات المرتبطة بكل العوامل الفاعلة فيه (المؤسسات الاقتصادية، الدوائر الحكومية، . . .)، ضمن إطار خاص بـ" ***Mésoéconomie***" يحتل مركز وسط يختلف عن المستويين الأخريين[2].

. المطلب الأول: ماهية الصناعة والتصنيع.

يتطلب الالمام بموضوع الصناعة وحيثيات التصنيع، مراجعة الاطار المفاهيمي للصناعة والتصنيع، فبين الاستراتيجيات الصناعية وتقنيات التصنيع، يوجد ترابط وتداخل بين وجهات النظر، نوضحها من خلال النقاط التالية:

. أولا. مفهوم الصناعة والتصنيع: يتضمن مصطلح"**الصناعة**" أكثر من معنى شأنه في ذلك شأن أغلب المصطلحات الاقتصادية، كما أنه يخضع إلى عدد من التأويلات والتعاريف المتنوعة، ويكمن مصدر هذا الاختلاف في تباين المدارس الفكرية في تفسير المصطلح. حيث ظهر مفهوم المدرسة الحدية الذي ينص

[1]. *Rafik Bekkour,* ***Economie industrielle,*** *Opu,Algerie, 2016, P 10- 11.*

[2]. *Ibid., p 11.*

على أن: "الصناعة مجموعة من المشاريع التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا"؛ إلا أن هذا التعريف قد تعرض إلى انتقادات واسعة من مختلف المدارس الاقتصادية، وذلك لعدم إمكانية وجود مثل هذا المفهوم في الواقع العملي، وغياب صناعة أو مشاريع تنتج سلع متجانسة بشكل كامل حتى في حالة وجود مشروعين منتجين لسلعة واحدة. وعليه نجد أن مفهوم الصناعة يعبر عن كل مادة تتم معالجتها من حالة إلى حالة أخرى وفق نظام معين يجعلها جاهزة للاستخدام أو الاستهلاك[1].

1. مفهوم الصناعة : يعتمد مفهوم الصناعة في التاريخ الاقتصادي على أسلوب الإنتاج كإدراج أسلوب عمل جديد ضمن الفعالية الاقتصادية يعتمد على القوة الآلية. ويعتمد المفهوم الإحصائي على تصنيف المؤسسات المكونة للصناعة على أساس طبيعة النشاط الاقتصادي لها أو نوع الصناعة التي تنتمي إليها . وقد أعتمد هذا المفهوم من طرف المقياس الدولي للتصنيف الصناعي ***(ISIC*)***. كما تمثل الصناعة "مجموعة مؤسسات تنتج سلعا من نفس النوع وإن لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا، مثل صناعة التبغ بفلتر أو بدونه، صفراء أو بيضاء أو غيرها، فهناك عدة أنواع لكنها تندرج ضمن نفس الصناعة. تشكل مجموعة الصناعات المتناسقة في أهدافها فرعا مثل فرع الصناعات الغذائية يضم الحبوب والسكر والزيت والتبغ، والمشروبات والعصائر وغيرها . ومن مجموع الفروع يتكون القطاع الصناعي كوحدة رئيسية ضمن منظومة الاقتصاد الوطني، والذي يضم حسب مؤسساته ثلاثة مجموعات نشاط، وهو النشاط الإستخراجي، النشاط التحويلي والنشاط الخدماتي.

تعتبر الصناعة من الناحية النظرية مجموعة نظم ومشاريع إنتاجية تهتم بخلق سلعة لها مواصفات معينة ولها القدرة على إشباع حاجات المستهلكين، وتكون ثابتة من حيث الشكل ونظرة المستهلك. كما تعرف على أنها مجموعة المؤسسات التي تنتج نفس السلعة لنفس السوق، ويعرف ***Sergent Florence*** الصناعة على أنها "المصانع التي تقوم بأداء عمليات متشابهة لا تؤديها في الغالب مصانع أخرى. ويعرفها **تشامبرلن** على أنها الوحدات الإنتاجية التي تنتج سلعة ذات مواصفات موحدة. والتي قد تؤدي إلى منتج ذي مواصفات واحدة أو منتج متنوع" . لذا فان الصناعة تعتبر الركيزة الأساسية

[1]. المعماري عبد الغفور، **اقتصاديات الإنتاج الصناعي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2010، ص13.

* ***ISIC : International Standard Industrial Classification.***

لكل تطور ونمو اقتصادي لأي بلدان العالم، وتتميز أي دولة من الدول بمستوى تطورها في الصناعة، وتصبح المقارنة على هذا الأساس. ويمكن تعريف القطاع الصناعي انطلاقا من هذا المبدأ من انه "وحدة رئيسية وكبيرة في الاقتصاد الوطني والمتكون من عدد متزايد من الفروع والمشاريع الصناعية التي تستخرج المواد الخام من الطبيعة وتحولها إلى سلع مادية وطاقة للإنتاج وللاستهلاك الفردي، وخدمات ذات طبيعة صناعية تهدف لتحقيق الأهداف النهائية كرفع المستوى المعيشي"[1].

2. مفهوم التصنيع: اختلفت الآراء لدى الاقتصاديين والمؤلفين في تحديد مفهوم التصنيع ومراحله الأساسية، ويرجع ذلك إلى محاولة إعطاء مفهوم للتصنيع على أساس الظروف السائدة في بعض الدول أو البلدان التي تتميز بخصائص معينة وتتواجد على مستويات مختلفة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، ويعرف التصنيع على أنه "عملية يتم بمقتضاها بناء اقتصاد متكامل يساهم باستعمال الآلات وزيادة التراكم الرأسمالي وتخفيض التكاليف في تحسين مستوى معيشة الأفراد بشكل أفضل[2]. كما يعتبر التصنيع أحد جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي يخصص لها نسبا متزايدة من الموارد الوطنية من أجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور، ويكون ذلك بإنشاء صناعات استهلاكية وإنتاجية جديدة، تتطلب توزيعا متوازنا وقاعدة صناعية استثمارية لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك يجب أن يتمركز التصنيع حول صناعات محددة تمكن الدولة من تحقيق أقصى كفاية انتاجية ممكنة في الداخل، وإمكانية التصدير للخارج[3]. ويكمن الفرق بين الصناعة والتصنيع، في أن التصنيع يدل على العملية التحويلية للمدخلات ضمن سلاسل الإنتاج، في حين تشتمل الصناعة على الأطر التنظيمية والمراحل المتبعة في المشاريع الإنتاجية للصناعات الاستخراجية والتحويلية.

. ثانيا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعة: يكون تعريف البلد الصناعي عندما يشكل القطاع الصناعي حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي، و60 % من إنتاج القطاع الصناعي يكون مصدره الصناعة

---

[1]. ميلود زيد الخير، **الصناعة الغذائية البديل المأمول قبل النفاذ وبعده**"، الملتقى الدولي الرابع حول "المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر 09/08 نوفمبر 2010، ص 19.

[2]. زرقين عبود، **الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص ص 3-4، متوفر على الرابط: http://iefpedia.com/arab/?p=13575، تاريخ الاطلاع: 2017/08/05.

[3]. عمارة نورالهدى، **مرجع سابق**، ص 162.

التحويلية، وتكتسب الصناعة أهميتها من المزايا العديدة التي تتميز بها من إرتفاع متوسط الانتاجية، ووفورات الحجم، وكذلك العلاقات المحفزة على النمو التراكمي. ويشكل التصنيع في نظر الكثير من الاقتصاديين عملية إحداث حركية مستمرة وفعالة على مستوى البنية الاقتصادية والإجتماعية، بإعتباره يفرض نظما مغايرة لما هو موجود، وتنبثق أهمية التصنيع في النقاط التالية[1]:

– تساهم معدلات الانتاجية المرتفعة نسبيا في تعجيل وتيرة نمو الدخل الوطني، وذلك من خلال علاقات التشابك والترابط بين الصناعة والقطاعات الأخرى، ويشكل التصنيع بالنسبة للدول النامية منفذ لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ويربط بعض الاقتصاديين معدلات الثروة في الدول المتقدمة بالتطور الصناعي، وكذلك التأخر في الدول النامية لإعتمادها على القطاع الزراعي غير التقني وانتاجها للمواد الأولية، ويفسر ذلك بالانتاجية المرتفعة للعمل في القطاع الصناعي وإستيعابه التكنولوجيا مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

– أن الدول النامية تلجأ إلى التصنيع بإعتباره أحد الوسائل لتوسيع فرص التشغيل وتخفيف معدل البطالة بها ته الدول وذلك لسرعة وتيرة نمو معدل السكان مقارنة بمعدل نمو العرض في سوق العمل.

– يسهم التطور الصناعي في خلق المهارات والخبرات التقنية والتي تعكس معدلات الانتاجية المرتفعة، وزيادة مستوى الدخل الفردي بما يسمح بتخفيف الفوارق الاجتماعية.

– يؤدي النمو السريع نسبيا لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي إلى تعديل الهيكل الاقتصادي المضطرب عادة في الاقتصاديات النامية، ويفرض حالة من التوازن في الهيكل المذكور.

– يأخذ القطاع الزراعي نسبة عالية في المساهمة في الناتج المحلي للاقتصاديات النامية، وعليه يكون تطوير واستغلال القطاع على درجة عالية من الكفاءة التي تسمح برفع مستوى الانتاجية، ولا يمكن فصل الزراعة دون التصنيع من خلال استخدام الآلات والمعدات، وكذلك ماتوفره الزراعة كمدخلات للقطاع الصناعي.

[1] . القريشي مدحت ، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل، الأردن، 2007، ص ص 39 – 43

– يوفر التصنيع العديد من السلع التصديرية ويقلل من من نسب الاستيراد مما ينعكس بشكل ايجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ويوفر النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية، ويمنح التصنيع قدرا من المرونة للاقتصاد الوطني وقابلية على التكيف عكس الاعتماد على عدد محدود من المواد الأولية للتصدير.

ينقسم اتجاه المختصين بالتنمية إلى اتجاهين[1]؛ **الأول**، يعتبر أن التصنيع هو القاعدة لعمليات التحول، وعبر عن الاتجاه بعض الاقتصاديين بقولهم أن "القضايا الاقتصادية معقدة، بحيث لا يمكن حلها إلا جذريا وهذا الحل لا يمكن أن يكون إلا بالتصنيع"، أي أن هذا الاتجاه يدعو إلى ترجيح الصناعة باعتبارها القطاع القائد الذي يمكن أن يحفز باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى للنمو، ويمكن اعتبار التصنيع من أهداف السياسة الاقتصادية المستهدفة للاستقلال الاقتصادي؛ أما **الاتجاه الثاني**، فيعتمد منطق عدم تعجيل مراحل التنمية باعتماد التصنيع مباشرة، وحاول بعض الاقتصاديين إقناع الدول النامية التخلي عن إستراتيجية الصناعات الثقيلة للتكاليف العالية التي تتطلبها والتجهيزات الصناعية المعقدة التي تستوجب صيانة دورية قد تؤدي إلى إختلال الجهاز الانتاجي حال توقفها .

. **ثالثا: علاقة الصناعة بالنمو والتنمية الاقتصادية:** تشكل الصناعة القاعدة المادية والتقنية لتنمية بقية القطاعات الاقتصادية، حيث تؤكد التجربة التنموية للعديد من الدول النامية دور الصناعة في خلق نمو اقتصادي متنامي ومتطور، وبالنسبة للدول المتقدمة صناعيا، يكمن تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة بما فيها الزراعة في مستوى تقدم الصناعة في هذه الدول؛ وتعتبر ديناميكية نمو الإنتاجية في الصناعة أسرع وتيرة من مثيلتها في بقية القطاعات، وذلك لقابلية القطاع الصناعي المتميزة على استيعاب الابتكارات العلمية والتكنولوجيا المتقدمة والأساليب الحديثة في إدارة وتنظيم العمل والإنتاج.

تتمثل أهمية ارتفاع مستوى الإنتاجية في القطاع الصناعي في تكوين الناتج الوطني وفي توزيع الموارد، كما أن الإنتاجية العالية في الصناعة تساعد على تكوين فائض أكبر سواء في القطاع الصناعي أو الاقتصاد الوطني، ويؤدي ذلك إلى تنوع المنتجات الصناعية واتساع مجالات العمل أمامها وارتفاع كفاءة الأداء فيها؛

[1]. أبووطفة حسام أحمد ، **"استخدام عملية التحليل الهرمي في تحديد أولويات القطاع الصناعي في فلسطين من أجل التنمية المستدامة"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة، فلسطين، 2014، ص 39.

وتكتسب مسألة التنويع في الإنتاج أهمية استثنائية بالنسبة للاقتصاديات النامية التي تتصف بالطابع المشوه وحيد الجانب، لاعتمادها على انتاج وتصدير عدد محدود من المواد الأولية[1].

إن المكانة التي تحتلها الصناعة في التنمية الاقتصادية، تتجلى بالخصوص في تميز هذا القطاع في الابتكار ونقل ونشر التقدم التكنولوجي؛ فالاقتصاديات التي تتوفر على نسيج صناعي واسع، هي التي سوف تكون أكثر حظا لاحتضان أنشطة البحث والتطوير والتكنولوجيات، والقطاع الصناعي هو كذلك بمثابة مركز للتعلم وتراكم رأس المال البشري، فهو القطاع الأكثر قدرة على تعزيز وتنمية المهارات وإذكاء روح المؤسسة، وكذلك التصنيع الذي يمثل أداة لترقية التحويل الانتاجي للموارد وتحديث هياكل الصادرات ما يوفر قاعدة حقيقة وصلبة للتنوع الاقتصادي[2].

وقد أثبتت التجارب أن الدول التي نجحت في تحقيق المزيد من التنافسية على المستوى الدولي هي الدول التي استطاعت إقامة مجمعات صناعية مرتبطة بمراكز البحث العلمي وتطوير التقنية، كما استطاعت تحقيق الأمن الاقتصادي بمفهومه الأشمل لتملكها القدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، ورفع مستويات المعيشة بسبب توفر فرص عمل ذات انتاجية أكبر وعائد مجز؛ وتطلب تحقيق ذلك إعادة هيكلة الاقتصاد على المستوى الكلي، وعلى المستوى القطاعي لضمان الوصول إلى هيكل إقتصادي يتواءم مع متطلبات التنافسية، ويضمن المرونة في مواجهة التغيرات المتلاحقة على المستوى الدولي.

من هنا فإن المنظور الاقتصادي والاجتماعي للصناعة يختلف كليا عن المنظور الاقتصادي القطاعي الضيق؛ ولأن الناتج المحلي لأي مجتمع يتكون من القطاعات الرئيسية الثلاثة: قطاع الخدمات، قطاع الصناعة وقطاع الزراعة، ما يجعل الحجم الاقتصادي لقطاع الخدمات غالبا ما يكون أكبر حجما، ويصل في بعض الاقتصاديات لأكثر من (70 %)، ويوفر قطاع الخدمات في كثير من الأحيان جزء كبير من فرص العمل، في حين يراوح قطاع الصناعة المعدل السنوي أو يتغير عنه بنسبة محدودة. بسبب ذلك يترائ

[1]. المعماري عبد الغفور، **مرجع سابق**، ص ص 15 –16.

[2]. *Ministère Algérienne de l'industrie, « **Algérie Industrie** », Publication trimestrielle, N° spécial Avril 2011, disponible sur : http://www.industrie.gov.dz, consulté le : 12/08/2018.*

لبعض الاقتصاديين أنه لا داعي لتصنيع الاقتصاد؛ إلا أن القيمة الفعلية لكل قطاع تعتمد كليا على درجة انتاجه، وبالتالي فإن الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي يتطلب بالضرورة نقل الاقتصاد من كونه اقتصاد زراعي أو تجاري، ليصبح اقتصاد صناعي تكنولوجي متقدم. وبذلك تنعكس درجة التصنيع على جميع القطاعات فترتفع القيمة المضافة في كل النشاطات، وبالتالي زيادة القيمة الحقيقية لمساهمتها في الناتج الاجمالي[1].

. المطلب الثاني: الأسس الفكرية للصناعة والتصنيع.

بعد تمحور اهتمام الاقتصاديين على مواضيع التنمية والتخلف، إثر الحرب العالمية الثانية، برزت قضية التصنيع من خلال التصنيف المعتمد آنذاك أن البلدان المتخلفة هي التي تعاني من اختلال هيكلي ناتج عن التوجه الشديد للقوى العاملة إلى القطاع الزراعي المتميز بالإنتاجية المنخفضة، على خلاف القطاع الصناعي، وركزت نظريات التنمية على وضع الأطر الممكنة لكيفية الانتقال إلى التصنيع في البلدان النامية، من خلال توظيف نظريات الدفعة القوية، نظرية استغلال فائض العمالة، ونظرية أقطاب النمو[2].

. **أولا: نظرية الدفعة القوية:** أكد "**روردان روزنشتاين**" أن التنمية في الدول النامية تحدها قيود، وفي مقدمتها ضيق حجم السوق، وبحسبه أن التقدم في عملية التنمية لن يحدث توسعا في السوق ولن يكسر الحلقة المفرغة للفقر ما لم يتوفر حد أدنى من الجهد الانمائي، ليتمكن الاقتصاد من الانطلاق من حالة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، وهذا يعني حد أدنى من الاستثمار، والذي سماه "الدفعة القوية"، قدر بنحو 13.2 % من الدخل الوطني خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيا .

تعتمد نظرية "**روردان**" على التصنيع لدفع عجلة التنمية في البلدان النامية، واعتبره القطاع الذي يمكن أن يمتص البطالة باعتبار الزراعة تقليدية وغير متطورة، ولكي تنجح هذه البلدان عليها البدء بعملية التصنيع من خلال توجيه الاستثمارات الضخمة في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي؛ ويعتقد "**روردان**"

---

[1]. ابراهيم بدران، **"قراءات في المسيرة الاقتصادية الوطنية"**، الطبعة الأولى، دار الشروق، الأردن، ص 193 .

[2]. كبداني محمد، "**التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية**"، الملتقى الوطني الأول حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر" استمرارية أم قطيعة"، جامعة مستغانم، الجزائر، 23 -24 أفريل 2012، ص 26.

أن هذه الاستثمارات الضخمة يجب أن توجه إلى مجموعة من الصناعات تكون ذات مشاريع متكاملة على المستوى الأفقي والمستوى العمودي، لتخفيض تكاليف الإنتاج خاصة في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، مما يخلق مكاسب الجدوى الاقتصادية لإقامتها في آن واحد، وذلك دون الاستغناء على مشاريع الاستثمار في البنية التحتية لكفاءتها في جذب الاستثمار الأجنبي ووصول السلع المستوردة إلى كافة أنحاء البلد[1].

إن الاستثمار على نطاق واسع يؤدي إلى زيادة سريعة في الدخل الوطني ومن ثم زيادة الميل الحدي في الادخار، وبالتالي ارتفاع حجم الادخار مع التقدم في عملية التنمية، والاعتماد على الموارد المحلية الذي يكون للدولة دور مهم فيها خصوصا عملية التخطيط وتجسيد المشاريع التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا متقدمة، يعجز المستثمر الخوض فيها في الدول النامية، وتتطلب نظرية الدفعة القوية ثلاثة شروط متعلقة بعدم التجزئة[2]، وهي[3]:

– **عدم التجزئة في دالة الإنتاج:** بمعنى عدم تجزئة مستلزمات الإنتاج أو العمليات التصنيعية التي تعتبر السبب المباشر في زيادة العوائد، كما أن رأس المال الاجتماعي المشتمل على الصناعات الاساسية مثل الطاقة والنقل والمواصلات يتطلب فترة انجاز طويلة المدى، مما يجعل تجزئته تخفض من العوائد المحققة.

– **عدم التجزئة في الطلب:** حيث أن المشاريع المتكاملة تخلق طلب متكامل، وهو ما تبحث عنه البلدان النامية.

– **عدم التجزئة في جانب العرض من المدخرات:** حيث تتطلب الاستثمارات الضخمة تعبئة كل المدخرات وهو ما تفتقده البلدان النامية لضعف الدخل الفردي، مما يجعل الميل الحدي للادخار أقل من الميل المتوسط له/ وهو ما يشكل عائق لتنماي المتطلبات المالية للاستثمرات الكبرى.

---

[1]. كبداني محمد، **نفس المرجع السابق**، ص 35.

[2]. كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012–2013، ص 63.

[3]. كبداني سيدي أحمد، **نفس المرجع**، ص 63.

وتعرضت نظرية " **رودان روزنشتاين**" إلى العديد من الانتقادات، منها ان البلدان النامية تتميز بالعجز الكبير في تمويل المشاريع التنموية ذات رؤوس الأموال الضخمة، وهو ما تتطلبه الدفعة القوية، كما أنها تحتاج إلى الاطارات والبرامج العلمية المؤهلة لإدراة هذه المشاريع وهي غير متوفرة لديها؛ كما أن النظرية اهملت النشاط الزراعي الذي يمثل الميزة الرائدة في اقتصاديات الدول النامية التي اهتمت بالتصنيع في العقود الأخيرة؛في حين أن مشكلة السوق التي اعتقدها "**رودان**" لا يمكن حلها فقط بزيادة الصناعات الاستهلاكية، بل قد يؤدي توجيه الاستثمارات الضخمة إلى مثل هذا النوع من الصناعات إلى صغر حجم وحدات الإنتاجية، مما يصعب عليها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفوراته الخارجية[1].

. **ثانيا: نظرية أقطاب النمو:** تمثل التنمية القطبية مرجعية هامة في الإنطلاق الاقتصادي المراد تحقيقه ضمن إطار جغرافي محدد، وتعتبر أفكار " ***Perroux*** " الذي أسس نظرية أقطاب النمو، والتي تضمنها بحثه حول "مفهوم أقطاب النمو"في سنة 1955، وبرز أثرها ضمن السياسات التنموية لمجموعة من الاقتصاديات الدولية، وتعرض مفهوم القطبية الاقليمية[2] للتحديث من طرف عدة باحثين أبرزهم" **هيرشمان**" الذي اعتمد فرضيات نظرية "أقطاب النمو" كتمهيد لنظرية "التنمية غير المتوازنة"؛ ويرى "**هيرشمان**" أن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان ودفعة واحدة، بل في نقاط معينة أو أقطاب تنموية تتضمن عدة قوى اقتصادية جاذبة وطاردة بدرجات متفاوتة من النمو، وعليه يكون أثرها عبر قنوات تمس زوايا الاقتصاد الوطني.

قدم "***Boudeville***" في سنة 1957 مفهوم لقطب النمو الاقليمي بأنه مجموعة من الصناعات التوسعية الواقعة في منطقة حضرية، والتي تؤدي إلى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها، وحسب ***Adam-Kane and lim (2011)*** يعرف قطب النمو "باقتصاد محلي وغالبا ما يعبر عنه بعملية الاستقطاب والتراكم الرأسمالي على المستوى الاقليمي "؛ ويتمحور قطب النمو حول العناصر التالية[3]:

---

[1]. كبداني سيدي أحمد، **مرجع سابق**، ص 63.

[2]. *Jandir Ferrera de Lima,* ***Notes sur les pôles de croissance et les stratégies territoriales au Québec,*** *Revue canadienne des sciences régionales, N° 28, printemps 2005, p 161, disponiible sur le lien : http://cjrs-rcsr.org/archives/28-1/8-Lima.pdf, consulté le 05/07/2017.*

[3]. كبداني سيدي أحمد، **مرجع سابق**، ص 66.

.1.1. الصناعات المحركة والصناعات الأم: تشكل ضرورة احتواء قطب أو مركز النمو على مؤسسات وصناعات قائدة ترتبط مباشرة بالوحدات الاقتصادية الموجودة في المحيط الاقتصادي، وترتبط بتوافر الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، والهياكل الأساسية للبنية التحتية من طرق ومواصلات وشبكات اتصالات. وتكمن أفضل استراتيجية لأقطاب النمو في عدم الارتكاز على نوع محدد من الصناعة لتجنب الصدمات التي قد تجعل القطب غير مستقر. وتتميز الصناعات المحركة بما يلي:

– صناعات حديثة وحركية، ذات كثافة عالية من التقدم التقني، تعمل على تنمية المحيط الاقتصادي بصورة شاملة، ويتطلب ذلك توافر الموارد ومرونتها وهذا بسبب الطلب المتزايد والواسع على منتجاتها؛

– وجود علاقة تبادلية مع الصناعة الأخرى المتوطنة في الاقليم، بحيث تستفيد من منتجاتها المصنعة أو نصف المصنعة، أو الآلات والمنتجات الجاهزة أو نصف الجاهزة؛

– القدرة على النمو والتوسع لتأسيس الميزة القائدة للتنمية في المحيط الاقتصادي.

.2.1. آثار الاستقطاب: يمكن اجمال الاستقطاب في القوى التي تمارسها أقطاب النمو، والتي تنطلق من المؤسسة الرائدة أو الصناعة القائدة وتمارس آثارها تجاه مؤسسات وصناعات أخرى، ويؤكد "**فرانسوا بيرو**" حقيقة كون أن بعض الصناعات تكون قاطرة لغيرها، من خلال ممارسة تاثيرها في رفع معدل الانتاج والانتاجية للوحدات الاقتصادية البسيطة أو ذات العلاقة، كما تمارس عليها آثار الحجم بواسطة الطلب الإضافي الذي توجهه إلى الصناعات التابعة، وبالتالي المساهمة في تحقيق الطلب خلال فترة معينة وتخفيف الضغط على القطاعات القائدة[1]؛ وبشكل عام يكون لقيام قطب للنمو آثار ونتائج، أهمها:

– المزايا الاقتصادية التي توفرها المؤسسة مثل تخفيض تكلفة الانتاج بسبب التخصص في العمل؛

– المزايا الاقتصادية التي توفرها الصناعة الأم مثل تخفيض تكلفة الإنتاج وتوفير اليد العاملة الفنية المؤهلة، ومرونة تبادل المواد الأولية، والاستغلال الأمثل للمخرجات الصناعية؛

[1] عبد المؤمن قواوسي، **أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر خلال المدة 1990–2010**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2011–2012، ص 36.

– تؤدي الاستثمارات المحققة إلى إعادة توزيع المداخيل وتخصيص الموارد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب، وفي حالة عدم استجابة العرض للطلب المتزايد وهي حالة غالبا تميز الاقتصاديات النامية ضعيفة التنافسية، فيكون الاستيراد أهم منفذ لتحقيق التوازن؛

– ضرورة تحقيق التوازن القطاعي، حيث يؤدي النشاط الاقتصادي للأقطاب الصناعية إلى ظهور بعض التكاليف الاجتماعية والبيئية، من هنا يجب الحرص على تحقيق تنمية متوازنة في جميع مراحل النمو الاقتصادي للبلد؛

– يساهم قطب النمو على إحداث التنمية الجهوية لبعض مناطق البلد، مما يشكل جملة من الفوارق الاجتماعية بين المحيط الاقتصادي لقطب النمو وخارجه.

أدى إخفاق الإستراتيجية الصناعية التي اعتمدتها الدول النامية، بالاتجاه نحو نمط معين يرتكزعلى الانتاج الزراعي كنموذج "**ريتشاردسون**" لأقطاب النمو، والذي يتضمن اتجاهين: الأول يعتمد النشاط الزراعي كبديل عن الاستحداث الصناعي؛ فيما يتمثل الاتجاه الثاني بالاعتماد على القدرة التنموية لأقطاب النمو في القمة نزولا إلى مراكز الخدمات، حيث يأمل في تحقيق التنمية المكانية في الوسط الاقليمي[1].

. **ثالثا: نظرية استغلال فائض العمالة:** يعتبر نموذج "***A. Lewis***" من أشهر النماذج النظرية في التنمية التي ظهرت في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، حيث تركز على التغير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يستقر عند مستوى الكفاف، وأصبحت نظرية عامة في التنمية الاقتصادي قائمة على فائض العمالة في بلدان العالم الثالث خلال الستينيات والسبعينيات، ولا تزال بعض الدول متمسكة به خصوصا دول أمريكا اللاتينية. ويتكون نموذج " ***Lewis***" في الاقتصاديات المتخلفة من قطاعين، القطاع الزراعي التقليدي الذي يتميز بكثافة اليد العاملة، مما يجعل الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تؤول إلى الصفر، وهي الحالة التي يصنفها "***Lewis***" بفائض العاملة الممكن سحبها دون خسائر في الناتج مع تحقيق انتاجية عالية فيه؛ والقطاع الصناعي الحضري الحديث الذي تتحول العمالة الزائدة إليه، حيث تكون انتاجية العمل والأجور مرتفعة بمعدل ثابت (يفترضها "***Lewis***" بـ 30 % حتى تسمح للعمال بالقطاع الزراعي

[1]. معتصم يونس عناني، **التخطيط لتطوير اقليم الشعراوية في شمال محافظة طولكرم**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة نابلس، فلسطين، 2006–2007، ص 37.

بالانتقال إلى القطاع الصناعي)، مما يؤدي إلى توسع الإنتاج الصناعي وزيادة الأرباح التي يعاد استثمارها في الصناعة، مما ينتج عنه زيادة مستوى الإنتاجية والتشغيل، ما يضمن استمرارية انتقال العمال نحوها، وتحدث التنمية بسبب التغير الهيكلي في الاقتصاد[1].

يتميز قطاع الزراعة التقليدي حسب "***Lewis***" بالكثافة العمالية، حيث قدرها بحوالي 80 % إلى 90 % من السكان، وذلك وفق فرضيتين، هما[2]:

– أن فائض العمالة في القطاع الزراعي يؤدي إلى مشاركة غالبية الأسر بأحجامها المختلفة في النشاط الزراعي ما يجعل من الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تؤول إلى الصفر؛

– جميع العمال في القطاع الزراعي يشاركون بالتساوي في خلق الناتج، مما يجعل الأجر في القطاع الزراعي يتحدد بالانتاجية المتوسطة لعنصر العمل وليس بالانتاجية الحدية.

يعتبر نموذج "***Lewis***" أقرب النماذج العملية للتطبيق كون البلدان المتقدمة مرت بنفس تلك المراحل، إلا أن النموذج لا يتناسب مع المنظومة الاقتصادية والمؤسساتية في الدول النامية، لتضمنه ثلاث علل؛ **أولاها**: أن النموذج يفترض ضمنيا أن معدل نمو العمالة والتشغيل في القطاع الصناعي الحديث يتناسب مع معدل تراكم رأس المال فيه، والتساؤل الذي يطرح هنا حول امكانية استثمار الأرباح في أجهزة وآلات كثيفة رأس المال وموفرة لعنصر العمل، كتلك التي تستخدم تكنولوجيا عالية الأداء مع الاستغناء عن التوظيف، وهي الحالة التي تؤدي إلى زيادة الناتج مع ثبات نسبي لقوة العمل، وبالتالي لا يتحرك منحنى الطلب على العمل نحو الخارج (حالة التوسع)؛ أما **العلة الثانية** فتكمن في عدم صحة فرضية وجود فائض مستمر للعمالة في القطاع الزراعي وتوظيف كامل في القطاع الصناعي الحديث، فالبلدان النامية تعاني من بطالة عالية في القطاع الصناعي، وبطالة مقنعة في القطاع الصناعي، حيث أن البطالة في القطاع الصناعي تكون أعلى من القطاع الزراعي بالرغم من وجود مواسم يقل فيه الطلب على العمالة في القطاع الزراعي، وهو عكس ما افترضه "***Lewis***"؛ **والثالثة**، أن مستويات الأجور الحقيقية في

[1]. القريشي مدحت، **مرجع سابق**، ص 102.

[2]. القريشي مدحت، **نفس المرجع**، ص 103.

القطاع الصناعي لا تبقى ثابتة كما افترضها "***Lewis***" بل تتزايد بوتيرة أكبر من نظيرتها في القطاع الزراعي[1].

تضمنت نظرية الدفعة القوية، ونظرية استغلال فائض العمالة، ونظرية أقطاب النمو، اهم التصورات التي اعتمدها الاقتصاديين في الانتقال إلى تطبيق الاقتصاد الصناعي في البلدان النامية، غير أن تطبيقه في الواقع يتطلب تغييرا عميقا في اطروحاتها ودراسة كاملة لمتطلبات التنمية الصناعية الحديثة في الدول النامية. وفي معظم الأحيان تصاغ النظريات والنصائح للبلدان النامية من طرف البلدان المتقدمة لتحقيق التنمية المنشودة، غير أن هذا الأمر حسب مفكري التبعية الدولية يعد محاولة لإبقائها في دائرة التخلف، وهو ما يسمى بنموذج "المثال الكاذب" حيث النصائح مغلوطة وغير مناسبة، من خلال عرضهم لنماذج اقتصادية قياسية تقود غالبا إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة[2].

[1]. كبداني محمد، **مرجع سابق**، ص 42.

[2]. القريشي مدحت، **مرجع سابق**، ص 115.

. المبحث الثاني: السياسات الصناعية الحديثة واستراتيجيات التصنيع.

أظهر التقدم التنموي للدول المتقدمة والدول الناشئة، الأهمية الحيوية لدور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، من خلال السياسات الصناعية واستراتيجيات التصنيع، التي تعتمدها الدول لتعديل وتطوير البنية الهيكلية لإقتصادياتها، وذلك بتحفيز ودعم عدد من الصناعات ذات الامكانيات والقدرات الكبيرة في التصدير وخلق فرص العمل ورفع القيمة المضافة، وبالرغم من اهمية السياسات الصناعية واستراتيجيات التصنيع في توجيه الاقتصاديات المتبنية لها، يطرح تساؤل حول مدى فعالية تطبيق تلك السياسات في اطار التحولات الاقتصادية المتتالية والقيود والاتفاقيات الدولية، والقاضية بتحييد دور الدولة في التدخل في العديد من الأنشطة الاقتصادية.

. المطلب الأول: السياسات الصناعية الحديثة.

في إطار التحديد الدقيق لمفهوم السياسات الصناعية الحديثة، يتردد كثيرا أن السياسة الصناعية تقتصر على السياسة الاقتصادية العامة الموجهة للتصنيع، وأنها بالضرورة تعتمد على المساندة الحكومية المباشرة لفروع معينة داخل القطاع الصناعي، وتجدر الإشارة إلى عدم وجود تعريف موحد أو متفق عليه لتلك السياسات، حيث أن التعامل معها ينحصر فيما يظهره الواقع والتطبيق في التجارب الدولية الرائدة والناجحة في هذا المجال، ويمكن تعريف السياسات الصناعية بأنها "مجموعة الاجراءات الحكومية التي تهدف إلى التدخل لإنتقاء ودعم عدد من الأنشطة والصناعات التي تتمتع بقدرة وإمكانيات كبيرة في التصدير وخلق فرص العمل، للحفاظ على القدرة التنافسية الدولية؛ وتتضمن اجراءات مثل الحوافز المالية والنقدية، وحجم ونوعية وتوجهات الاستثمار العام، وبرامج الانفاق ودعم البحث والتطوير، والبرامج الرئيسية لخلق الأنشطة الواعدة"[1].

وهناك اجتهادات كثيرة فيما يخص السياسات الصناعية، ولكل وجهة نظر خاصة؛ حسب "***Raymond Barre***" و "***Jacques Fontanel***" تمثل السياسة الصناعية سياسات دفاعية

[1]. أبو شماله نواف، **السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 139، الكويت، 2017، ص 06.

تسعى إلى عكس اتجاهات السوق، وتتجلى السياسة الصناعية حسبهما في دعم السياسة الاقتصادية (الدفاع عن القواعد الأساسية لاقتصاد السوق) مع تأكيدهما على التمييز بين السياسة الصناعية والسياسة الاجتماعية لأجل توجيه أدوات السياسة المقصودة. أما " ***Noland*** " و "***Pack***" فيريان أنها "سياسة لتغيير الهيكل القطاعي للانتاج نحو القطاعات التي توفر المزيد من فرص النمو المتسارع مما يتم احداثه بواسطة التحول الاقتصادي النموذجي بما يتلائم مع نسبة الأفضلية الثابتة" أي أنها سياسة تعمد إلى القطاع المهم بالنسبة للدولة[1].

تضم السياسة الصناعية في معناها اللأشمل مختلف التدابير التي غايتها ايجاد أو مرافقة التحولات في الصناعة، وبالتالي لا تأخذ ضمن السياسة الصناعية إلا تلك التدابير الموجهة لهذا القطاع قصد التأثير على البنية الصناعية سواء كان ذلك عن طريق الأمر أو عن طريق التحفيز؛ ويمكن للسياسة الصناعية أن توجه لخلق التطورات وادراك التحولات في الصناعة[2]. وبذلك يمكن التأكيد على أن السياسات الصناعية الحديثة هي صورة من صور عدم حيادية الدور الحكومي، وتوجهه في انتقاء وتعزيز وتطوير أنشطة اقتصادية بعينها، والتحول والارتقاء في الهياكل الاقتصادية للدول وبأسرع وتيرة ممكنة، ويمكن التمييز بين نوعين رئيسين من السياسات الصناعية الحديثة، وهما[3]:

– **السياسة الصناعية الأفقية:** وهي تلك السياسات التي تؤثر على كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتعليم والصحة والمرافق الأساسية، بمعنى أنها مجموع السياسات التي تمتلك تأثيرا مباشرا على التنافسية الكلية للدولة، والتي تنعكس تأثيراتها على كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

– **السياسة الصناعية العمودية:** وهي السياسات التي تعبر عن التحيز أو التمييز لقطاع أو لنشاط اقتصادي معين دون غيره، بهدف التأثير في معدلات نموه، أو قدرته التصديرية، أو مستويات انتاجيته.

---

[1]. بن عزرين عزالدين، **دور السياسات الصناعية في ايجاد الاستراتيجيات الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (2000–2012)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2012/2011، ص ص 20– 21.

[2]. قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 242.

[3]. أبو شماله نواف، **مرجع سابق**، ص 07.

ويضيف البعض إليهما السياسات الحدودية والتي تمثل موضعا متقدما لكسر الحدود المعرفية لهياكل الإنتاج القائمة ضمن محيط "معرفي/تقني" أكثر تقدما ومن ثم توسيع القاعدة الإنتاجية. غير أن تبني سياسة صناعية معينة يمهد السبيل للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، ما يضع عملية التطبيق في مواجهة تيار رافض لتطبيق السياسات الصناعية لتفضيله دور آليات السوق في إجراء التكييفات والتعديلات الموائمة المطلوبة في الاقتصاد، دون حاجة للتدخل الحكومي، الذي يجب أن يبقى ضمن اطار ضيق ومحدود؛ حيث أن التدخل الحكومي لصالح قطاعات وأنشطة دون أخرى يخالف ضمان الكفاءة والاستخدام الأمثل لكافة الموارد والطاقات المتاحة في الاقتصاد (أمثلية باريتو)، وأن تدخل الدولة من خلال تعديل هيكل المزايا (اعفاءات وتسهيلات ومختلف اشكال الدعم والحماية) يفتح باب لممارسات الاقتصاد الريعي، غير القائم على الإنتاجية والكفاءة والدفع المتواصل للقدرات الحقيقة للاقتصاد الوطني[1].

. **أولا: متطلبات السياسات الصناعية الحديثة:** يتطلب تطبيق السياسات الصناعية الحديثة تنظيما عاليا على المستوى الكمي والنوعي، ويستلزم ذلك المرور بثلاثة مراحل أساسية؛ تتضمن المرحلة الأولى تحديد المفاهيم وتصميم السياسات، والثانية التنفيذ، في حين تكون الثاثثة في اطار التقييم مع الالتزام بوجود آلية مستمرة للتغذية العكسية بين المراحل الثلاثة. ويتوقف النطاق الذي تعمل فيه السياسة الصناعية على بعدين[2]، يرتبط الأول بكفاءة عملية صنع السياسات، وهو ما يعتمد على قدرة البنية المؤسسية للدولة على انجاز عمليات التصميم، والتنفيذ، والتقييم للسياسات؛ في حين يرتبط البعد الثاني بعدد ومجال عمل الأدوات المستخدمة والتي تعتمد بدورها على الاستراتيجية التنموية للدولة وأهدافها المحددة.

تتحدد مستويات تطبيق السياسات الصناعية الثلاثة، والمتمثلة في السياسة الأفقية التي تتبناها الدول ذات القدرات التنموية والمؤسسية المحدودة، والتي لا تتطلب بنية مؤسسية معقدة أو راقية، في حين تتطبق الدول التي تمتلك قدرة على التعامل مع قطاعات وأنشطة معينة السياسات العمودية أو الانتقائية؛

[1] . أبو شماله نواف، **مرجع سابق**، ص 09.

[2] . أبو شماله نواف، **نفس المرجع**، ص 11.

أما السياسات الحدودية والقائمة على المعرفة فهي تستلزم وجود قدرات وامكانات مؤسسية أكثر رقيا وفعالية لتطوير حدود المعرفة، باستخدام أدوات مثل تطوير البرامج الوطنية في التكنولوجيا الحيوية، والتكنولوجيا متناهية الصغر.

. **ثانيا. هيكل السياسات الصناعية الحديثة:** يعتمد عمل هيكل السياسات الصناعية الحديثة على عدة مجالات، لكل منها أدوات يمكن استخدامها وتوظيفها بشكل متكامل لدعم القطاعات الصناعية المستهدفة وتحفيز نمو وتطورها، وتتضمن ما يلي[1]:

.1. سياسات الحوافز الاقتصادية الموجهة للأنشطة الاقتصادية: والتي تضمن الحفاظ على مسار ثابت ومجدي ومتنامي قابل للتراكم لمختلف الأنشطة الاقتصادية، من خلال تأمين بيئة كلية مساندة تتضمن حقوق الملكية الفكرية، وتنظيم الاسعار واتباع سياسات الصرف المناسبة، وتطبيق فعال للسياسات النقدية وأسعار الفائدة، وكذلك اتباع سياسات مالية مقيدة بمتطلبات الكفاءة والتنافسية.

.2. سياسات الابتكار العلمي والتكنولوجي: من خلال توفير الامكانيات والتمويل اللازم للتوسع في المشاريع التكنولوجية ومشاريع البحث العلمي، وكذلك دعم وظيفة البحث والتطوير.

.3. سياسات التعليم وتوطين المعرفة والتقنية: بما تتضمنه من سياسات التعليم والتدريب، وورشات التنبؤ والاستشراف لتحديد أولويات البحوث الوطنية، ودعم وتنفيذ خطط وبرامج لبناء وارتقاء التعاون في مجال البحوث الدولية، وتوفير حوافز للاستثمار الأجنبي المباشر.

.4. سياسات دعم الصناعات المنتقاة: والتي تعتمد على استخدام أنظمة الحصص أو التعريفات الجمركية على الواردات، وتوفير الدعم المالي للصادرات، وانشاء مناطق اقتصادية خاصة للتصدير.

.5. سياسات آليات الاختيار: والتي تتضمن لوائح الدخول والخروج للشركات،وتدعيم سياسة المنافسة ومواجهة الاحتكار، والدعم المحلي للمؤسسات الإنتاجية والتجارية، وكذلك توفير التمويل طويل الأجل لمشاريع التنمية وانشطتها.

---

[1]. أبو شماله نواف، **نفس المرجع السابق**، ص 13.

.6. سياسات توزيع المعلومات: والتي تعتمد آليات العمل الجماعي، وتعزيز المعايير والمواصفات القياسية، وتحفيز الورشات الاستشارية، وتشجيع التعاون والشراكات الدولية والوطنية.

.7. سياسات تحسين انتاجية الشركات وريادة الأعمال: وتتضمن توفير الدعم للتدريب الاداري للشركات الصغيرة والمتوسطة، توفير وتطوير البنية التحتية والتمويل والإدارة للحاضنات وتشكيل العناقيد الصناعية، تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء صناديق رأس المال المخاطر.

يمكن القول ان استدامة السياسات الصناعية واستراتيجيات التصنيع القائمة على تثمين المعرفة ودعم القدرات التقنية، يرتكز على توفير المتطلبات الرئيسة للمجتمعات، فلا يمكن اعتماد نظم متقدمة للانتاج دون تغيير في القيم الاجتماعية السائدة، كعملية ممنهجة للخروج من دائرة الأزمات وبلوغ مصاف الدول التطورية.

. المطلب الثاني. ماهية استراتيجيات التنمية الصناعية وأهميتها .

اختلفت الاستراتيجيات التي اعتمدتها العديد من الدول في سبيل التنمية الاقتصادية، حيث ركز البعض على التنمية الزراعية كسبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية، واخرون على تنمية وتطوير القدرات المعرفية للمجتمع، في حين اعتمدت دول أخرى تنمية القطاع الصناعي كمنهج لتحقيق الرقي والرفاهية لشعوبها؛ وشكلت استراتيجيات التصنيع وتطوير القطاع الصناعي أهم محور في السياسات التنموية للعديد من الاقتصاديات النامية، وتبلورت في الاتجاهات السياسية لبعض الدول المستقلة كتحول عن مسارها التاريخي المرتبط بالتبعية للدول الاستعمارية، معتمدة في ذلك على بعض المقومات الكامنة ضمن اقتصادياتها من المصادر الطبيعية للمواد الأولية والطاقة. بناء على ذلك نتطرق في هذا المطلب إلى المرجعية النظرية للتنمية الصناعية كما يلي:

. أولا: مفهوم وأهمية استراتيجية التنمية: تمثل استراتيجية التنمية الاقتصادية الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة التنموية، والانتقال من حالة الركود إلى النمو الاقتصادي الذاتي، ويختلف هذا الأسلوب من دولة إلى أخرى لتمايز الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإختلاف الدور الذي

تأخذه الدولة في إدارة الموارد الاقتصادية والبشرية والأهداف المسطرة لعملية التنمية[1]. ويتمثل دور الدولة من خلال إشراف المؤسسات التابعة لها والتوجيه غير المباشر ، بالتركيز على على الحوافز المادية والمعنوية؛ وفي المجال الاقتصادي الصناعي تقتصر سياسة الدولة على اتخاذ اجراءات ملموسة تطبق على المدبين القصير والطويل[2].

ان كون التنمية الصناعية جزء من التنمية الاقتصادية التي تتحدد في اطار مجموعة من الخطط أو العمليات التي تتبناها المجتمعات المختلفة لتنشيط القطاع العادي بصورة علمية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المجتمعية المختلفة[3]؛ وبالإضافة إلى مساهمة عملية التنمية الصناعية وفق إستراتيجية مخططة في تحسين أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية من زيادة في قيمة الناتج المحلي، وتخفيض معدلات العجز الخارجي، وخلق لفرص العمل، حيث حيث لم تعد التوجهات الاستراتيجية التقليدية للتنمية الصناعية موائمة مع الشروط الحديثة للمنافسة في ظل الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي حاليا، الأمر الذي يتطلب فكر وتوجه مختلفين عن التوجه القائم حاليا في الدول النامية وكذلك التعاون ما بين عدد أكبر من الأطراف المعنية[4].

تتميز البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة بالتطور التكنولوجي السريع في تكنولوجيات الانتاج والعمليات الإنتاجية، وعولمة سلاسل القيمة، وزيادة نفوذ الشركات متعددة الجنسيات، بالاضافة إلى زيادة حدة المنافسة بين الاقتصاديات النامية والصاعدة، ووجود مجموعة من القواعد الدولية متعددة الأطراف والتي تحكم تدفقات التجارة والاستثمار والمعايير المطبَقة؛ وهذا يتطلب من المؤسسات الاقتصادية عدم التنافس على أساس انخفاض التكاليف، والأجور، ووفرة المواد الخام فقط، بل يتعين عليها المنافسة عن طريق الانتقال إلى الأنشطة مرتفعة القيمة المضافة، وتطوير المهارات الفنية والإدارية، والأخذ بعين الاعتبار

---

[1]. زوزي محمد، **إستراتيجية الصناعة المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008 .ص 17 .

[2]. بن هنية مختار، **استراتيجيات وسياست التنمية الصناعية – حالة البلدان المغاربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008/2007، ص ص 86– 87 .

[3]. الشافعي عبد الكريم، **"التنمية الصناعية في قطر والخليج"**، الطبعة الثانية، دار الكتب القطرية، الدوحة، قطر، 1999، ص 68 .

[4]. وزارة الصناعة والمعادن، **الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 (ملخص تنفيذي)**، العراق، جويلية 2013، ص 02 .

البعد البيئي، وبناء القدرات والمعارف المتعلقة بالتنبؤ والبحث والتطوير. وترتكز استراتيجية التنمية الصناعية على أهمية كبيرة، نذكر منها[1]:

– النتائج الايجابية الهامة التي تم الوصول اليها سواء على الصعيد الوطني أو التجارب التي مست مختلف التكتلات الاقتصادية.

– الجدية والصرامة التي يتم العمل بها او التعاون القائم على أساس استراتيجي متين يَمكن من تنفيذ الأهداف المحددة بأقل التكاليف وفق تصور عام مشترك بين كافة الأطراف المعنية.

– يعتبر العمل الاستراتيجي المشترك نتاج لجهد مشترك لكفاءات مختصة في مختلف المجالات التي يراد وضع مخطط تنفيذي لها، وهذا يعني وضوحا أكثر في تصور ورؤية الأهداف المشتركة التي لا تقبل التراجع.

– نظرا للعلاقة الوطيدة بين السياسة والخطة والإستراتيجية فإن نجاح هذه الأخيرة يصبح رغبة وهدف كافة الأطراف المعنية الفاعلة في المجتمع.

– يشكل العمل وفق استراتيجية معينة من شأنه وضع حد للتصرف العشوائي والتردد في تنفيذ الأهداف المسطرة ومن ثم الاطمئنان للمستقبل سواء في العمل على المستوى الوطني أو التعاون الخارجي، اساس يضمن مصالح مختلف الأطراف المعنية بتنفيذ الاستراتيجية في الأمدين المتوسط والبعيد مع وضع الحلول لكافة القضايا العالقة والمشاكل المحتملة أثناء تنفيذ الاستراتيجية.

. **ثانيا: أهداف التنمية الصناعية:** يعتبر التصنيع عملية استخدام التقنيات الحديثة، خاصة الآلات واستخدام وسائل الإنتاج ذات الكثافة الرأسمالية العالية في انتاج سلع مختلفة، ويعتبر الاقتصاد أكثر تحولا إلى التصنيع كلما زادت نسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج الإجمالي للاقتصاد ككل، وكذلك زيادة نسبة العاملين في القطاع الصناعي من إجمالي القوى العاملة الناشطة. وتستهدف برامج التنمية الصناعية في الدول النامية بالخصوص تحسين معدلات النمو الصناعي من خلال عدة محاور، أهمها[2]:

[1]. الشافعي عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص 288.

[2]. الخضير خضير بن سعود، **علم الاجتماع الصناعي**، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، السعودية، 2009.، ص 320– 322.

– **زيادة مستوى الدخل الفردي:** تستهدف الدول النامية باعتمادها تنفيذ برامج وخطط التنمية الصناعية زيادة مستوى الدخل الفردي، حيث أن معظم اليد العاملة ترتكز في القطاع الزراعي الذي يتسم بانخفاض الإنتاجية وما يترتب عنه من تدني المستوى المعيشي وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وعليه يشكل التصنيع تحديا للنظم الاجتماعية التقليدية، ويفتح سبيل التطور التقني وخلق فرص عمل واسعة وزيادة الإنتاج.

– **زيادة فرص الاختيار:** تتعد فرص الاختيار في المجتمع الصناعي عنها في المجتمع الزراعي التقليدي خاصة فرص العمل، كما أن التصنيع يؤدي إلى التخصص والإنتاج بهدف التسويق في الأسواق المحلية أو الخارجية؛ كما يساهم التصنيع في تغيير الأنماط الاستهلاكية من خلال التنويع الإنتاجي للسلع والخدمات، وبافتراض أن عملية التصنيع تسمح برفع معدل الدخل الفردي ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، ومن ثم يؤدي إلى اتساع حجم السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل المتاحة في القطاعين الصناعي والخدماتي.

– **تنويع مصادر الدخل:** تسعى برامج التنمية الصناعية إلى تحقيق هدف أساسي وهو تنويع مصادر الدخل، حيث أن التصنيع يؤدي إلى تراكم المعرفة والمهارات التقنية كما يدعم رفع الطاقة الإنتاجية بهدف التخلص من التبعية الاقتصادية؛ وعليه فإن الدول التي انتهجت في سياستها تنويع مصادر الدخل الوطني سواء من خلال الصناعات التحويلية أو غيرها، وفرت فرص لاقتصادياتها للخروج عن دائرة الفخ الاقتصادي القائم على الاستمرار في تصدير المواد الخام بأسعار منخفضة واستيراد السلع الرأسمالية بأسعار باهظة.

– **توزيع الثروة بأسلوب أكثر عدالة:** من الضروري أن تعمل الدولة على توزيع الثروة بأسلوب عادل على الأفراد، بحيث يستطيع عن طريقه الفرد تحسين مستوى معيشته، وبالتالي فإن من أهداف التنمية الصناعية توزيع الثروة بأسلوب أكثر عدالة، حيث أن عملية التصنيع تتطلب وفرة الموارد البشرية على درجة عالية من التأهيل، هذه الأخيرة تكون لها فرص أفضل في سوق العمل وبالتالي تحسين حصتها من الدخل الوطني.

– **تخفيض نسبة البطالة:** من الأهداف الملحة لبرامج التنمية الصناعية تخفيض معدل البطالة خاصة للفئة المؤهلة، وقد يكون هذا الهدف من الأهداف غير المباشرة، حيث أن عملية التصنيع تتطلب موارد بشرية مؤهلة ما يساهم في رفع معدل التشغيل في المنشآت الصناعية والخدماتية ذات العلاقة مع السلسلة الإنتاجية.

. المطلب الثالث: استراتيجيات التصنيع.

اعتمدت الدول النامية سبل تصنيع مختلفة لبلوغ التنمية الاقتصادية، واقامة هيكل اقتصادي متكامل لتحقيق معدل نمو عال ومستدام، واختلفت استراتيجيات التصنيع المنتهجة من قبل البلدان النامية على تباين أهدافها، فبين البلدان الرأسمالية التي تبنت نمط التصنيع القائم على النمو التلقائي، والدول الاشتراكية التي اعتمدت نمط التصنيع القائم على التخطيط الوطني الشامل، تبنت البلدان النامية المنتهجة للتصنيع احد النمطين السابقين[1]. ويمكننا من خلال هذا المطلب تمييز استراتيجيات التصنيع التالية:

. أولا. استراتيجية التصنيع المتعلقة بالسوق المستهدفة: اتجهت معظم الدول النامية لتبني بعض الاستراتيجيات الصناعية لتحقيق أهدافها التنموية المختلفة، وكان لها الخيار بين ثلاث أنواع من الأسواق المستهدفة، وهي:

.1. استراتيجية تصدير المواد الأولية: حيث اعتمدتها البلدان النامية لتميزها النسبي في وفرة المواد الأولية الطبيعية والزراعية، وهذا بغرض الحصول على أسعارها التنافسية، غير أن هذه الدول لم تحقق التنمية لقصور الدور التصديري الذي لم يؤدي إلى دفع القطاعات الاخرى، وأن الاقتصاد الريعي مهدد بالسقوط في حال تراجع أسعار المواد إلى مستويات منخفضة جدا، أو انتهاج البلدان المتقدمة سياسة تصنيع تعتمد على التكنولوجيا المتطورة مخفضة لدور الخامات في صناعاتها، كما يمكن أن تشكل العلاقات السياسية الدولية دورا في زيادة أو تراجع معدل التبادل الدولي، بالاضافة إلى تكتل الشركات

[1]. عجمية محمد وناصف ايمان، **التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية**، مكتبة الاسكندرية، مصر، 2000، ص 309.

الكبرى لإحتكار انتاج وتصدير هذه المواد في البلدان النامية، مما يجعل اقتصادياتها عرضة للأزمات الدورية[1].

.2. استراتيجية الصناعات المصنعة: برزت أولى بوادر استراتيجية الصناعات المصنعة في الاتحاد السوفياتي (1920)، وتطرقت الدراسات النظرية والنماذج الاقتصادية لكل من "**كارل ماركس**"، "**جيرارد فيلدمان**"، "**ألبرت هيرشمان**"، لتحليل مبادئ الاستراتيجية. ويعتبر "**جيرار. د. دبرنيس**" أول مؤسس لنظرية الصناعات المصنعة التي شكلت تغيير لدوال الانتاج في الاقتصاديات التي تبنت الاستراتيجية، وحسب "**ج. د. دوبرنيس**" تعتبر استراتيجية الصناعات المصنعة زيادة الاستثمار في الصناعات التالية[2]:

– الصناعة الميكانيكية: التجهيزات الصناعية، المحركات الكهربائية والتوربينية، الآلات والمعدات؛

– الصناعة الكيمائية: الأسمدة والكيماويات المعدنية، المنتجات القاعدية والوسيطة، اللدائن والمطاط الصناعي؛

– صناعة الحديد والصلب ومواد البناء.

حدد "**ج. د. دبرنيس**" جملة من الشروط الواجب توفرها قصد تطبيق هذا النموذج بالبلدان النامية ومنها[3]:

– الزامية توفر المجتمعات النامية على سوق كبيرة الحجم؛

– يجب احداث تنظيم فعال لإنتشار الآثار التصنيعية؛

– التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد، قصد التوجه والمراقبة الدائمة للأنشطة الصناعية الأساسية؛

---

[1]. كبداني محمد، **مرجع سابق**، ص 50.

[2]. *Cheriet Athman, **Une perspective théorique et historique sur les stratégies d'industrialisation avec étude de cas de l'Algérie**, séminaire national sur « l'économie algérienne : lectures modernes du développement », université Batna, 2012/2013, p 04, disponible sur : http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/65/1/economie-algerienne.pdf, consulté le 20/09/2017.*

[3]. فكرون السعيد، **استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية (دراسة نظرية، حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005/2004، ص 187.

– ضرورة تحقيق إدخار محلي كبير يسمح بتوفير رؤوس أموال كبيرة توجه للاستثمار في هذه الصناعات؛

– قدرة الجهاز التخطيطي على توجيه ومراقبة العملية الاستثمارية؛

– خلق علاقة تكاملية بين التصنيع والزراعة، وهذا لا يتم إلا بإحداث إصلاح زراعي يهتم بتطوير البنية الاقتصادية للقطاع الفلاحي.

تتجاوز شروط استراتيجية الصناعات المصنعة القدرات الحقيقية للاقتصاديات النامية، حيث أن النظام المركزي يستهدف تلبية حاجة المجتمع في المدى القصير فقط وبالتالي لم تكن لتبني إستراتيجية الصناعة المصنعة نتائج حسنة في معظم الدول التي تبنتها عدا الصين والهند اللتان تمتلكان خصائص مميزة عن الاقتصاديات الأخرى من حيث حجم السوق وبنية المجتمع، لذلك تمحورت أهم الانتقادات التي وجهت لهذه الاستراتيجية حول النقاط التالية[1]:

– الخلط بين مفهوم الصناعة ومفهوم التقنية، بسبب تفضيل صناعة وسائل الإنتاج على صناعة السلع الاستهلاكية، وكذلك التقنية كثيفة رأس المال بالتقنية كثيفة العمل، والأصل أن التقنية كثيفة رأس المال تندرج ضمن الصناعة الاستهلاكية.

– الربط غير الصحيح بين النظام الاقتصادي ونمط التصنيع، حيث يعتقد أنصار هذه الفكرة أن النظام الرأسمالي يدفع إلى التركيز أكثر على الصناعات الاستهلاكية، لذلك يتوجب توجيه نمط التصنيع بما يخدم المجتمع (الصناعات الثقيلة)، وهذا غير صحيح لأن الاقتصاد الرأسمالي يحتاج استثمارات في القاعدة الصناعية.

– يشكل تصريف المنتجات عائق في أسواق الدول النامية بسبب المنافسة الدولية الشديدة، والسياسات الحمائية التقييدية التي تعتمدها الدول المتقدمة إزاء صادرات الدول النامية، يضاف إلى ذلك ضعف التجارة البينية بين الدول النامية.

[1]. مصيطفى عبد اللطيف وبن سانية عبد الرحمان ، **"دراسات في التنمية الاقتصادية"**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014، ص 74.

من ناحية أخرى يؤدي التباين في الموارد الطبيعية والبشرية لكل دولة إلى تبني إستراتيجية صناعية معينة، فبعض الدول تتميز بكثافة سكانية كبيرة مقارنة بدول أخرى ، وهناك اقتصاديات معينة تتميز بوفرة الموارد الطبيعية مقارنة باقتصاديات دول أخرى كدول الخليج العربي. فالدول التي تتميز بكثافة سكانية عالية تتبنى إستراتيجية التصنيع القائمة على الصناعات كثيفة العمل حتى تحد من ظاهرة البطالة، في حين تتبنى الدول التي تمتلك موارد معتبرة إستراتيجية صناعية قائمة على أساس الصناعات كثيفة الرأسمال من أجل استغلال مواردها الطبيعية. ويتميز النمط كثيف رأس المال بإنتاجية مرتفعة، وباستخدام التكنولوجيا الحديثة، وبتوفير فرص العمل، وبخلق مدخرات كبيرة. غير أن تطبيقه في الدول النامية تواجهه عوائق كبيرة من بينها الظروف التي تعاني منها بالإضافة إلى عدم قدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة. أما نمط التصنيع كثيف العمل فيتميز بالبساطة كونه لا يستلزم تكنولوجيا عالية، بالإضافة إلى توفيره عدد معتبر من فرص العمل[1].

.3. إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات: يعكس توجه معظم الدول النامية لاعتماد إستراتيجية التصنيع من خلال إحلال الواردات عدة أسباب أهمها زيادة العجز التجاري المسجل في اقتصاديات هذه الدول نتيجة لانخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة من قبلها، وكنتيجة لذلك عمدت الدول النامية إلى الحد من استيراد المواد الاستهلاكية وإقامة صناعات محلية لإنتاج المواد كليا أو جزئيا . وتقوم إستراتيجية إحلال الواردات على هدف تأسيس قاعدة صناعية، وبناء قدرات إنتاج ذاتية، وكذلك الخروج من دائرة التبعية الاقتصادية؛ إلا أن المراحل المتبعة لتطبيق الإستراتيجية من خلال إحلال أولي بإنتاج المواد الاستهلاكية، ثم إنتاج سلع استهلاكية معمرة، وكمرحلة ثالثة تقوم على إنتاج المواد الوسيطة، تتطلب كثافة في استخدام رأس المال؛ ووفرات الحجم الكبيرة؛ وتقدم التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج؛ بالاضافة لحاجتها إلى إطارات إدارية وتنظيمية عالية المهارة والخبرة[2].

---

[1]. محمد زبير، **التنمية الاقتصادية واستراتيجيات التصنيع" مفاهيم وأسس نظرية"**، الملتقى الوطني الأول حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر" استمرارية أم قطيعة"، جامعة مستغانم، الجزائر، 23 –24 أفريل 2012، ص 26.

[2]. محمد زبير، **نفس المرجع**، ص 28.

.1.3. الآليات الناجحة لتطبيق استراتيجية إحلال الواردات: تبنت الدول التي اعتمدت هذه الاستراتيجية على آليات لضمان نجاحها وتجسيد أهدافها، نذكر منها[1]:

– الإبقاء على سعر الصرف للعملة المحلية مرتفعا لكي تنخفض تكلفة الواردات الأخرى (بإستثناء الأغذية) وذلك لحماية المنتجات المحلية؛

– الإشراف الدقيق على احتياطات الصرف، وإقامة نظام رخص للاستيراد بحيث يكون من الضروري الحصول على رخصة للاستيراد في اطار هذا النظام؛

– منح قروض حكومية بأسعار فائدة منخفضة جدا لأغراض تفضيلية كتأسيس مشاريع صناعية، ومن جهة أخرى فإن نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب شروط يتقدمها وضع أسس لإختيار الصناعات التي يجب إحلالها محل الواردات، وتشمل الصناعات الاستهلاكية، ثم الصناعات الوسيطة والانتاجية، مع أهمية مراعاة عدم استمرار السياسة الحمائية المتبعة وتخفيف قيودها تدريجيا .

أثبتت هذه الاستراتيجية فشلها في الدول المتبنية لها، على اعتبار بدئها بالحد من الواردات ما أدى بها إلى استيراد حتى الخامات والمواد الأولية، ما أفضى إلى نتيجة عكسية تمثلت في زيادة الوادات والديون الخارجية، حيث أن الدول المتبنية لإستراتيجية إحلال الواردات واجهت صعوبات في تطبيقه، وذلك للأسباب التالية[2]:

- توسع قائمة الاستيراد من من السلع الاستهلاكية إلى السلع الرأسمالية ذات التكاليف الباهظة.
- اعتماد الصناعة الاستهلاكية كقطاع أولي للانطلاق، وهذا لا يمكن تطبيقه لإشكالية تأسيس قاعدة صناعية اعتمادا على الصناعة الاستهلاكية.
- تشكل الطبيعة الرأسمالية للتكنولوجيا المستعملة في الصناعة تحديا لأسواق الشغل في الدول النامية التي تتميز بمعدلات البطالة المرتفعة.

[1]. بن عزرين عزالدين، **مرجع سابق**، ص 53.

[2]. زوزي محمد، **مرجع سابق**، ص 167.

- ضيق السوق الداخلي الذي يحد من المردودية الصناعية وزيادة الطاقات المعطلة في الوحدات الإنتاجية، عدا التوجه إلى التكامل أو الاتحادات الإقليمية.
- ضعف الادخار الوطني وتركزه ضمن فئة محددة، والتي تنتهج نمط استهلاكي للدول المتقدمة، ما يشكل عائق للاستثمار على مستوى كل القطاعات.
- اعتماد سياسات حمائية تقوم على نظام الحصص، والحقوق الجمركية، ومعدل صرف مضاعف لتقييد الاستيراد.

يمكن القول أن استراتيجية احلال الواردات لا تمكن الدول المتبنية لها من تحقيق مجمل أهدافها في ظل القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية للدول الصناعية، والعوائق الحمائية لهذه الأخيرة تضمن لها الاستفادة من المواد الأولية واحتكار مضمون التكنولوجيا.

.4. استراتيجية التصنيع من أجل التصدير: تستهدف الدول التي توجه استراتيجية الصناعة خاصتها للتصدير البحث عن سبل اندماج اقتصادها في سلاسل القيمة العالمية، بالاضافة لزيادة حصتها من التجارة الدولية، وتركز هذه الاستراتيجية على دعم النمو الاقتصادي من خلال تطوير الصادرات ذات التنافسية العالية[1]، حيث تهدف استراتيجية الصادرات الصناعية إلى تكفل الدول النامية باجراء بعض عمليات التصنيع بالاعتماد على صادراتها، حتى ترتفع قيمتها في السوق العالمية، وأخذت هذه الاستراتيجية اتجاهين[2]، الأول: تضمن تأسيس صناعات تصديرية لتحويل مواردها الأولية وانتاج مواد وسيطة قبيل تصديرها، كما حدث في البلدان المصدرة للنفط في قطاع الصناعات البتروكيميائية؛ أما الاتجاه الثاني أحدث مشاريع صناعية لإنتاج المواد الاستهلاكية متفاوتة الكثافة، اعتمادا على الثروة البشرية منخفضة التكلفة التي تحتضنها اقتصادياتها (مثل صناعة النسيج والمطاط)، وخاصة في دول جنوب شرق آسيا.

.1.4. الآليات الناجحة لتطبيق استراتيجية التصنيع من أجل التصدير: يتمثل مضمون هذه الاستراتيجية في الاصلاحات التي تم إدخالها على استراتيجية إحلال الواردات بهدف الانتقال للتصدير من خلال

[1]. زوزي محمد، **نفس المرجع سابق**، ص 16.

[2]. زوزي محمد ، **مرجع سابق**، ص 20.

دعم السلع المصدرة، وتخفيف الحماية الجمركية على السلع المستوردة، وإعتماد أسعار صرف حقيقية، ومن شروط نجاح هذه الاستراتيجية[1]، اعتماد سياسة الخوصصة وتدعيم القطاع الخاص بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وفرص التصدير والقدرة على المنافسة؛ ووجود درجة عالية من التكامل بين القطاعين الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى؛ بالاضافة الى توفير المناخ المناسب للاستثمارت الأجنبية، ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لقدرتها على توفير فرص العمل بشكل معتبر.

.2.4. عيوب وتحديات تطبيق استراتيجية التصنيع من أجل التصدير: تخلت الدول المتقدمة عن هذه الصناعات تدريجيا، لتطور نسيجها الصناعي والتحديات البيئية الحديثة، وكان من نتائج انتهاج هذه الاستراتيجية تجسيد مشاريع بتكاليف ضخمة، مع عدم بلوغ الطاقة النتاجية الكاملة، ما أدى لإمتصاص هذه المشاريع لموارد ضخمة، أحوج ما تحتاجها الدول النامية في تطوير قطاعات اقتصادية كاملة، واجبار الاقتصاديات النامية على الاندماج في سياق التقسيم العمل الدولي الحديث الذي تفرضه الشركات متعددة الجنسيات؛ بالاضافة لوجود صعوبات جمة أمام مخرجات هذا النوع من الصناعات في الدول المتقدمة، لما تفرضه هذه الأخيرة من تدابير حمائية وتعريفات تنافسية تعيق تداول صادرات الدول النامية في السوق العالمية[2].

تشكل فكرة نقل التكنولوجيا أهم عائق للدول النامية في تطبيق استراتيجيات التنمية الصناعية، حيث ان نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدما يتسم بالنزعة التجارية التي تتمثل في بيع السلع الرأسمالية لإستغلال خدماتها وليس إكتساب مضمون تصنيعها، ما يشكل عملية غير متكافئة، أما عملية النقل المتكافئة فتتم بين الدول المتقدمة فقط، وتشمل عملية نقل التكنولوجيا حركة المعرفة والمهارات والتنظيم والقيم ورأس المال من نقطة النقل إلى موقع التبني والتطبيق[3].

يتنبأ الباحثون والاقتصاديون أن التقدم التقني الحالي والمستقبلي سوف يؤدي إلى تقسيم المجتمعات الدولية إلى ثلاث، تحتل الدول المتقدمة مركز متقدم، والتي ترتكز مجتمعاتها على البحث العلمي، التقنية والتنمية؛

---

1. بن عزرين عز الدين، **مرجع سابق**، ص 54.

2. بن عزرين عز الدين، **نفس المرجع**، ص 21.

3. الخضير خضير بن سعود ، **مرجع سابق**، ص 262.

في حين تتبوأ "الدول السوق" مركز متخلف في ميدان التكنولوجيا، ومن المشكلات المتعلقة بنقل التكنولوجيا[1]، يبرز ضعف الموقف التفاوضي من جانب الدول الناقلة للتكنولوجيا، وتتمثل هذه المشكلة في عدم التكافؤ بين طرفي المفاوضات بالشروط التي يفرضها مالك التقنية من حيث البيع للأخرين أو التصرف بشأنها دون الرجوع للمالك وحق الملكية؛ والمغالاة في تسعير التكنولوجيا، من خلال الممارسات التي يفرض عبرها الطرف المصدر للتقنية شروط وقيود ملزمة للطرف المستورد، بدءا من إجراءات دراسات ماقبل الاستثمار حتى تسليم المصنع، ولا يكتفي الطرف المصدر للتكنولوجيا بذلك وإنما يطمح في زيادة المكاسب المالية من خلال دفع أدنى حد من الضرائب في حالة الاستثمارات المشتركة.

أدى غياب الإدارة الفاعلة المسؤولة عن استيراد التكنولوجيا لمجتمعاتها واستيعابها، الى تنامي الفرص أمام الدول المصدرة للتكنولوجيا للمبالغة في أسعارها ، وفي عشوائية ما يتم استيراده من جانب الدول المستوردة، والتي قد تتضمن تكنولوجيا غير مواءمة للسياق الإجتماعي والثقافي للدول المستوردة؛ وعدم وجود السياسات والإستراتيجيات القائمة على أسس علمية، التي ترمي إلى تحفيز الإبتكار التقني داخل المجتمعات النامية، ومحاولة خروجها من حالة التخلف المفروضة عليها وتقليل الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة. ويتطلب النمط الملائم الذي على أي دولة تتبناه اعتماد مجموعة من الاعتبارات، نوجزها في النقاط التالية[2]:

– تحديد المعايير الأكثر دقة في تصنيف الصناعات بين كثيفة الرأسمال وكثيفة العمل، وذلك مثل معامل رأس المال (نسبة رأس المال إلى الإنتاج) أو ما يقابله من معامل العنصر الإنتاجي (نسبة مرونة إنتاج العمل لرأس المال) أو نسبة تكلفة رأس المال إلى تكلفة العمل؛

– تُحدِد طبيعة الإنتاج والمتطلبات التكنولوجية في بعض الفروع الصناعية نسب رأس المال إلى العمل، وفي هذه الحالات مهما توفرت القوى العاملة وانخفضت الأجور لا يمكن للعمل أن يحل محل الرأسمال في الإنتاج كما هو الحال في الصناعات الالكترونية؛

---

1. الخضير خضير بن سعود ، **نفس المرجع السابق**، ص 263.

2. محمد زبير، **مرجع سابق**، ص 26.

– إن انخفاض معدلات الإنتاجية ووجود البطالة المقنعة والموسمية يغيران وبدرجات متباينة من الخصائص الرئيسية للاقتصاديات؛

– يفضل خلال المراحل الأولى من التصنيع وخاصة في قطاع الصناعات التحويلية تركيز نمط كثيف رأس العمل في الصناعات الخفيفة ونمط كثيف رأس المال في الصناعات الثقيلة؛

– ضمن إمكانيات المرونة التكنولوجية، من الضروري التمييز بين العمليات المحورية ***" Core Operations"*** والعمليات الإضافية أو الثانوية ***"Auxiliary Operations"*** .

– ضمن مجال مبرر لاعتماد نمط كثيف رأس المال، من الضروري إدخال تغيرات في كل من التجهيزات والمواد والأساليب المستوردة ومن ثم إحداث تعديلات في بعض الظروف الداخلية (القابلة للتغيير)، بحيث يصبح من الممكن الوصول إلى توافق فعال بين التكنولوجيا الحديثة والاقتصاد النامي.

. ثانيا . استراتيجية التصنيع المتعلقة بملكية المشاريع (خاصة أو عامة): شددت الكثير من الأطراف على ضرورة تبني برامج الاصلاح الاقتصادي المرتكز على الحد من هيمنة الدولة لملكية المشاريع الاستثمارية، ومنح فرصة للقطاع الخاص من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الذي عجزت عنه الحكومات في وقت سابق، ولكن حجم ودور كل من القطاع العام والخاص في القطاع الصناعي على وجه التحديد يرتكز على[1]:

.1. النظام الاقتصادي السائد في المجتمع: حيث ترتفع الأهمية النسبية للقطاع الخاص والمشاريع الخاصة في النظام الرأسمالي، بينما يكون وزن القطاع الحكومي أكبر في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية.

.2. مرحلة النمو الاقتصادي: تتطلب المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية تدخل الدولة لدعم النشاط الاقتصادي، وذلك بانشاء مشاريع البنية التحتية والتي تعتبر ضرورية مثل مشاريع توصيل الكهرباء والربط بشبكات المياه والاتصالات، وأيضا لإقامة الصناعات الثقيلة والتي تتطلب حجم كبير من رؤوس

[1]. كبداني محمد، **مرجع سابق**، ص 46.

الأموال، وحيث مع زيادة النمو الاقتصادي تزداد قدرة القطاع الخاص لتولي المشاريع الكبرى ذات العائد طويل الأجل مما يرفع أهميته النسبية في التنمية الاقتصادية.

.3. نوع الصناعات التي يتم اقامتها: يُقبل القطاع الخاص بالأساس على الصناعات الخفيفة (الصناعات الاستهلاكية)، لعدم حاجتها لرؤوس الأموال الكبيرة وارتفاع معدل الربح فيها وتدني مستوى المخاطرة، وهذا بخلاف الصناعات الرأسمالية (الصناعات الثقيلة) التي يقوم بها القطاع العام، والتي يرتفع فيها مستوى المخاطرة وتحتاج إلى تمويل ضخم مثل الصناعة التعدينية، غير أنه يمكن اشراك القطاع الخاص في ملكية البعض منها بعد اقامتها في اطار العقود الحديثة للادارة والمناولة.

.4. الوفورات والآثار الإيجابية والسلبية: تتدخل الحكومات غالبا في إنشاء الصناعات التي يتولد عنها منافع اجتماعية (عائدها الاجتماعي أكبر من العائد المالي)، أو تمنح دعما للقطاع الخاص في حالة قيامها بتلك المشاريع، أما المشاريع ذات الآثار السلبية حيث عائدها الاجتماعي أقل أو ذات خطر على المحيط البيئي، فيتطلب تدخل الحكومة بإقامتها خارج التجمعات الحضرية، أو من خلال فرض استخدام تكنولوجيا متطورة أو ضرائب مرتفعة لتغطية التكاليف البيئية.

تشكل كثافة رأس المال والعمل من أهم الاعتبارات التي تدفع بالقطاع العمومي إلى تملك المشاريع الاستثمارية الصناعية، حيث أن الاحتياجات المالية تفوق طاقة رأس المال الخاص، بالاضافة إلى ضآلة العائد المتوقع على المشروعات الصناعية في البلدان النامية مايشكل نقطة نفور للقطاع الخاص المحلي والأجنبي؛ كذلك كون بعض المشروعات التي تعتبرها الدولة استراتيجية أو خاصة بالأمن الوطني ونزعتها لحماية اقتصادياتها، وتتمتع المشروعات الحكومية بمزايا[1] جمة منها قدرة الحكومة في الحصول على رؤوس أموال كبيرة سواء بالعملة المحلية أو العملة الصعبة، وذلك لتمويل مشروعاتها الاستثمارية، وبالتالي تستطيع أن تقيم مشروعات حديثة بعكس المشروعات الفردية التي يعيقها التمويل؛ كما تستفيد المشروعات الحكومية من ارتباطها بالاقتصاديات الخارجية، لتسهيل عملية امدادها بالمستلزمات الأولية وتسويق مخرجات مشروعاتها، ما يسمح بخلق قاعدة صناعية لقيام صناعات أخرى في المستقبل.

[1]. بن عزرين عزالدين، **مرجع سابق**، ص 40.

من جهة أخرى، يشكل تحقيق الربح أكبر مساعي القطاع الخاص من خلال تجسيده للمشاريع الصناعية، والتي تتميز بالكفاءة مقارنة بالمشاريع الحكومية، وذلك تماشيا مع الهدف الرئيسي للمستثمرين الخواص في تدنية التكاليف والاستغلال الأمثل للموارد المخصصة. غير أنه لا يمكن إهمال الدور الحكومي في إدارة العمليات الاستثمارية، وذلك لغالبية النزعة الاحتكارية للمستثمرين الخواص[1]، مما يدفعهم إلى المبالغة في رفع الأسعار، وبزيادة القوة الاحتكارية للقطاع الخاص تختفي المنافسة المحلية، والأجنبية تحت ضغط التعريفات الجمركية المرتفعة، كما تسعى المؤسسات الصناعية إلى تكوين "كارتل" احتكاري مع غيرها من الشركات المنتجة، ويمكن للحكومة مواجهة هذه الاحتكارات بالسماح بدخول للسلع الأجنبية المنافسة من خلال تخفيض التعريفات الجمركية.

. ثالثا. استراتيجية التصنيع المتعلقة بنوع الصناعة: يتوفر للدول النامية بناءا على الاستثمارات المخططة لديها، استراتيجيتين للتصنيع، الأولى السائدة في الدول الرأسمالية والتي يطلق عليها نمط أو استراتيجية التصنيع مدفوع الطلب، والثانية ظهرت في الدول الاشتراكية وتتمثل في استراتيجية التصنيع مدفوع العرض[2].

.1. نمط التصنيع مدفوع الطلب: يتخذ هذا النمط تتابعا زمنيا معينا، هو البدء بالصناعات الاستهلاكية ثم الصناعات الوسيطة، ثم الصناعات الرأسمالية (الثقيلة)، حيث أن نشأة الصناعات طبقا لهذه الاستراتيجية تتوقف على ظروف الطلب ووجود الأسواق لتلك الصناعات، ويؤدي التفاعل التلقائي للأسواق إلى اختيار استراتجية التصنيع وحيث أنه لا يمكن دفع الاستثمارات لأي صناعة دون توفر الطلب الفعال على مخرجاتها.

وباستخدام قانون "***Angel***" الخاص بالمرونة الداخلية ، فإن زيادة متوسط الدخل الفردي بعد حد معين يؤدي إلى تغير هيكل الطلب تجاه السلع الاستهلاكية الصناعية، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على ناتج هذه الصناعات، ومنه زيادة معدل الاستثمار فيها.

---

[1] . بن عزرين عزالدين، **نفس المرجع السابق**، ص 43.

[2] . كبداني محمد، **مرجع سابق**، ص 47.

.2. نمط التصنيع مدفوع العرض: يعتمد هذا النمط إرادة المخطط في توجيه الاستثمارات إلى مجالات وصناعات لم يتوفر بعد العرض عليها، وبالتالي يكون الهدف من هذا التوجيه هو تغيير ظروف العرض أولا، وقد أعطيت الأولوية وفقا لهذا النمط للصناعات الثقيلة أو الرأسمالية ثم الاستهلاكية، غير أنه لا يعني ذلك أن كل الدول التي اعتمدت على التخطيط الشامل أخذت بهذا النمط، حيث واجهت البلدان الاشتراكية سابقا تحديد الأولوية بين الصناعات الخفيفة والثقيلة، وذلك وفقا لعاملين يحددان حجم الاستثمار في كل صناعة وهما[1]:

– **العامل الأول:** وجود عرض كاف من السلع الاستهلاكية لمواجهة احتياجات العاملين في الصناعات الثقيلة، حيث أن التوسع في هذه الأخيرة يترتب عليه زيادة في التوظيف فيها، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية، وكل تراجع في مشاريع الصناعة الاستهلاكية يؤدي إلى تعثر مشاريع الصناعات الأخرى.

– **العامل الثاني:** إن حجم الطاقة الإنتاجية للصناعات الثقيلة المنتجة للسلع الرأسمالية يعني بالضرورة القدرة على خلق الاستثمار والتوسع فيه وتوجه جزء منه إلى الصناعات الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة عرض السلع المختلفة، وعليه تؤدي زيادة السلع الرأسمالية إلى جذب المستثمرين لإستغلالها (زيادة الطلب) .

. رابعا . استراتيجية التصنيع المتعلقة بالفن الانتاجي: يعبر الفن الانتاجي المستخدم عن نسب عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، حيث هناك فن انتاجي كثيف العمل، وآخر كثيف رأس المال، حيث يتوقف الاختيار بين فني الإنتاج بناء على العوامل التالية[2]:

---

[1]. كبداني محمد، **مرجع سابق**، ص 48.

[2]. صبري سلوى، "**سياسة إحلال الواردات الفلسطينية** "، المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة "نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية"، 16– 17 أكتوبر 2012، فلسطين، ص 15.

– الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج: والتي تتأثر بالسياسة الحكومية المتبعة، كتلك التي تقوم على تحديد حد أدنى للأجور، أو التشجيع على استخدام الآلات المتطورة بإلغاء الرسوم الجمركية عليها، مما يترتب عليها تحديد الفن الانتاجي منخفض التكلفة؛

– نوع الصناعات المراد إقامتها: فالصناعات الثقيلة تعتمد بطبيعتها على كثافة استخدام رأس المال، وهي بالتالي عكس الصناعات الخفيفة أو الاستهلاكية التي تعتمد على كثافة اليد العاملة؛

– مدى إمكانية وسهولة الاحلال بين العمل ورأس المال، مما يسمح للمنتج بتخفيض تكاليف الإنتاج عند تغير أسعارهما، وتحقيق الأرباح الذي يضمن التوسع في الصناعة.

تتجسد السياسة الاقتصادية للدولة في القطاع الصناعي باختيار استراتيجية التصنيع الملائمة، والتي توافق الامكانيات الطبيعية والمالية والبشرية، واتبعت الدول التي تبنت سياسة الإحلال عدة آليات لتطبيق الاستراتيجية المتبناة، من خلال التركيز على القطاعات المستهدفة بالاحلال، وذلك من خلال اختيار القطاع الاقتصادي التي تمتلك الدولة فيه ميزة تنافسية على المستوى الاقليمي والدولي، والذي سيحرك عملية النمو ويمنح الأفضلية في إجراءات المعاملة الجمركية والضريبية، ويعتبر القطاع الزراعي مركز عملية النمو في الدول النامية. وشكلت استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات تحولا في إقتصاديات الدول النامية خاصة في دولتي كوريا الجنوبية وتايوان، حيث أدى اعتماد الاستراتيجية إلى تكوين قاعدة صناعية محلية ساهمت في تحفيز المرور إلى استراتيجية الصادرات الصناعية وتحقيق الإنطلاق الإقتصادي.

. المبحث الثالث: التوطن الصناعي والقدرة التنافسية للقطاع الصناعي.

تستهدف أغلب الدول النامية تحقيق التنمية الاقتصادية عبر قناة الصناعة، وذلك بتشجيع القاعدة الانتاجية وتوسيعها، معتمدة على عدد من العوامل المساعدة على التصنيع منها التوطن الصناعي وترقية القدرة التنافسية للمخرجات الصناعية، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى مقومات التوطن الصناعي، والقدرة التنافسية، بالاضافة إلى بنية التقسيم الهيكلي للقطاع الصناعي.

. المطلب الأول: التوطن الصناعي وأهم مقوماته.

تناولت العديد من الدراسات الاقتصادية اشكالية المحيط الجغرافي للقطاع الصناعي، ومن خلال تحليلها للتوطن الصناعي الذي يتحدد مفهومه في "استقرار مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات في إطار تأسيس استثمارات صناعية ضمن نطاق جغرافي محدد"[1]، يمكن تصنيف نوعين من التوطن: التوطن العام الذي يعتمد على تحديد الاقليم الاقتصادي أو الجغرافي الذي سيحتضن المشروع الاستثماري؛ في حين أن التوطن الخاص يتعين من خلال المكان المحدد لتأسيس المشروع. ويعتبر التوطن الصناعي من أدوات تجسيد استراتيجية التنمية الصناعية في البلد، حيث ترمي سياسة التوطن إلى تحقيق عدة أهداف، نلخصها في النقاط التالية[2]:

– **الأهداف الاقتصادية:** يساهم التوطن الصناعي في التنمية الاقتصادية للاقليم، وذلك من خلال تدنية تكاليف الاستثمارات، تكاليف الانتاج، تكاليف النقل؛ وكذلك تكييف الاقليم وزيادة حيويته الاقتصادية.

– **الأهداف السياسية:** تكمن في مساهمة الطبقة السياسية في خلق مراكز وفضاءات صناعية جديدة، ما يسمح بتغيير الهيكلة الاجتماعية للمناطق المستهدفة.

– **الأهداف الاجتماعية:** تبرز من خلال مساعي التخفيف من الفوارق بين الأقاليم ضمن الاقتصاد الواحد، كما تطرح ضرورة موافقة التغير الاقتصادي للهيكل الاجتماعي والفئة النشطة فيه.

---

[1]. *Bellataf, **op.cit**.p.12.*
[2]. *Ibid, p 14-15.*

– **الأهداف الاستراتيجية:** فرضت التطورات الحديثة للتدخل الخارجي لدول كبرى في اقتصاديات دول أخرى والتموقع الجيوسياسي للاقتصاديات، ضرورة إعادة تقييم الاستراتيجيات الوطنية خاصة على المستوى الأمني، حيث أن عملية التوطن الصناعي التي تخص المناطق الحدودية تتحدد بعوامل عدة منها الاستقرار الأمني واحتمال توسيع النشاط الصناعي ليشمل التصدير إلى الاقتصاديات المجاورة؛ حيث لجأت الحكومات إلى وضع ضوابط وخطط للتركز الصناعي بهدف معالجة الآثار السلبية، وتوزيع منافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عادلة. ومن بين الآثار السلبية لتوطن عدد من الصناعات ضمن نطاق جغرافي محدد، نميز مايلي[1]:

– ارتفاع حدة التفاوت في التنمية بين المناطق الجغرافية المختلفة وخاصة بين العواصم والمدن الرئيسية من جهة وبين باقي المناطق الأخرى؛

– عدم استغلال الموارد الاقتصادية، المادية والبشرية، وتباين مستوى المهارة الانتاجية ومستوى الاستخدام في مناطق معينة.

– أدت كثافة التصنيع في بعض المناطق إلى مشاكل اجتماعية كبيرة بسبب الهجرة الواسعة بحثا عن فرص العمل، والتي نجم عنها ضغط في الطلب على السكن، والخدمات العامة مثل النقل والتعليم والصحة. . . .إلخ.

. اولا: العوامل المؤثرة على التوطن الصناعي: تتمايز العوامل المؤثرة على التوطن الصناعي من دولة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر، كما تنقسم إلى عوامل طبيعية واقتصادية وأخرى اجتماعية. كما يلي[2]:

.1. العوامل الطبيعية: يَمكن توافر الموارد الطبيعية من اكساب الاقليم مجموعة من الخصائص، فالتركيب الجيولوجي ودرجة تركيز المواد الخام يساهم في شكل كبير في توطين المشاريع الصناعية؛ كما أن الطاقة الاستيعابية للبيئة وقدرة النظام البيئي على التنقية الذاتية تشكل عامل مؤثر في عملية التوطن الصناعي.

---

[1]. المعماري عبد الغفور ، **مرجع سابق**، ص 115.

[2]. عبد الله الطيبي، **"تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2015– 2016، ص ص 75– 77.

.2. العوامل الاقتصادية: وتشمل شبكات الانتاج والتوزيع والاستهلاك لمخرجات الأنشطة الصناعية داخل الاقليم، وتشمل كذلك أنشطة الزراعة والصناعة والخدمات المختلفة، وحركة اليد العاملة والأسواق ورؤوس الأموال.

.3. العوامل الاجتماعية: تختلف القيم الاجتماعية من بلد لآخر، فنشاط المجتمع الرأسمالي له آثار بيئية تختلف عن المجتمع الاشتراكي، وبالتالي تكمن المشكلة في ايجاد البيئة الاجتماعية التي تفسح المجال لتكثيف الجهود وتطوير التكنولوجيا المناسبة التي تراعي الأبعاد البيئية وتستفيد بشكل أمثل من الموارد المتوفرة.

كما يعتبر التطور المتسارع في الثورة العلمية والتكنولوجية من المقومات الحديثة للتوطن الصناعي، بالاضافة إلى طفرات وسائل النقل والاتصالات التي ساهمت بشكل كبير في تدنية التكاليف الصناعية، بالاضافة إلى فتح مجالات واسعة امام انتقال السلع والمواد الخام دون ضرورة قيام الصناعة بمناطق الاستخراج أو مصادر الطاقة أو الأسواق. وبما أن قيام الصناعة واستمرارها يتطلب توافر مجموعة من المقومات الأساسية، إلا أن توزيع هذه المقومات على مستوى الدول أو الاقليم الواحد داخل الدولة يكون عادة غير متكافئ، ما يجعل اختيار موطن للصناعة يعتمد على مدى قوة جذب كل عامل من عوامل قيام الصناعة[1].

. ثانيا: الأشكال الحديثة للتوطن الصناعي: فرض النمو المضطرد لسلاسل الابتكار وعولمة أساليب الانتاج الصناعي ضرورة على الحكومات لتبني الانفتاح واعتماد خيارات حديثة للتنمية الصناعية، من بينها انتقاء وتخصيص مواقع للتوطن الصناعي، ومن أهمها العناقيد الصناعية، والتجمعات الصناعية، والمناطق الحرة الصناعية.

.1. العناقيد الصناعية: تعتبر العناقيد الصناعية من أحدث وأنجع السياسات المعتمدة من أجل تحقيق وفورات الحجم، حيث يعرفها **بورتر** على انها "تجمعات جغرافية لمؤسسات مترابطة في ميدان معين، تضم موردين متخصصين، ومقدمي خدمات، والمؤسسات في الصناعة ذات الصلة في ما بينها، ويمكن

[1]. المعماري عبد الغفور ، **مرجع سابق**، ص 117.

لها أن تتنافس، والعمل على تكريس مبدأ التعاون في ما بينها"[1]؛ وتنشأ القيمة المضافة في العناقيد الصناعية من خلال العلاقات التي بين المؤسسات المنتمية له، والتي من أبرزها[2]:

.1.1. التعاقد من الباطن: يشير مفهوم التعاقد من الباطن والذي يسمى كذلك بـ"عقود المناولة" إلى أشكال الاعتماد المتبادل بين الوحدات الانتاجية حيث تقوم إحدى المؤسسات الصناعية بانتاج منتج نهائي لصالح طرف آخر، طبقا لمواصفات محددة، ويمثل التعاقد من الباطن إحدى الآليات الحديثة لإشراك القطاع الخاص بأريحية كبيرة، حيث يجسد التعاون بين المشاريع داخل العناقيد الصناعية، ويأخذ التعاقد من الباطن توجهات عديدة نذكر منها:

– التعاقد من الباطن لزيادة الطاقة الانتاجية، وذلك لعدم قدرة المصانع الكبرى على تحمل التكاليف الاضافية للمنتجات المؤقتة.

– قد يكون التعاقد من الباطن نتيجة التخصص حيث يطلب من إحدى المؤسسات الصناعية انتاج كميات مطلوبة من قطع تندرج ضمن عملية تصنيع المنتج النهائي للمؤسسة المتعاقد معها؛ أو نوع من التكامل العمودي من خلال التعاقد مع موردين، مع حرية أكبر للمؤسسة الآمرة في تحديد التصاميم وطرق الانتاج.

.2.1. التوريد: يتمثل في ضمان المؤسسة الأم تزويدها بالمواد الوسيطة وأداء الخدمات المكملة لعملية الانتاج، وتتولى الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تنفيذ هذه العمليات للمؤسسة الأم، ويمثل التوريد إحدى العلاقات الرئيسية بين المشاريع ضمن إطار العناقيد الصناعية.

.3.1. الشراكة: إلى جانب المناولة والتوريد التي تمثل علاقات انتاجية بين المؤسسات، فإن التوجهات الاستراتيجية لهذه الأخيرة تأخذ منحى آخر يتسم بالتعاون فيما بينها في المجال التكنولوجي والتشارك في المعلومات والتسويق المشترك وفقا لمبدأ "رابح– رابح"، وتندرج هذه العلاقة تحت مصطلح

[1]. العايب ياسين، **حوكمة أداء العناقيد المتكونة من المؤسسات الصغيرة** والمتوسطة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد السابع، جوان 2017، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 729.

[2]. بوبكور فارس وداي وسام، **محاولة رصد أقاليم مكانية لتوطين العناقيد الصناعية في الجزائر**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 08، العدد 11، الجزائر، متوفر على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28688، ص ص 436– 440.

"***Coopetetion***" أي "شراكة- منافسة" وتقوم على وجود علاقة تكاملية طويلة المدى بالاعتماد على الامكانيات المشتركة قصد الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق (تحقيق وفورات الحجم، الاستفادة من المعارف والخبرات) .

.4.1. التمويل: يتطلب تأسيس العنقود الصناعي حشد الموارد المالية اللازمة لإنطلاقته، ويجب الاحاطة بكافة المعطيات المتعلقة بالجانب المالي للمؤسسات المنتمية له خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تركز على جانب البحث والتطوير، حيث تعتمد العناقيد الصناعية بصفة كلية على دعم السلطات العمومية، خاصة من ناحية التمويل عن طريق اعتماد مصادر التمويل غير التقليدي في السوق النقدي وسوق رأس المال.

.2. التجمعات الصناعية: تمثل عملية النشاط الاقتصادي حسب التجمعات الصناعية أهمية بالنسبة للاقتصاديات كبيرة الحجم سواء كان الانتاج موجها نحو الأسواق المحلية أو للتصدير، ويرجع سبب ظهور التجمعات الصناعية إلى مؤسسات التكنولوجيا المتقدمة (وادي السيليكون) ومؤسسات التغليف في شمال ايطاليا وغيرها[1]، وقد أثبتت التجارب أن الدول التي نجحت في تحقيق المزيد من التنافسية على المستوى الدولي هي الدول التي استطاعت اقامة تجمعات صناعية مرتبطة بمراكز البحث العلمي وتطوير التقنية، حيث أدى ذلك إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بصورة مستقرة، كما استطاعت تحقيق الأمن الاقتصادي بمفهومه الشامل لتملكها القدرة على تحمل التغيرات الاقتصادية، ورفع مستويات المعيشة نظرا لتوفر فرص عمل ذات انتاجية أكبر وعائد متنامي، وتطلب تحقيق ذلك إعادة هيكلة الاقتصاد على المستوى الكلي، وعلى المستوى القطاعي لضمان الوصول إلى هيكل اقتصادي يتواءم ومتطلبات التنافسية والنمو، ويضمن المرونة في مواجهة التغيرات الاقتصادية المستقبلية على المستوى الدولي[2].

---

[1]. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، **"تقرير التنمية الصناعية لعام 2016"**، فيينا، 2015، ص 18، متوفر على الرابط: http:/ www.unido.org، تاريخ الاطلاع: 2018/01/16.

[2]. وزارة الصناعة والتجارة السعودية، **" الاستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام 2020 ، وآليات التنفيذ"**، المملكة العربية السعودية، دون سنة النشر،ص 08، متوفر على الرابط: http://www.modon.gov.sa، تاريخ الاطلاع: 2018/01/16.

وتوجد العديد من التصانيف للتجمعات الصناعي، من أهمها ما يرتبط تقسيمها حسب الهيكل إلى أربعة أنواع، كما يلي[1]:

– تجمعات مارشال "*Marshallian Clusters*":تتكون من مؤسسات محلية صغيرة ومتوسطة الحجم، تتخصص في الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة والحرفية العالية، ويكون التبادل التجاري بينها على مستوى عالي من الكفاءة والحيوية، وتتعاون فيما بينها في مواجهة الصعوبات بإعتمادها على الدعم الحكومي لتطوير تنافسيتها .

– تجمعات المحور والأذرع "*Hub and Spoke Clusters*": يتهيكل هذا النوع من التجمعات الصناعية من خلال سيطرة مؤسسة أو عدة مؤسسات صناعية كبرى، تربطها علاقات مباشرة وغير مباشرة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموردة للمدخلات والخدمات. وقد يضم المؤسسات الصناعية الكبرى التي تفتقد للتعاون لتأثير التنافسية الشديد على نشاطها .

– تجمعات المنصات الفرعية "*Satellite platforms*":يتكون من فروع الشركات الدولية متعددة المصانع، وتتميز بضعف التبادل التجاري بين فروع المؤسسة الواحدة، كما أن عدد المؤسسات ذات العلاقة بها قليل، ويعتمد نمو فرص العمل على قدرة هذا النوع من التجمعات الصناعية على استقطاب المزيد من فروع المؤسسات الصناعية وتقوية الروابط فيما بينها .

– تجمعات المراكز العامة "*State-Anchored Industry Clusters*": تنشأ من خلال توطن مقدمي الخدمات والموردين حول مراكز البحث العلمي والقواعد العسكرية والمكاتب الحكومية والمؤسسات الصناعية الاستراتيجية الكبرى. وغالبا ما تتطلب التجمعات الصناعية دعما من الحكومات لضمان استمراريتها ولتنامي تنافسيتها في الأسواق العالمية.

.1.2. عوامل نجاح التجمعات الصناعية: يتطلب تأسيس تجمع صناعي واستقطاب مؤسسات صناعية للتوطن ضمن نطاق معين توافر بعض العناصر الضرورية لنشأة التجمع وزيادة فاعليته ونشاطه، ومن بين

---

[1]. *David Bakley and Mark Henry, « **Advantages and disadvantages of targeting industry clusters »**, Regional Economic Develepment Laboratory, Clemenson University, USA, pages 04-05, available on : https://ideas.repec.org/p/ags/curerr/18792.html, viwed on : 12/09/2017.*

هذه العناصر كفاءة المحيط الاقتصادي، وظروف الطلب، واستراتيجية المؤسسات الصناعية، والصناعات الداعمة[1]. والتي نبرزها في الجدول التالي:

. الجدول رقم (02-01): عوامل نجاح التجمعات الصناعية.

. العناصر الاساسية	. العناصر الفرعية
.1. العناصر المتعلقة بكفاءة المحيط الاقتصادي.	
– العمل:	. توفر اليد العاملة الماهرة. . توفر الاطارات الادارية. . كفاءة وانتاجية العمال. . توفر تسهيلات التدريب والتعليم.
– البنية التحتية:	. القرب من مصادر المواد الخام. . إنخفاض تكلفة المواد الخام المحلية مقابل المواد الخام المستوردة. . جودة المواد الخام.
– البيئة المجتمعية:	. جودة البيئة المعيشية بالنسبة لليد العاملة. . بيئة العمل.
.2. العناصر المتعلقة بظروف الطلب.	
– الأسواق:	. اسواق محلية كبيرة.
	. اسواق تصديرية كبيرة.
– المنتجات:	. الطلب على منتجات جديدة. . الاستجابة لمتطلبات التغيير.
– بيئة الاعمال:	. جودة المنتجات والخدمات. . الدعم المستمر للمنتجات.

[1]. الغرفة الشرقية، **آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية**، قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات، المملكة العربية السعودية، 2013، ص 22.

	. اخلاقيات عمل قوية. . الاستعداد لمواجهة المخاطر.
.3. العناصر المتعلقة باستراتيجية المؤسسة الصناعية.	
– الهيكل:	. شكل المشاركة الاجنبية. . مرونة نظم الانتاج.
– التعاون:	. علاقات قوية بين المنشات الصناعية. . مشاركة المعلومات الصناعية. . راس مال اجتماعي قوي وشبكات قوية بين المؤسسات الصناعية. . القيادة المحلية او الدولية. . الريادة المدنية والمجتمعية.
– التوجه التكنولوجي:	. تطبيقات تكنولوجية عالية الاندماج.
.4. العناصر المتعلقة بالصناعات الداعمة.	
– سلاسل القيمة:	. قوة الخدمات المحلية الداعمة للمؤسسات الصناعية. . استجابة الخدمات المحلية الداعمة للإحتياجات المختلفة. . جودة الخدمات المحلية الداعمة.
– القيمة المضافة:	. وجود فرص لإضافة قيمة لسلاسل التوريد .
– الحكومة:	. الدعم الحكومي لدعم التجمعات الصناعية. . تفعيل القوانين المنظمة للأعمال. . دعم انشطة البحث والتطوير.

. **المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على: الغرفة الشرقية، "**آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية**"، قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات، المملكة العربية السعودية، دون سنة النشر، ص ص 22– 23 .

إن توفير العناصر السابقة (الجدول رقم 02-01) من طرف السلطات العمومية والتي تقع عليها نسبة كبيرة من المسؤولية من خلال تحكمها في إدارة وتنفيذ استراتيجية التنمية الصناعية، وتنظيم العملية

الاستثمارية في القطاع الصناعي، يسمح بتأهيل المناطق الصناعية الوطنية من خلال ربطها بالتجمعات الصناعية لاكتساب الخبرات وتنمية الأطر التنظيمية في القطاع من خلال القواعد والمعايير الحديثة للادارة، وتخفيف القيود على التجارة الخارجية والاستثمارات الدولية، وإعتماد آليات إشراك القطاع الخاص بأريحية كبيرة، وذلك لا يعني فتح كافة المجالات وإنما إدارة وتكييف القطاعات الاقتصادية المستهدفة في الاقتصاد المحلي بما يتوافق ومتطلبات الانفتاح الاقتصادي، من خلال الاستثمار في القطاعات المعدة للتصدير كمرحلة أولية، ثم القطاعات المبنية على المعرفة العلمية، والقطاعات الموجهة لتأهيل النمو الاقتصادي لخوض مرحلة الانطلاق واستدامة النمو الاقتصادي.

.3. المناطق الحرة الصناعية: تعتبر المناطق الحرة من الأوجه الرائدة لتوطن النشاط الاقتصادي والصناعي، حيث تنتمي إقليميا لدولة ما وتخضع لسلطتها الإدارية في حين تمتد خارج الإقليم وفق معيار الجمارك، أي تقوم على فكرة السماح بإقامة شركات وطنية أو أجنبية أو مشتركة، وإعفاء السلع التي تصدرها أو تستوردها هذه الشركات من الإجراءات الجمركية الخاصة بالاستيراد والتصدير. وتعرف المناطق الحرة الصناعية على أنها "مناطق صناعية تقع داخل حدود جمركية على مساحة مخصصة للمنتجات التصديرية"، وتتمتع الصناعات القائمة فيها بمزايا التجارة الحرة ومعاملات تفضيلية فيما يتعلق بالأنظمة والقوانين[1].

.1.3. المناطق الحرة الصناعية من المنظور الاقتصادي: تشكل المناطق الحرة الصناعية باعتبار أنها عنصر من إستراتيجية التنمية الصناعية مظهرا من مظاهر الانتماء إلى الدول الصناعية، وبالتالي فان إنشاء هذه المناطق يتضمن أبعاد اقتصادية ترمي إليها الدول في سبيل التنمية نلخصها في النقاط التالية[2]:

---

[1]. دغموم هشام وكبور رشيدة ،" **دور المناطق الحرة في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المساهمة في تأهيل وتطوير العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته**"، الملتقى الدولي الخامس حول "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير"، جامعة بومرداس، الجزائر،25-26 ماي 2016. ص 05.

[2]. *Hariti Yasmine, Boukhezer Nacira, « **les zones franches industrielles d'exportation et la compétitivité internationale : Reference au cas de la Chine** », colloque internationale sur : « les investissements directs étrangers et l'avenir des zones franches industrielles d'exportation », université de Boumerdes, Algérie, 25- 26 mai 2016, page 04.*

– **استقطاب العملة الصعبة:** يشكل استقطاب العملة الصعبة الميزة الأكثر استهدافا من طرف الدول عند إنشاء المناطق الحرة الصناعية، حيث تسمح هذه الأخيرة للدول ذات الدخل الضعيف من خلال الواردات بتلبية الطلب الوطني على المنتجات الصناعية، ومن ناحية أخرى تشكل زيادة عائدات الصادرات الصناعية للمنظمات داخل المناطق الحرة بتدنية تكاليف الواردات للمتعاملين المحليين.

– **خلق مناصب الشغل وتراكم رأس المال:** يحفز تأسيس المناطق الحرة تطور نشاط القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة، ما ينجر عنه خلق مناصب شغل اضافية واضفاء ديناميكية وتنويع في النشاط الاقتصادي.

– **جذب رؤوس الأموال الأجنبية وترقية الصادرات:** تتضمن استراتيجية التنمية الصناعية وفي اطار ترقية الاستثمار في القطاع الصناعي ضرورة خلق مناخ لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك بإنشاء المناطق الحرة الصناعية وتسهيل تنمية الصادرات وتحسين جودتها .

– **نقل المعرفة والتكنولوجيا:** يمكن للمناطق الحرة تسهيل عملية نقل ومشاركة المعرفة والتكنولوجيا، مما يمكن القطاع الصناعي للدول المضيفة من اكتساب خبرات وتطوير منتجاته.

بالرغم من العوامل الايجابية التي ترافق تأسيس المناطق الحرة الصناعية، فإن بعض التجارب لم تسنح لها الفرصة في تخطي العوائق السائدة في الاقتصاديات المضيفة مثل: البيروقراطية، وسوء التخطيط، وغياب الفعالية في التسيير، وعوائق حيازة العقارات الصناعية.

.2.3. دور المناطق الحرة للتصدير في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية: أصبحت المناطق الحرة الصناعية للتصدير مراكز اقتصادية هامة لسلاسل القيمة العالمية، وذلك من خلال المزايا التي تقدمها للشركات العالمية والموردون لسلاسل القيمة، وتركز الدول من خلال هاته المناطق على جذب الصناعات

التكنولوجية الحديثة بهدف ربطها بالصناعة الوطنية ورفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الاقتصاد، والاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي[1].

. المطلب الثاني: القدرة التنافسية والسياسة الحمائية للقطاع الصناعي.

فرض الانفتاح التجاري والتبادل الحر للسلع وإنتقال رؤوس الأموال منفذا اجباري بالنسبة للمؤسسات الصناعية لترقية المنافسة وتطوير معايير الإنتاج؛ ففي بيئة شديدة الاضطراب والتغير، يشكل اكتساب قدرات تنظيمية عالية واعتماد مقومات بنيوية تنافسية أكثر من حتمية، حيث يعد تطوير الانتاجية من المؤشرات الرئيسية التي تحدد إلى مدى كبير تميز مخرجات القطاع الصناعي بالقدرة التنافسية على المستوى الدولي[2]، بالاضافة الى ذلك تعمد الدول الى اعتماد تدابير حمائية لحماية الصناعات الناشئة لديها، من خلال فرض الحواجز الجمركية والتدابير الادارية وادارة سعر الصرف لصالح مؤسساتها الصناعية. وان كان مبدأ التخصص والتجارة الحرة قد فرضا منطق الميزة النسبية لتفوق كل دولة في صناعات معينة، فان تزايد فجوة التقدم التكنولوجي بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية قد أثر بشكل عميق على توطين الصناعات الرئيسية في الدول النامية.

. أولا: ماهية القدرة التنافسية للقطاع الصناعي: عمليا تعتبر المنافسة إحدى مخرجات العولمة الاقتصادية، فتحول اهتمام المؤسسات والقطاعات الاقتصادية من النشاط ضمن حيز الاقتصاد الوطني إلى المنافسة والعمل على استحواذ أقوى الأسواق العالمية، فرض على الحكومات و المؤسسات الاقتصادية والصناعية على وجه الخصوص تبني استراتيجيات لدعم وتطوير قدراتها التنافسية.

.1. مفهوم القدرة التنافسية: تشكل الإحاطة بمفهوم شامل للقدرة التنافسية صعوبة، حيث يتضمن المفهوم نوع من الغموض وعدم الدقة، إلا أنه يمكن حصره في "قدرة مؤسسات القطاع الصناعي في دولة

---

[1]. شاشوة حميد، **المناطق الحرة الصناعية كأداة لإنعاش الاقتصاد الجزائري**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 10، العدد 20، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص 08، متوفر على الرابط :*https://www.asjp.cerist.dz/en/article/13620*، تاريخ الاطلاع: 2017/09/12.

[2]. خياري زهية ، " **القدرة التنافسية والانتاجية، دراسة حالة القطاع الصناعي الجزائري**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد الثالث، 2009، الجزائر، ص 32، متوفر على الرابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/13397*، تاريخ الاطلاع: 2017/09/12.

ما على تحقيق النجاح المستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية"[1]، وقد ناقش "***Porter***" مفهوم التنافسية على المستويين الكلي والجزئي (المؤسسة)؛ في حين أن "***Macon***" قال: "إن الميزة التنافسية هي القدرة على الانتاج بطريقة أو أكثر لا يستطيع المنافسون الوصول إليها" . ويعتمد بناء الميزة التنافسية وفق نموذج "***Porter***"على أربعة محددات رئيسية، هي[2]:

- شروط متعلقة بجودة عوامل أو مدخلات الإنتاج؛

- شروط متعلقة بجودة ظروف الطلب؛

- الصناعات الداعمة والمغذية، ومدى ترابطها وانتشارها؛

- المناخ اللازم والذي يقوم على دور الحكومة كمنظم للنشاط الاقتصادي وخالق للبيئة المؤسساتية والتشريعية.

ويؤكد كل من "***Lall***" و "***Mc. Fertridge***" على أن مفهوم التنافسية على مستوى القطاع الصناعي يرتكز على مدى قدرته على تحقيق الانتاجية النسبية المرتفعة مقارنة بالصناعات المنافسة على المستوى الدولي، وفي هذا الإطار يرى "***Fertridge***" أن الصناعة تكون أكثر تنافسية إذا كانت عناصر الإنتاج فيها أكبر إنتاجية منها لدى الصناعة المنافسة دوليا، أو مساوية لها على الأقل، وكانت تكلفة الوحدة المنتجة لديها أقل من تكلفتهم أو مساوية لها على الأكثر، بالإضافة إلى تفوق نصيب الصناعة المحلية من إجمالي صادرات الدولة وإجمالي الصادرات العالمية[3].

---

[1]. خليفي عيسى، " **الإبداع التكنولوجي كأداة للمساهمة في تحقيق القوة التنافسية للمؤسسة الصناعية، دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الأدوية–الجزائر–**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد الثاني، الجزائر، 2011، ص 152، متوفر على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17384، تاريخ الاطلاع: 2017/09/12.

[2]. بودرامة مصطفى ،" **سبل تحسين تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، الجزائر، 2015، ص 235، متوفر على الرابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/12433* ، تاريخ الاطلاع: 2017/09/12.

[3]. عبد الحفيظ ابراهيم، "**دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ، الجزائر، 2008/2007، ص 48.

. ثانيا: الانتاجية الكلية وعلاقتها بالقدرة التنافسية للقطاع الصناعي: يشكل إدراج مفهوم محدد لمصطلح "الانتاجية" تحديا، وذلك لتعدد الميادين التي يتخللها المصطلح، بالاضافة إلى إختلاف العوامل المؤثرة على مستوى الانتاجية وصعوبة تحديدها وتحليل محدداتها على المستويين الكلي والجزئي.

.1. ماهية الانتاجية: يعتبر آدم سميث (1776م) أول من كتب عن أساليب تطوير انتاجية العمال لزيادة الأرباح ورفع نسبة الانتفاع بالتكنولوجيا؛ وتعني كلمة "انتاجية" "القيمة المتبعة في الانتاج أو الطاقة اللازمة للإنتاج". أما اصطلاحا "الإنتاجية" هي النسبة بين المخرجات من المنتجات أو الخدمات إلى المدخلات من عناصر الانتاج؛ أو هي النسبة بين ما تحقق من ناتج نهائي وبين ما استخدم في تحقيق هذا الناتج النهائي، ومن الطبيعي أن يكون الهدف العام من ادارة نشاط اقتصادي هو أن تزيد نسبة الناتج النهائي إلى ما استخدم من عناصر الإنتاج في هذا النشاط الأمر الذي يشير إلى الانتاجية كأساس حاكم في الممارسة الصحيحة للعملية الانتاجية في أي منظمة كان نشاطها[1].

ويعرف خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "***OECD***" الانتاجية بأنها "نسبة كمية الانتاج إلى عنصر من عناصر الانتاج"؛ أما المركز الياباني للانتاجية "***JPC***" فيعرف الانتاجية بأنها "فائدة استخدام أو استغلال الموارد المادية والبشرية في الانتاج، مع تدنية التكاليف المصاحبة ، بما يمكن من توسيع السوق، ورفع معدل التوظيف ومستوى المعيشة لكافة أفراد المجتمع"[2]. ورغم شيوع مفهوم الانتاجية إلا أنه يعتبر من أكثر المفاهيم غموضا، حيث عبر "***S. Fabricant***" بالقول " الانتاجية موضوع تحيطه فوضى كبيرة، الناس يستعملون نفس المصلح لكنهم يعنون به أشياء كثيرة"، ونذكر عدة مفاهيم للانتاجية منها[3]:

---

[1]. الطائي نبيل ابراهيم ، **التحليل الاقتصادي في قطاع الصناعة التحويلية**، دار البداية، الطبعة الأولى، 2014، الأردن، ص 18.

[2]. الطائي نبيل ابراهيم ، **نفس المرجع**، ص 21.

[3]. زدون جمال ، "**الانتاجية الكلية ومحدداتها على المستوى الكلي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1980– 2013) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي ذات فترات الابطاء الموزعة *ARDL***"، مجلة الابتكار والتسويق، الجزء الأول، العدد الرابع، الجزائر، 2017، ص 77. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26185، تاريخ الاطلاع: 2017/09/15.

– تعريف "***Richman Farmer***" بأنها " الاستعمال الكفء للموارد من قوى بشرية، معدات، مواد خام، رأس المال وغيرها للحصول على أعظم وأفضل مخرجات من هذه المدخلات"؛

– حسب "**ابراهيم عبد الحكيم**" تشكل الانتاجية "مقياس للتشغيل الاقتصادي للطاقات المتاحة"؛

– أما حسب "***James***" وآخرون تعتبر " الانتاجية مقياس لكيفية تخصيص الموارد المستخدمة لإنجاز الأهداف المحددة في الوقت المناسب وفقا للكميات والجودة المناسبة" .

وتطرق "***Jean Dayre***" إلى انتاجية الاقتصاد الوطني، وحسبه هي "العلاقة بين الانتاج النهائي والعمل المبذول"[1]، ويمكن حصر أهم محددات الانتاجية على المستوى الكلي في النقاط التالية[2]:

– **الانفتاح التجاري:** يمثل الانفتاح التجاري درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، وحسب الدراسات التي تناولت تحليل اثر الانفتاح التجاري على انتاجية المتغيرات الكلية، كان التأثير ايجابيا، وذلك لأن الانفتاح على العالم الخارجي يسهل من تدفق المعلومات والخبرات والتطورات التقنية التي تعمل على رفع كفاءة رأس المال البشري والمادي وبالتالي تحسين انتاجية هذه العناصر، ويقاس عادة مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة التجارة الخارجية (الصادرات+ الواردات) لإجمالي الناتج المحلي.

– **الاستثمار الأجنبي:** حسب الدراسات النظرية والتطبيقية يكون الاستثمار الأجنبي ذو اثر ايجابي على الانتاجية الكلية لأنه يساعد على توفير فرص العمل، وكذلك تأهيل وتدريب اليد العاملة المحلية وبالتالي زيادة انتاجيتها وقدرتها على المنافسة؛ كما يساهم الاستثمار الأجنبي من ناحية أخرى في توفير التكنولوجيا الحديثة التي تسمح برفع معدلات الانتاجية.

– **الأجور:** يصاحب زيادة الانتاجية عادة زيادة في الأجور، لكن يجب أن يوازي زيادة الأجور زيادة حقيقة في الانتاجية، وتتحدد مكافأة العمل (خدمات التأمين الصحي، المعاشات والاشتراك في التأمينات

[1]. زدون جمال ، **نفس المرجع السابق**، ص 135.

[2]. زدون جمال، **نفس المرجع**، ص 136.

الاجتماعية بجانب الأجور النقدية) على المدى الطويل حسب قيمة العمل، وعليه تميل التغيرات في مكافآت العمل الحقيقية إلى مسايرة التغيرات في الانتاجية الكلية.

- **التضخم:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في اقتصاد معين، وكذلك إلى انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات من جهة، ومن جهة أخرى يعمل التضخم على اضعاف الادخار وبالتالي تراجع معدل الاستثمار الذي ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي؛ ويعتبر الاقتصاديين أن تراجع معدل الانتاجية يساهم في ارتفاع معدل التضخم، حيث أن الزيادة الكبيرة في أسعار السلع والخدمات تؤدي إلى نقل تكلفة المدخلات إلى المستهلك.

- **التسهيلات الائتمانية المباشرة:** هي الائتمان الممنوح من المصارف لمختلف القطاعات الاقتصادية والشرائح الاجتماعية، وتشمل عدة أنواع مثل: القروض، التمويل التأجيري، السحوبات المصرفية والكمبيالات المخصومة، هذا بالنسبة للبنوك التجارية، أما البنوك التي توفر بدائل مالية اسلامية والتي تشتمل على المرابحة، والمشاركة، والمضاربة، التمويل التأجيري، وتعتبر هذه التسهيلات في غاية الأهمية من الناحية الاقتصادية لتأثيرها على انتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي يكون توفير الائتمان ضمن أولويات الجهاز المصرفي باعتباره الركيزة الأساسية لأي تطور الاقتصادي.

- **سعر الصرف:** ويمثل سعر وحدة من العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية، ويشكل انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية أثر ايجابي على الصادرات وسلبي على الواردات؛ وتبين من خلال الدراسات وجود علاقة عكسية بين سعر صرف العملة والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج، وذلك من خلال التأثير الايجابي لانخفاض سعر الصرف على انتاجية الصناعات التصديرية.

- **البنية التحتية:** قدم ***David Achauer*** شرح للعلاقة بين عناصر البنية التحتية والإنتاجية في الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1971–1985)، موضحا تراجع الانتاجية الناتج عن ضعف خدمات البنية التحتية الأساسية برز منذ سنة (1950)، فقد تراجع معدل النمو السنوي للانتاجية من 02 % إلى 0.8 % خلال الفترة (1971– 1980)، كما شهدت الفترة (1980–1985) أسوأ معدل نمو للانتاجية

وقدره بـ0.7% في اقتصاد الولايات المتحدة. وقد تركزت هذه الدراسات على تحديد أثر الانفاق العام على مشاريع البنية التحتية في انتاجية العمل، وقد أجرى مقارنة بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الياباني، وخلال الفترة (1973–1985) مَثّل صافي الاستثمار العام في مشاريع البنية التحتية في الاقتصاديين الأمريكي والياباني كنسبة من إجمالي الناتج المحلي 0.3 % و5.1% على الترتيب.

أكد ***Porter*** على ضرورة التركيز في تحليل القدرة التنافسية على المستوى الجزئي، وحسب رأيه فإن المؤسسة هي وحدة التحليل الأساسية، وليست الدول هي التي تتنافس في صناعة ما أو في إحدى فروع الصناعة، وتستمد الدول الصناعية تنافستيها من الشركات الصناعية العاملة فيها. حيث أن المؤسسات التي تمتلك قدرات تنافسية عالية تكون قادرة على رفع المستوى المعيشي للأفراد ضمن نطاق نشاطها، كون ان المستوى المعيشي لأفراد مجتمع معين يرتبط بصورة مباشرة بقدرة المؤسسات النشطة فيه على تحقيق نسب ولوج عالية للأسواق العالمية[1].

تطرق ***Austin. J. E*** في تحليله للهيكل الصناعي والعوامل المؤثرة على تنافسيته في بعض الاقتصاديات، وذلك من خلال إجرائه تعديلين على نموذج **بورتر** المتعلق بـ[2]: (1) جودة عوامل الانتاج؛ (2) جودة ظروف الطلب؛ (3) الصناعات الداعمة والمتصلة ومدى ترابطها وانتشارها؛ (4) المناخ اللازم لتفعيل استراتيجية المنشأة الصناعية وهيكلها ومنافسيها. وقد أضاف ***Austin*** عنصر التدخل الحكومي باعتباره قوة كبرى، تؤثر على هيكل الصناعة وديناميكيتها، وذلك من خلال امكانية المنشآت الصناعية تحقيق ميزة تنافسية في صناعة معينة لاستجابتها للإجراءات الحكومية، وبالتالي يكون لها تأثير على بنية الهيكل الصناعي؛ كما أضاف عنصر العوامل البيئية لما لها من تأثير في تشكيل هيكل الصناعة وديناميكية القدرة التنافسية للقطاع الصناعي.

. ثالثا: السياسة الحمائية ودورها في دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي: اعتمدت الدول التصنيع كوسيلة لتحقيق التنمية وقامت بحمايتها، ويرتكز نجاح استراتيجية التصنيع على السياسة الحمائية التي

[1]. زدون جمال، **مرجع سابق**، ص 55.

[2]. بودرامة مصطفى، **نفس المرجع السابق**، ص ص 236– 237.

تعتمدها، على اعتبار أن الحماية العالية للانتاج الصناعي المحلي تسمح بتحقيق المؤسسات الوطنية في اطار استراتيجية احلال الواردات تراكم معرفي يكفي لمواجهة المنافسة الخارجية[1]. ومن أهم منافذ السياسة الحمائية مايلي:

1. التعريفات الجمركية: تشكل التعريفة الجمركية من أهم الأدوات الحمائية التي تستعملها الدول في مواجهة الشركات متعددة الجنسيات لسهولتها ومردودها، وتعتمد كمفتاح اساسي للتحكم في عجز الميزان التجاري، كما انها لا تبقي للمؤسسات الاجنبية سوى قناة الاستثمار للاستفادة من امكانيات السوق المحلية. وغالبا لا تكتفي الدول بفرض الرسوم الجمركية على السلع الاستهلاكية ولكن ترافقها بتدابير أخرى لتحفيز الانتاج المحلي وزيادة فعالية الانتاجية من خلال خفض تكاليف الرسوم الجمركية المتعلقة بالمدخلات الوسيطة، ما يؤدي إلى رفع القيمة المضافة للانتاج الصناعي[2].

2. سعر الصرف[3]: تتمحور السياسة التي تعتمدها الدول النامية حول رفع قيمة صرف العملة المحلية، وتحمل هذه السياسة هدفين: من حيث أن المبالغة في رفع سعر صرف العملة المحلية يجعل الواردات تبدو رخيصة بالعملة المحلية من جهة، ومن جهة ثانية يؤدي إلى فرض دور حمائي من خلال تخفيض قيمة المدخلات الصناعية وبالتالي تكون التكاليف المحلية أدنى من المستوى العالمي ما يفرض تراجع مستويات الاستيراد خاصة للمنتجات النهائية. وتعتمد المقاربة على المغالاة في سعر الصرف بالنسبة للسلع التي تريد الدول تسهيل عمليات استيرادها؛ وسعر صرف آخر أعلى من الأول بالنسبة للسلع التي تريد الدولة تثبيط استيرادها، وبصورة أوضح تكون السلع المستوردة بسعر صرف مبالغ فيه أعلى تكلفة وبالتالي تفقد تنافسيتها في السوق المحلية. وتتضمن السياسة الحمائية عن طريق سعر الصرف مخاطرة كبيرة بالنسبة للدول النامية التي تعتمدها، حيث أنها ستؤدي إلى ظهور اختلالات جوهرية في الأداء الاقتصادي تتسبب في ظهور الأسواق الموازية التي تعرض أسعار صرف أكثر مصداقية من وجهة نظر المتعاملين.

---

[1]. بيرش احمد ، **"اشكالية تطور ونمو القطاع الصناعي الجزائري"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013/2012. ص 54.

[2]. بيرش احمد، **نفس المرجع**، ص ص 55– 57.

[3]. بيرش احمد، **نفس المرجع**، ص 58.

. **رابعا: قياس القدرة التنافسية للقطاع الصناعي:** يعكس اختلاف مستويات تحليل القدرة التنافسية من المؤسسة إلى القطاع إلى الدولة اختلاف أدوات ومؤشرات التحليل والتقييم حسب طبيعة مستوى التحليل، وبالتالي نعتمد في هذا العنصر على مؤشرات قياس أداء القطاع الصناعي والذي يمكننا من التطرق إلى جانبين من التحليل على مستوى القطاع الصناعي، أحدهما التحليل القطاعي الداخلي والذي يتضمن قدرة الصناعة على تغطية التكاليف وتلبية الطلب على مخرجاتها، وتحقيق التوازن المالي؛ أما الجانب الثاني فيتعلق بالتحليل الخارجي لمساهمة القطاع الصناعي في التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي.

.1 . الأداء الداخلي للقطاع الصناعي: يمكن الكشف عن الأداء الداخلي للقطاع الصناعي في اقتصاد معين من خلال الأهداف المحددة لبلوغها ضمن الاستراتيجية المخططة للتنمية الصناعية، ونجد من ضمن الأهداف، تلبية الطلب الداخلي على المنتجات الصناعية بمخرجات ذات كفاءة وجودة عالية؛ وضمان التوازن والاستقرار المالي للقطاع الصناعي وتطوير إمكانيات تصديره.

.1.1. القدرة على الانتاج وتغطية الطلب[1]**:** ويكون ذلك بتحييد نسبي للتبعية لواردات الأسواق الخارجية، وانتاج فائض من المنتجات الصناعية يوجه إلى التصدير، ويمكن قياس مدى امكانية القطاع الصناعي على تغطية الطلب من خلال النسب التالية:

*** معدل تغطية الطلب (*TCD*[*]):**

$$TCD = \frac{P}{D\ n} * 100$$

حيث: TCD**:** معدل تغطية القطاع الصناعي للطلب؛ P**:** الانتاج الاجمالي للقطاع الصناعي؛ Dn**:** الطلب الوطني على المنتجات الصناعية. حيث إذا بلغ المعدل واحد (01) صحيح يعني ذلك اكتفاء ذاتي تام، وذلك غير ممكن في ظل انفتاح الأسواق وتباين المنتجات الصناعية. في حين أن تراجع المعدل عن النسبة الكاملة إلى الصفر يفسر اعتماد كبير على الاستيراد.

---

[1]. *Raffik Bekkour, **op.cit**. p 116.*

[*] ***TCD** : **T**aux de **C**ouverture de la **D**emande.*

*** معدل الاستيراد (TI^{**}) :**

$$TI = \frac{I}{Di} * 100$$

حيث:TI: معدل الاستيراد،I: يمثل اجمالي الاستيراد للمنتجات والتجهيزات الصناعية، Di: إجمالي الطلب الداخلي. ويساهم معدل الاستيراد في قياس نسبة تغطية الاستيراد للطلب الداخلي (نسبة التبعية للأسواق الخارجية)، إلا أن الاستيراد ضمن استراتيجية صناعية تهدف إلى تطوير الأداء وتنافسية القطاع الصناعي لا يعني بالضرورة التبعية؛ بعكس الاعتماد التام والمستدام على الأسواق الخارجية في تلبية الطلب الداخلي.

*** معدل التصدير (TE^{*}):**

$$TE = \frac{E}{P} * 100$$

حيث: (TE) معدل التصدير، (E) الصادرات الصناعية، (P) اجمالي الانتاج الصناعي. ويعكس معدل التصدير امكانية القطاع الصناعي توفير قناة لتوريد العملة الصعبة.

.2.1. انتاج سلع ذات كفاءة وجودة[1]: تعتبر قدرة القطاع الصناعي على تلبية الطلب الداخلي على المنتجات الصناعية غير كافية لقيام صناعة ذات قدرة تنافسية عالية، إذ تفرض المتطلبات الحديثة للسوق جودة المنتجات وموافقتها للمعايير الدولية للصحة والأمن وغيرها .

.3.1. التوازن المالي للقطاع الصناعي[2]: تعتمد عملية تطوير أداء القطاع الصناعي على امكانية تغطيته للطلب نوعا وكما، بالاضافة إلى ذلك المحافظة على الاستقرار المالي للقطاع الصناعي، ويبرز ذلك من خلال جداول المحاسبة الوطنية ضمن الاقتصاد الجزائري التي تتضمن حسابات الانتاج وحسابات

** ***TI : Taux d'Importation.***
* ***TE : Taux d'Exportation.***
1. *Raffik Bekkour, **op.cit**. p 118*
2. *Ibid. p 118.*

الاستغلال للقطاع الصناعي، حيث أن الفائض الصافي للاستغلال المعبر عنه في العلاقة التالية يسمح بالكشف عن النتيجة المالية للقطاع الصناعي:

$$PI - CI = VA \rightarrow VA - CFF = RI \rightarrow RI - ILP - RS = ENE$$

حيث: PI: الإنتاج الخام؛ CI: الاستهلاك الوسيط؛ VA: القيمة المضافة؛ CFF: الاهتلاك (استهلاك الأصول الثابتة)؛ RI: الناتج الداخلي (القيمة المضافة الصافية)؛ ILP: الضريبة على الانتاج؛ RS: كتلة الأجور؛ ENE: الفائض الصافي للاستغلال (الدخل الصافي للمؤسسات الصناعية). من خلال المجاميع السابقة، يمكن تحديد معدلات مفتاحية لتحليل أداء القطاع الصناعي، نذكر منها[1]:

❋ معدل القيمة المضافة (*TVA*[*]):

$$TVA = \frac{VA}{PB} * 100$$

حيث: (TVA) معدل القيمة المضافة، (VA) القيمة المضافة، (PB) الناتج الاجمالي للمؤسسة.

يمثل معدل القيمة المضافة حيوية الانتاج في القطاع الصناعي، حيث تمثل القيمة المضافة بعد طرح الاستهلاك الوسيط قيمة الثروة الناتجة عن استغلال عوامل الانتاج في القطاع الصناعي، ويعكس ضعف معدل القيمة المضافة في قطاع معين ارتفاع معدل الاستهلاك غير المنتج (الناجم عن سوء استغلال موارد الانتاج أو تجهيزات غير فعالة) أو ارتفاع أسعار المواد الأولية.

. خامسا: التقدم التكنولوجي ركيزة لدعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي: تشكل دراسة التقدم التكنولوجي في اقتصاد السوق إمكانية تحديد العلاقة بين الاختراع والتجديد وهيكل السوق، وذلك بتحليل أثر المنظمات الاحتكارية والتنافسية في السوق على نشاط الاختراع وبالتالي الرفاهية الاقتصادية، تتطرق إلى نشاط الاختراع وتغيراته في بيئة تنافسية وأخرى احتكارية وأهم العوامل المؤثرة على التقدم التكنولوجي في القطاع الصناعي.

---

[1]. *Raffik Bekkour, **op.cit**. p 119.*

[*] ***TVA** : **T**aux de **V**aleur **A**joutée.*

1. هيكل السوق والحافز على الاختراع: قدم ***K. Arrow (1962)*** في بحثه حول "الاختراع والرفاهية الاقتصادية"[1] أن حوافز الاختراع تكون أقوى في الصناعة التنافسية أكثر من الصناعة المحتكرة حيث يمكن للاحتكار تعطيل التقدم التكنولوجي، وفي المقابل يرى ***Demestz (1969)*** أن الاحتكار لا يولد عوائق إضافية، وقد يؤدي إلى المزيد من الاختراعات. ويناقش "***Arrow***" حالة مبسطة لاختراع عملية انتاجية في صناعة ذات تكلفة ثابتة مع تجاهل المشاكل الممكنة لحالة عدم التأكد وعدم مناسبة الاختراع. وفي صناعة تنافسية يتساوى السعر والتكاليف المتوسطة في توازن الأجل الطويل، فالاختراع يؤدي إلى انتقال متوسط التكاليف بمنحنى تغيرات الانتاج بدلالة السعر إلى الأسفل، ويفترض أن يتمكن المخترع من تحصيل ربح على الوحدة المنتجة من كل المنشآت في الصناعة التنافسية نظير استخدامهم للاختراع. ومن جهة أخرى يضع المحتكر الايراد الحدي مساويا للتكاليف الحدية في كلتا الحالتين قبل وبعد الاختراع[2].

2. هيكل السوق والتجديد: تضمنت العديد من الدراسات أسباب تفوق الهياكل السوقية المركزة في المساعدة على التقدم التكنولوجي، حيث يرى ***Schumpeter (1965)*** أن القوة الاحتكارية والحجم الكبير للمنشأة الصناعية من المحتمل أن يساعد على الابتكار والتقدم التقني مقارنة بظروف السوق التنافسية، وبالتالي نورد أهم الحجج المؤيدة والمعارضة للقوة الاحتكارية والحجم الكبير للمنشأة كأساس للتقدم التكنولوجي؛ فيما يلي أهم الأراء المؤيدة[3]:

– يسمح ارتباط أرباح المحتكر بتركيز السوق للمنشآت في الصناعة المركزة أن تكون أكثر قدرة على تمويل وظيفة البحث والتطوير ***(R&D*)*** عن منشآت الصناعة التنافسية، وتركز هذه الحجة على أن الـ***R&D*** تنطوي على مخاطرة فضلا عن تمويلها من مصادر داخلية أو من أسواق رأس المال، ولأسواق

---

[1]. *Kennith J. Arrow, « **Economic Wellfare and the Allocation of Ressources for Invention** », Princeton university press, USA, 1962, available on: http://www.nber.org/chapters/c2144, consulted on 03/04/2017.p 609.*

[2]. المعماري عبد الغفور ، **تقنيات الإنتاج الصناعي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2010، الأردن، ص 27.

[3]. المعماري عبد الغفور ، **تقنيات الإنتاج الصناعي**، **نفس المرجع**، ص 35–36.

* ***R&D : Research and Developement.***

احتكار القلة التي تكفل أرباح غير عادية مصدر حاضر لهذه الأموال قد لا يتوفر للمنشآت في سوق أكثر منافسة، وبالتالي من المتوقع أن تقوم الصناعات الأكثر تنافسا بقدر قليل من البحوث من جانبها أو لا تقوم بالبحث إطلاقا، بينما تملك صناعات احتكار القلة وعلى أقل تقدير الأموال اللازمة لمشاريع الـ ***R&D*** الممكنة.

– يمكن قيام اقتصاديات حجم في نشاط البحث والتطوير تمنح ميزة للمنشآت الكبيرة، وعندما يتوفر حد أدنى للمستوى الكفء من البحث قد لا يكون مجديا للمنشآت المستقلة في السوق التنافسية أن تقوم بالـ***R&D*** بكفاءة، وفي بعض الظروف قد تحل المشكلة بالمشاركة في الجهود البحثية، إلا أنه لا يتوفر في كل الحالات بسبب التكاليف الباهظة لتنظيم البرامج المشتركة للأبحاث. وقد تكون ميزات أخرى ممكنة للمؤسسات الصناعية في أسواق احتكار القلة، منها[1]:

– تكون المنشآت الاحتكارية في موقف أفضل بالنسبة لحماية براءات اختراعاتها عن المؤسسات الصناعية الأكثر تنافسا وبالتالي لها حافز أكبر للبحث.

– تعد عملية الابتكار السريع للسلع والعمليات الانتاجية الإستراتيجية هامة ليس فقط بالنسبة للمؤسسات الصناعية المتنافسة القائمة ولكن بالنسبة لإحباط دخول مؤسسات جديدة، فقد تقوم المنشآت ذات الصناعات المركزة بأبحاث أكثر حتى تقاوم المنافسة الحقيقة والممكنة.

– من الممكن أن تشكل الأرباح المحققة من طرف المنشآت الاحتكارية مصدر لإغراء الباحثين الأكثر تأهيلا وخبرة وبالتالي يمكنهم زيادة و تطوير أبحاثهم للوحدة من الموارد. فإذا كان رصيد الكفاءات البحثية ثابت، فمن المتوقع أن يكون هذا التأثير عائق للتوزيع الأمثل للموارد من وجهة نظر المجتمع، حيث يتم جذب الباحثين للعمل بالقطاعات المحتكرة التي قد لا تنفذ أفضل المشاريع من الناحية الاجتماعية.

اما وجهات النظر المناوئة للاحتكار فتطرح فكرة أن[2]:

[1]. المعماري عبد الغفور ، **تقنيات الإنتاج الصناعي، مرجع سابق**، ص 36.

[2]. المعماري عبد الغفور ، **تقنيات الإنتاج الصناعي، مرجع سابق**، ص 37.

– المنشآت المحتكرة قد تصبح غير كفؤة وتفشل في الاستحواذ على الفرص البحثية أو إمكانية إدارتها لبرامج بحثية مقارنة للمنشآت في الظروف الأكثر تنافسية. وطرح ***Leiben Stein(1966)*** في دراسة حول "فعالية تخصيص الموارد" فكرة عن الأسواق المركزة تدل على أن الأسواق عالية التركيز قد تقدم ابتكارات أقل.

– المنشآت بالأسواق المركزة قد يكون لديها حافز أقل على التجديد أو الابتكار، والسبب وفقا لـ " ***Arrow***" هو قلة الأرباح الناتجة عن الابتكار للمحتكر، ويحدث أن تدرس المنشآت ذات وضع احتكاري قوي تكاليف تزويد صناعاتها بالمعدات اللازمة لمواكبة الابتكارات الممكنة وبالتالي فقد تقاوم تطوير الابتكارات الرئيسية التي تتطلب مثل هذا التجديد في المعدات؛ كما يمكن أن تنحرف موارد الأبحاث إلى أهداف غير رئيسية، أو قد يحصل المحتكر على براءات جديدة تتطلب تغييرا جذريا في السلسة الإنتاجية.

مما سبق يتبين أن الصناعات الاحتكارية تقع في موقف متقدم على الصناعات التنافسية من ناحية الحافز على الابتكار وكذلك وضعيتها الجيدة فيما يتعلق بمصادر تمويل وظيفة البحث والتطوير، إلا أن المزج بين الاحتكار والمنافسة هو الأفضل للمساعدة على الابتكار؛ وعليه يتبين أن اعتماد التكنولوجيا أصبح من معايير التنافسية بالنسبة للمنظمات الاقتصادية الصناعية على المستوى المحلي والدولي، فالاقتصاديات المنغلقة تنحصر مؤسساتها في دورة مفرغة من الإنتاج الأولي التقليدي وإن كان التقدم التكنولوجي قد ألم ببعض الجوانب الصناعية بها؛ إلا أن التقدم التكنولوجي والانفتاح الخارجي سمح لدول نامية (في خمسينيات القرن الماضي) بإمتلاك ميزات مطلقة في قطاعات تكنولوجية متعددة في الوقت الحالي، وتركيز الرؤى الاستراتيجية على امتلاك نسب ولوج عالية في الأسواق الخارجية على المدى البعيد[1].

[1]. المعماري عبد الغفور ، **تقنيات الإنتاج الصناعي، مرجع سابق**، ص 39.

. المطلب الثالث: بنية ومحددات التقسيم الهيكلي للقطاع الصناعي.

ساهم تطور الإنتاج الصناعي والقوى المنتجة وكذلك الأسلوب العلمي المتبع في تصنيف الأنشطة والفروع الصناعية في الاختلاف بين الهيكل الصناعي في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، ويشكل التصنيف الصناعي تبويب معين للأنشطة الصناعية ومشاريعها وفقا لوظائفها في عملية التقسيم الاجتماعي للعمل، حيث يتوفر تصنيفان دوليان للنشاط الاقتصادي والنشاط الصناعي بوجه خاص، هما:

- التصنيف الصناعي القياسي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية، ويعرف بـ "***ISIC****" ، وهذا التصنيف معتمد من طرف الدوائر الإحصائية للأمم المتحدة في الدول المتقدمة والنامية.
- التصنيف الذي كان متبعا في الدول الاشتراكية (مجلس التعاضد الاقتصادي "الكوميكون").

. أولا. التفسير النظري لهيكلة القطاع الصناعي: يجدر بنا قبل التطرق إلى الأدبيات النظرية المفسرة لتصنيفات الهيكل الصناعي على المستوى الكلي، إلى الإشارة أن التحليل على المستوى الجزئي لهيكل القطاع الصناعي يهدف إلى تقييم كثافة المنافسة بين المتعاملين في القطاع الصناعي[1]، ويعتمد في ذلك على محورين أساسيين، هما[2]:

– "**قاعدة هارفرد**" والتي تتضمن تحليل التغيرات في القطاع الصناعي على أساس العلاقة "هيكل–سلوك–أداء"، حيث أن هيكل الصناعة (عدد المنتجين، تنوع منتجات، التكاليف. . .) يؤثر في سلوك المؤسسات الصناعية (سعر المنتجات، النوعية، البحث والتطوير، الاستثمار. . .)، والذي بدوره يحدد أداء السوق (الفعالية، الأرباح، الابتكار. . .)؛

– أما المحور الثاني والذي يعرف بـ"**الاقتصاد الصناعي الحديث**"، فيعتمد على تحليل التركز الصناعي، ودراسة المجموعات الصناعية والمالية والشركات متعددة الجنسيات، بالاضافة إلى التصنيفات الحديثة لهيكل القطاع الانتاجي.

---

* ***ISIC*** *: **I**nternational **S**tandard for **I**ndustrial **C**lassification.*

[1]. *Rafik Bekkour, **op. cit**., p. 71.*

[2]. *Ibid, p. 05.*

خلال هذا المطلب سنتطرق إلى ثلاث مجموعات من النظريات المفسرة للتطور الذي يحدث في هيكل الصناعة وذلك على النحو التالي[1]:

– **المجموعة الأولى:** تعتمد على فرضية أن التطور الصناعي يأخذ شكلا انتقاليا من مرحلة إلى أخرى من الصناعات الاستهلاكية (مثل: صناعة النسيج، الصناعة الغذائية، . . .)، إلى الصناعات الوسيطة الثقيلة (مثل: الصناعات الكيميائية، الصناعات التعدينية، . . .)، إلى صناعة السلع الاستهلاكية الحديثة (مثل: الصناعة الصيدلانية، صناعات الآلات، . . .)، ويتأثر الانتقال بين هذه المراحل بتغيرات عاملي العرض والطلب؛ فمن ناحية العرض، يَمّكن تراكم الخبرة والمعرفة من اقامة صناعات ذات محتوى تكنولوجي أكثر تعقيدا، وأكثر كثافة رأسمالية، وأكبر حاجة إلى الخبرة والمهارات الادراية والتنظيمية عما تتطلبه الصناعات الاستهلاكية الأساسية؛ أما الطلب فيتأثر بزيادة حجم الصناعات الاستهلاكية الأساسية وبالتالي توسع حجم السوق الخاص بالصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية.

– **المجموعة الثانية:** وهي المجموعة التي ترتكز على نموذج **هارود– دومار** للنمو الاقتصادي، وتعتمد فرضية أن التوسع في الاستثمار في الصناعات الرأسمالية أو الصناعات الثقيلة من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي، وركز هذا التيار على تأثير سياسة الاستثمار في الصناعة في عدة دول نامية على تطورات الهيكل الصناعي في تلك الدول.

- **المجموعة الثالثة:** ترتبط هذه المجموعة بالتنمية الاقتصادية، وتفترض أن الانتقال من الصناعات الاستهلاكية الأساسية إلى الصناعات الوسيطة والانتاجية من شأنه أن يحدث أثرا ايجابيا على التنمية وذلك لإعتبارات الترابط والتشابك والانتشار، والوفورات الخارجية.

تستند كل مجموعة إلى فرضيات ومبادئ تؤثر على التقسيم الهيكلي للقطاع الصناعي، في حين تشكل المحددات الحديثة للتصنيع مثل التقدم التكنولوجي ونشاط البحث و التطوير أثر بالغ في التقسيم الهيكلي للقطاع، ومن جهة أخرى تشكل السياسات الاحتكارية نوع من التقسيم الهيكلي للقطاع الصناعي، حيث أن المؤسسات الصناعية الكبرى تؤثر بشكل كبير في هيكل القطاع الصناعي.

[1]. محمد محروس اسماعيل، **"قضايا اقتصادية معاصرة"**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 1997، ص ص 138– 139.

. **ثانيا: التقسيم الهيكلي للقطاع الصناعي:** يتطلب تفعيل برامج واستراتيجيات التنمية الصناعية تحديد القطاعات الفرعية للصناعة المراد تطويرها أو انشاؤها، وتوفر هيئة الأمم المتحدة التصنيف الصناعي لكافة النشاطات الانتاجية، ويمكن التطرق للهيكل الصناعي استنادا إلى أسس عديدة، أهمها:

.1. التصنيف على أساس تقسيم الصناعات: يتم حسب هذا المعيار تصنيف الصناعة بموجب العملية الانتاجية أي وفق التأثير الجاري على المادة الخام، ويتضمن مجموعتين رئيسيتين: الصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية.

.1.1. الصناعة التحويلية: تشكل جملة النشاطات التي تعتمد على الطاقة والآلات وفق نظام متكامل من العمل المصنعي والخدمات لتحويل مادة أو أكثر من أجل زيادة أو خلق المنفعة المتوخاة، تختلف في الشكل والخصائص والاستعمال. كما تعرف أنها التحويل الميكانيكي أو الكيميائي للمواد العضوية وغير العضوية ليصبح منتج يمكن استغلاله سواء تم هذا بواسطة القوة المحركة أو بالأيدي[1]، ويدخل ضمنها الفروع الصناعية التي تعمل على على معالجة أو إعادة معالجة المواد الأولية المتأتية من الصناعة الاستخراجية ومن الزراعة، ومن أهم فروع الصناعة التحويلية[2]:

– صناعة تعدين المعادن السوداء (الحديد والصلب، الفولاذ، . . .) .

– صناعة تعدين المعادن الملونة (كانتاج النحاس، الرصاص، الألومنيوم، . . .) .

– صناعة تحويل المعادن (كإنتاج مكونات المحركات والآلات والأجهزة، ووسائط النقل، والمعدات الالكترونية وغيرها) .

– الصناعات الكيميائية.

– صناعة الخشب، الورق والفلين.

– صناعة النسيج والملابس الجاهزة.

---

[1]. عمارة نور الهدى، **مرجع سابق**، ص 160.

[2]. المعماري عبد الغفور، **اقتصاديات الإنتاج الصناعي**، **مرجع سابق**، ص 14.

– صناعة الأحذية والجلود .

– الصناعة الغذائية.

.2.1. الصناعة الاستخراجية: تمثل عملية استخراج المواد الخام المتوفرة في الطبيعة معدنية كانت أو غيرها، وتشكل إحدى فروع الصناعة المهمة، وتتفاوت الأهمية الاقتصادية للصناعة الاستخراجية من إقتصاد لآخر نظرا للإمكانيات المتوفرة ضمن النطاق الجغرافي للاقتصاد، وتسعى الدول النامية لتحديد الثروات المعدنية خاصتها من خلال برامج المسح الجيولوجي الشاملة، والتي تتطلب عمليات فنية متطورة ورؤوس أموال ضخمة، في حين ترصد الدول المتقدمة أموال ضخمة للبحث العلمي في مجال الاكتشافات الجيولوجية.ويمكن تعريف الصناعة الاستخراجية على أنها الصناعة التي تتضمن عدة أنشطة استخراجية للمواد الخام من سطح أو باطن الأرض (النفط والغاز، المعادن، وغيرها)، وتتكون الصناعة الاستخراجية عادة من الفروع التالية[1]:

– **صناعة النفط والغاز:** وتتضمن ثلاثة مراحل هي:

– الاستكشاف، التطوير والإنتاج؛

– النقل والتخزين؛

– المعالجة والتوزيع.

– **صناعة المحاجر والمقالع التعدينية:** وتتضمن نفس مراحل صناعة النفط والغاز مع تميزها ببعض الخصائص لطبيعة المكونات المستخرجة؛ وتواجه الصناعة الاستخراجية خصوصا في قطاع الطاقة الذي يتكون من الموارد القابلة للنضوب تحديات جمة على المستوى الدولي، فالاتفاقيات الدولية الحديثة ذات الاعتبارات البيئية تسعى إلى حد كبير إلى تقويض الإنتاج لمصادر الطاقة الأحفورية على المدى المتوسط والبعيد، حيث ساهم في ذلك طرح البدائل الطاقوية المستدامة وامكانية توفرها في الاقتصاديات المتقدمة

[1]. *Sigam et Garcia, "**Extractive industries : optimazing value retention in host countries**", UNCTAD, Geneva, switzerland, 2012, p 03-04, available on : https://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=106, consulted on : 22/10/2017.*

للمدى البعيد . ومن التصانيف الأخرى الممكن اعتمادها لتبيان التقسيم الهيكلي للصناعة وفروعها، مايلي[1]:

– **الصناعات الهيكيلية:** وتتضمن الصناعات الخاصة بالمنفعة العامة، كالطرقات والموانئ والسكك الحديدية، وخدمات المواصلات، ومشاريع توليد الكهرباء، وإقامة شبكات المياه والصرف الصحي. . .، وتوفير البنية التحتية لمناطق التركز الصناعي، وتتطلب هذه الصناعات توفر هياكل قاعدية ضخمة ورؤوس أموال كبيرة ودائمة، كما أنها تتطلب فترات زمنية طويلة نسبيا .

– **الصناعات الانتاجية:** يتطلب تأسيس الصناعات الانتاجية في أي اقتصاد توافر عوامل الانتاج بقدر متزايد بغرض توفير وسائل الانتاج التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، ويشكل تأسيس قاعدة للصناعات الانتاجية في الدول النامية تحديا كبيرا، نظرا لكون الدول المتقدمة صناعيا توفر مخرجات في السوق الدولية ذات كفاءة عالية وبأسعار تنافسية؛ وبالتالي تكتفي الدول النامية في المرحلة الأولى باستغلال الموارد الطبيعية، وإقامة بعض الصناعات البسيطة المتعلقة بها . أما فيما يتعلق بالصناعات المكملة (الصناعات الصغيرة والمتوسطة)، فتشكل فرصة كبيرة للدول النامية لخلق قاعدة انتاجية فعالة بنسب عالية من حجم الانتاج والقيمة المضافة.

– **الصناعات الاستهلاكية:** تمثل الصناعات الاستهلاكية المرحلة الأولى للتصنيع في الدول النامية، على اعتبار أن اقامتها تؤدي إلى اتساع السوق، وزيادة مداخيل الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي، ثم يليها تنامي الاستثمار في الصناعات الأخرى. وتشكل صناعة النسيج أهم الصناعات الاستهلاكية التي استهلت بها معظم الدول الصناعية، وذلك لكون الطلب عليها مرن، وتوفر المواد الأولية واليد العاملة خاصتها والتي لا تتطلب درجة كبيرة من الخبرة.

[1]. عمارة نور الهدى، **مرجع سابق**، ص 161.

.ثالثا: محددات التقسيم الهيكلي للقطاع الصناعي: يتحدد التقسيم الهيكلي للقطاع الصناعي في كافة الاقتصاديات بمجموعة من العوامل تشمل نمط الطلب القائم، وحجم السكان، ومدى توافر الموارد الطبيعية، وكذلك السياسة الاقتصادية المتبعة، ويمكن ايجازها في النقاط التالية[1]:

.1. نمط الطلب: يعتمد نمط الطلب على مستوى الدخل الفردي، حيث أن ذوي الدخل المنخفض يكون جزء معتبر من انفاقهم على السلع والخدمات الضرورية بعكس الأفراد ذوي الدخل المرتفع، ويساهم نمط الطلب على السلع والخدمات في تحديد بنية الهيكل الصناعي وأهم النشاطات المهيمنة فيه.

.2. عدد السكان: يتأثر حجم السوق بالاضافة إلى مستوى الدخل بعدد السكان، حيث أن الدول الصناعية المتقدمة ذات التعداد السكاني المنخفض يكون توجه الصناعات فيها نحو الأسواق الخارجية، بعكس الدول ذات التعداد السكاني المرتفع التي تتضمن معدلات طلب متنامية. ونطرح في هذا الصدد نقطة الانفتاح الخارجي الذي يؤثر في حد كبير في تركز بعض الصناعات الاستراتيجية ضمن اقتصاديات الدول المتقدمة ذات التعداد السكاني المنخفض.

.3. الموارد الطبيعية: تعتمد التنمية الصناعية بشكل عام على الاحتياطات المتاحة من الموارد الطبيعة، حيث أن توافر الكميات اللازمة من المواد الأولية من شأنه التعجيل في عملية التنمية الصناعية بشكل عام.

.4. السياسة الاقتصادية المتبعة: يتحدد الهيكل الصناعي من خلال السياسة الاقتصادية المتبعة، والتي تظهر في تدخل الدولة في الاقتصاد ومدى إدارتها للقطاع الصناعي، فالدول التي تتدخل بشكل فاعل في التنمية الاقتصادية قد تعطي أولوية لتطوير الصناعات الثقيلة في مراحل مبكرة من النمو الصناعي، وبالمقابل فالدول ذات الاقتصاد الحر يقتصر تدخلها في عملية التصنيع على الحوافز والاعانات لتحقيق النمو المستهدف.

[1]. القريشي مدحت، **الاقتصاد الصناعي**، الطبعة الثانية، دار وائل ،الأردن، 2005، ص 93.

يلاحظ على هيكل القطاع الصناعي في البلدان النامية، أن الصناعات الاستهلاكية وبعض الصناعات الوسيطة تحتل الوزن الأكبر في إجمالي نشاط القطاع الصناعي، فيما تكون الصناعات الانتاجية والعديد من الصناعات الوسيطة الأخرى إما غائبة كليا أو تحتل وزنا ضئيلا يكاد لا يذكر في إجمالي النشاط الصناعي؛ ويكون هيكل القطاع الصناعي في هذه البلدان يميل عادة لصالح الصناعات الاستهلاكية وبعض الصناعات الوسيطة. أما في البلدان الصناعية المتقدمة فيلاحظ أن الهيكل الصناعي أكثر توازنا وتنوعا حيث تتقارب فيه الأوزان النسبية للصناعات الاستهلاكية والوسيطة والانتاجية[1].

[1]. القريشي مدحت، **الاقتصاد الصناعي، نفس المرجع السابق**، ص 89.

. خلاصة:

استهدفنا من خلال هذا الفصل الالمام بالاطار النظري للصناعة والتصنيع، حيث كشف المبحث الأول عن بعض الاعتبارات النظرية للصناعة والتصنيع، وما يمكن استنتاجه أن تحقيق التنمية الصناعية يعتمد على توجيه المشاريع الاستثمارية نحو القطاع الصناعي، غير أن بعض الأراء فندت ذلك المبدأ تحت فرضية أن التنمية الصناعية لا يمكن أن تحدث ضمن الاقتصاد ككل في فترة زمنية واحدة؛ كما افرز التقدم التنموي العديد من السياسات الصناعية واستراتيجيات التصنيع، والتي تباينت وفق التوجهات العامة للبلد، حيث تبرز أهمية التصنيع في امكانيته تطوير القطاعات الاقتصادية المرتبطة به من خلال الانتشار الأفقي والعمودي، وتجسيده لأهداف السياسة الاقتصادية من خلال تعديل الاختلالات الهيكلية خاصة في الاقتصاديات النامية.

تظهر استراتيجيات التصنيع كمنطلق للدول لتحقيق اهدافها التنموية المختلفة، وتتمايز الاستراتيجيات بين تصدير المواد الأولية كنتيجة لتميز اقتصادياتها النسبي في وفرة المواد الأولية، إلى استراتيجية الصناعات المصنعة كسبيل سلكته بعض الدول باعتمادها على امكانياتها الخاصة للخروج من دائرة التبعية للأسواق الخارجية؛ لتسلك اقتصاديات أخرى نهج التصنيع لإحلال الواردات وترقية الصادرات لدعم النمو الاقتصادي. كذلك، فان تفعيل استراتيجيات التنمية الصناعية يرتكز على متطلبات عديدة، تستلزم توافر الحوافز الاقتصادية التي تحافظ على وتيرة التراكم، بالاضافة إلى ضرورة ربط تلك السياسات بمخرجات وأنشطة الابتكار العلمي والتكنولوجي التي تعتمد على توطين المعرفة والتقنية ضمن اقتصادياتها .

كما تم التطرق إلى العلاقة بين التوطن الصناعي وأطر ترقية الأداء والقدرة التنافسية للقطاع الصناعي، وانطلاقا من التقسيم الهيكلي للقطاع الصناعي، يساهم التوطن الصناعي في ترقية بعض الأنشطة الإنتاجية التي تستهدفها الدول والتي تسمح لها بولوج الاسواق العالمية، كمطلب فرضه الانفتاح التجاري والتبادل الحر للسلع، غير أن تحقيق ذلك يتطلب ارساء مقومات التنافسية للصناعة الوطنية، وذلك بتعظيم الإنتاجية وترقية المنظومة الادارية والاقتصادية المرافقة للتنمية الصناعية.

.الفصل الثالث:

النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

. تمهيد .

يشغل موضوع النمو الاقتصادي حيزا كبيرا من الاهتمام، ويرجع ذلك في الرغبة الملحة لرفع معدلات النمو للناتج والاستهلاك، بالاضافة إلى كونه أحد أهم المتغيرات جذب للانتباه في الدراسات الاقتصادية، بسبب أثره في تفسير استقرار المستوى الكلي من الاقتصاد على المدى الطويل، وإمكانية تحديده للعديد من المؤشرات الاقتصادية مثل الدخل الفردي والمستوى المعيشي للأفراد؛ ويظهر ذلك من خلال تطرق الدراسات بشأنه من الفكر التجاري المركنتيلي الذي قيّد رواده الثروة في مخزون الذهب والفضة؛ ليحدد اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية النمو الاقتصادي، وأبرزهم آدم سميث، في التغيرات الطارئة على رأس المال بصورة تلقائية في اطار محدد دون تدخل للدولة، في حين ركز دافيد ريكاردو على ندرة الموارد الطبيعية وأثرها على الربحية ونمو رأس المال؛ وجاوزت أزمة الكساد الكبير الأفكار الكلاسيكية ليترجح دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وفق النظرية الكينزية التي شددت على تحفيز الاستهلاك كسبيل لبلوغ حالة التشغيل التام؛ لتجد أفكار الكلاسيكيين الجدد مناخ ملائم لطرحها من خلال رفضهم منطق الركود الاقتصادي، واهتمامهم بالنمو طويل الأجل. وضمن هذا الفصل سنتطرق إلى:

- **المبحث الأول: النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي.**
- **المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي وقياسه، وأهم محدداته.**
- **المبحث الثالث: النماذج المفسرة للعلاقة بين الاستثمار في القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي.**

. المبحث الأول: النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي

يعتبر العلامة **ابن خلدون** من أوائل من أشاروا إلى مفهوم النمو الاقتصادي وذلك في العام 1377م بشكل موثق، فقد ذكر في مقدمته المشهورة أنه بتقدم الأمم تزداد القوى العاملة المتوفرة، مما يعني إغناء الإنتاجية وزيادتها والذي بدوره ينعكس على مستوى الرفاهية في الأمة بسبب جني الأرباح من عملية الانتاج وكذلك تراكم الثروة وارتفاع الدخول[1]. خلال هذا المطلب نتطرق إلى تحليل أهم المذاهب الاقتصادية لظاهرة النمو الاقتصادي.

. المطلب الأول: النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية.

شكلت مساهمات واقتراحات الاقتصاديين في المرحلة التجارية (المركنتيلية) أولى القواعد النظرية للنمو الاقتصادي، حيث تضمنت فرضيات اعتمدت لتحليل وتفسير التدفقات الرأسمالية في تلك الفترة، إلا أن المبادئ المعتمدة ما فتئت تدحض بسبب تطور الوقائع الاقتصادية وتوسع أثرها على المجتمع.

. أولا: النمو الاقتصادي في الفكر التجاري: تشكل المدرسة التجارية قاعدة الفكر الرأسمالي، حيث تطرق علماء الاقتصاد التجاريين أمثال الانجليزيين وليام بيتي "***W. Petty***"، جون لوك "***J.Locke***"، والفرنسي جون باتيست كولبر "***J.B. Colbert***" لكيفية حصول النمو الاقتصادي، حيث اعتبر هؤلاء النقد وخاصة الذهب والفضة أنه مكمن الثروة الوطنية التي يجب تكديسها بجد، لاعتقادهم أنه لبناء مخزون الذهب والفضة يجب أن يتحقق ميزان تجاري ذو فائض، من خلال الترويج الفعال للتصدير ووضع قيود على الأسعار وتحديد حصص السلع المستوردة، ليسمح النقد الناتج عن هذه السياسة بخفض معدلات الفائدة، وبتحفيز الاستثمار في السوق الداخلية، مما يرفع من مستوى العمالة الوطنية ومنه تحسن الرخاء الاقتصادي والنمو الاقتصاديين[2].

---

[1]. الشرفات علي جدوع ، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، الأردن،2010، ص 46.

[2]. طويل بهاء الدين، **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990–2010)**، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2016/2015، ص 99.

. ثانيا: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي: أسهمت المدرسة الكلاسيكية بشكل كبير في تطور علم الاقتصاد وخاصة نظرية النمو الاقتصادي، وبسبب الظروف الاقتصادية السائدة في تلك الفترة تأثر تحليل المدرسة الكلاسيكية بعدة عوامل منها الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والمنافسة التامة في الأسواق وكذلك فرضية التشغيل الكامل، واعتبار التوازن عامل يحدث تلقائيا في الأسواق تحت ضغط قوى العرض والطلب. وتتلخص أهم النظريات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي في ما يلي:

.1. النمو الاقتصادي لدى آدم سميث *Adam Smith (1790-1723):* تضمن كتاب آدم سميث "ثروة الأمم – 1776– " الأفكار الأولى حول النمو الاقتصادي، إلا أنه لم يتطرق ضمنيا إلى نموذج تنموي ولكن مفهومه للنمو الاقتصادي تمثل في دراسة للنمو الحركي أي التغييرات الكمية والفرعية التي تطرأ على الطلب على الموارد الإنتاجية والسلع الاستهلاكية والتغيرات التي تطرأ على الفن الإنتاجي، ويرى أن النمو الاقتصادي هو عملية تدريجية تلقائية ضمن حدود معينة ذات اندفاع ذاتي، شريطة عدم تدخل الدولة لأن القيود التي تفرض على النشاط الاقتصادي من جانب الحكومات تعرقل نمو الاقتصاد الوطني.

ويعتبر آدم سميث أن المجتمع الرأسمالي ونمو السكان وإنتاجية العمل، هي الأسس الثلاثة للعملية التنموية ويشترط في النمو الاقتصادي: وجود ربح كاف؛ توفير المواد الأولية؛ وتوفير مستلزمات الحياة اليومية. وتتحقق هذه الشروط بواسطة تقسيم العمل (المهارة، التقليص في ساعات العمل، التطور التقني)، والتجارة الدولية (تخصص أكثر في العمل الذي يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي)، وتطوير الزراعة (تحقيق الاكتفاء الذاتي وانتقال اليد العاملة إلى القطاع الصناعي) ضمن مبدأ الحرية الفردية والمنافسة الحرة[1].

و تقوم عملية الإنتاج حسب آدم سميث على ثلاث عناصر رئيسية: الأرض، العمل ورأس المال، التي تشكل دالة الانتاج على النحو التالي[2]:

$$y = f(K, L, D) \dots (2.20)$$

حيث: يمثل Y: الانتاج، K: رأس المال، L: العمل، D: الأرض.

[1]. زروني مصطفى ، **النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية (حالة: اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا)**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر 2000/1999، ص 40.

[2]. زروني مصطفى، **نفس المرجع**،ص 100.

يرى آدم سميث أن معدل النمو السنوي لناتج الاقتصاد الوطني، هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الانتاج، ويكون بتفاضل المعادلة (2.20) بالنسبة للزمن (t) كما يلي[1]:

$$\frac{dY}{dt} = \left(\frac{df}{dL} \times \frac{dL}{dt}\right) + \left(\frac{df}{dK} \times \frac{dK}{dt}\right) + \left(\frac{df}{dD} \times \frac{dD}{dt}\right) \dots (2.21)$$

حيث: $\frac{dY}{dt}$: معدل نمو الناتج السنوي، $\frac{df}{dL}$: الانتاجية الحدية للعمل، $\frac{df}{dK}$: الانتاجية الحدية لرأس المال، $\frac{df}{dD}$: الانتاجية الحدية للأرض.

وبحسب آدم سميث فإن النمو الاقتصادي يكون نتيجة لتقسيم العمل، حيث يرى أنه نتيجة لهذا الأخير ترتفع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج خاصة مع توفر رأس المال اللازم، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة معدل نمو السكان، مما يؤدي إلى زيادة الطلب واتساع السوق، وهكذا يفسر آدم سميث مسألة تراكم النمو الاقتصادي التي أساسها تقسيم العمل[2].

.2. مفهوم ريكاردو *David Ricardo (1772-1823)* للنمو الاقتصادي: على خلاف آدم سميث لم يمنح ريكاردو دورا كبيرا في تحليله لأثر التراكم الرأسمالي الناتج عن تقسيم العمل على الإنتاجية، إذ أشار إلى أن معدل الربح لا ينخفض بسبب المنافسة على رأس المال، بل يرجع ذلك إلى تناقص العوائد الناتج عن ندرة الموارد الطبيعية وبالضبط الأراضي الخصبة، وينطلق ريكاردو في تحليله من الإشكالية المتعلقة بكيفية تأثير ندرة الموارد الطبيعية على الربحية في ظل تراكم رأس المال المادي، مشيرا إلى أن ذلك يعالج في إطار ما يسمى حسبه بـ "المسار الطبيعي للأحداث"[3].ويرى ريكاردو أن الزراعة هي أهم القطاعات الاقتصادية وأساس النمو الاقتصادي باعتباره من كبار الملاك المزارعين، حيث اهتم

[1] . زروني مصطفى، **نفس المرجع السابق**، ص 100.

[2] . سابق نسيمة، **أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016/2015، ص 77.

[3] . بودخدخ كريم، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014، ص 40.

بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، ومن هنا فكر في امكانية استخدام الأساليب الانتاجية الحديثة في عملية الإنتاج، ولكنه توصل إلى عدم إمكانية ذلك إلا في القطاع الصناعي.

وأضاف كذلك أن الزيادة في معدل نمو السكان يمكن أن تشكل عائق أمام تزايد معدلات النمو الاقتصادي، حيث كان يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا مقارنة بالموارد الطبيعية، يحفز المستثمر على اقتناص فرص الربح وبالتالي زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي وبالتالي زيادة أرباحه، ما ينعكس ايجابا على معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانتاج، الريع، الطلب على العمل، الأجور والنمو السكاني، كل هذه التغيرات تعمل على أساس قانون تناقص الغلة نتيجة تغير انتاج الموارد الغذائية وعدد السكان، وما ينجر عنه من إنخفاض في الارباح والتراكم الرأسمالي ومعدلات الاستثمار التي تنعكس في صورة ركود اقتصادي[1].

يقع حسب ريكاردو عبء قيادة النمو الاقتصادي على الرأسماليين في المجتمع من خلال بناء المصانع، وتوظيف العمال ثم اعادة استثمار أرباحهم والعمل على زيادة الانتاج في الدورة الاقتصادية المقبلة. كما اشترط تحويل طبقة ملاك الأراضي إلى منظمين وبذلك يدخل تحليل النظام الرأسمالي في القطاع الزراعي (الاندماج القطاعي). وهكذا يرى ريكاردو في فرض التعريفة الجمركية إضرارا بالصالح العام لنمو الاقتصاد، كما تشكل الضرائب عائق لمعدل التكوين الرأسمالي والاستثمار ولكنه لم يمانع كثيرا في فرض الضرائب على الربح والسلع الكمالية[2].

.3. تحليل مالتوس *Robert Malthus(1832-1767)* للنمو الاقتصادي: لم يحد مالتوس في تحليله للنمو الاقتصادي عن حيز المدرسة الكلاسيكية، حيث كانت نظريته في النمو ضمن الإطار الرأسمالي الذي سيطر على جميع مؤلفاته، وتطرق لمفهوم التنمية وتسيير عجلة الاقتصاد لبلد معين على أساس الفرق بين الناتج الوطني الكلي المحتمل ***(Potential GNP)*** والناتج الوطني الفعلي ***(Real GNP)***[3]؛ وتميز مالتوس بالنظرة التشاؤمية لاعتقاده أن هناك ميل من جانب السكان للتزايد بمعدل يفوق امكانياتهم لتحقيق المستوى الأدنى للمعيشة اللازم لكي يتمكن الفرد من مواصلة الحياة، ونتيجة

---

[1]. سابق نسيمة، **مرجع سابق**، ص 77.

[2]. زروني مصطفى، **مرجع سابق**، ص 41.

[3]. زروني مصطفى، نفس المرجع، ص 41.

لعدم التناسب بين الزيادة في عدد السكان وزيادة الموارد الغذائية، تنبأ مالتوس بأن هناك قوى أخرى لا بد وأن تبرز للحد من سرعة نمو السكان، وأدرج العوامل الأخلاقية والدينية ضمن عوامل النمو، لأن التمسك بتعليم الدين يحث الأفراد على العمل والجد ويساهم في رفع الانتاجية في العمل، كما يؤثر على الاستقرار السياسي في الدولة بحكم أنه يخلق الأمان لدى الافراد لينصب تركيزهم على العمل فقط.[1]

وتتمثل نظرة مالتوس للنمو الاقتصادي في زيادة رأس المال المستثمر في كل من القطاعين الزراعي والصناعي، فالبنسبة للقطاع الزراعي اقترح انتهاج اساليب الاصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الانتاج الزراعي وتوجيه جزء معين من رأس المال نحو هذا القطاع حتى يمكن زراعة جميع الأراضي الصالحة، وحتي تتوفر فرص الاستثمار المربحة فيه، وبذلك يمكن توجيه بقية رأس المال نحو قطاع الصناعة الذي تزداد فيه الغلة ويظهر فيه التقدم التكنولوجي، وبتنامي معدل النمو الاقتصادي تزداد أهمية القطاع الصناعي، حيث اقترح مالتوس تحقيق نوع من النمو المتوازن حتى يمكن الوصول إلى مستويات التطور المرغوب فيها[2].

.4. النمو الاقتصادي في نظرية كارل ماركس *Karl Marx (1818-1883)*: اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد "***Smith***" أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد "***Ricardo***" أن السبب هو تناقص العوائد على الارض وارتفاع حصة الأجور، وبالنسبة لـ "***Marx***" فإن الازمات الدورية التي ترافق حالة فائض الانتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لايستمر للأبد . وحسب "***Marx***" تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتخفض معها معدل الربح على أساس مبدأ فائض القيمة، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يؤدي إلى تراجع اليد العاملة، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الإنخفاض، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحِل رأس المال محل العمل، مما يؤدي

[1]. طويل بهاء الدين، **مرجع سابق**، ص 101.

[2]. زروني مصطفى، **مرجع سابق**، ص 42.

إلى انتشار البطالة ويتراجع الاستهلاك، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية[1]. ويعتمد ماركس في تحليله على[2]:

. **القيمة:** حيث أن العمل هو أساس كل القيم، ويرى بأن العمل هو سلعة تباع وتشترى والقيمة تتحدد بكمية العمل الممكن؛

. **فائض القيمة:** حسب كارل ماركس ينتج العامل سلعا تحتوي على كمية من العمل أكبر من تلك اللازمة؛

. **التراكم والتوزيع:** لا يقوم بها إلا اصحاب الملكيات الذين يحصلون على فائض القيمة.

وجهت انتقادات عديدة للنظرية الماركسية لأنها لم تكن مبنية على أسس منطقية فرغم وجود تكنولوجيا في الانتاج إلا أن العمال بقوا في أماكنهم (لا وجود للبطالة) وازدادت أجورهم (لا وجود لحالة الكفاف) ففناء الدول التي تتبع الرأسمالية لم يرد بالمرة، إذ أن طبقة العمال تعايشت مع الرأسماليين بعد أن أخذت لها بعض الحقوق، كما أن التاريخ بيّن أن النظام الرأسمالي لا يكاد يقع في أزمة (اقتصادية، مالية. . .) إلا ويخرج منها وربما خير دليل أزمة بداية الألفية الثالثة، على عكس النظام الاشتراكي الذي ما لبث أن تلاشت مبادئه، إلا بعض الدول التي مازالت متمسكة بأفكاره. وتتلخص أهم أفكار النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي في العناصر التالية[3]:

- ✓ اعتقد الكلاسيك أن الانتاج يتحدد بعدة عوامل هي : العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، واعتبروا أن الموارد الطبيعية ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة، ولهذا تخضع عملية الانتاج الزراعي لقانون تناقص الغلة.
- ✓ اعتقد الكلاسيك أن كل من التقدم التكنولوجي وتراكم رأس المال قوى دافعة للنمو الاقتصادي، وأن تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال، فالأرباح هي مصدر التراكم الرأسمالي.

---

[1]. كبداني سيد أحمد، **مرجع سابق**، ص 36.

[2]. بن قانة محمد اسماعيل، **اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، الاردن، 2012، ص 30.

[3]. طيبة عبد العزيز، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم (دراسة حالة دول شمال افريقيا خلال الفترة 1990–2010)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011، ص 59.

- ✓ اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي بحيث أن تزايد هذا الأخير يؤدي إلى تزايد حجم السكان وأن تزايد حجم السكان يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال.
- ✓ اعتقد الكلاسيك أن الأرباح تنخفض بشكل مستمر بسبب زيادة المنافسة بين الرأسماليين في تكوين رأس المال وسيادة قانون تناقص الغلة وزيادة النمو السكاني.
- ✓ اعتقد الكلاسيك أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة بين الرأسماليين.

من هذا نجد أن الاقتصاديين الكلاسيك ركزوا على أهمية التراكم الرأسمالي، وضرورة تحويل الأرباح نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر انتاجية وربحا، ومن أهم الانتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية ما يلي[1]:

- ✓ اعتماد الكلاسيك على مبدأ عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، وأن آلية السوق كفيلة بإحداث التوازن الاقتصادي، كما افترضوا وجود منافسة تامة داخل الأسواق والإستخدام الكامل للموارد.
- ✓ فرضية النظرية الكلاسيكية أن المعرفة الفنية ثابتة عبر الزمن، لذا فشلت في تصور تأثير التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي.
- ✓ اعتبر الكلاسيك أن عملية الانتاج الزراعي تخضع لقانون تناقص الغلة بافتراض ثبات الفن التكنولوجي ورأس المال، ولهذا قللوا من أهمية وإمكانية تأثير التقدم التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد.
- ✓ اقتصر الفكر الكلاسيكي على توزيع الدخل بين طبقات المجتمع باعتباره عامل مهم في تكوين رأس المال الذي يعتبر حسبهم المحدد الرئيس للنمو الاقتصادي.
- ✓ اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر أخرى للادخار منها ادخار الطبقة الوسطى وادخار الحكومة.
- ✓ تعتبر تصورات الكلاسيك عن علاقة الاجور بالأرباح خاطئة، فلم تبق الأجور عند مستوى الكفاف، بل حدثت زيادة مستمرة في الاجور دون أثر سلبي في معدلات الانتاج.

[1]. طيبة عبد العزيز، **نفس المرجع السابق**، ص 60.

ويغلب على أفكار الكلاسيك في النمو الاقتصادي الطابع التشاؤمي، حيث تنتهي إلى أن النمو الاقتصادي مآله الركود، ويرجع سبب ذلك إلى أفكار مالتوس عن التزايد السكاني وقانون تناقص الغلة لريكاردو ، مما يترتب عليه إعاقة النمو الاقتصادي.

. المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

عرف رواد المدرسة الكلاسيكية المحدثة بالحديين أو النيوكلاسيك، وتركز اهتمامهم على المشكلات الأساسية لنظريتي القيمة والثمن ومن ثم تكوين الدخل وإعادة توزيعه على عوامل الإنتاج، وتلخصت أفكار النيوكلاسيك في ما يلي[1]:

– يرى النيوكلاسيك أن الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد قد تلاشى.
– أن السكان لا يتغيرون بأي حال مع التغير في الدخل الفردي.
– رفض معظم النيوكلاسيك فكرة الركود، وأسسوا تفاؤلهم على عاملين هما: التقدم التكنولوجي ومرونة الطلب على الاستثمار.
– يتحدد رأس المال حسبهم بالتقدم التكنولوجي وزيادة الموارد، وكذلك يعتبر التقدم التكنولوجي مشجعا لنمو الدخل الوطني، لأن التحسن في معدات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الانتاج.
– أن المنافسة التامة داخل الاقتصاد لها سيادة كاملة، ومرونة الأسعار تجعل المستثمرين يستجيبون للتغير في الأسعار بإدخال تغييرات في الأسلوب الإنتاجي.
– يرى النيوكلاسيك إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وأن عملية تكوين رأس المال تعتبر هامة بالنسبة للنمو الاقتصادي، خاصة مع إمكانية الاستبدال بين رأس المال والعمل في ظروف زمنية معينة، ما يمنح إمكانية تكوين رأس المال دون ضرورة لزيادة العمل.
– افترضوا أن الاقتصاد يعتمد على بضاعة واحدة، وأن الاستهلاك يمثل هدف للإنتاج وليس العكس.
– أن النمو الاقتصادي يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل من خلال توفير عوامل خارجية هي التطور التكنولوجي ونمو السكان.

---

[1]. وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة الجزائر، مصر، السعودية) دراسة مقارنة خلال الفترة 1990–2010**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2014/2013، الجزائر، ص 21.

وتطرق رواد المدرسة النيوكلاسيكية إلى نماذج رياضية تفسر النمو الاقتصادي حسب أفكارهم، أهمها:

. أولا. نموذج روبرت سولو(*Solow's Growth Model*): تطرق روبرت سولو إلى النمو الاقتصادي على المدى الطويل في بحثه "مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي" عام 1959، وذلك من خلال نموذج اقتصادي، اعتمد فيه على إشكالية التفاوت بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

.1. فرضيات النموذج: تمثلت الفرضيات التي تأسس بها "**سولو**" في نموذجه كالأتي[1]:

– الفرضية الأهم تمثلت في إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، خاصة العمل ورأس المال، وذلك عن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة (K/L)، واعتمد "**سولو**" دالة "كوب دوغلاس" للإنتاج ذات غلة الحجم الثابتة:

$$Y = f(K, L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha}$$

حيث: (Y)يمثل الدخل أو الناتج؛ (K) رأس المال للفرد؛ (L) حجم العمل المعروض.

وفي هذه الحالة، الاقتصاد يتكون من قطاع واحد ويقوم بإنتاج مركب واحد؛ ويكون مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.

– الاستهلاك يكون بدالة كينز أي: $S = (1 - c)Y = sY$ و$C = cS$

– نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة (يؤدي نمو السكان بمعدل n إلى نمو معدل عرض العمل بنفس المعدل n) .

– سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.

– هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما .

– التقدم التكنولوجي متغير خارجي.

[1]. البشير عبد الكريم وبواعلي سمير، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي – حالة الاقتصاد الجزائري–**، منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة الشلف، الجزائر. 2010، ص 07.

.2. أثر الزيادة في معدل الاستثمار: حسب نموذج "سولو" فان زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، وبالتالي تشكل زيادة الاستثمار صدمة ايجابية على معدل النمو الاقتصادي، أي أنه كلما كان معدل الادخار مرتفع وبالتالي معدل الاستثمار، يسمح ذلك بزيادة معدل الانتاج والدخل ومنه معدل النمو الاقتصادي في البلد .

.3. أثر زيادة النمو الديمغرافي: تفرض الزيادة في معدل النمو السكاني ضغوط على تراكم رأس المال وذلك بزيادة مقام رأس المال الفردي للنسبة (K/L) وبالتالي زيادة عرض العمل، وتكون الضغوط الديمغرافية ذات أثر سلبي على النمو الاقتصادي، حيث أن الارتفاع الكبير في معدل نمو السكان يشكل آثار سلبية على معدل زيادة الناتج والدخل.

.4. قياس التقدم التكنولوجي في نموذج "سولو": استخدم الاقتصاديون طريقتين لقياس التقدم التكنولوجي، الأولى طريقة النمو في ما يسمى "إجمالي إنتاجية عوامل الانتاج"، والأخرى طريقة "نمو إنتاجية العمل" . وعادة لا تستخدم إنتاجية رأس المال لقياس التغيرات التكنولوجية، بسبب تغيرات طبيعة الناتج وطبيعة رأس المال مع التغيرات التكنولوجية. وثبت تجريبيا أن نسبة الناتج إلى رأس المال تكون ثابتة نسبيا مع مرور الوقت، ما يفسر أن زيادة الإنتاج مرتبطة باعتماد متزايد لرأس المال. ويقيس معامل "إجمالي إنتاجية عوامل الانتاج" التحسن في إنتاجية جميع عوامل الإنتاج، ولقياسها يتعين تجميع قيم مختلف المخرجات والمدخلات والكميات المسترجعة، ويعادل إجمالي عوامل الانتاج في أي فترة زمنية النسبة[1] $\frac{(Y_t)}{(X_t)}$، حيث (Y_t) و(X_t) تمثل المدخلات والمخرجات على الترتيب والتي تم تجميعها على أساس أوزان محددة.

تنسب طريقة "إجمالي عوامل الإنتاج إلى الاقتصادي" "***Solow***" ، الذي اعتمد دالة إنتاج بفرض أن عوامل الإنتاج تكسب مردود يعادل قيمة ناتجها الحدي، وتستند فكرته إلى أنه عند عدم حدوث تغيرات تكنولوجية فإن دالة الانتاج ذات العائد الثابت تستنفذ قيمة الناتج كليا إذا ما حققت عوامل الإنتاج مردودا يعادل ناتجها الحدي. هذه الفكرة تقوم على افتراضات مقيدة وغير واقعية، فإذا لم تكن دالة الإنتاج ذات عائد ثابت، أو في حالة عدم تناسب عوامل الإنتاج مع الناتج الحدي، لا يمكن تطبيق هذا

[1]. المعماري عبد الغفور ، **اقتصاديات الإنتاج الصناعي، مرجع سابق**، ص 58.

المبدأ بسبب الأخطاء التي تتضمنها عملية قياس نمو إنتاجية عوامل الإنتاج، وبالتالي لا يمكن اعتماد"إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج" كمؤشر للتقدم التكنولوجي.

يعتبر مؤشر "نمو إنتاجية العمل" بسيط نظريا، وبالرغم من اختلاف أنواع العمل إلا أن قياس الإنتاج لوحدة المدخلات المتجانسة يتضمن بعض مشاكل القياس، وتكمن نقطة الضعف لعتماد إنتاجية العمل كمقياس التطور التكنولوجي، حيث يمكن لهذا الأخير أن ترتفع نسبته بمجرد تزويد العمال بمزيد من رأس المال، أي أن ذلك يمثل حركة على دالة إنتاج معينة، وليس نقل في تلك الدالة بمرور الزمن. أما من ناحية النمو على المدى الطويل، يمكن القول أن "نمو إنتاجية العمل" يتضمن ميزتين، هما[1]:

– أنه العامل الرئيسي لارتفاع مستويات المعيشة بمرور الوقت؛

– يعتبر نمو إنتاجية العمل العامل الحاسم لقدرة البلدان للتنافس في الأسواق العالمية، مما يضمن استمرار النمو الاقتصادي على مر الزمن.

توصل "**سولو**" في تحليله للنمو الاقتصادي في المدى الطويل إلى أن البلد الذي يتوفر على نسبة رأس المال للعامل أقل من مستوى الحالة المستقرة (التوازنية) فإن الاقتصاد ينمو به، أي زيادة رأس المال للعامل حتى يصل إلى حالة التوازن، وكلما كان البلد بعيدا عن الحالة المستقرة كلما كان نموه أكبر، وعند مستوى الحالة المستقرة يبقى دخل الفرد ثابت. وتطرق الاقتصاديون إلى نموذج "**سولو**" بمجموعة من الانتقادات، هي[2]:

– إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو الاقتصادي، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل.

– عدم تطرق "سولو" إلى تأثير التغير التكنولوجي وحياده عن النموذج رغم أهميته الكبيرة.

– إفتراض النموذج تماثل السلع، غير واقعي خاصة في الاقتصاديات الرأسمالية.

---

[1]. المعماري عبد الغفور ، **اقتصاديات الإنتاج الصناعي، نفس المرجع السابق** ، ص 59.

[2]. مدحت محمد مصطفى، "**نموذج سولو لتوازن النمو على المدى الطويل** "، نقلا من موقع: www.slideshare.net/ssuser84c8b9/ss-67528041، تاريخ الاطلاع: 2017/06/01 على 00:49.

. ثانيا . نموذج "جيمس ميد *"Jims Mead"* : استخدم "***Mead"*** دالة الانتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الانتاج المختلفة، واعتمد نفس فرضيات نموذج "***Solow"*** ، كما افترض أن هناك منتج واحد يمكن استخدامه للاستهلاك والادخار، وانطلق من دالة الإنتاج التالية[1]:

$$Y = f(K, L, N, T)$$

حيث: *(Y)* الناتج الصافي أو الدخل الوطني؛ *(K)* المخزون الصافي لرأس المال (الآلات)؛ *(L)* عرض العمل؛ *(N)* مستوى استخدام الموارد الطبيعية (يفترضه "ميد" ثابت)؛ *(T)* عامل الزمن المؤثر في التقدم التكنولوجي.

وضع "***Mead***" مجموعة من الافتراضات المرتبطة بإمكانية تحقيق النمو المتوازن، تتمثل في:

- الاقتصاد مغلق، مع سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق.
- الإنتاج محلي لكل السلع الرأسمالية، وثبات العائد على السلع.
- الآلات هي الشكل الوحيد لرأس المال في الاقتصاد.
- الاستخدام الكامل لعنصري العمل والأرض.

تطرق "***Mead***" إلى إمكانية تغير الدخل الوطني بتغير العناصر الثلاثة، كما يلي:

$$\Delta Y = V\Delta K + W\Delta L + \Delta Y'$$

ويمثل: (V) الناتج الحدي لرأس المال؛ (W) الناتج الحدي للعمل، $(\Delta Y')$ حجم الانتاج نتيجة تغير المستوى التكنولوجي (T)؛ ***(ΔK)*** التغير في رأس المال؛ ***(ΔL)*** التغير في عنصر العمل. ومنه يكون النمو الاقتصادي في نموذج "***Mead***" معبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{VK}{Y} * \frac{\Delta K}{K} + \frac{WL}{Y} * \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta Y'}{Y}$$

[1]. وعيل ميلود،**مرجع سابق**، ص 25.

حيث: $(\Delta Y/Y)$ معدل النمو السنوي للناتج؛ (VK/Y) الناتج الحدي لرأس المال؛ $(\Delta K/K)$ معدل النمو السنوي لمخزون رأس **المال؛** (WL/L) الناتج الحدي لعنصر العمل ($\Delta L/L$)؛معدل النمو السنوي لقوة العمل؛ $(\Delta Y'/Y)$ معدل النمو السنوي للتقدم التكنولوجي.

من خلال نموذج "***Mead"*** يتضح أن النمو الاقتصادي والمعبر عنه بمعدل نمو الناتج يتحدد بمعاملات مرجحة لنمو مخزون رأس المال، ومعدل نمو قوة العمل الذي يعكس نسبة نمو عدد السكان، ومعدل النمو التكنولوجي. ويعتبر"***Mead***" معدل نمو السكان ومعدل النمو التكنولوجي كثوابت، وأن النمو الاقتصادي يتحقق وفق سلوك كل من الإنتاجية الحدية لرأس المال وحجم الادخار والناتج الحدي لقوة العمل بدلالة الزمن. واعتمد "***Mead***" في نموذجه على فرضيات نظرية بسبب ارتباطه بالمدرسة النيوكلاسيكية، ما عرض نموذجه لجملة من الانتقادات، منها[1]:

– فرضية الاقتصاد المغلق، الذي لا دور للتجارة الخارجية فيه، مع إهمال الدور المؤسسي في المجتمع.

– تم بناء النموذج على أساس فرضيات المدرسة التقليدية المتعلقة بسيادة سوق المنافسة الكاملة، وهي فرضية نظرية لا وجود لها في الواقع العملي.

– افترض النموذج تشابه جميع الآلات، وأن هناك إحلال بين الآلات، ولم يفرق النموذج بين الإحلال في المدى القصير والمدى الطويل، كما اتسم النموذج الرياضي بالبساطة ، وعدم تطرقه إلى تفسير العديد من العلاقات، لذا كان النموذج قاصرا عن تقديم مجموعة من البدائل.

. ثالثا: مساهمة "جوزيف شومبيتر" حول النمو الاقتصادي: اعتمد " جوزيف شومبيتر" في ملاحظاته حول النمو الاقتصادي على أفكار ***Malthus*** التي تضمنت تناقضات النظام الرأسمالي، وظهرت أفكاره في كتابه" نظرية التنمية الاقتصادية" في عام 1911، وتتلخص أفكار شومبيتر في النقاط التالية[2]:

---

[1]. مدحت محمد مصطفى، "**نموذج ميد لتوازن النمو على المدى الطويل**"، *www.slideshare.net/ssuser84c8b9/ss-67527877*، تاريخ الاطلاع: 2017/06/01 على 00:43.

[2]. بن قوية المختار، **أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص 48.

- **الابتكارات:** وتضم عدة مدخلات إنتاج لمنتوج جديد، وطريقة جديدة في الانتاج، وفتح سوق توفر مصدر جديد للمواد الخام والمواد نصف المصنعة. وتمثل الابتكارات حسبه في إدماج منتوج جديد أو تحسينات مستمرة فيما يتوفر ما يؤدي إلى التطور.

- **المنظم (دور المبتكر)**: يشكل دور المنظم حافز في رفع مستوى الدخل، حيث تتوفر لديه أهداف أكبر، ويظهر دور المنظم في العملية الاستثمارية من خلال الابتكارات الجديدة، التي ترفع من مستوى أداء المنظمات وبالتالي مساهمتها في الناتج الوطني.

- **دور الأرباح**: إن دافع المبتكر الأساسي هو الأرباح، ووفقا لشومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون الأسعار مساوية لتكاليف الإنتاج فتظهر الأرباح نتيجة لتغيرات ديناميكية بسبب الابتكار.

شكلت ملاحظات "شومبيتر" دفق لتحليل النمو الاقتصادي، إلا أنها تضمنت هفوات بسبب تعظيم دور المنظم، الذي يمكن أن يفقد فاعليته في منظمات ذات أداء عال وتضم كفاءات بشرية معتبرة؛ وكذلك إغفاله العوائق الممكن أن تعترض عملية النمو الاقتصادي كزيادة عدد السكان وتراجع الإنتاج في الاقتصاديات النامية.

. المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي وقياسه، وأهم محدداته.

تتضمن جل الدراسات المعالجة لموضوع النمو الاقتصادي جانب من تحليل التنمية الاقتصادية، لتداخلهما في أدبيات التحليل الاقتصادي، إلا أن شمولية التنمية أضفت خلط مع النمو الاقتصادي، فالأخير يمثل الزيادة المستمرة في المتغيرات الكمية، في حين ترتكز التنمية الاقتصادية على التغير الهيكلي والنوعي للإقتصاديات. ومن خلال هذا المبحث نتطرق لمفهوم ومحددات النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.

. المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي واستراتيجياته، وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.

يكون في سياق الحديث عن النمو الاقتصادي التطرق بصورة تلقائية للتنمية الاقتصادية نظرا للارتباط الوثيق بين المفهومين، بإعتبار أن مسألة التنمية الاقتصادية والمحافظة على نمو اقتصادي مضطرد، من أهم وأعقد المسائل التي تنشغل الدول والمؤسسات والأفراد بها . ذلك أن النمو الاقتصادي المضطرد والذي يفوق نسبة النمو في السكان هو مقياس جوهري لحيوية المجتمع وقدرته على التجديد والإبداع والتفاعل مع احتياجاته واحتياجات السوق الدولي من السلع والخدمات؛ كل ذلك في إطار من القدرة المتنامية على الإنتاج المتجدد والمتنوع والمنافس حسب الحاجات المتغيرة للفرد، وحسب متطلبات وإمكانات ومرونة السوق، وبكل ما في ذلك من منافسة وتفوق وإبداع وابتكار واكتشاف وتطوير متواصل. ومن جهة اخرى فان النمو الاقتصادي المضطرد هو الأساس الوحيد والمعتمد والمضمون للتوسع الكمي والنوعي في تغطية احتياجات المجتمع للخدمات الصحية، والتعليمية، والثقافية، والتنمية الاجتماعية، وتقليص البطالة[1].

. **أولا: مفهوم النمو الاقتصادي" *Economic Growth*"** : تزامن بروز مصطلح النمو الاقتصادي مع التحليل الاقتصادي للنظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة دون مراعاة درجة تقدم الدولة، فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الوحدات والمنشآت

[1]. بدران ابراهيم والشيخ مصطفى ،"**الريادية**"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص 10.

الاقتصادية، والتي تكون ملزمة في إطار نشاطها بزيادة الإنتاج وتحقيق الأرباح، التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال، وبالرغم من تعدد وجهات النظر حول مصطلح "النمو الاقتصادي"، يوجد اتفاق على أن "النمو الاقتصادي يمثل في زيادة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (***GDP***)، أو الدخل الوطني الإجمالي (***GNI***)، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[1]. وقد قدمت عدة تعاريف للنمو الاقتصادي من طرف الاقتصاديين، نوجز بعضها كالآتي[2]:

- حسب ***A. Silem***، "النمو الاقتصادي يمثل الزيادة الدائمة في المؤشر الحقيقي للأداء الاقتصادي".
- حسب ***Bourdonne*** و ***Martos***، "يشكل النمو الاقتصادي مرحلة معقدة من التطور على المدى الطويل، وتتجسد هذه المراحل في تطور الهياكل المحورية للاقتصاد وتغير بنية المجتمع، وتقاس بمدى تغير مؤشر حجم الانتاج".
- حسب "***F. Perroux***"، " يتمثل النمو الاقتصادي في الزيادة المدعمة خلال عدة فترات زمنية لمؤشر الحجم، بالنسبة للدولة هو الناتج الحقيقي الاجمالي، غير نمو الناتج الحقيقي للفرد".

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه قدرة المجتمع على عرض مختلف السلع للسكان بشكل متزايد، وتكون هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الأيديولوجية والمؤسساتية التي يتطلبها النمو؛ ويعتبر النمو الاقتصادي متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام ويعبر عن التوسع الاقتصادي، ويرتبط تعريف النمو الاقتصادي بالناتج الحقيقي الخام الذي يعكس القدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي[3]. كمايعبر على درجة تطور الناتج الوطني من خلال التغير النسبي في قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث ينقسم الناتج الوطني إلى مفهومين[4]:

---

* ***GDP : Gross Domestic Product.***
** ***GNI : Gross National Income.***

1. كبداني سيدي أحمد، **مرجع سابق**، ص 17.

*2. Matouk Belattaf, **Economie du dévelopment**, OPU, Algérie, 2010, p 07.*

3. بن رمضان أنيسة، **دراسة اشكالية استغلال الموارد النابضة واثرها على النمو الاقتصادي**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 83.

4. بن رمضان انيسة، **نفس المرجع**، ص 84.

– **الناتج الداخلي الخام:** عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وذلك من طرف عوامل الانتاج المقيمة والتي تتشكل من عوامل وطنية وأخرى خارجية.

– **الناتج الوطني الخام:** يتمثل في القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة، من طرف عوامل الانتاج ذات الجنسية الوطنية سواء الموجودة الاقتصاد المحلي أو الموجودة في الخارج.

ويكمن الفرق بين الناتج الداخلي الخام والناتج الوطني الخام في تغيرات عوامل الانتاج من وإلى الخارج، حيث أن النمو الاقتصادي المعبر عنه بالتغير النسبي في قيمة الناتج الداخلي الخام يعبر عن درجة تطور حجم الناتج في الاقتصاد المحلي، وذلك بسبب أن الناتج الداخلي الخام يقيس فقط قيمة السلع والخدمات المتداولة بصفة مشروعة، وبالتالي غياب قيمة السلع المتداولة في قطاع العائلات والاقتصاد غير الرسمي.

. **ثانيا .مفهوم التنمية الاقتصادية "*Economic Developement*":** من حيث التحليل نجد أن مصطلح "النمو الاقتصادي" يختلف عن "التنمية الاقتصادية"، حيث اختلف الكُتاب في مفهوم كلمة التنمية الاقتصادية لشمولها جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية؛ وفي المجال الاقتصادي تشمل التنمية تطوير جميع أجزاء النظام الاقتصادي كما تشمل تعديل العلاقات التي تربط عناصرها ببعضها؛ وتشكل التنمية الاقتصادية الزيادة في الناتج الوطني خلال فترة معينة من الزمن نتيجة لوجود تقدم تكنولوجي وفني في الوحدات الإنتاجية القائمة أو المراد إنشاؤها . وضمن كلاسيكيات الفكر التنموي، عرف "**جيرالد مائير *G. Meier*"** التنمية الاقتصادية بأنها "عملية تفاعلية يزداد من خلالها الدخل القومي الحقيقي للدولة، وكذلك دخل الفرد المتوسط خلال فترة زمنية معينة" أو "ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة، مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وتحقيق المساواة" . وأكد ***Kindelberger*** أن التنمية الاقتصادية هي " الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي من سلع وخدمات في فترة معينة "[1].

حسب هيئة الأمم المتحدة تعرف التنمية الاقتصادية أنها "مجموعة من الوسائل المستخدمة بتضافر جهود الأفراد والمؤسسات الحكومية لتحسين مستوى الحياة لهؤلاء الأفراد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا"، ونجد

[1]. الشرفات علي جدوع ، **مرجع سابق**، ص 5.

أن التعريفات السابقة تركز على أن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية تحول في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة وغير المرغوب فيها إلى أوضاع أفضل، وتشمل جميع مجالات الحضارة الإنسانية من خلال نقلها من واقع التخلف إلى التقدم والرقي. كما ان مفهوم التنمية نسبي، يتغير محتواه ضمن البعدين الزماني والمكاني، فالبنسبة للزمان فإن مستوى التطور الذي يسمح بالحكم على بلد ما بأنه متقدم إقتصاديا يتغير على فترة من الزمن؛ أما بالنسبة للمكان فإن لكل بلد خصائصه المتميزة إقتصاديا، إجتماعيا، ثقافيا، ومؤسساتيا[1].

.ثالثا: النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية والمفاهيم ذات العلاقة: شكل تعقد مفهوم التنمية وشموله لجوانب عديدة تداخل بينه والمفاهيم المرتبطة به، ونتطرق في النقاط التالية إلى التمييز بينها[2]:

.1. التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي: يتحدد الفرق بين مفهوم المصطلحين من حيث أن:

– النمو الاقتصادي يعتبر مفهوم كمي يشير إلى الزيادة في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية في بلد ما، بينما التنمية الاقتصادية مفهوم نوعي وكمي يهدف إلى رفع مستوى الفرد على كافة المجالات؛

– النمو الاقتصادي عملية تغيير تلقائية بينما التنمية الاقتصادية جهد هادف وإرادي مقصود؛

– النمو الاقتصادي لا يتطرق إلى مختلف نواحي الحياة عكس التنمية؛

– يقاس النمو الاقتصادي بالدخل الفردي الحقيقي، بينما التنمية وبسبب كونها مفهوم أشمل من النمو يترجم عدة متغيرات اجتماعية، ثقافية، ديمغرافية، اقتصادية وسياسية، ومنه تحتاج التنمية إلى متغيرات متعددة الأبعاد (المؤشر المركب للتنمية البشرية. . .) لقياسها.

.2. التنمية والتطور: يشير مفهوم التطور إلى التغير والحركة، ويدرج غالبا للتعبير عن الحالة الاقتصادية (أو الاجتماعية أو غيرها لأن مفهوم التطور لا يقتصر على المجال الاقتصادي) لبلد ما أو قطاع معين بعد فترة من الزمن (التطور من المجتمع الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحديث). وعليه يكون التطور غير مرادف للنمو، إذ يمكن حدوث تطور في المجال الصناعي ولكن بوتيرة أقل من نمو السكان مما يعني

[1]. الشرفات علي جدوع ، **نفس المرجع السابق**، ص 15.

[2]. الشرفات علي جدوع ، **نفس المرجع**، ص 15.

عدم وجود نمو اقتصادي، كما أنه غير مرادف للتنمية الاقتصادية إذ يمكن حدوث تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتغير هيكلي وفكري في المجتمع والبنيان الاقتصادي.

.3. التنمية والتغير: "التغير" لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم، فقد تتغير المجاميع الاقتصادية إلى الاتجاه السالب، بينما تهدف التنمية الاقتصادية إلى إحداث تغير نحو الأفضل.

.4. التنمية والتقدم: لا يشير "التقدم" إلى الحركة في العملية التنموية بل إلى المرحلة النهائية التي تستهدفها عملية التنمية.

.5. التنمية والتحديث: ينصرف مفهوم التحديث إلى اعتماد مقومات الحياة العصرية (تجهيزات تكنولوجية، سلع وأنماط استهلاكية. . .)، وهو لا يشير إلى حدوث تنمية لأن نظريات التحديث ظلت أسيرة النموذج الغربي متجاهلة الخصائص المميزة للمجتمعات الأخرى.

. رابعا: استراتيجيات النمو الاقتصادي: اقترح "**روزنشتاين رودان**" عقب نهاية الحرب العالمية الثانية إستراتيجية تشمل توجيه برنامج التنمية بشكل شامل لكافة القطاعات، وتوجد إستراتيجيتان للنمو الاقتصادي، هما[1]:

.1. إستراتيجية النمو المتوازن: تعالج إستراتيجية النمو المتوازن مسألة تعاني منها الدول النامية،تتعلق بالحلقة المفرغة للفقر التي صاغها الاقتصادي الأمريكي "**نيركسه**"، حيث يرى أن التراكم الرأسمالي غير ممكن دون توفر حد معين من الدخل، لذا فإهتمام هذه الدول يجب أن يترك من أجل رفع مستوى الدخل، ويرى أن هذه الإستراتيجية تهدف أساسا للتنمية وتوسيع جميع القطاعات نظرا لتشابكها، وضرورة التوازن ما بين النمو في القطاع الصناعي والنمو الزراعي.

وجهت لهذه الإستراتيجية انتقادات، حيث يرى "**هيرشمان**" أن تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن تفرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على اقتصاد تقليدي راكد لا يربطه بالأول سوى قنوات ضعيفة تندرج ضمن التبعية للاقتصاديات الخارجية، وكذلك عدم واقعية هذه الإستراتيجية لضرورة توافر موارد تمويلية

[1]. قريبي ناصرالدين، "**أثر الصادرات على النمو الاقتصادي**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013، ص 30.

كبرى تفتقرها الدول النامية. ويرى "**سينجر**" أن التنمية تقتضي تخفيض اليد العاملة في القطاع الزراعي ورفع إنتاجيتها ويقتضي ذلك تنمية زراعية ضخمة حتى لا تقف عائق لتنمية القطاع الصناعي.

.2. إستراتيجية النمو غير المتوازن: يعتبر "**هيرشمان**" و"**سينجر**" من أهم مؤيدي هذه الاستراتيجية، واعتمدوا على أفكارهم المناقضة للاستراتيجية الأولى، وتوافق هذه استراتيجية النمو غير المتوازن على ضرورة وجود الدفعة القوية لكسر حلقة التخلف، وأن هذه الدفعة ينبغي أن توجه إلى بعض الصناعات والقطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد (القطاعات القائدة للنمو الاقتصادي)، وهذا سيعمل على اختلال التوازن بين القطاعات ذات الطاقة الفائضة والتي تأخذ دور القيادة، ويتم الاختلال في التوازن ضمن مسارين[1]:

– اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاعات الإنتاج المباشر، ويكون ذلك بإختلال لصالح أنشطة الانتاج المباشر ويتخلفها قطاع رأس المال الاجتماعي، أو العكس، وبالتالي يوفر عرض للطاقة الانتاجية قبل أن يتوفر الطلب، حيث يمكن لتقديم قطاع رأس المال الاجتماعي توفير البيئة الاستثمارية للقطاعات الانتاجية.

– اختلال التوازن في قطاع الإنتاج المباشر: حيث يعتمد على تحديد القطاع القائد على أساس أنه الوحيد الذي يحوي أكبر طاقة للدفع إلى الخلف (يتمثل في قدرة الصناعة على خلق طلب للصناعة التي تسبقها في مراحل الانتاج) والدفع إلى الأمام (قدرة المشروع الاستثماري على خلق فرص استثمارية ذات علاقة) في آن واحد.

[1] . قريبي ناصرالدين ، نفس المرجع السابق، ص 31.

. المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي وقياسه.

ظهر قياس التدفقات النقدية وتقييم الأداء الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية باعتماد جداول المحاسبة الوطنية في الدول الصناعية، وبما أن النمو الاقتصادي يتضمن حسابات الاقتصاد الكلي يمكن عد مجموعة من المؤشرات الممكنة لقياسه. نتطرق في هذا المطلب إلى أنواع النمو الاقتصادي وطرق قياسه.

.أولا: أنواع النمو الاقتصادي: يرتبط النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة بالنمو الديمغرافي، ما يسمح بتقسيم النمو الاقتصادي إلى قسمين رئيسيين؛ نمو نسبي ونمو مطلق، ونتطرق إلى مجمل أنواع النمو الاقتصادي في العناصر التالية[1]:

.1. النمو الاقتصادي المطلق: يتمثل في الكمية الفعلية المتزايدة للسلع والخدمات لمجتمع معين خلال فترة زمنية طويلة نسبيا .

.2. النمو الاقتصادي النسبي: يتحدد النمو الاقتصادي النسبي حسب المجاميع الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي المطلق وذلك بالنسبة للفرد، بواسطة نسبة إجمالي الإنتاج إلى عدد السكان؛ أو نسبة إجمالي الإنتاج إلى إجمالي اليد العاملة؛ أو نسبة الاستهلاك إلى إجمالي قطاع العائلات. بالإضافة إلى النمو النسبي والنمو المطلق يمكن تمييز صيغ أخرى للنمو الاقتصادي، كما يلي:

.3. النمو الاقتصادي المكثف: ينجم عن الاستعمال الفعال للقوى المنتجة، كارتفاع القيمة المضافة بالنسبة للعمل، وإدماج تقنيات إنتاج حديثة ذات فعالية، أو إعادة تنظيم السلسلة الإنتاجية.

.4. النمو الاقتصادي المحتمل: هو النمو الأقصى المحتمل للمؤشرات الاقتصادية، وذلك بالاستغلال الأمثل لكافة الإمكانيات المادية والبشرية.

.5. النمو الاقتصادي المتوازن: وهو النمو الاقتصادي الممكن تحقيقه من خلال التوازن الاقتصادي الكلي الكلاسيكي، ويظهر في توازن الميزانية العامة للدولة، توازن ميزان المدفوعات، التشغيل الكامل، غياب الضغوط التضخمية.

---

[1]. *Matouk Belattaf, **op.cit.**, p 14-16.*

.6. النمو الاقتصادي المنعدم: اعتمد من طرف معهد ماساشوستس للتكنولوجيا "***MIT****"، ويعني معدل النمو الصفري الذي لايحدث أي تغيير، وحسب المفهوم أن القطاعات الاقتصادية ذات نسبة التلوث المرتفعة تسجل نمو سلبي، حيث تفرض الاتفاقيات الدولية البيئية ضرورة تحقيق التوازن البيئي وتحسين نوعية المحيط ضمن استراتيجيات التنمية.

.7. النمو الاقتصادي المضطرد (الأسي):يتميز بالنمو بوتيرة ثابتة، حيث يرتفع الناتج الداخلي الخام بمتتالية هندسية، ويسمى بالنمو الهندسي.

.8. النمو الاقتصادي الموسع: مبدئيا يعبر النمو الاقتصادي الموسع عن الزيادة في العوامل التشغيلية، حيث يحتمل زيادة الإنتاج بسبب زيادة اليد العاملة، أو الآلات، أو المادة الأولية وغيرها .

. ثانيا: قياس النمو الاقتصادي: تبين من خلال ما سبق أن النمو الاقتصادي ظاهرة قابلة للقياس، واستخدمت معايير الدخل كوسيلة لقياس النمو الاقتصادي، غير أن صعوبة تحديد القيم الحقيقية لهاته المعايير بسبب تضاربها عن القيم المصرح بها من طرف الحكومات خاصة في الدول النامية، ويرجع ذلك لعدم ثبات سعر صرف العملة الوطنية، وتباين الأسعار الرسمية عن الحقيقية، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن أهم مقاييس النمو الاقتصادي مايلي[1]:

- الناتج الوطني الإجمالي أو الناتج المحلي الخام؛
- معدل الاستهلاك الكلي؛
- معدل الاستثمار الكلي؛
- الدخل الإجمالي.

تندرج عوائق ضمن عملية تحديد المجاميع الاقتصادية، بسبب اختلاف المفاهيم حسب كل بلد، حيث نجد من بين المصطلحات:

- **الناتج الوطني الإجمالي:** مفهوم انجلوساكسوني، يتضمن مجموع الخدمات المنتجة ضمن اقتصاد ما .

---

* ***MIT : Massachusetts Institute of Technology.***

1. *Matouk Belaatef,* ***op cit****, p 16.*

– **الناتج المحلي الخام:** مفهوم للمدرسة الفرنسية ، يتضمن مجموع الخدمات المتداولة ضمن الاقتصاد الوطني فقط .

– **الناتج الإجمالي:** ظهر المصطلح خلال الفترة السوفيتية، ويعتمد على عدم إدراج الخدمات ضمن حساب النمو الاقتصادي باعتبارها أصول غير مادية.

وتستخدم معايير الدخل، المعايير الاجتماعية، والمعايير الهيكلية في تقدير درجة النمو الاقتصادي، كما يلي[1]:

.1 . معايير الدخل: تعتمد هذه المعايير على "الدخل" سواء الاسمي أو الحقيقي لقياس النمو الاقتصادي ودرجة التقدم مقارنة بين البلدان، وتنحصر في:

.1.1. معيار الدخل الوطني الإجمالي: اقترح "**جيمس ميد**" هذا المعيار، ويعتمد على مقارنة مدى تقدم الدول بين بعضها قياسا بالدخل الوطني الفعلي المحقق في كل دورة اقتصادية، وانتقد بعض الاقتصاديون المعيار على أساس أن زيادة حجم الدخل الوطني يجب أن ترافقه معرفة بعدد السكان محل المقارنة، إضافة إلى الهجرات التي تتم منها وإليها .

.2.1. معيار الدخل الوطني الإجمالي المتوقع: يمكن الحصول عليه من خلال تعديل المعيار السابق، وذلك باعتماد الموارد الكامنة في الاقتصاد الوطني وإمكانياته المختلفة.

.3.1. معيار متوسط الدخل الفردي: يعتمد على نسبة حجم الدخل الوطني وعدد السكان، وبالتالي يجمع بين المعياريين السابقين، إلا أنه يتضمن بعض الاختلال أثناء التقدير منها:

– الخطأ في تقييم متوسط دخل الفرد، بسبب ضعف الأنظمة الإحصائية في الدول النامية التي لا توفر أرقام دقيقة لعدد السكان وحجم الدخل الوطني؛

– أن حساب المتوسط يكون لمجمل السكان دون تمييز العاملين.

[1] .بن قانة اسماعيل ، **إقتصاد التنمية، مرجع سابق** ، ص ص 246– 253 .

.4.1. معادلة "سينجر (1956)" للنمو الاقتصادي: اعتمد "سينجر" معادلة للنمو الاقتصادي وفق العلاقة التالية: $D = SP - R$.

حيث: (D) معدل النمو السنوي لدخل الفرد، (P) إنتاجية رأس المال، (S) معدل الادخار الصافي، (R) معدل نمو السكان السنوي.

افترض "سينجر" قيم لهذه المتغيرات، حيث: $S = 6\ \%$، $P = 0.2\ \%$، $R = 1.25\ \%$. غير أن التقديرات المقترحة لا تنطبق على الدول النامية في الواقع الحالي.

.2. المعايير الاجتماعية: يقصد بالمعايير الاجتماعية المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات المتوفرة في المجتمع وما يؤثر عليها من تغيرات، وأظهرت الدراسات علاقة طردية بين ثلاثية الغذاء، الصحة، التعليم ومعدل نمو الإنتاج الوطني، ويمكن تلخيص المعايير الاجتماعية في العناصر التالية:

.1.2. معايير صحية: تستخدم كل المقاييس التي تعبر عن درجة التقدم الصحي لبلد معين، منها: عدد الوفيات لكل ألف من السكان أو عدد الوفيات لكل ألف طفل؛ معدل توقع الحياة عند الولادة (متوسط العمر المتوقع)؛ نسبة الأطباء بالنسبة لعدد السكان. وتتحدد غالبا قيم لمقارنة الدول من طرف منظمات دولية مثل المنظمة العامية للصحة "***WHO***[*]".

.2.2. معايير تعليمية: تظهر أهمية التعليم في تكوين رأس المال البشري الذي أصبح عنصر محوري في النمو الاقتصادي، ولذلك وضعت معايير لقياسه والتي من خلالها تترجم درجة تقدم أو تخلف أي بلد، ومن بين المعايير التعليمية الأكثر استخداما نجد:

- نسبة الأفراد الذين يعرفون القراءة والكتابة.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي، وكذلك المسجلين في التعليم الثانوي من المجتمع.
- نسبة الانفاق على قطاع التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي، وإلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

وبنفس طريقة المعايير الصحية تحدد غالبا منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "***UNESCO***[*]".

[*] ***WHO : World Health Organisation.***
[*] ***UNESCO : United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization.***

.3.2. معايير التغذية: وهي الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، حيث يؤدي سوء التغذية إلى انخفاض مستوى الصحة وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض القدرة على العمل وبالتالي إنتاجية الأفراد، وعليه يتم اتخاذ معايير لقياسه، ومن المعايير المعتمدة لقياس درجة التغذية في المجتمع:

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

وتعتمد منظمة الغذاء والزراعة العالمية "***FAO***[**]" معايير دولية لنصيب الفرد من السعرات الحرارية لتقدير النسبة بين الدول.

.3. المعايير الهيكلية: أدى اعتماد الدول النامية لاستراتيجيات تعتمد على الصناعة كإحلال الواردات والتصنيع بغرض التصدير، إلى إحداث تغيرات هيكلية في الدول المتقدمة والنامية، مما غير من الأهمية النسبية لقطاعاتها الاقتصادية المختلفة وأثر ذلك في: هيكل الصادرات والواردات، فرص العمل المختلفة، توزيع السكان. واتخذت كمعايير لقياس درجة النمو الاقتصادي، حيث استخدمت:

- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمال في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمال.
- نسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج الوطني.

نجد أن المعايير السابقة تختص بقياس مؤشر معين، وبالتالي من الضروري الاعتماد على المعدلات النقدية أو العينية لتقدير معدل النمو الاقتصادي خلال فترة معينة، كما يلي:

.1. المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي: وهي المعدلات التي يتم حسابها بالاعتماد على التقديرات النقدية لحجم الناتج الوطني، أي تقدير قيمة المنتجات العينية بما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة. ونفرق فيها بين:

** ***FAO*** : ***F***ood and ***A***griculture ***O***rganization.

– **معدل النمو بالأسعار الجارية:** يستعمل عند دراسة معدل النمو الاقتصادي لفترة قصيرة لإقتصاد معين، حيث يتم قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني استنادا إلى البيانات الخاصة به سنويا، باستخدام العملة المحلية.

– **معدل النمو بالأسعار الثابتة:** ويتم ذلك لإستبعاد أثر التغير في الأسعار على المدى الطويل، ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدل النمو الاقتصادي لفترات زمنية طويلة.

– **معدل النمو بالأسعار الدولية:** ويستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية، حيث لا يمكن التقدير بالعملات المحلية لتباين أسعار تحويل العملات الدولية، لذلك يتم التحويل إلى العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

.2. المعدلات العينية للنمو: يستند إليها عادة في تقدير درجة استفادة الفرد من قطاع الخدمات، مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة، وغيرها.

. المطلب الثالث: جدلية العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي.

يعتبر توزيع النفقات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية بشكل أمثل يضمن تحقيق النمو الاقتصادي من أكبر التحديات التي تواجه الدولة عند وضع السياسات الاقتصادية والتنموية؛ ولما كانت المشاريع الاستثمارية تشكل الدعامة الرئيسية لهذه القطاعات، فإن تحديد الحجم الأمثل للانفاق على هذه المشاريع ذو أهمية بالغة بسبب ما يتطلبه الإنفاق على هذه المشاريع من مبالغ مالية ضخمة، خاصة في الدول النامية التي يعاني أغلبها من شح السيولة النقدية وتعجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد. ومن خلال هذا المطلب نتطرق لأهم محددات النمو الاقتصادي، وعلاقة الأخير بالانفاق الاستثماري.

. أولا: محددات النمو الاقتصادي: يتحدد النمو الاقتصادي على أساس عوامل عدة، منها رأس المال والعمل، والتقدم التقني، وكذلك رأس المال البشري والابتكارات التكنولوجية. ولكي تتمكن المؤسسات الاقتصادية من الإنتاج يجب توفر طلب فعال يتأتى من الاستهلاك أو الاستثمار، أو من الإنفاق الحكومي

والتبادلات التجارية، وباختلاف القطاعات الاقتصادية المحفزة للنمو الاقتصادي، لايمكن تحليل ودراسة كل العناصر، ونقتصر على أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي والمتفق عليها، كما يلي[1]:

– **العمل:** يحدد العمل النمو الاقتصادي من خلال كميته ونوعيته في الوقت نفسه، ويشكل المصدر الرئيسي لتكوين الثروة، وبالتالي ينتقل تقييمه من مجرد عامل بسيط من عوامل الإنتاج إلى مصدر بشري محدد للنمو الاقتصادي. ويشكل نمو السكان أساس زيادة القوة العاملة الناشطة حيث يعتبر تحسين نوعية عنصر العمل من المحددات الرئيسية في زيادة الإنتاجية، وتتأثر إنتاجية العمل بمجموعة عوامل مؤثرة في معدل النمو الاقتصادي أهمها:

- ✓ معدل ساعات العمل في الأسبوع الواحد .
- ✓ المستوى الصحي للفرد العامل.
- ✓ المستوى التعليمي للعامل.
- ✓ المهارة الفنية والخبرة المكتسبة للفرد الذي ينجز العمل.
- ✓ كمية ونوعية المصادر المتاحة، ومستوى التكنولوجيا المستخدمة في انجاز العمل.
- ✓ مستوى التنظيم والإدارة والعلاقات الاجتماعية في العمل.

– **الاستثمار:** باعتباره مكون لرأس المال والذي يمثل عامل تراكمي يتضمن الآلات، التجهيزات وغيرها من الأصول المادية التي تتخلل عملية الإنتاج؛ وكلما زاد المخزون من رأس المال ونصيب الفرد منه، أدى إلى رفع حجم الناتج، ولكي يؤدي رأس المال دوره في النمو الاقتصادي، يجب أن يسبقه الاستثمار في الهياكل القاعدية للدولة.

– **الموارد الطبيعية:** تعتبر أحد مصادر النمو الاقتصادي الذي لا غنى عنه، إلا أن هذا العنصر لا يمثل متغير رئيس في معادلة النمو الاقتصادي للدول المتقدمة بسبب الاستغلال الأمثل لها، عكس الدول النامية.

[1] جيرارد فونوني، **مقدمة في التحليل الاقتصادي**، ترجمة هيثم العزاوي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص 68.

– **الموارد البشرية:** يتمثل هذا العامل بشكل رئيس بعدد السكان في بلد ما، وله أهمية كبرى في تحديد معدل النمو الاقتصادي، حيث يندمج كمُكون أساسي في معادلة تحديد الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر على معدل النمو الاقتصادي، وفق المعادلة التالية:

معدل الدخل الحقيقي = الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي / عدد السكان

منه نجد أن عدد السكان هو المحدد لما يكون عليه معدل الدخل الحقيقي اعتمادا على مقدار الناتج الوطني الإجمالي.

– **التقدم التقني:** تشير معظم الدراسات أن جل الزيادة المحققة في حصة الفرد الحقيقية من الدخل الإجمالي في البلدان الصناعية يرجع إلى التقدم التقني، فحجم الانتاج لا يرتفع فقط بارتفاع حجم العمل ورأس المال، وإنما تطور التكنولوجيا يساهم في رفع حجم الناتج من خلال الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

– **الإنفاق العام:** يشكل الإنفاق العام بديل للتخفيف من عدم كفاية رأس المال الخاص، حيث يسمح بتحفيز النمو على المدى القصير من خلال التأثير المضاعف.

– **العولمة:** تساهم التبادلات الخارجية في النمو الاقتصادي نظريا من خلال المنافذ التي تستحدثها بين الدول، فالنمو الاقتصادي في اقتصاد معين يمكن أن يقود نمو في اقتصاد آخر تبعا للتبادل الحر.

– **البيئة الاقتصادية:** تتمثل في مجموعة العوامل التي تساند تحقيق النمو الاقتصادي، كوجود نظام مصرفي كفؤ وقادر على تمويل عمليات النمو الاقتصادي، ونظام ضريبي مرن،حيث توفر بيئة اقتصادية مناسبة حافز للتقدم والنمو الاقتصادي.

– **عوامل أخرى:** يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي مجموعة من الحوافز والبرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهي عوامل تحكم حيوية المجتمع ومدى قدرته على التقدم والنمو والابتكار.

تجدر الإشارة أنه على الرغم من أن الدول سريعة النمو قد تختلف في طرقها الخاصة التي يمكن من خلالها تحقيق نموها الاقتصادي السريع، إلا أنها تشترك جميعها في سمات عامة معينة، فالعملية الأساسية للنمو والتطور الاقتصادي التي ساعدت بريطانيا واليابان، هي نفس العملية التي نشهدها تسري بالدول النامية، كما في كل من الهند والصين. وفي الواقع فان الاقتصاديين الذين قاموا بدراسة عملية النمو الاقتصادي، قد توصلوا إلى أنه من الضروري أن تعتمد قاطرة النمو على نفس المقومات الأربعة، بغض

النظر عن مدى ثراء الدول أو فقرها، وتتمثل تلك المقومات الأربعة أو محددات النمو النمو الاقتصادي في ما يلي:

– الموارد البشرية (عرض العمل، التكوين والتعليم، التنظيم والحوافز) .

– الموارد الطبيعية (عناصر الأرض، الثروة المعدنية، الوقود والجودة البيئية) .

– تكوين رؤوس الأموال (الآلات، المصانع، والبنية التحتية) .

– التكنولوجيا (العلوم، الهندسة، الإدارة وقطاع الأعمال) .

. ثانيا: الحجم الأمثل للإنفاق الاستثماري وعلاقته بتحقيق النمو الاقتصادي: استخدم **هارود ودومار** في نموذجهما في تقدير حجم الاستثمار الأمثل اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي معامل (رأس المال/ الناتج)، وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن قيمة المعامل ترتفع في حالة زيادة الاستثمارات الموجهة إلى قطاعات تتميز بارتفاع قيمة معامل رأس المال فيها، كالصناعات الثقيلة والطاقة ومشاريع البنية القاعدية، كما تختلف قيمة معامل رأس المال بين المشاريع المختلفة داخل القطاع الواحد تبعا لحجم الاستثمارات الموجهة لكل مشروع[1] . وبالنسبة للمشاريع الاستثمارية، فإن معامل رأس المال يكون مرتفع عند بداية العملية التنموية، نظرا للإنفاق الكبير على هذه المشاريع، ثم يتراجع المعامل، حيث تبدأ الانعكاسات الايجابية للإنفاق الأولي على مجمل المشاريع، فيتم استيعاب الأساليب الفنية الجديدة، ويرتفع مستوى إدارة المشاريع، مع انخفاض نسبة الفاقد في الموارد المستخدمة.

تشكل ضرورة تحديد الحد الأمثل للإنفاق الاستثماري على المشاريع الأساسية كالهياكل القاعدية، شرط لوضع مستوى معين لتكوين رأس المال الثابت الذي يرتكز على المفاضلة بين الخيارات الاقتصادية، بالاعتماد على الموارد المتاحة، وبالرغم من ضخامة الإنفاق على المشاريع الأساسية، فان فترة التأخير للإنفاق الاستثماري في هذه المشاريع الطويلة زمنيا، تعتمد على مستوى تقدم الدولة والسياسة التنموية

[1] محمد كريم قروف، **تقدير سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2012/2001**، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف، الجزائر، 12/11 مارس 2013، ص 12.

المنتهجة، كذلك يجب التطرق إلى آلية التمويل، بسبب تفاوت الدول في مستوى الإنفاق على الاستثمارات، بسبب الموارد المتاحة والسياسات المالية المتبعة، وبالتالي يفرض حجم الموارد على الدولة وضع حدود للإنفاق؛ وتوصلت الدول إلى إدراج مساهمة القطاع الخاص ضمن آليات بديلة للتمويل إما بالتخصيص أو بالمشاركة في هذه المشاريع للتخفيف من الأعباء التي تواجهها في الإنفاق على هذه المشاريع، أو للتخفيف من الآثار السلبية التي قد تتركها في القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية. وحتى يتمكن البلد من تحقيق النمو الاقتصاد، يجب تطوير ودعم عدة جوانب، نجملها في النقاط التالية[1]:

1. تدعيم سياسات الاقتصاد الكلي: من الضروري منح أولوية عالية لتدعيم استقرار الاقتصاد الكلي ورفع القدرة على المنافسة من خلال سياسات سليمة فيما يتعلق بالضرائب والنقد وسعر الصرف، وتشكل السياسة الجبائية محور أساس لضمان الاستقرار المالي، وينبغي توجيه هذه السياسة لاستهداف معدلات أعلى من النمو الاقتصادي وتوزيع أمثل للموارد، من خلال رفع الكفاءة الضريبية لنظام التحصيل، بالإضافة إلى توجيه النظام الجبائي إلى الوعاء المحلي ذو القاعدة الأوسع والذي يعتمد على الاستهلاك الداخلي بدل التجارة الخارجية، وتخفيف الإعفاءات الضريبية.

يعتبر الإنفاق غير المنتج (الإنفاق العسكري، الدعم الحكومي، التحويلات لصالح المشاريع العامة عديمة الفائدة) من أهم قنوات تسرب الموارد الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي تخفيض هذه النفقات وإعادة توزيعها وفق نظم إدارة المصروفات، يساهم في توفير الموارد المالية وتخصيصها للاستثمار الخاص.

من ناحية أخرى ينبغي أن تسعى السياسة النقدية إلى احتواء نمو الكتلة النقدية للسيطرة على التضخم، بالاعتماد على وسائل غير مباشرة للرقابة النقدية خاصة عمليات السوق المفتوحة، مع ترك أسعار الفائدة تحدد وفق قوى السوق؛ وفيما يتعلق بدور سياسة سعر الصرف، فإن التحول تجاه زيادة مرونة

[1]. صالحي نجية ومخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي للنمو الاقتصادي (2001–2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**،مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف، الجزائر، 12/11 مارس 2013، ص 18.

سعر الصرف يؤدي إلى تصحيح أوجه التكافؤ بين العملات، بالرغم من أهمية الإبقاء على أسعار الصرف الحقيقة، لتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمارات الدولية وتنويع الصادرات المحلية.

.2. التعجيل بالإصلاحات الهيكلية: مع دعم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي يستحسن التعجيل بالإصلاحات الهيكلية لإزالة العقبات أما النمو والاستثمار، وتخفيض عدم المساواة في المجتمع، وذلك من خلال[1]:

.1.2. التنمية البشرية وتعزيز القدرات الفردية: تماشيا مع أهداف التنمية الدولية من الضروري تعزيز برامج التعليم الأساسي وتعميم التعليم الابتدائي الشامل، كما أن التقدم في التعليم والتدريب ينبغي أن يكون أوسع وأعمق لسد الفجوة الرقمية، والاستفادة من الكم الهائل من المعارف المتاحة، وتحسين القدرة على التنافس دوليا، كما يتعين على الدولة توسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية، حتى يتسنى تخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال وكذا وفيات الأمهات الحوامل.

.2.2. تحسين البنية الأساسية ودفع التنمية الزراعية: وذلك من خلال اعتماد برامج استثمارية في الهياكل القاعدية مثل الطرق والموانئ وشبكات الطاقة الكهربائية والاتصالات، كما أن الاستثمار في مرافق النقل والدعم اللوجستيي يسمح بتخفيف التكاليف المادية وتوفير الوقت.

.3. تحرير التجارة الخارجية: يشكل الانفتاح التجاري على الاقتصاديات العالمية ضرورة حتمية للاقتصاد الرأسمالي، ويترجم ذلك في التراخيص والتسهيلات الخاصة بالتجارة الخارجية، وكذلك سعي الدول للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، من خلال التفكيك شبه الكلي للحماية الجمركية ما يفرض على الدول المعنية تطوير أداء القطاعات الإنتاجية وتحسين مخرجاتها في إطار التنافسية لتحقيق متطلبات الجودة الدولية.

[1]. صالحي نجية ومخناش فتيحة، **نفس المرجع السابق**، ص 19.

.4. **إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية:** تتميز المؤسسات الاقتصادية العمومية في الدول النامية بإعادة الهيكلة الدورية، وانخفاض الإنتاجية وتردي نوعية المنتجات من ناحية الجودة، كما أن تحديد الأسعار لمخرجات المؤسسات الاقتصادية العمومية إداريا يشكل عبء ثقيلا على الدولة.

.5. **إصلاح القطاع المالي:** هناك علاقة وطيدة بين نجاعة القطاع المالي (البنوك التجارية، شركات التأمين، بورصة القيم، . . .) والنشاط الاقتصادي لبلد ما، حيث يشكل القطاع المالي عامل ضروري في تمويل القطاع الخاص، وكذلك تبرز أهمية القطاع المالي من أجل إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية. ويؤدي ضعف أداء القطاع المالي إلى ارتفاع التكاليف للاستثمار كما يشكل مصدر نفور لرأس المال الأجنبي.

.6. **سياسة التشغيل:** يتطلب سوق العمل مرونة وحركية تسمح للمؤسسات بالتكيف مع المحيط الخارجي، ويشكل ارتفاع البطالة وغياب سياسة الدعم الاجتماعي تحديات كبيرة في الاقتصاد الرأسمالي في السنوات الأخيرة من ناحية ارتفاع نسبة البطالة في فئة حاملي الشهادات.

.7. **دعم الاستثمار على المستوى المحلي والدولي:** فرضت العولمة بصفة مباشرة على الدول توفير المناخ الموافق للاستثمار لسعيها استقطاب رأس المال الأجنبي، وتعاني الدول النامية عدم كفاية الموارد المحلية لتمويل المشاريع الاستثمارية، ماأدى إلى الاهتمام بجذب رؤوس الأموال الأجنبية بتوفير عوامل محلية وإقليمية حاسمة يرتبط معظمها بالمناخ الاستثماري السائد في البلد.

من ناحية أخرى، نجد أن موضوع الاستثمار في الدول التي تمر بمرحلة انتقال من حالة (الدولة السوق) إلى وضعية (الدولة الصاعدة) يكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى شروط الانتقال من الجانب الفني، حيث يعد الفارق بين مستوى النمو (7 % بالنسبة للدول الصاعدة، و 3 % بالنسبة لدول السوق) مؤشرا

اساسيا في تحديد استراتيجية النمو المستهدفة والتي تعتمد على تبني فكرة النمو السريع (بلوغ مستوى **7 %** في نمو الناتج الداخلي الخام سنويا)[1]، والتي تبرز من خلال المؤشرات التالية[2]:

- نسبة الانفاق الحكومي على المشاريع الاستثمارية الكبرى إلى الرقم السنوي لأداء الاستثمار؛

- قياس درجة التنوع في القيمة المضافة حسب القطاعات المنتجة للثروة؛

- محفظة المخصصات المالية في موازنة الدولة بين رأس المال في المشاريع ذات كثافة رأس المال الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

- قياس الجباية كمخرج من مخرجات الاستثمار؛

- قياس جودة الادارة العمومية كأحد الشروط الفنية لتحقيق أهداف النمو السريع.

[1]. مصيطفى بشير، **الجزائر 2030– رؤية استشرافية**، دار جسور، الجزائر، 2017، ص 23.

[2]. مصيطفى بشير، **نفس المرجع**، ص 24.

. المبحث الثالث: النماذج المفسرة للعلاقة بين الاستثمار في القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي.

نتطرق في هذا المبحث إلى منظور النمو الاقتصادي من زاوية النظرية الكينزية والنماذج الحديثة للنمو الاقتصادي، والتي شكلت علاقة بين السياسة الاقتصادية والمستوى المعيشي للأفراد في إطار ديناميكي سعيا للوصول إلى سياسة مثلى لأي حالة يكون عليها الاقتصاد .

. المطلب الأول: النمو الاقتصادي في النموذج الكينزي.

أدت عدم فاعلية نماذج المدرسة الكلاسيكية وما بعدها في إدارة وتفسير النظام الاقتصادي باعتمادها لفرضيات نظرية غير ملازمة للواقع، إلى ظهور اختلال وحالة عدم التوازن في المجاميع الاقتصادية الكلية، ما عجل بأزمة الكساد الكبير لسنة 1929، إلى أن تقدم جون مايناردكينز بمجموعة من الأسس الجديدة والتي اعتبرت حلولا لمعالجة أهم المشاكل الاقتصادية التي عاصرها "كينز" من بينها أزمة الكساد الكبير، وترتكز هذه القواعد على مايلي[1]:

– انصب إهتمام "كينز" على الاقتصاد الكلي، عكس رواد المدرسة التقليدية الذين تمركز اهتمامهم بالمستوى الاقتصادي الجزئي، حيث اعتبروا أن الأرباح هي مصدر التراكم الرأسمالي وبالتالي النمو الاقتصادي.

– يرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك المدرسة الكلاسيكية وقانون "ساي" " ***J.B. Say"*** .

– يرى كينز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليست بسبب فائض العرض من السلع والخدمات، وإنما الطلب الفعال وعرفه بـ" الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم" وأن القصور الذي وقع عليه أدى إلى أزمة الكساد .

[1] .وعيل ميلود، مرجع سابق، ص 27 .

– يعتبر "كينز" أن الادخار والاستهلاك دالة في الدخل، عكس سابقيه الذين إعتبروا أن الدخل يتحدد وفق معدل الفائدة، وحسبه أن الدخل التوازني يتحدد وفق الطلب على الاستثمار، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق.

– شدد "كينز" على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه، لأنه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل التام، عكس ما اعتقده الكلاسيكيون بقولهم أن التشغيل التام يحدث تلقائيا .

– ركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي، ولم يتطرق إلى أن الاستثمار ينشأ عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

تتلخص نظرية "**كينز**" في أن نمو الدخل الوطني يرتبط بنظرية المضاعف حيث يزداد الدخل الوطني بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك. ومن خلال النظرية الكينزية التي اعتمدت على نموذج "***Harrod – Domar***" يتضح ثلاث أنواع لمعدل النمو الاقتصادي[1]:

– **معدل النمو الفعلي:** ويمثل نسبة التغير في الدخل الوطني $G = \frac{\Delta Y}{Y}$.

– **معدل النمو المرغوب:** يمثل معدل النمو عند أقصى حد للطاقة الإنتاجية $GW = \frac{S}{cr}$، حيث:

***cr*:** ثابت يمثل رأس المال اللازم للحفاظ على معدل النمو المرغوب.

- **معدل النمو الطبيعي:** يمثل أقصى معدل للنمو الاقتصادي الممكن بلوغه بسبب الزيادة في التراكم الرأسمالي، التقدم التقني، والاستخدام التام للقوى العاملة.

. أولا: نموذج "*Harrod – Domar*": يعتبر نموذج "***Harrod – Domar***" امتداد للفكر الكينزي ، حيث افترضا في النموذج أن كل اقتصاد يحتفظ بنسبة من الدخل لاستبدال المهتلك أو التالف من رأس المال، ولتحقيق النمو يكون من الضروري تقديم إضافات استثمارية صافية جديدة إلى رصيد رأس المال، وبالتالي يكون نموذج النمو الاقتصادي كما يلي[2]:

---

[1]. توفيق عباس المسعودي، **دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء**، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد 26، أفريل 2010، العراق، ص 32.

[2]. ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة: محمود حسني ومحمود عبد الرزاق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 127.

- يكون الادخار (S) نسبة من الدخل الوطني (y)وتكون المعادلة: $S = sY \ldots (01)$.

- الاستثمار(I) يعرف بأنه التغير في رأس المال (K) ويمكن التعبير عنه بالتغيير في رصيد رأس المال (K) على النحو التالي: $I = \Delta K \ldots (02)$.

بما أن الرصيد الكلي لرأس المال (K) ذو علاقة مباشرة بالدخل الوطني الاجمالي (y)، وفقا لمعامل رأس المال/ الناتج، فإن (K) يكون: $\mathrm{K} = \frac{K}{Y}$ أو $K = \frac{\Delta \mathrm{K}}{\Delta \mathrm{Y}}$، ومنه يكون: $\Delta K = K\Delta Y \ldots (03)$.

- بما أن الادخار الكلي (S) يجب أن يساوي الاستثمار الكلي تكون المعادلة التوازنية كما يلي:

$I = S \ldots (04)$.

من خلال المعادلة (01)، (02)، (03)، يكون لدينا: $I = \Delta K = K\Delta Y$.

بمطابقة معادلة الادخار ومعادلة الاستثمار يكون:

$S = sY = K\Delta Y = \Delta K = I \ldots (05)$،

وبالتبسيط: $\mathrm{sY} = \mathrm{K}\Delta\mathrm{Y} \ldots (06)$، وبقسمة المعادلة (06) على (Y)ثم على (K)، نتحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{\mathrm{Y}} = \frac{\mathrm{S}}{K} \ldots (07)$$

حيث: $(\frac{\Delta Y}{Y})$ يمثل معدل التغير في الناتج الوطني الاجمالي، وبالتالي تشكل المعادلة (07) معادلة نموذج "***Harrod – Domar***" للنمو الاقتصادي، حيث أن معدل نمو الدخل الوطني الإجمالي $(\frac{\Delta Y}{\mathrm{Y}})$ يتحدد بالارتباط بين معدل الادخار الكلي (S)، ومعامل (رأس المال/ الناتج) (K)، ويفترض النموذج أنه في غياب تدخل الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط بعلاقة مباشرة وموجبة مع معدل الادخار (كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار والاستثمار كنسبة من الدخل الوطني الإجمالي زاد نمو الأخير)، ويرتبط كذلك بعلاقة عكسية أو سالبة مع معامل (رأس المال/ الناتج) فزيادة (K) تؤدي إلى انخفاض في معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي. ويقوم النموذج على فرضية رئيسية مفادها أن تحقيق زيادة في معدل نمو الناتج الوطني الاجمالي يتطلب ادخار واستثمار جزء من الناتج الوطني الإجمالي. وكذلك غياب الانفتاح التجاري وحيادية الدولة مع النشاط الاقتصادي.

- **الانتقادات الموجهة لنموذج "*Harrod – Domar*"[1]:**

-حسب المعادلة (07) يتحقق النمو الاقتصادي بزيادة الجزء المدخر من الدخل الوطني، ويفترض النموذج ضمنيا وجود نفس الظروف والتنظيم داخل الدولة المتخلفة، والتي تحتاج عوامل مكملة مثل الكفاءة الإدارية، واليد العاملة المتخصصة، والقدرة على التخطيط، والتنسيق الإداري لمشاريع التنمية، كل هذه متطلبات مكملة لعملية النمو تفتقرها الدول الأقل نموا .

-لا يمكن اعتماد نسب ثابتة لكل من رأس المال والعمل، لإمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثرهما بالتكنولوجيا .

-تحييد النموذج لمحددات هامة للاستثمار مثل التغير في المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة.

. ثانيا: نموذج "*Kaldor*": حاول "***Kaldor***" البحث عن أسباب تراجع النمو الاقتصادي، و توصل إلى أن الإنتاج الصناعي يشكل محرك للنمو الاقتصادي، واعتمد على مجموعة من الفرضيات في نموذجه الأول أهمها أن نسبة (الادخار/الدخل) تشكل متغير أساسي ضمن المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي؛ وكذلك غياب المنافسة التامة والاحتكار التام، وانطلق في النموذج الثاني المخصص لدراسة ديناميكية النمو الاقتصادي الذي تطرق له "**هارود ودومار**" باستخدام التحليل الكينزي، وبحث في العلاقة بين التقدم التقني وتراكم رأس المال.

.1 . فرضيات النموذج: تتمثل في ما يلي:

– تحقيق التشغيل التام وضعف مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات، واعتماد التقدم التقني على معدل رأس المال.

– الدخل يتكون من الأجور والأرباح والادخار الذي يمثل استقطاعات من مكونات الدخل.

– الجزء الخاص من الأرباح من إجمالي الدخل يشكل دالة الاستثمار.

– اختيار التقنية المناسبة يعتمد على تراكم رأس المال والتقدم التقني الحاصل.

[1]. ميشيل تودارو، **نفس المرجع السابق**، ص 130.

تطرق "***Kaldor*** " في النموذج المتعلق بحالة زيادة السكان للعلاقة بين نمو السكان ونمو الدخل انطلاقا من نظرية "مالتوس" للسكان، حيث يشكل معدل نمو السكان دالة لنمو الحاجات الأساسية للأفراد، وافترض أن نمو السكان يمكن أن يقود إلى نمو متوازن في الدخل على المدى الطويل استنادا إلى مدى قوة تأثير المعدل الأقصى لزيادة السكان وإلى معدل التقدم التكنولوجي الذي يحقق نسبة زيادة معنوية في الإنتاجية.

. المطلب الثاني: النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي.

تأثر التحليل الاقتصادي الحديث للنمو الاقتصادي بالتقدم التكنولوجي ورأس المال البشري، اللذان شكلا أهم مصدر لنمو الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة في العقود الأخيرة، ويعتبر النمو المتسارع لمعدلات النمو الاقتصادي في بعض الاقتصاديات دليل لدحض فرضيات النماذج النيوكلاسيكية التي لم تقدم تحليل كافي لمصادر النمو في الأمد الطويل، ونقتصر في هذا المطلب على نموذج "***Römer*** " الذي يعتبر من نماذج النمو من الداخل "***Endogenous Growth***"، التي تعتمد خلافا للنظرية النيوكلاسيكية فرضية تأثر إنتاجية رأس المال بالتقدم التقني الذي يحدث ضمن الاقتصاد، وكذلك نموذج النمو لـ "***Chenerey***"، وذلك لعلاقتهما بموضوع بحثنا .

يشكل النمو الاقتصادي محور أساسي في النظرية الاقتصادية، إلا أن الاهتمام بأحد العوامل المحفزة له والمتمثل في الاستثمارات العمومية يعتبر حديث نسبيا ، غير أن تركيز الاقتصاديين انصب على الاستثمار الخاص كمتغير يحتاج إلى تحليل اقتصادي أكثر دقة، كونه أكثر ارتباط بالنمو الاقتصادي من الاستثمار العمومي؛ وعرف التحليل الخاص بالدور المنتج للنفقات الاستثمارية في البنية التحتية تقدما خلال سنوات 1940 و1950، إثر النماذج المتعلقة بالتنمية (***Nurkse،Rosenstein– Rodan*** ، ***Hirschman***) غير أن اهتمام الاقتصاديين انتقل إلى دراسة أثر الإزاحة للنفقات الاستثمارية ومسائل المدى القصير[1].وأشارت الدراسات التحليلية الحديثة إلى العلاقة بين الاستثمار العام والخاص والنمو

[1] .مسعي محمد، **سياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001–2010**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015/2014، ص 27.

الاقتصادي، بحيث أن الزيادة في النفقات الاستثمارية الموجهة لمشاريع البنية التحتية التي تكون مكملة للاستثمار الخاص يمكن أن ترفع في الانتاج الحدي لرأس المال الخاص، غير أن النتائج في ما يخص العلاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات العمومية كانت متباينة، حيث توصل (***Kahn et Kumer, 1997***) في دراسة على 95 دولة نامية خلال الفترة (1970–1990) إلى أفضلية أثر رأس المال الخاص على النمو الاقتصادي؛ أما (***Knight et al, 1993***) و(***Nelson et Singh, 1994***) توصلوا إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية للنفقات الاستثمارية في البنية التحتية على النمو الاقتصادي خلال الثمانينيات[1].

.أولا. نموذجي "*Mahalanoubis*" و "*Fieldman*": يعتبر نموذجي "***Mahalanoubis***" و "***Fieldman***" من النماذج الأساسية في التخطيط الاقتصادي، ومن حيث تشابه نموذج الاقتصاد الروسي لـ"***Fieldman***" مع نموذج الاقتصاد الهندي لـ"***Mahalanoubis***" والذي استخدم في اعداد الخطة الخماسية الثانية في الهند، ندمجهما مع بعضهما بالرغم من أن تعريف نموذج "***Mahalanoubis***" يغلب عليه جانب التنمية، ويقوم النموذج على عدد من الفرضيات، أهمها[2]:

– وجود اقتصاد مغلق يتكون من قطاعين وهما: الأول خاص بإنتاج السلع الرأسمالية (الإنتاجية) والتي تستخدم في توسيع الطاقة الإنتاجية، والثاني خاص بإنتاج السلع الاستهلاكية (بما فيها المواد الخام والمنتجات الوسيطة؛

– يعتمد كل من القطاعين على رأس المال المحدود، وبذلك لا يمكن لأي جزء منه الانتقال من قطاع إلى آخر؛

– حجم الاستهلاك يظل ثابتا عند بداية برنامج التنمية، ومنه تؤول كافة الاستثمارات إلى القطاع الأول؛

– زيادة حجم الاستهلاك يكون على المدى الطويل عن طريق رفع كفاءة استخدام طاقة المجتمع الإنتاجية والمتمثلة أساسا في القطاع الأول؛

– يتحدد نمو الدخل الوطني وتوازنه من خلال نسبة توزيع رأس المال بين القطاعين؛

---

[1]. قندوسي طاوس، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر (1970–2012)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013–2014، ص 146.

[2]. حميداتو محمد الناصر، **نماذج النمو**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد السابع، المجلد الثاني، جامعة الوادي، الجزائر، 2014، ص 10.

– توافر عناصر الإنتاج، وعدم محدودية عرض العمل، مع ثبات الأسعار طوال فترة تنفيذ البرنامج.
ومن خلال الفرضيات، يتكون النموذج من المعادلات التالية[1]:

1. معدل الاستثمار: يتضمن النموذج الميل الحدي للادخار، وبالتالي يعادل معدل الاستثمار تقريبا:

$$\alpha = \frac{\Delta I}{\Delta Y} = \frac{\lambda_K \beta_R I}{\lambda_K \beta_K I + \lambda_c \beta_c I} = \frac{\lambda_K \beta_K}{\lambda_K \beta_K + \lambda_c \beta_c}$$

2. نسبة رأس المال/الناتج: يمكن التوصل إليها على المستوى الاجمالي β كمتوسط مرجح للقطاعين، حيث تكون:

$$\boldsymbol{\beta} = \lambda_R \beta_R + \lambda_c \beta_c$$

3. دلالة λ_K: تكتسب هذه النسبة أهمية كبيرة لتأثيرها على توزيع زيادة الطاقة الإنتاجية بين القطاعية وتتراوح بين الصفر (0) والواحد صحيح، ويتوزع تأثيرها حسب نسبة الاستثمارات في القطاعين.

يعتبر من الخطأ فرض ثبات النسبة (رأس المال/الناتج) خلال فترة الخطة، لأن الناتج في أي بلد مرهون بالأوضاع الاقتصادية، السياسية وحتى الأمنية، فقد يتحسن نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، أو زيادة نسبة الصادرات إلى الواردات، أو يتدهور الناتج بسبب تسديد الديون الخارجية، فهذا يؤدي إلى عدم ثبات هذه النسبة خلال فترة الخطة.

. ثانيا: نموذج "*Römer (1986)*": تطرق "***Römer***" من خلال نموذج بسيط إلى ثلاث أنواع من الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها عدد من المؤسسات الاقتصادية، فهناك المؤسسات الخاصة التي تقوم بإنتاج السلع النهائية والتي تستخدم رأس المال البشري مع مجموعة من المدخلات المختلفة للحصول على مخرجاتها، والتي تسوق على أساس المنافسة، حيث يقوم قطاع البحث والتطوير "***R&D***" بإنتاج تصاميم من مدخلات إنتاجية جديدة برأسمال بشري فقط، وتقوم ببيع التراخيص أو براءات الاختراع في سوق

[1] .عرقوب نبيلة، **مرجع سابق**، ص 67.

المنافسة، وكذلك المؤسسات التي تنتج الأنواع المختلفة من المدخلات المعمرة في سياق المنافسة الاحتكارية، وتستخدم نفس التقنية المتوفرة للمؤسسات في قطاع السلع الرأسمالية، ويتمثل النوع الثالث في التدخل الحكومي الذي يمكن أن يقوم بتصحيح الإخفاقات التي قد تظهر في السوق[1]. وحسب "***Römer***" يتكون الاقتصاد من ثلاثة قطاعات هي[2]:

- قطاع البحث الذي يستخدم رأس المال البشري، رصيد المعرفة (القائم على انتاج معرفة جديدة)، وتصاميم جديدة للسلع الرأسمالية المعمرة.
-قطاع السلع الوسيطة، والذي يستخدم التصاميم التي ينتجها قطاع البحث، بالإضافة إلى الإنتاج المدخر وذلك لإنتاج عدد كبير من السلع المعمرة والتي تستخدم في انتاج السلع النهائية.
-قطاع إنتاج السلع النهائية الذي يستخدم كل من العمل، رأس المال البشري وسلع الإنتاج الوسيطة لإنتاج السلع النهائية التي يمكن استهلاكها أو ادخارها .

تتمثل دالة انتاج السلع النهائية في دالة الانتاج لكوب– دوغلاس، مع تكييفها وفق الصيغة التالية:

$$Y(H, L, X) = HyL\sum_{i=1}^{X} X$$

حيث:

Y: يمثل الإنتاج النهائي وهو دالة في كل من رأس المال البشري المستخدم في إنتاج السلع النهائية Hy؛
L: يمثل العمل المادي؛ X: رأس المال المادي.

بين "***Römer***" أن مستوى الإنتاج من السلع الاستهلاكية لا يتعلق فقط بكمية العمل ورأس المال، بل كذلك بالآلات المستخدمة (رأس المال) ومنه فإن زيادة المخزون منها يكون من خلال البحث

[1] .الكنعاني عبد الغفور ، **مرجع سابق**، ص 125 .

[2]. بن قانة اسماعيل، **مرجع سابق**، ص 149 .

والتطوير. واستنتج أن الابتكارات وبراءات الاختراع الجديدة تشكل محور عملية النمو الاقتصادي مع بقائها محتكرة من طرف المنتجين.

. **ثالثا: نماذج النمو الاقتصادي في الدول الصناعية:** حاول الاقتصاديون معرفة ما إذا كان هناك نمط معين وثابت للتصنيع في البلدان المختلفة، سواء كان في مجال توزيع اليد العاملة أو في توزيع الإنتاج بين القطاعات المختلفة، وفي مجال آخر انصب الاهتمام على وجود نمط تاريخي للنمو الصناعي، أي وجود علاقة بين درجة النمو الصناعي ومعدل دخل الفرد على سبيل المثال، وإمكانية تفسير هذه العلاقة وعندها يمكن تأييد الفكرة القائلة بأن التصنيع هو شرط ضروري لرفع معدلات الدخل في البلدان النامية[1]. ولتمييز نماذج النمو الاقتصادي في الدول الصناعية في الفكر الاقتصادي الحديث نتطرق إلى نموذجين، **الأول** نموذج "***Hoffman*** " سنة 1970 والذي تطرق لـ"النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الصناعية"[2]، ويعتبر من أهم الدراسات المقارنة لتصنيف الصناعات القائدة للنمو الاقتصادي في الدول الصناعية، حيث تطرق إلى مدى تأثير تنوع الهيكل الصناعي المتكون من الصناعات ذات المخرجات الاستهلاكية وأخرى ذات المخرجات الرأسمالية على النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية، وقسم " ***Hoffman***" العملية الانتاجية في الصناعة إلى عدد من المراحل يمكن تشخيصها في الاقتصاديات الحرة؛ إلا أن "**جنري** " وفي دراسة أحدث (النموذج الثاني) باستخدام معادلة انحدار أكثر تعقيدا تضمنت تفسير أفضل لمشاركة الصناعة في الناتج الوطني، وذلك باعتماد الدخل الفردي؛ عدد السكان؛ معدل تكوين اجمالي رأس المال الثابت للناتج الوطني؛ معدل الصادرات من المواد الأولية بالنسبة للناتج الوطني؛ معدل الصادرات من مخرجات الصناعة التحويلية؛ كمتغيرات للدراسة.

.1. **نموذج "*Hoffman*" للنمو في الاقتصاديات الصناعية:** تعتبر دراسة "***Hoffman*** " التي تتعلق بـ" نمو الاقتصاديات الصناعية[3]" من أبرز الدراسات التي تطرقت لتقسيم الناتج الصناعي بين السلع الاستهلاكية (الغذاء، النسيج، الأثاث. .) والسلع الرأسمالية (بناء القاطرات، الصناعات الهندسية

[1] . القريشي مدحت ، " **الاقتصاد الصناعي**"، مرجع سابق، ص 45.

[2] .*Hoffman, walter. G, « **the growth of industrial Economies** », hitotsubashi journal of Economics, vol 11. No 1, June 1970, Hitotsubashi University, Japan, URL : http://doi.org/10.15057/8036, consulted on 27/06/2017, p 113.*

[3] .*Ibid., p 113.*

والكيميائية. . .)، وحسبه تتطور الصناعات الرأسمالية بشكل أسرع من السلع الاستهلاكية وذلك بمقارنة عمليات التصنيع، وبالتالي فإن صافي ناتج القيمة المضافة يتناقص باستمرار في الصناعات الاستهلاكية مقارنة بالسلع الرأسمالية. وقسم "هوفمان" العملية الصناعية إلى عدة مراحل يمكن تشخيصها في نموذجه للنمو الصناعي للاقتصاديات الرأسمالية، كما يلي[1]: **المرحلة الأولى:** تتميز بهيمنة السلع الرأسمالية؛ **المرحلة الثانية:** تأخذ الصناعات الرأسمالية منحنى تصاعدي، ويكون ناتجها يساوي تقريبا نصف ناتج السلع الاستهلاكية؛ **المرحلة الثالثة:** يتوازن ناتج السلع الرأسمالية مع صناعة السلع الاستهلاكية، مع وجود ميل للتوسع في صناعة السلع الرأسمالية.

بيّن **"هوفمان"** أن هناك مجموعة من الاقتصاديات الصناعية اجتازت المرحلة الأولى من التصنيع قبل نهاية القرن التاسع عشر مثل: بلجيكا، بريطانيا، سويسرا، ومع نهاية القرن اليابان؛ في حين أن تصنيف أغلب الاقتصاديات وصلت المرحلة الثانية عند نهاية القرن التاسع عشر، وتختلف هذه الاقتصاديات في السرعة التي تبنت بها نمط التصنيع، وديناميكيتها الانتقالية من مرحلة لأخرى، واعتمد على الصناعات التي تنتج في المتوسط ثلثي الناتج الصناعي الاجمالي، وتختلف هذه النسبة تبعا لمرحلة التصنيف والصناعة المحددة، وقد قسم الصناعات الاستهلاكية إلى[2]: الصناعة الغذائية؛ صناعة الملابس الجاهزة؛ صناعة الجلود؛ صناعة الأثاث (ولا تضم الصناعات الخشبية الأخرى). أما الصناعات الرأسمالية فتضم الصناعة التعدينية؛ صناعة الآلات والمكائن؛ صناعة القاطرات والسكك الحديدية؛ الصناعة البتروكيمياوية. ويتضمن نموذج "***Hoffman***" تقسيم جيد للقطاع الصناعي، إلا أن بعض الدراسات الأخرى تعرضت لنموذجه بالانتقادات التالية:

– محدودية المصادر الإحصائية التي اعتمدها "***Hoffman***"، ما يشكل صعوبة لعمل مقارنة بين الاقتصاديات المختلفة.

[1] . المعماري عبد الغفور، **اقتصاديات الإنتاج الصناعي، مرجع سابق**، ص 253.

[2] . المعماري عبد الغفور، **نفس المرجع**، ص ص 254– 255.

– أن تحليل "***Hoffman*** " يغفل نقطة تداخل العملية الإنتاجية وتشابه الإنتاج الصناعي، فاختياره للصناعات من أجل إدراجها ضمن تصنيفه للصناعات الاستهلاكية والصناعات الرأسمالية كان مضللا، فبعض الصناعات مثلا، كالصناعة الكيميائية تنتج سلع استهلاكية وسلع رأسمالية.

.2. نموذج "*Chenerey*" في النمو الصناعي: تضمنت محاولات الاقتصاديين لتأسيس نماذج للنمو الاقتصادي للدول الصناعية دراسة " ***Chenerey et Taylor"*** ، ودراسة أخرى لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لهيئة الأمم المتحدة، حيث تستخدم هذه الدراسات أساليب متشابهة لتحليل الانحدار لإنتاج القطاع الصناعي لعدد كبير من الدول، وقد اهتم "***Chenerey*** " بثلاثة متغيرات رئيسية في التركيب القطاع الصناعي، وهي[1]:

– الزيادة النسبية للصناعة التحويلية.

– التغير في تركيب المدخلات الصناعية.

– التغير في الأساليب الفنية للإنتاج، ومصادر عرض السلع النهائية.

قدر"***Chenerey*** " في دراسته معدل الانحدار الخطي اللوغاريتمي للقيمة المضافة للفرد (تعتمد على الدخل الفردي وعدد السكان)؛ وفي دراسة "جنري وتايلور" تتبين أهمية كل من الحجم ووفرة الموارد، حيث تم تقسيم العينة إلى ثلاثة مجموعات من الدول ذات صناعة كبيرة وصغيرة، وصغيرة أولية؛ حيث سمح تحليل الانحدار بتحديد ثلاثة نماذج للنمو، أهمها: في الدول الكبرى ترتفع نسبة الصناعة إلى الناتج الاجمالي من (16 %) عند مستوى الدخل الفردي (100 دولار) إلى (32%) عند مستوى الدخل (400 دولار)، وتصل إلى (37 %) عند مستوى (1200 دولار) . وأشار "***Chenerey*** " بخصوص مصادر النمو الصناعي إلى وجود ثلاثة مصادر للطلب على السلع المصنعة وهي[2]:

– إحلال الإنتاج المحلي محل الاستيراد .

– النمو في الطلب النهائي على المنتجات الصناعية.

---

[1] . المعماري عبد الغفور، **نفس المرجع السابق**، ص 256 .

[2] . القريشي مدحت ، **الاقتصاد الصناعي، مرجع سابق**، ص 46 .

– النمو في الطلب الوسيط.

من جهة أخرى، يبين التحليل الإحصائي للنمو الصناعي في الاقتصاديات النامية والمتقدمة، وجود علاقة وثيقة بين الصناعة ومعدل الدخل الفردي من جهة، وحجم السكان من جهة ثانية، كما يلي[1]:

– الحصة العالية للقيمة المضافة في الصناعات الاستهلاكية إلى إجمالي الصناعة التحويلية والتي تصل إلى الثلثين.

– العلاقة الوثيقة بين الانتاج الكلي للناصة الاستهلاكية ومستوى الدخل الفردي.

– النمو الأسرع نسبيا في الصناعة التحويلية في الاقتصاديات ذات الدخل المنخفض عند زيادة الدخل، مقارنة مع الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع.

– يقتصر نشاط الصناعة التحويلية في المراحل الأولى على معالجة المنتجات الأولية والنسيج والسلع الاستهلاكية الخفيفة.

– يتزامن تراجع أهمية الصناعات الاستهلاكية الرخيصة في المرحلة الوسيطة للتطور الصناعي، بزيادة أهمية الصناعات الإنتاجية للسلع الرأسمالية، في حين تبرز الصناعة الكيميائية في المرحلة المتقدمة لنمو الاقتصاديات الصناعية.

اهتم"***Chenerey*** " بثلاثة متغيرات رئيسية في التركيب الاقتصادي لتطور القطاع الصناعي، وهي:

– زيادة الأهمية النسبية للصناعة التحويلية.

– التغير في تركيب المدخلات الصناعية.

– التغير في الأساليب الفنية للانتاج.

وقدر في نموذجه معدل الانحدار الخطي للوغاريتم القيمة المضافة للفرد (تعتمد على الدخل الفردي) وعدد السكان، كما يلي:

$$\log V_i = \log B_{i0} + B_{i1} \log Y + B_{i2}\, logN$$

[1] .المعماري عبد الغفور، **إقتصاديات الإنتاج الصناعي، مرجع سابق**، ص 252.

حيث: (Vi): القيمة المضافة في الصناعة أو القطاع (i)؛ (B_{i1}): مرونة النمو أي: $(\frac{\mathrm{dV_i}}{\mathrm{V_i}})/(\frac{\mathrm{dy}}{\mathrm{y}})$؛

(B_{i2}): مقدار المرونة، وتساوي: $(\frac{\mathrm{dV_i}}{\mathrm{V_i}})/(\frac{\mathrm{dN}}{\mathrm{N}})$؛ (Y): متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني؛

(N): عدد السكان.

ويمكن تلخيص نتائج النموذج في انه توجد بعض الاختلافات النسبية بين الدول في قطاع الخدمات، والزراعة، ومعظم السلع الاستهلاكية تشكل مخرجات الصناعة التحويلية؛ كما أن الاختلافات تكمن في قطاع الصناعة الرأسمالية، وقطاع النقل والسلع الوسيطة، وتعكس وفرة المصادر الفرق بين نسبة الواردات والإنتاج المحلي، بالاضافة إلى ان التركز الصناعي يشكل أكبر حافز للنمو الصناعي في الدول الكبرى المتقدمة صناعيا. كما بيَن "***Chenerey*** " أن نموذج النمو الصناعي لا يمكن تطبيقه على كافة الاقتصاديات، حيث أن نوع الموارد الطبيعية متوفرة من الممكن أن يؤثر على نمط النمو الصناعي في البلدان التي تمتلك ميزة تنافسية لهذه الموارد؛ كما أن حجم وأهمية التخطيط الذي تقوم به الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي يترك أثره على نمط النمو والتغييرات الهيكلية التي تطرأ على النمو في الاقتصاديات المختلفة.

. خلاصة:

تضمن هذا الفصل مقاربة نظرية للنمو الاقتصادي، والذي ينطوي على أهمية كبيرة في تحليل الواقع الاقتصادي لأي بلد، نوجز أهم النقاط المستخلصة فيما يلي:

– توسعت المدارس الفكرية على تباين فرضياتها وإختلاف مبادئها في تحليل ظاهرة النمو الاقتصادي، حيث تبنت المدرسة الكلاسيكية فكرة تلقائية حدوث النمو في الاقتصاد دون تدخل الدولة، وأشار ***Adam Smith*** إلى أهمية تقسيم العمل والتخصص في المجتمع الرأسمالي لبلوغ مرحلة تراكم النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى، أضاف ***David Ricardo*** في تحليله لمتطلبات النمو، ضرورة الاعتماد على الإنتاج الزراعي وأغفل الجانب التقني الذي حسبه يقع على الرأسماليين دون غيرهم من فئات المجتمع. في حين ركز ***Thomas Malthus*** على الجانب التنموي لزيادة تراكم رأس المال، أما ***Karl Marx*** فاستند إلى قيمة العمل ودورها في تحديد التراكم الرأسمالي، ومجمل القول أن المدرسة الكلاسيكية سادتها نظرة تشاؤمية للنمو الاقتصادي في المدى الطويل. أما المدرسة النيوكلاسيكية فركزت على عملية تكوين الدخل وإعادة توزيعه على عوامل الإنتاج، وذلك بنظرة تفاؤلية تجاه النمو الذي يتحدد حسبهم على التقدم التكنولوجي ومرونة الطلب على الاستثمار.

– مهّدت عدم فعالية الطرح الذي تضمنته المدرسة الكلاسيكية وما بعدها، والتأثر البالغ للاقتصاديات الرأسمالية بأزمة الكساد الكبير، لتفعيل أفكار المدرسة الكينزية والتي انصبت على تحديد أطر الاستقرار الاقتصادي، وزيادة حجم الطلب الفعال إلى الحد الذي يسمح ببلوغ التشغيل الكامل؛ كما تضمن نموذج ***Harrod et Domar*** تحليل لعلاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي، وشدّد النموذج على ضرورة تحديد حجم الانفاق الاستثماري الأمثل لوضع مستوى معين لتكوين رأس المال الثابت.

بعد تحديد الإطار الفكري والمفاهيمي للمتغيرات التي تضمنتها دراستنا، نتطرق في الفصل الموالي إلى تحليل وقياس العلاقة بين الاستثمار في القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الرابع:

دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار في القطاع الصناعي على نمو الاقتصاد الوطني.

. تمهيد:

فرضت التحولات الاقتصادية الحديثة وتنامي وتيرة العولمة، ضرورة العمل على تنمية القدرات الاقتصادية وتصحيح الاختلالات الهيكلية، من أجل تحقيق الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي، عن طريق اعتماد برامج وانتهاج سياسات لتعزيز الاصلاحات وبلوغ اهداف السياسة الاستثمارية المتبعة، وذلك بتوفير الظروف الملائمة لقيام الاستثمارات وتعزيز فرص النمو بدعم القنوات الاستثمارية لكافة القطاعات الاقتصادية، وخاصة تلك التي يمتلك فيها البلد ميزة تنافسية توفر له خطوات عديدة لولوج سلاسل القيمة العالمية، ومن الواضح أن تلبية الطلب الداخلي والاستحواذ على حصص من السوق العالمية يتطلب استراتيجيات محكمة وتنفيذ فعال لها خاصة من جانب الاستثمار الذي يستلزم منظومة ادارية كفؤة للاكتفاء بالموارد المحلية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية. ومن خلال هذا الفصل سنتطرق الى الآتي:

- **المبحث الأول: معالم استراتيجية ترقية الاستثمار في الجزائر.**
- **المبحث الثاني: تحليل أداء القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة "2000–2016".**
- **المبحث الثالث: مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر.**
- **المبحث الرابع: دراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار في القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني.**

. المبحث الأول: معالم استراتيجية ترقية الاستثمار في الجزائر .

أدى سعي الحكومة لتحرير النشاط الاقتصادي إلى إصدار العديد من النصوص والتشريعات القانونية المتعلقة بعملية الاستثمار والهيئات المنظمة لها، وذلك لدعم الاصلاحات الاقتصادية وتجسيد برامج التنمية الاقتصادية. وتطرق من خلال هذا المبحث إلى القاعدة التشريعية والهيئات المنظمة للاستثمار في الجزائر، ومحاولة لتقييم تغيرات الاستثمار ومؤشرات مناخ الاستثمار للاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة.

. المطلب الأول: المنظومة القانونية لترقية الاستثمار في الجزائر.

عملت السلطات العمومية من خلال توجهها نحو تطوير المنظومة القانونية لترقية الاستثمار على تعديل القوانين والأحكام المنظمة للعملية الاستثمارية لغرض مسايرة التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الوطني والعالمي، وكذلك توفير المتطلبات الضرورية لتأهيل وتكييف وتحفيز المؤسسات المحلية لمسعى الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي واستقطاب رأس المال الأجنبي.

. أولا: التطور التشريعي للاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2000–2016: شكل منطلق التحول الهيكلي وولوج اقتصاد السوق الذي يقتضي تفعيل الجهاز الاستثماري أساس التعديلات التشريعية للمنظومة القانونية لترقية الاستثمار في الجزائر منذ بداية الالفية الحالية، وتزامن ذلك والتعديلات التي مست اعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر من خلال عمليات الخوصصة وفتح النشاط الاقتصادي وازالة العوائق أمام رأس المال الخاص المحلي والأجنبي، غير أن النتائج المحدودة لعمليات الخوصصة (تم خوصصة سوى 396 وحدة اقتصادية من بين 1200 وحدة كانت مستهدفة) شكلت ضغط على الحكومة لدفع وتفعيل مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاستثماري من خلال تقديم تحفيزات وضمانات التي تضمنتها قوانين الاستثمار المتتالية، والتي تمثلت في ما يلي:

.1. الأمر رقم 01–03: مهد الاستقرار الامني والسياسي وارتفاع مداخيل الدولة من العائدات النفطية وظهور بوادر الانفتاح الاستثماري مناخ ملائم لمراجعة قانون الاستثمار من خلال تعديل المرسوم التشريعي رقم 93–12 الذي تضمن منع المستثمرين المحليين والأجانب من امكانية الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية

المحتكرة من طرف الدولة أو لأحد فروعها، وذلك بالأمر 01–03 المتعلق بتطوير الاستثمار[1] الذي تضمن اجراءات جديدة تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتوحيد مراكز القرار؛ واستهدف المشرع من خلال الأمر 01–03 الانتقال الى "**نظام التصريح**"[2] حيث يجب على المستثمر التصريح فقط بالمشروع الاستثماري دون ضرورة الترخيص، وذلك للاستفادة من الامتيازات التي تضمنها الأمر 01–03.

تضمن الأمر 01–03 في المادة 30 إلغاء الأحكام الواردة في المرسوم التشريعي 93–12 وقانون النقد والقرض 90–10 حيث لم يحدد المشرع ضمن الأمر 01–03 مجالات الاستثمار التي كانت مقيدة ومحتكرة للقطاع العام، بل توسع ليشمل الاستثمار في النشاطات التي كانت تخضع للدولة من خلال توسيع مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات اقتناء أصول تندرج في اطار استحداث نشاطات جديدة، ورفع قدرات الانتاج، وإعادة التأهيل وإعادة الهيكلة، وكذلك المساهمة النقدية أو العينية في رأس مال المؤسسات الاقتصادية (المادة 02)؛ وتضمن الأمر 01–03 بصورة مباشرة الامتيازات الجبائية للنظام العام الذي يشمل كافة المستثمرين والمزايا التي يستفدون منها، والنظام الخاص (الاستثنائي) والمتعلق بالاستثمارات التي تنجز في مناطق تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.

2. الأمر رقم 06–08[3]: صدر الأمر رقم 06–08 لتعديل الأمر 01–03 المتعلق بترقية الاستثمار في ما يخص الامتيازات الجبائية حيث تم تعديل المادة رقم 09 من الأمر 01–03 المقيدة للاستثمارات الخاضعة للنظام العام وذلك بالتفرقة بين مرحلة انجاز الاستثمار ومرحلة الاستغلال، كما حوى الأمر 06–08 بعض التعديلات المتعلقة بضمانات الاستثمار، والتي تمثلت في حرية الاستثمار التامة والاستفادة من الحماية القانونية، بالاضافة إلى امكانية الطعن الاداري دون المساس بحق الطعن القضائي. وتضمن الأمر 06–08 تعديلات[4] تخص الأمر 01–03، والتي تمحورت حول تعديل مراحل الاستفادة من الامتيازات، وتبسيط

---

[1]. الجريدة الرسمية ، الأمر رقم 01–03 المؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 غشت (أوت) 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، ، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001، الجزائر، ص 08.

[2]. *Temmar A.Hammid, **L'economie de l'Algerie, les politiques de la relance de la croissance (la trappe des reformes),** Tome* 03, *OPU, Algerie, 2014, Page 86.*

[3]. الجريدة الرسمية ، الأمر رقم 06–08 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق لـ 15 يوليو(جويلية) 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 01–03 المؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 غشت (أوت) 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار ، العدد 47، الصادرة في 19 جويلية 2006. الجزائر.

[4] *Temmar A.Hammid ,**op.cit,** Page 94.*

وتخفيف الاجراءات، وتحديد مهام الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار "***ANDI***" وتخصيصها بمتابعة الاستثمارات.

.3. القانون رقم 16–09[1]**:** حاول المشرع الجزائري من خلال قانون الاستثمار 16–09 زيادة استقطاب رأس المال الأجنبي من خلال زيادة التحفيزات المالية والضمانات ورفع العوائق على مبدأ حرية تحويل رؤوس الأموال، حيث صدر قانون 16–09 في فترة أثر فيها تراجع ايرادات الدولة من الجباية البترولية على الموازنة العامة، مع ضرورة التحول إلى منهج التنويع الاقتصادي؛ وبالرغم من ضمان المشرع الجزائري لحرية التحويل إلا أنه احاطه بجملة من القيود لخلق نوع من التوازن بين مصالح المستثمر ومتطلبات حماية الاقتصاد الوطني.

. ثانيا: الامتيازات الممنوحة في إطار التشريعات القانونية لترقية الاستثمار: حدد التشريع الجزائري نظامين يمكن للمستثمرين الخضوع لهما في اطار الاستفادة من المزايا التي يكفلها قانون الاستثمار، أولهما نظام عام يشمل كافة المستثمرين ويستفيدون من جميع المزايا؛ أما الثاني استثنائي ويشمل الاستثمارات التي تنجز في مناطق تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذلك الاستثمارات التي تكون في القطاعات الاستراتيجية مثل قطاع الموارد المائية والبنية التحتية، بالاضافة إلى المشاريع التي تستخدم تقنيات تساهم في ترشيد الاستهلاك الطاقوي والمحافظة على الموارد البيئية.

.1.1. الامتيازات الجبائية الخاصة بالنظام العام[2]**:** تستفيد الاستثمارات في اطار النظام العام من جملة من الحوافز الضريبية والجمركية تتمثل في:

– تطبيق النسبة المخفضة في ما يتعلق بالتعريفة الجمركية المفروضة على التجهيزات الصناعية المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

---

[1]. الجريدة الرسمية، الأمر رقم 16–09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق لـ 03 غشت (أوت) 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، العدد 46، الصادرة في 03 أوت 2016، الجزائر، ص ص 18– 24.

[2]. الجريدة الرسمية، الأمر 01–03، **مرجع سابق**، ص 05.

– الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

– الاعفاء من رسم نقل الملكية بِعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

– لا يحدد الأمر مدة انجاز المشروع، ولإنجاز المشروع الاستثماري يكفي تحديد مدة الانجاز مسبقا، وذلك أثناء قرار منح الاستفادة من الامتيازات.

2.1. الامتيازات الخاصة بالنظام الاستثنائي[1]: يشكل النظام الاستثنائي مجموع المواد القانونية المنظمة للاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، والتي تتبنى ترشيد الاستهلاك الطاقوي والمحافظة على المعايير البيئية ضمن نشاطها، وكذلك تلك التي تنجز في مناطق تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وتستفيد هذه الاستثمارات بالاضافة إلى الحوافز والمزايا التي يتضمنها النظام العام، من مزايا اضافية خلال مرحلتين؛ **المرحلة الأولى** (مرحلة الانجاز) حيث تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالبنية التحتية والمنشآت الأساسية لإنجاز المشروع الاستثماري، وكذلك الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجازالمشروع، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة؛ أما **المرحلة الثانية** (مرحلة الاستغلال) فتستفيد الاستثمارات لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الاجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني، وكذلك الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

[1]. الجريدة الرسمية ،الأمر 01–03، **مرجع سابق**، ص 06.

وتضمن قانون الاستثمار 16-09 كامتداد لقوانين الاستثمار السالفة عدة تحفيزات وامتيازات مخصصة للمشاريع الاستثمارية في القطاع الصناعي، منها[1]:

1. جانب تخفيف الاعباء الجبائية: وذلك من خلال:

– تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15 % لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من دعم صندوق الهضاب العليا؛

– تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 20 % لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من دعم صندوق الجنوب؛

– الاعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات؛

– الاعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (05) سنوات، اعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال المخاطر، وذلك لتطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية؛

– تعديل الاقتطاعات المرخص بها لتحديد الارباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛

– إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الاجمالي والرسم على النشاط المهني لمدة خمس (05) سنوات، ومنح تخفيض قدره 03 % من نسبة الفائدة على القروض البنكية للاستثمارات المتعلقة ببعض الفروع الصناعية؛ بالاضافة إلى الاعفاء من جميع الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعادله، ومن كل اخضاع ضريبي بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير التي تم اقتناؤها من السوق المحلية أو المستوردة عند انشاء مصلحة من طرف المؤسسة تتعلق بنشاط البحث والتطوير.

2. تخفيف الأعباء الجبائية والتحفيزية للاستثمارات المصدرة: وذلك بالاعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات الموجهة للتحويل والتصدير، وكذا الاعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للعمليات الموردة للعملة الصعبة.

---

[1]. بوزيان الرحماني هاجر، " **قانون 09/16 كمدخل لتثمين فرص الاستثمار وتحقيق النوع الاقتصادي –حالة ولاية عين تيموشنت–**"، ملتقى وطني حول واقع الاستثمار في ظل القانون 16–09 المتعلق بترقية الاستثمار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر، 28 نوفمبر 2017، ص ص 3–5.

3. تحفيزات في مجال التمويل: حيث تضمن قانون 16–09 امكانية منح قروض دون فوائد تتباين وفق تكلفة الاستثمار، وكذا انشاء صناديق الاستثمار على المستوى المحلي مكلفة بالمساهمة في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. تخفيف الأعباء الاجتماعية والأعباء الخاصة بالأجور: حيث يستفيد طالبي العمل من تخفيض قدره 20 % من حصة الاشتراك في الضمان الاجتماعي؛ في حين تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الضمان الاجتماعي نظير توظيفهم لأشخاص في اطار المساعدة على الادماج المهني.

5. تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي: وذلك عن كل عملية توظيف طالبي الشغل، في حدود ثلاث (03) سنوات كحد أقصى.

. ثالثا: الضمانات الممنوحة للاستثمارات الوطنية والأجنبية في اطار قانون الاستثمار: حيث خص المشرع الجزائري العديد من المواد القانونية في اطار الاستثمار لابراز الضمانات التي توفرها الدولة للمستثمرين سواء عدم التمييز في المعاملة في الاستفادة من مزايا الاستثمار، أو التعويض العادل في حال وقوع ضرر ناجم عن نزع الملكية جراء تصرف تقوم به السلطات العمومية، أو الضمانات المتعلقة بتحويل الأرباح الناتجة عن المشاريع الاستثمارية، والتي نذكرها في الآتي[1]:

1. ضمان المساواة في المعاملة: راعت السلطات التشريعية في المادة 14 من الأمر 01–03 نقطة الاستثمارات الأجنبية من ناحية ضمان المساواة في المعاملة بالمستثمرين المحليين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار، وذلك في اطار الاتفاقيات المبرمة بين الدول الأصلية للمستثمرين الأجانب؛ كما تضمنت المادة 16 من ذات الأمر ضمان الاستثمارات الأجنبية المنجزة من المصادرة الادارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع الجزائري والتي يترتب عليها تعويض عادل.

لم يختلف الأمر 01–03 في مضمون أحكامه عن القواعد القانونية المؤسسة في المرسوم التشريعي رقم 93–12 الذي أصدر في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ لم يحوي هذا القانون أي تمييز بين الاستثمار الخاص والعام ولا بين المستثمر المقيم وغير المقيم، ويشمل

[1]. منصوري الزين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد رقم 02، ماي 2005، جامعة الشلف، الجزائر، ص 129، متوفر على الرابط: *https://elbassair.net/Centre%20de%tlemecen/30.pdf*، تاريخ الاطلاع: 2018/08/05.

ذلك الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة، والتي تكون موجهة بالأساس إلى التصدير، حيث تعد العمليات التجارية بين المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة داخل التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية، وتكون معفاة من جميع الضرائب والرسوم الجبائية والجمركية؛ وشكلت غاية المشرع في العمل على تعميق الاصلاحات الاقتصادية توفير بيئة متجددة تتوافق ومرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي حينها، وتحفيز النشاط الاستثماري المحلي والأجنبي.

غير أن المادة 19 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والتي تضمنت القاعدة الاستثمارية "51/49" وقد تم اقرارها أولا بموجب الأمر رقم 06–10 المعدل والمتمم لقانون المحروقات، نصت على اجبارية امتلاك المستثمر الجزائري المقيم حصة لا تقل عن 51 % من رأسمال المشروع الاستثماري في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51 % على الأقل من رأس المال الاجتماعي، وشكلت استثناء للمادة 14 من الأمر 01–03 لقانون الاستثمار التي كرست مبدأ حرية الاستثمار والمساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

مثلت بعض الاعتبارات الاقتصادية ضغوط لالغاء القاعدة "51/49" من كونها تمثل عائق يؤدي إلى تقييد المستثمرين الأجانب، حيث تراجع حجم الاستثمارات الاجنبية منذ اقرار هذه القاعدة سنة 2009، ما يطرح ضرورة تعديل القاعدة أو حصرها في القطاعات الاستراتيجية لتوفير فرص استثمارية ضرورية قادرة على خلق الثروة وفرص العمل ونقل التكنولوجيا[1]. وكامتداد لمبدأ المساواة في المعاملة ميز قانون 16–09 بين حالتين، حالة القانون الداخلي والذي يضمن المساواة في المعاملة، وحالة وجود اتفاقيات دولية حيث تخضع فيها المعاملة لمبدأين هما[2]:

– مبدأ الدولة بالرعاية وفق الاتفاقيات الثنائية: حيث يسمح هذا المبدأ للمستثمر الاجنبي من الاستفادة من مزايا اضافية من أي نوع كانت ولم تنص عليه الاتفاقية التي ابرمتها دولته مع الجزائر، مع مراعاة أن

---

[1] . خلاف فاتح، ""**القاعدة السيادية 51/49 بين مقتضيات حماية المصلحة الوطنية ومتطلبات جلب الاستثمارات الاجنبية**"، ملتقى وطني حول "واقع الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقم 16–09 المتعلق بترقية الاستثمار"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر، 28 نوفمبر 2017، ص 10.

[2]. خلاف فاتح، **نفس المرجع**، ص 12.

شرط الدولة الأولى بالرعاية يستبعد في حالة ما إذا كانت الامتيازات الممنوحة لدولة ثالثة تمت في اطار اتحاد جمركي أو اقتصادي أو منطقة للتبادل الحر، ويعد ذلك من الاستثناءات الواردة على هذا الشرط وتشير كل اتفاقيات الاستثمار إلى ذلك صراحة.

– **مبدأ المعاملة بالمثل:** والذي يعتبر من مبادئ العرف الدولي ويقتضي بتعهد دولة ما بمعاملة ممثلي دولة أخرى ورعاياها وتجارتها بشكل مماثل وعادل بالنظر للمعاملة التي تتعهد بها الأخيرة بتقديمها أو تقدمها فعلا.

2. ضمان التعويض في حالة نزع الملكية: من خلال القانون رقم 16–09 نصت المادة 23 على أنه "زيادة على القواعد التي تحكم نزع الملكية، لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء، إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، ويترتب على هذا الاستيلاء ونزع الملكية تعويض عادل ومنصف"[1].

3. ضمان تحويل رؤوس الأموال والأرباح الناتجة عن الاستثمار: أقر المشرع الجزائري من خلال المادة 25 من القانون 16–09 بضمان حرية المستثمر في تحويل أمواله المتصلة بالاستثمار إلى الخارج، ولكن وضع شروط وحدد أنواع رؤوس الأموال الممكن تحويلها والمتمثلة في رؤوس الأموال المتدفقة إلى الجزائر بغرض الاستثمار، وكذلك العائدات المتأتية من الاستثمار المنجز من أرباح وفوائد وغيرها، كما يمكن أيضا تحويل ناتج التنازل عن ممتلكاته لمستثمر آخر أو للدولة الجزائرية، أو ناتج التصفية الجزئية أو الكلية. ولا يمكن تحويل أصناف رؤوس الأموال السالفة إلا بتوفر شروط معينة، حيث يجب أن تنجز الاستثمارات بأموال أجنبية محولة للجزائر عن طريق الجهاز البنكي وبعملة معترف بها ولها سعر ثابت في بنك الجزائر، على أن تساوي الحصة المستوردة الحد الأدنى المحدد قانونا[2].

تضمن قانون الاستثمار في طياته العديد من التحفيزات والاعفاءات خلال الفترة (2000–2016)، حيث ركزت السلطة التشريعية على محور تخفيف التكاليف الجبائية على المستثمرين لجذب وتحفيز رأس المال

---

[1] . المادة 23 من القانون 16–09 المؤرخ في 3 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، متوفر على الرابط: *www.andi.dz*، تاريخ الاطلاع: 2018/08/18.

[2] . سي يوسف قاسي، " **ضمانات الاستثمار الاجنبي في التشريع الجزائري**"، ملتقى وطني حول "واقع الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقم 16–09 المتعلق بترقية الاستثمار"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر، 28 نوفمبر 2017، ص 06.

المحلي والأجنبي، غير أن التركيز على نقطة الجباية لا يمثل عامل تنافسي في سياسة ترقية الاستثمار، باعتبار أن فعالية هذه الأخيرة يتوقف على مدى توفر الامكانيات الأساسية والهياكل القاعدية للبيئة التحتية لكل القطاعات الاقتصادية خاصة منها الخدماتية، بالاضافة إلى استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية وثبات المنظومة القانونية المقيدة للاستثمار.

. المطلب الثاني: المنظومة المؤسسية لإدارة وترقية الاستثمار في الجزائر.

اعتمدت الحكومة الجزائرية وسعيا منها في توفير المناخ الامثل للاستثمار، العديد من الآليات والقوانين التي تعالج موضوع الاستثمار في الجزائر وكيفية إدارتها، ومن أهمها الأمر رقم 01–03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتضمن تشكيل وتنظيم وكيفية إدارة صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار "***CNI***"، وكذلك صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "***ANDI***" وتسييرها، وفي 06 جوان سنة 2005 توصلت الحكومة إلى وضع نظام رقم 03/05 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية والذي شكّل تشريع واضح المعالم أمام المستثمر الأجنبي[1].

. أولا: المجلس الوطني للاستثمار *"*CNI*": يعتبر هذا المجلس بمثابة الهيئة العليا للاشراف على وضع وتحديد استراتيجية ترقية الاستثمار، حيث تتجلى مهامه في اقتراح استراتيجيات واولويات العملية الاستثمارية، وكذلك تحديد القطاعات المهمة للاستثمار في الاقتصاد الوطني، من خلال دراسة وتجسيد البرنامج الوطني لترقية الاستثمارات، بالاضافة إلى تحليل فعالية المزايا والتحفيزات المقدمة للمستثمرين في اطار النظام الاستثنائي. وتأسس المجلس في اطار الأمر 01–03 لسنة 2001 ويتشكل من ثمانية وزراء تحت رئاسة وزير الحكومة، وتم تعديل الهيئات المشاركة في أعمال المجلس ضمن الأمر 06–08 لسنة 2006 حيث تم بموجبه تعزيز صلاحيات وزير المساهمة الذي يتولى أمانة المجلس، مع الحاق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار برئاسة الحكومة.

---

[1]. سي محمد كمال، **قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2017، ص 248.

* ***CNI*** *: Conseil National de l'Investissement.*

وحدد قانون المرسوم 06–355[1] لسنة 2006 في المادة الرابعة الهيئات الفاعلة في المجلس الوطني للاستثمار وتشمل الوزراء المكلفين بـ: الجماعات المحلية، المالية، ترقية الاستثمارات، التجارة، الطاقة والمناجم، الصناعة، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تهيئة الاقليم والبيئة، بالاضافة إلى امكانية المجلس الاستعانة بالكفاءات والخبراء .

1. صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار[2]: حددت المادة 18 من الأمر 06–08 صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار، حيث يكلف المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجية وسياسة دعم الاستثمارات وكذا الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 12 من نفس الأمر؛ وبالاضافة إلى المهام الاستراتيجية التي يكلف بها المجلس، يعد كذلك هيئة استشارية تعمل بالتنسيق مع مختلف الوزارات والهيئات الادارية في مجال الاستثمار وخاصة المسائل التنظيمية لمسائل العقار الصناعي، من خلال اقتراحه على الحكومة القرارات والتدابير الضرورية لضمان سيرورة العملية الاستثمارية؛ كما يعكف المجلس الوطني للاستثمار على مهام ذات طبيعة تنفيذية تتعلق باتخاذه قرارات لإنشاء مناطق صناعية، بالاضافة لإدارة ملفات الاستثمارات التي يساوي أو يفوق مبلغها خمسة (05) ملايير دج، وكذا تلك التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني .

. ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " *ANDI*":** تأسست الوكالة بموجب الأمر 01–03 سنة 2001، حيث حلت محل الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار "***APSI******"، وتمارس وظيفتها تحت اشراف المجلس الوطني للاستثمار، وتسمح الوكالة بوجود ممثلين عن منظمات أرباب العمل والغرف التجارية والصناعية، وتتشكل من مديريتين إحداهما خاصة بالاستثمار الأجنبي والأخرى باتفاقيات الاستثمار . ومقارنة بالوكالة السابقة فان صلاحيات "***ANDI***" أوسع، حيث تتمثل في عمليات الترقية واستقبال المستثمرين وتقديم التسهيلات الادارية لهم، ومنح المزايا ومراقبة مدى احترام المستثمر

---

[1] . الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 06– 355 المؤرخ في 11 أكتوبر 2006 والمتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، ، العدد 64، ص 13 .

[2] قني سعدية، **دور أجهزة الاستثمار المركزية في تنظيم وتسيير العقار الصناعي على ضوء التشريع الجزائري**، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثامن، الجزء الأول، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2017، ص ص 49– 51 .

** ***ANDI*** *: Agence National de Développement de l'Investissement.*

*** ***APSI*** *: Agence de Promotion et de Suivi de l'Investissement.*

لالتزاماته خلال فترة السماح؛ بالاضافة إلى تسيير صندوق دعم الاستثمار الذي انشأ لقصد التكفل بمساهمة الدولة في تكلفة المزايا الممنوحة (مثل النفقات المتعلقة بالبنية التحتية لإنجاز الاستثمار، وتهيئة المناطق الصناعية)، وكذلك ادارة جيوب العقار الصناعي التابع لأملاك الدولة.

1. مهام الوكالة والشباك الوحيد: تعتبر الوكالة مؤسسة عمومية ادارية، ذات شخصية معنوية مستقلة ماليا، حيث حددت المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 01–282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 مهامها وصلاحياتها فيما يلي[1]:

– **توفير المعلومات والاحصائيات:** تتقيد الوكالة بضمان خدمات الاستقبال والاعلام للمستثمرين، وذلك بجمع ومعالجة ونشر المعلومات والاحصائيات المتعلقة بالاستثمار؛ وكذلك استحداث نظام معلومات يسمح بالولوج للبيانات الاقتصادية الملائمة للمستثمرين في دراساتهم للمشاريع؛ ووضع بنك معلومات خاص بفرص الأعمال والشراكة يتضمن المقومات والموارد التي يتضمنها اقليم عمل الوكالة.

– تضمنت المادة الرابعة[2] من القرار المتعلق بنظام التصريح بالاستثمار لدى وكالة ترقية ودعم الاستثمار للاستفادة من المزايا المقدمة، والتي على اثرها لا ينتظر المستثمر ترخيص من الادراة العمومية لمباشرة نشاطه، وإنما يكون للتصريح دور احصائي يمّكن الوكالة من معرفة حجم الاستثمارات ومتابعة تطورها من الناحية الكمية والكيفية.

– **تسهيل الاجراءات:** وذلك من خلال وضع شباك وحيد لامركزي يعمل على تحديد العوائق والصعوبات التي تواجه عملية انجاز المشاريع الاستثمارية، وتسهيل اتمام الاجراءات الادارية الخاصة بتأسيس المؤسسات وانجاز المشاريع.

– تسيير الحافظة العقارية غير المنقولة الموجهة للاستثمار، وكذلك تسيير صندوق الاستثمار[3].

---

[1] *Temmar A.Hammid,op.cit, Page 110-115.*

[2] .الجريدة الرسمية ، المادة 04 من القرار المؤرخ في 18 مارس 2009 والمحدد لمكونات ملف التصريح بالاستثمار واجراءات تقديمه، ، العدد رقم 31 المؤرخ في 24 ماي 2009، الجزائر، ص 18.

[3]. بن حسين ناجي، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007/2006، ص 128.

– ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها، والتأكد من احترام المستثمرين خلال مرحلة الاعفاء للالتزامات التي تعهدوا بها، غير ان المزايا المخصصة للاستثمارات التي يساوي او يفوق 5 مليار دج وكذلك المزايا الاستثنائية التي من الممكن منحها للاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني فتخضع للموافقة المسبقة للمجلس الوطني للاستثمار"***CNI***" .

. ثالثا . لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار "*CALPIREF":**

في إطار تشجيع الاستثمار وتحفيز رأس المال الخاص الوطني والأجنبي على الاستثمار في القطاع الصناعي والخدماتي، وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم (10–20) المؤرخ في 12 يناير 2010 تم تشكيل لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار "***CALPIREF***"، وتضمن المرسوم عملية تنظيم وتشكيل وسير اللجنة؛ بالاضافة إلى ذلك وضع المشرع الجزائري قانون يتعلق بمنح الإمتياز لتسهيل استغلال العقار الصناعي وجذب المستثمرين الحقيقين بموجب الأمر (08–04)، واعتمد الامتياز بالتراضي فقط للأملاك الخاصة بالدولة، في حين ألغى الامتياز بالمزاد العلني بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2011 والذي عدل بموجب هذا الأمر .

تختص لجنة "***CALPIREF***" بدراسة الطلبات الخاصة بالعقار الموجه للاستثمار، ويتم في هذا السياق منح الامتياز بالتراضي على الأملاك الخاصة بالدولة لفائدة المستثمرين بمقتضى المادة 03 من القانون (11– 11) المؤرخ في 18 يوليو 2011 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، وبحسب هذه المادة يمنح الامتياز على أساس دفتر الشروط عن طريق التراضي التابعة لأملاك الدولة المتوفرة، لفائدة المؤسسات والهيئات العمومية أو الأشخاص الطبيعين أو المعنويين الخاضعين لأحكام القانون الخاص وذلك لاحتياجات مشاريع استثمارية مع مراعاة قواعد التعميم المعمول بها . وذلك لمدة (33) سنة قابلة

---

* *CALPIREF : **C**omité d'**A**ssistance à la **l**ocalisation et à la **P**romotion des **I**nvestissements et de la **Ré**gulation du **F**oncier.*

لتجديد مرتين بالنسبة للاراضي والعقارات الموجهة للاستثمار والتابعة للقطاع الخاص؛ أو مساحات واقعة في مناطق النشاط والتابعة لمجالها الخاص[1].

1. الشروط الخاصة للامتياز[2]: يتمثل الأساس القانوني في منح الامتياز بموجب المادة 01 من الأمر 01-03 الذي ينص على تحديد النظام المتبع من قبل المستثمرين المحليين والأجانب في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز[3]، وقد حدد المشرع جملة من الشروط المتعلقة بمنح العقار لغرض الاستثمار الصناعي ومقابله، نوردها كالآتي:

أ. شروط خاصة بالقطعة الأرضية محل الامتياز: تنص المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 09-152 المؤرخ في 02 ماي 2009، على وجوب أن يكون العقار محل الامتياز تابع للأملاك الخاصة للدولة، وغير مخصص وليس في طور التخصيص لفائدة مصلحة عمومية تابعة للدولة لتلبية حاجاتها، وواقعة في قطاعات معمرة أو قابلة للتعمير، كما هو محدد في أدوات التهيئة والتعمير باستثناء المشاريع الاستثمارية، التي يستلزم تمركزها خارج هذه القطاعات بسبب طبيعتها[4]. ويستثنى من مجال تطبيق أحكام الامتياز أصناف الأراضي التالية[5]:

. الأراضي الفلاحية، القطع الأرضية المتواجدة داخل المساحات المنجمية، القطع الأرضية المتواجدة داخل مساحات البحث عن المحروقات واستغلالها ومساحات حماية المنشآت الكهربائية والغازية، القطع الأرضية الموجهة للترقية العقارية المستفيدة من إعانات الدولة، القطع الأرضية المتواجدة داخل مساحات المواقع الأثرية والثقافية، القطع الأرضية الموجهة للترقية العقارية التجارية والتي تخضع لصيغة منح الامتياز

---

[1]. ابتسام فيلالي، **تحليل وتقييم أداء *CALPIREF* في ظل التوجهات الجديدة للتنمية الاقتصادية الوطنية –دراسة حالة الاستثمارات المحلية الخاصة لولاية سكيكدة–**، مجلة العلوم الانسانية، العدد السابع، الجزء (02)، جامعة أم البواقي، جوان 2017، ص 1134– 1135.

[2]. سيد علي زادي، **"الامتياز بالتراضي كصيغة وحيدة لإستغلال العقار الصناعي في الجزائر"**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 15، العدد 01، جامعة بجاية، الجزائر، 2017، متوفر على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/25019، تاريخ الإطلاع: 2017/12/28، ص 530.

[3]. مراد بلكعيبات، **" دور الدولة في منح الامتياز في قانون الاستثمار الجزائري"**، دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، جوان 2012، متوفر على الرابط: https://dspace.univ-ouargla.dz، تاريخ الإطلاع: 2017/12/28، ص 230.

[4]. سيد علي زادي، **مرجع سابق**، ص 530.

[5]. سيد علي زادي، **نفس المرجع**، ص 530.

القابلة للتحويل إلى تنازل عند الانجاز الفعلي للمشروع طبق لأحكام دفتر الشروط والمثبتة قانونا بشهادة مطابقة.

- يجب أن تكون القطعة الأرضية مهيأة مسبقا كونها محلا للمشروع الاستثماري، نظرا لكون أدوات التعمير (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي) هي التي تحدد موقع الأراضي، ولا يمكن إنجاز أو بناء أي منشآت صناعية، دون أن تكون القطعة الأرضية المبني عليها مخصصة لذلك وفق شهادة التعمير المقدمة من طرف المصالح المختصة. كما اشترط المشرع في بعض القوانين المتعلقة بالمحيط والبيئة واجب احترام مقاييس حماية البيئة والتلوث، وهو ما يفسر وجوب الحصول على الرخصة قبل مباشرة أي استثمار بالنسبة للنشاطات المقننة، فضلا عن تقديم دراسة مدى تأثير المشروع الصناعي على البيئة قبل مباشرة أي مشروع.

.ب. شروط خاصة مقابل الاستفادة الامتياز[1]: حددت المادة 23 من دفتر الشروط النموذجي (المتضمن للبنود والشروط القائمة لمنح الامتياز عن طريق المزاد العلني) أن الامتياز يمنح مقابل إتاوة سنوية تمثل المبلغ الناتج عن عملية المزاد، وتدفع هذه الإتاوة سنويا ومسبقا، ويتم تحيينها كل 11 سنة استنادا للسوق العقارية الحرة. أما منح الامتياز بالتراضي فإن مبلغ الإتاوة السنوية يمثل ما نسبته 05 % من القيمة التجارية، مع الأخذ بعين الإعتبار عوامل التقييم ونوعية الأراضي المعنية.

وقد عدّل قانون المالية لسنة 2015 أحكام المادة 09 من الأمر رقم 08–04 المؤرخ في 01 سبتمبر 2008، حيث نص على تحديد مصالح أملاك الدولة المختصة اقليميا الاتاوة الايجارية السنوية، والتي تمثل 33/1 من القيمة التجارية للقطعة الأرضية محل منح الامتياز الممنوح بصيغة وحيدة وهي التراضي. كما يمكن للدولة للدولة استرجاع املاكها دون مقابل، لأن أصل ملكية العقار تعود لها وذلك بنص المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 09– 153 على أنه " يتم إدماج الأملاك العقارية الفائضة والأراضي المتواجدة في المناطق الصناعية ضمن الأملاك الخاصة للدولة مجانا" .

[1]. سيد علي زادي، **نفس المرجع السابق**، ص 531.

يتبين من خلال الاطلاع على المنظومة المؤسسية لادارة وترقية الاستثمار في الجزائر غياب التناغم والديناميكية في ادارة العملية الاستثمارية والذي يفسر التعديلات المتلاحقة للهيئات المشاركة في اعمال المجلس الوطني للاستثمار؛ وانتقال وصاية الوكالة الوطنية للاستثمار وعدم تحديدها بوضوح، والذي يظهر من خلال المهام الموكلة اليها وجود عدم توافق وغياب الانسجام في وظيفتها، حيث أن وظيفة الترقية تتطلب لوحدها وضع استراتيجية متطورة، بدليل أن الدول المجاورة أنشأت هيئات متخصصة في ترقية الاستثمارات؛ بالاضافة إلى أن متابعة الاستثمارات تتطلب جهاز اداري متكاملا يتوافر على الموارد المالية والكفاءات البشرية اللازمة لمتابعة التزام المستثمرين خلال فترة الاعفاء .

. المطلب الثالث: مناخ الاستثمار في الجزائر .

انطلاقا من خلاصة الفصل الأول التي ذهبت إلى أن الاستثمار عامل رئيس في تحديد معدل النمو الاقتصادي، تتفق الادبيات الاقتصادية في ضرورة تعزيز معدل الاستثمار من خلال دعمه بتوليفة تضم السياسات الاقتصادية الكلية والنظم القانونية والمؤسسية التي تشكل بمجملها مناخ موائم لترقية الاستثمار والاعمال في الاقتصاد الوطني؛ وتستعرض أهم التقارير الدولية لمناخ الاستثمار دراسات تحليلية لمؤشرات بيئة الاستثمار والمؤثرة في معظمها على متغير الاستثمار الاجنبي المباشر بصفة خاصة، من خلال ذلك نقف في هذا المطلب على أهم النقاط المتعلقة بمناخ الاستثمار والمؤثرة على قرار كافة المستثمرين بصفة مشتركة وتحليل أهم مؤشراته في الاقتصاد الجزائري.

. أولا: مفهوم مناخ الاستثمار: يشكل مناخ الاستثمار مجموع الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وايجابا على فرص نجاح المشاريع الاستثمارية، وبالتالي حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وكذلك النظم القانونية والإدارية، والتي تشكل مجمل العوامل التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن المؤسسات الاقتصادية من الاستثمار على نحو منتج وتساهم في خلق فرص العمل وتوسيع نطاق نشاطها . فهذا المفهوم هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية؛ وبشكل عام يمكن ادراج مفهوم المناخ الاستثماري ضمن اطارين الأول يرتبط

بامكانية اتخاذ القرار الاستثماري وما يتعلق بحالة عدم التأكد، والثاني ينحصر ضمن محددات التكلفة والعائد ومبدأ المخاطرة[1].

. **ثانيا: الإطار العام لمناخ الاستثمار الجيد:** حدد الخبراء على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "***OCDE****" القواعد الأساسية لتحسين مناخ الاستثمار ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية في الدول النامية، وتهدف هذه القواعد إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والقدرة على التنبؤ السياسي والاستقرار الاجتماعي، والتي تعتبر شروط ضرورية لتهيئة المناخ الاستثماري ولكنها غير كافية، وبالتالي لابد من توافر متطلبات أخرى تم استخلاصها من الممارسات الجيدة للبلدان الأعضاء في المنظمة ومن بلدان أخرى غير أعضاء[2]، وتقوم هذه المتطلبات على مبادئ أساسية تتمثل في مايلي[3]:

– **ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار:** وذلك نظرا للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الاستثمار، مثل معايير تحرير وحماية الاستثمار، لأن لها مجال واسع يشمل المستثمرين المحليين والأجانب، والمستثمرين في الشركات الكبرى وفي المؤسسات الصغيرة.

– **أهمية ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين:** لأن تحقيق الشفافية من شأنه تقليص حالة عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال بين الادارة العمومية والقطاع الخاص، فالشفافية تسمح بخلق مناخ يسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية.

– **ضرورة التقييم الدوري لآثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري:** أي أن الهدف هو تحديد مدى تطابق السياسات العمومية مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين، وخلق الظروف الحسنة للاستثمار.

---

[1]. بن ياني مراد وآخرون، **تقييم مناخ الاعمال في الجزائر خلال الفترة (1980– 2015)، وفقا لاختبار التكامل المشترك بمنهج الحدود *Bound Test***، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد الخامس، مستغانم، الجزائر، أفريل 2017، ص 04.

* ***OCDE : Organisation de Coopération et de Développement Economiques.***

[2]. بن حسين ناجي، **مرجع سابق**، ص 66.

[3]. بن حسين ناجي ، **نفس المرجع**، ص 66.

تشير الدراسات إلى أن السلطات العمومية التي تقوم بوضع برامج للاصلاحات من أجل تحسين مناخ الاستثمار يجب أن تواجه ثلاثة مصادر للمتغيرات، حيث[1]:

– تختلف ظروف الاستثمار ليس من بلد لآخر فقط وانما داخل نفس البلد، لذلك يتوجب الأمر على الادارات العمومية على المستوى الوطني والادارات اللامركزية القيام بدور هام من أجل تحسين مناخ الاستثمار؛

– تواجه المؤسسات الصغيرة والمؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي صعوبات أكثر من غيرها في إمكانية الحصول على الموارد التمويلية أو الخدمات العامة، ولذلك هي أكثر تأثر لسوء مناخ الاستثمار. ما يعني وجوب عدم التركيز في إعداد استراتيجية مناخ الاستثمار على جذب الاستثمار الأجنبي ومتطلبات توطين الشركات متعددة الجنسيات وإهمال العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة المحلية المستثمرة.

– حسب ***Warrick Smith**** وفيما يخص تحسين مناخ الاستثمار، فإن أكثر من 90 % من المؤسسات التي شملها استقصاء للبنك الدولي سنة 2005 حول مناخ الاستثمار، عبرت عن وجود فجوات بين السياسات المتبعة وما يجري على أرض الواقع، كما أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل ما يزيد على نصف الجهاز الانتاجي في العديد من البلدان النامية. ولمواجهة هذه الاشكالية يتطلب الأمر من الحكومات القيام بتقييم ومراجعة دورية للسياسات واستراتيجيات التنمية، مع الحرص على على ضمان مسايرتها للغايات والمقاصد النهائية المرجو تحقيقها من تحسين مناخ الاستثمار.

. **ثالثا: مكانة الجزائر ضمن مؤشرات مناخ الاستثمار خلال الفترة "2000–2016":** أجرت الجزائر العديد من الاصلاحات والتعديلات المتوالية على المنظومة القانونية لترقية الاستثمار والضمانات والامتيازات التي اقرتها لفائدة المستثمرين بهدف خلق بيئة استثمارية محفزة، وبالاعتماد على بعض المؤشرات النوعية والكمية لتقييم مناخ الاستثمار الصادرة عن تقارير المنظمات الدولية والعربية نطلع على مكانة الجزائر ضمن بعض مؤشرات مناخ الاستثمار المختارة، كما يلي:

---

[1]. بن حسين ناجي، **نفس المرجع السابق**، ص 65.

* رئيس مؤلفي تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم لسنة 2007.

1. مؤشر التنافسية العالمي: يعتبر قياس التنافسية وسيلة رئيسية لتقييم قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على تحقيق هدف النمو المستدام في ظل الانفتاح الاقتصادي وتحرير الأسواق الدولية، وفي هذا الإطار، فان مفهوم "التنافسية" بقي غير محدد، بسبب تضمنه كل محددات النمو والتنمية؛ ومن ناحية أخرى تمثل مؤشرات التنافسية أهم المؤشرات العالمية للحكم على مناخ الاعمال، حيث يقيس مؤشر التنافسية العالمي قدرة الدول على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية ومنافسة الدول الأخرى باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال، ويصدر المؤشر عن المنتدى الاقتصادي الدولي منذ عام 1979 . ومن خلال الجدول التالي نتطرق لترتيب الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي للفترتين 2014–2015 و2015–2016 .

. الجدول رقم (04–01): ترتيب الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي 2014–2015/ 2015–2016 .

البلد / الفترة	2015–2014 (144 دولة)			2016–2015 (140 دولة)		
	الترتيب		الرصيد	الترتيب		الرصيد
	عالميا*	عربيا**		عالميا	عربيا	
الجزائر	79	9	4.08	87	9	4.04

. **المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على:

* *World Economic Forum, Data available on : http://reports.weforum.org, consulted on 20/04/2018.*

** صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، متوفر على الموقع: http://www.amf.org.ae. تاريخ الاطلاع: 2018/04/20 .

يستند مؤشر التنافسية العالمية إلى إثني عشرة عامل، تشمل وضع المؤسسات، ومستوى تطور البنية التحتية، ومستوى الإبداع، الاستقرار الاقتصادي الكلي، الصحة والتربية والتعليم العالي والتكوين، وفعالية سوق السلع، وفعالية سوق العمل، وتطور السوق المالية والاستعداد التقني، وحجم السوق، توطور الأعمال، وتتضمن كلها 107 مؤشر فرعي. ومن خلال الجدول رقم (04–01) نلاحظ تراجع ترتيب الجزائر العالمي بثمانية مراتب خلال الفترة 2015–2016 إلى المرتبة 87، في حين كانت خلال الفترة 2014–2015 في المرتبة 79، ويعكس ذلك وجود نقاط ضعف في مجال التنافسية في الاقتصاد الجزائري،

بسبب تواضع الهياكل القاعدية للاتصالات والمواصلات، وتدني كفاءة مخرجات أنشطة البحث والتطوير، ويتطلب تعزيز التنافسية تطوير بنية مؤسسية فعالة، تستند إلى توفر قواعد بيانات محدثة وموثوق بها وفق المقاييس الدولية مع الاهتمام بأنشطة التمويل والضمان والترويج للاستثمار وتنمية الصادرات[1].

.2. مؤشر أداء الأعمال "*Doing Business*": يصدر مؤشر "**أداء الأعمال**" منذ عام 2004 ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال سنويا، عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ويتكون المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تضم؛ مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر الحصول على التراخيص، ومؤشر توظيف العمالة، ومؤشر تسجيل الملكية، ومؤشر الحصول على الإئتمان، ومؤشر حماية المستهلك، ومؤشر دفع الضرائب، ومؤشر تنفيذ العقود، ومؤشر إغلاق المشروع، ومؤشر التجارة عبر الحدود.

يعتبر المؤشر المركب نتاج جهود آلاف الاقتصاديين في العالم، وينظر له كأداة استرشادية في تقييم تأثير القوانين والإجراءات المتصلة بأداء الأعمال على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم؛ ويدل تصنيف الدول في المؤشر على مدى تمكنها من تأسيس بيئة أعمال مناسبة ومحفزة للاستثمار، وتحسب قيمة المؤشر لكل دولة من متوسط النسب المئوية لمؤشراتها الفرعية ذات الأوزان المتساوية. ومن خلال الجدول التالي نوضح ترتيب الجزائر ضمن مؤشر أداء الأعمال.

. الجدول رقم (04–02): الترتيب العالمي للاقتصاد الوطني ضمن مكونات مؤشر سهولة اداء الأعمال لسنتي 2009 و 2016.

المؤشرات الفرعية	الترتيب العالمي لسنة 2009	الترتيب العالمي لسنة 2016
. مناخ الأعمال	136	163
. انشاء المؤسسات	148	145
. الحصول على ترخيص للبناء	110	122
. الربط بشبكة الكهرباء	–	130

[1]. بن ناجي حسين، **مرجع سابق**، ص 231.

. تسجيل الملكية	160	163
. الحصول على القروض	135	174
. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	73	174
. دفع الضرائب	168	169
. التجارة الخارجية	122	176
. تنفيذ الأحكام القانونية للنزاعات التجارية	123	106
. حالات الافلاس	51	73

. **المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على:

.1. The World Bank, Doing business 2010 Algeria, Washington, USA, 2009, page 02 , available on : http://documents.worldbank.org, consulted on 24.06.2018.

.2.The World Bank, Doing business 2016 , 13th edition, Washington, USA, 2016, page 184 , available on : www.doingbusiness.com, consulted on 24.06.2018.

يبين الجدول رقم (04–02) الترتيب العالمي للاقتصاد الوطني ضمن مكونات مؤشر سهولة اداء الأعمال لسنتي 2009 و 2016. حيث تم تقدير معظم المؤشرات بناء على معطيات متوسط مجموع البيانات الاحصائية للمؤسسات الاقتصادية الناشطة في الأقاليم ذات النشاط الاقتصادي المرتفع في الجزائر، ويتضح من خلال الجدول (04–02) تراجع ترتيب الجزائر في كل المؤشرات عدا مؤشر "تنفيذ الأحكام القانونية للنزاعات التجارية" والذي يعكس المساعي المبذولة لإصلاح المنظومة القانونية وتنفيذ الأحكام الجزائية، وبالرغم من الاصلاحات التي حققتها الدولة في سبيل التجسيد الفعلي لأهداف السياسة الاقتصادية ودعم العملية الاستثمارية في الاقتصاد الوطني، فإن المكونات الفرعية لمؤشر أداء الاعمال تبرز عدم فعالية التدابير المتخذة في الجزائر لتحسين المحيط الاقتصادي وتحفيز النشاط الانتاجي؛ فبالنسبة لمؤشر انشاء المؤسسات تمركزت الجزائر في المرتبة 145 سنة 2016 من أصل 189 دولة، ما يبرر العوائق المتواجدة في المحيط الاقتصادي في الجزائر، حيث يتطلب تأسيس مؤسسة في المعدل إثني عشر (12) إلى أربعة عشر (14) مرحلة (معظمها على المستوى الادارة العمومية)، خلال متوسط مدة

زمنية بعشرون (20) يوم عمل، بتكلفة تقدر بـ 10.90 % من متوسط الدخل الفردي السنوي[1]؛ أما مؤشر الحصول على ترخيص للبناء (المرتبة 122 سنة 2016) فيتضمن الاجراءات الواجبة لإنشاء مقر للمؤسسة والتي تتطلب سبعة عشر (17) مرحلة خلال 204 يوم عمل بتكلفة متوسطة تقدر بـ 0.90 % من إجمالي تكلفة المحل؛ وعلى نفس السبيل فيما يتعلق بمؤشري الربط بشبكة الكهرباء وتسجيل الملكية فإن تعقد الاجراءات الادارية وبطء عملية التنفيذ وارتفاع تكاليفهما، يفرض عوائق اضافية في مناخ الاستثمار في الجزائر؛ ويعتبر مؤشر الحصول على القروض من أهم المؤشرات الدالة على تقدم أو ضعف تنافسية الجهاز المصرفي، حيث تتمركز الجزائر في مراتب متأخرة (174 سنة 2016) مقارنة بدول المغرب العربي، باعتبار أن مدة تحصيل شيك من نفس البنك وفي نفس الوكالة تصل أحيانا إلى اسبوعين، وقد تتعدى إلى خمسة أسابيع إذا كان من بنك آخر، كما تصل مدة فتح اعتماد مستندي إلى أسبوعين، وفيما يخص تمويل رأس المال العامل فإن 72.7 % من المؤسسات تلجأ للتمويل الذاتي و 11.4 % فقط من المتعاملين الاقتصاديين يلجؤون للبنوك[2]؛ كما لم تسجل الجزائر أي تقدم ضمن ترتيب مؤشرات دعم المؤسات الصغيرة والمتوسطة (تراجع بحوالي 100 مركز)، ودفع الضرائب والتجارة الخارجية وحالات الافلاس، ما يفرض ضرورة اعتماد استراتيجية فعالة لدعم وتحسين مناخ الاستثمار الذي أصبح من المحددات الرئيسية لتدفقات الرأسمالية في اطار العولمة، والتي لا يمكن تجسيدها دون توافر مقومات المناخ السياسي والاجتماعي المناسب لها .

3. مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية عن معهد" **هيرتاج** ***Heritage***" بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال" منذ العام 1996، ويستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية والمحددة في حرية العمل والملكية للفرد ضمن الاقتصاد المحلي، وتضمن تقرير سنة 2016 تغطية لـ 178 دولة من خلال تحليل عشرة مكونات ذات أوزان متساوية، هي: حرية الأعمال، حرية التجارة، الحرية المالية، مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، الحرية النقدية،

---

[1] *World Bank Group, **Doing Business 2016 (Economy Profile 2016 Algeria)**, 13th edition, Washington, USA, 2016, page 184 , available on : www.doingbusiness.com. Consulted on 19/04/2018.*

[2]. منصوري الزين، **مرجع سابق**، ص 174 .

حرية الاستثمار، حقوق الملكية، مستوى انتشار الفساد، وحرية العمل. والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2014– 2016.

. الجدول رقم (04–03): ترتيب الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2014– 2016.

السنوات / البلد	2014			2015			2016		
	الترتيب		الدرجة	الترتيب		الدرجة	الترتيب		الدرجة
	عالميا	عربيا		عالميا	عربيا		عالميا	عربيا	
الجزائر	146	14	50.8	157	14	48.9	154	13	50.1

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: احصائيات تقارير الحرية الاقتصادية، متوفرة على الرابط: https://www.heritage.org/index/download.

من خلال الجدول رقم (04–03) يتبين فقدان الجزائر لثمانية مراكز خلال الفترة 2014–2016، حيث تمركزت الجزائر سنة 2014 في المرتبة 146 من أصل 186 دولة عالميا لتنحدر إلى المرتبة 154 سنة 2016، وبحسب نتائج التقرير لسنة 2016 تعتبر الجزائر غير حرة اقتصاديا ب وذلك بسبب تراجع رصيد مكونات المؤشر للجزائر في تقرير 2016 إلى 50.1،، والجدول التالي يوضح ذلك:

. الجدول رقم (04–04): رصيد الاقتصاد الجزائري ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2016.

مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية		الرصيد
. المنظومة القانونية	. حقوق الملكية	25.0
	. انتشار الفساد	36.0
. مستوى تدخل الدولة في الاقتصاد	. الحواجز الضريبية	81.0
	. الانفاق الحكومي	59.4
. الكفاءة التنظيمية	.حرية الأعمال	62.1
	. الحرية في العمل	48.2
	. الحرية النقدية	68.1
. معدل إنفتاح السوق	. حرية التجارة	60.8
	. حرية الاستثمار	30

	. الحرية المالية	30

. **المصدر:** اعداد الطالب وفق بيانات تقرير الحرية الاقتصادية لسنة 2016، متوفرة على الرابط: https://www.heritage.org/index/download .

يتضح من خلال الجدول رقم (04–04) رصيد العناصر المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر لسنة 2016، بالرغم من أن بعض المؤشرات الفرعية قد تضمنت أرصدة ايجابية الأثر على ترتيب الجزائر، مثل: مؤشر حرية الأعمال (62.1) والذي يعبر عن فعالية التدابير الحكومية في مناخ الاعمال والاستثمار ؛ مؤشر الحرية النقدية (68.1) والممثلة لإستقرار المستوى العام للاسعار؛ مؤشر حرية التجارة (60.8) والذي تعبر عن مدى التضييق من خلال الحواجز والتعريفات الجمركية أمام الواردات والصادرات من السلع والخدمات ؛ والانفاق الحكومي نسبة إلى الناتج الداخلي الخام (59.4) إلا أن باقي مكونات المؤشر تبين تواضع النتائج بسبب تدني رصيد مؤشر حقوق الملكية والذي يعكس انخفاض فعالية الحماية القانونية لحقوق ملكية رأس المال للقطاع الخاص (المؤسسات أو الأفراد) والملكية الفكرية للأفراد والمؤسسات؛ وزيادة في رصيد مكون انتشار الفساد الذي يعتبر من أهم العوائق للحرية الاقتصادية بسبب اللاستقرار وحالة عدم اليقين التي تسود الاقتصاد إثر ذلك؛ بالاضافة إلى تقييد الحرية في الاستثمار خاصة الأجنبي بسبب العوائق المفروضة على تحويل الأرباح إلى الخارج وضرورة المساهمة في رأس المال للمشاريع الاستثمارية وفق القاعدة الاستثمارية 51/49 لقانون الاستثمار الجزائري؛ وكذلك من المكونات ذات الأثر السلبي على ترتيب الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر الحرية المالية (30) الذي يقيس مدى استقلالية النظام البنكي عن تدخل الدولة فعاليته، بما أن تدخل الدولة في نشاط البنوك وغيرها من المؤسسات المالية وأسواق الأموال يقلل من درجة المنافسة بشكل عام ويضعف جودة الخدمات المتاحة، وذلك بوزن مدى تدخل الدولة في ادارة الخدمات المالية، وفعالية وتطور السوق المالية وسوق رأس المال في الاقتصاد الوطني.

. المطلب الرابع: الآثار المباشرة وغير المباشرة للاستثمار على الاقتصاد الوطني.

شكل الاستثمار مطلب محوري ضمن برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث تميزت التعديلات التي خضعت لها المنظومة التشريعية والمؤسسية المؤطرة للاستثمار بالتحيين المستمر، بدءا من تبني الاصلاحات الاقتصادية إلى تطبيق برامج الاستثمارات العامة وفتح المجال امام رأس المال الخاص الوطني والأجنبي، كدليل على سعي الحكومة لتفعيل منظومة النمو الاقتصادي وبعث حيوية القطاعات الراكدة في الاقتصاد الوطني؛ ومن خلال النقاط التالية سنتطرق إلى مدى مساهمة الانفاق الاستثماري العمومي، الخاص والأجنبي في تنمية الاقتصاد الوطني.

. أولا: مساهمة الاستثمار العمومي في الاقتصاد الوطني: يعتبر الاستثمار مصدر رئيس للنمو الاقتصادي نظريا، انطلاقا من النظرية النيوكلاسيكية كنتيجة لتراكم عوامل الإنتاج، وحسب نموذج النمو الداخلي لـ***Barro (1990)*** يمكن أن تؤثر النفقات العمومية من منطلق أنها انتاجية، بشكل ايجابي ليس فقط على مستوى المتغيرات الاقتصادية وإنما على معدل النمو الاقتصادي[1]؛ واعتمدت الجزائر كتتمة لبرنامج التعديل الهيكلي وفي خضم الاستقرار الاجتماعي وتحسن المؤشرات الاقتصادية سنة 2000، استراتيجية تهدف الى تحقيق التوازن الداخلي وبلوغ معدلات نمو معتبرة وذلك من خلال التحكم في ادارة نفقات التسيير، وكذلك ترشيد نفقات التجهيز في اطار يهدف الى تنمية الموارد البشرية وترقية الهياكل القاعدية للاقتصاد الوطني[2]؛ ويوضح الجدول التالي تطور حجم الاستثمار والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000–2016) .

---

[1] . بن يحي علي، قديد عبد القادر، " **تأثير نفقات التجهيز على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، 12/11 مارس 2013، ص 07.

[2] *Temmar A.Hammid, tome I, **op.cit**, page 229.*

. الجدول رقم (04–05): تطور حجم الاستثمار الاجمالي للقطاع العمومي والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000–2016) .

الوحدة: مليون دج.

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الاستثمار الاجمالي
2000	4123.5	869.3
2001	4227.1	965.5
2002	4522.8	1111.3
2003	5858.3	1265.2
2004	6149.1	1476.9
2005	7562.0	1675.2
2006	8501.6	1969.5
2007	9352.9	2462.1
2008	11043.7	3228.3
2009	11043.7	3811.4
2010	9968.0	4350.9
2011	11991.6	4620.1
2012	14588.5	4978.1
2013	16208.7	5690.9
2014	16643.8	6311.8
2015	17205.1	7159.4
2016	16702.1	8826.8

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- *Office national des statistiques***, *Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2014***, *Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger2016, p 64***.**

– بالنسبة للسنتين **2015** و **2016** تم استرجاع البيانات من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، مديرية الادارة والتخطيط: *www.dgpp-mf.gov.dz.*–

. الشكل رقم (04–01): التطور السنوي للاستثمار الاجمالي والناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000–2016) . (الوحدة: مليون دج) .

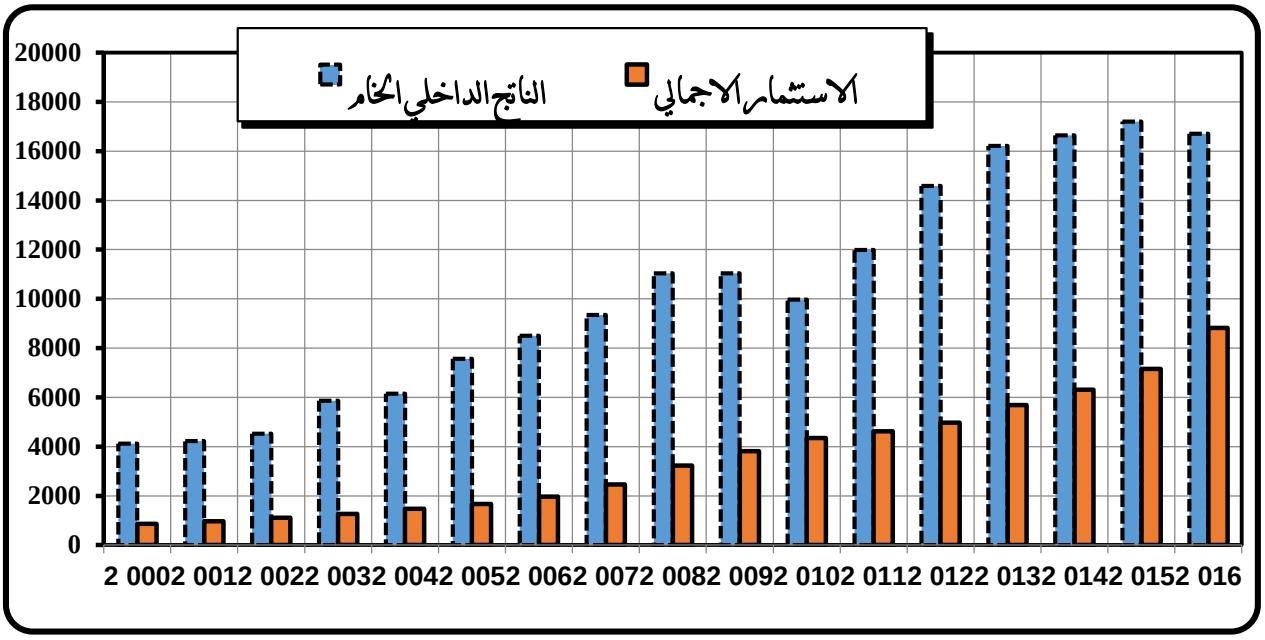

. المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04–05) .

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين تطورقيمة النفقات الاستثمارية الاجمالية للقطاع العمومي، بالاضافة إلى الناتج الداخلي الخام، نلاحظ تضاعف النفقات الاستثمارية في القطاع العمومي بـ 915 % خلال الفترة "2000–2016"، وذلك من 869.3 مليون دج سنة 2000 إلى 8.8 مليار دج سنة 2016، وبلغت النفقات الاستثمارية سنة 2009 معدل نمو معتبر قدره 54 %، وذلك بالتزامن مع ارتفاع ايرادات الجباية العامة لسنة 2008 إلى 5190.5 مليار دج*؛ وحافظ كل من الناتج الداخلي الخام والاستثماري الاجمالي على وتيرة متزايدة، حيث نلاحظ من خلال الشكل رقم "04–01" أن التغيرات الطارئة على الناتج الداخلي الخام توازيها تغيرات في قيمة الاستثمار الاجمالي، وهو ما يدل على مدى ارتباط الاستثمار الاجمالي بالناتج الداخلي الخام، حيث حافظ كلا المتغيرين على وتيرة نمو ايجابية؛ ونعرض من خلال

* بيانات مسترجعة من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، المديرية العامة للتخطيط والسياسة، أنظر: www.dgpp-mf.gov.dz.

الشكل التالي تطور معدل الاستثمار والنسبة للناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة "2000–2016".

. الشكل رقم (04–02): تطور المعدل السنوي للاستثمار ونسبته إلى الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000–2016) . **(الوحدة: نسبة مئوية "%") .**

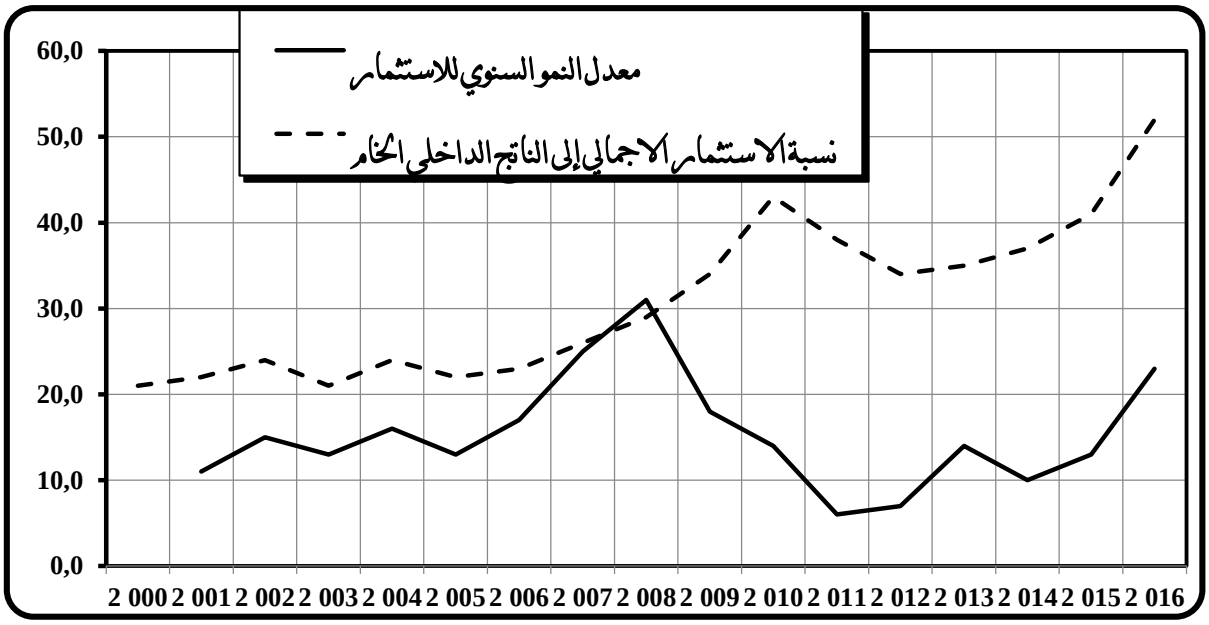

. المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04–05) .

يتزايد حجم الاستثمار بصفة عادية من فترة إلى أخرى ولا يتناقص إلا في حالات استثنائية، وبالتالي فتطوره المطلق لا يعبر فعلا عن نمو مستواه الحقيقي، أما معدل الاستثمار فهو عبارة عن القيمة المضافة الموجهة للتراكم ويتمثل في الانفاق المالي الذي تضخه الدولة (أو المؤسسات الإنتاجية) في قنوات تستهدف من خلالها تطوير طاقاتها الإنتاجية ولذلك فنموه المطرد يعبر بالفعل على أن الاستثمار ينمو بوتيرة أسرع من نمو الإنتاج وتباطؤه يعني أن حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي تتناقص. ويمكن كتابة معدل الاستثمار كما يلي[1]:

[1]. لبشير عبد الكريم ، "**تطور الانفاق الاستثماري في الجزائر وعلاقته بالمردودية**"، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، الجزائر، 22/23 أفريل 2003، ص 47، متوفر على الرابط: *https://manifest.univ-ouargla.dz*، تاريخ الاطلاع: 2018/02/29 .

$$TI = \frac{ABFF}{PIB} \quad \ldots (01)$$

حيث: ***TI**: معدل الاستثمار؛ ***ABFF**: التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت (الاستثمار الاجمالي)؛

***PIB**: الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال العلاقة رقم (01) يكون التغير النسبي لمعدل الاستثمار موجبا إذا كان نمو معدل التراكم أسرع من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. و يبين الشكل رقم (02-04) تطور معدل الاستثمار في الجزائر خلال الفترة "2000-2016"، حيث أن التغيرات السنوية لمعدل الاستثمار سجلت وتيرة متذبذبة ولم تتجاوز 20 % خلال الفترة "2000-2006"، ليبلغ أعلى قيمة سنة 2009، وذلك مع نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2005-2009" الذي خصص له مبلغ قدره 130 مليار دولار مع نهاية سنة "2009" ، كما نلاحظ تراجع قياسي لمعدل نمو الاستثمار سنة "2011" حيث بلغ 06 %، ويرجع ذلك إلى أثر رجعي لتدني ايرادات الجباية البترولية سنة "2009" بنسبة 41 % مقارنة بسنة 2008، ليسجل معدل الاستثمار في نهاية الفترة "2000-2016" نمو سنوي بلغ 23 % .كما نلاحظ أن الاستثمار العمومي يشكل نسبة معتبرة من الناتج الداخلي حيث ارتفع من 21 % سنة 2000 إلى 52 % سنة 2016، وبالرغم من تراجع الناتج الداخلي الخام بـ 2.9% سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، إلا أن نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج الداخلي ارتفعت بـ 26 %، ويرجع ذلك إلى التدابير الاقتصادية التي حذتها الدولة اثر تراجع اسعار النفط سنة 2014، حيث عمدت إلى توسيع الوعاء الضريبي وتعزيز عملية تحصيل الجباية العادية لتغطية النفقات العامة المتزايدة وتحقيق التوازن بين مصادر الايرادات الجبائية المعتمدة. ويفرض غياب استراتيجية وطنية فاعلة للاستثمار ضرورة لإطلاق "هيئة وطنية مستقلة للاستثمار وتسيير القطاع العام" تعمل على مستويين هما: الاستثمار الداخلي والاستثمار الخارجي،

* ***TI*** : ***T**aux de l'**I**nvestissement.*

** ***ABFF** : **A**ccumulation **B**rute des **F**onds **F**ixes.*

*** ***PIB : P**roduit **I**ntérieur **B**rut.*

وذلك بتطبيق الحوكمة في النسيج الاقتصادي العمومي لقطاعي الصناعة والزراعة، والذي يسمح بالتحكم بالاصول العامة بأسلوب الادارة الخاصة أي ادماج المهنية والاحترافية في وظيفة الدولة[1].

1. برامج الاستثمارات العامة "2001–2014": ادى تحسن المؤشرات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاجتماعية في الجزائر لسعي الحكومة لاعتماد برامج استثمارية توسعية، ارتكزت على تطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني ورفع مستوى معيشة ورفاهية المجتمع، وذلك خلال الفترة "2001–2014"، والتي نوجزها في النقاط التالية:

1.1. برنامج " دعم الانعاش الاقتصادي "2001–2004" (*PSRE):** اعتمدت الحكومة في افريل سنة 2001 في اطار تنمية الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، "برنامج الانعاش الاقتصادي" والذي يتكون من مجموع برامج الاستثمارات العامة والتحويلات الاجتماعية، بقيمة اجمالية قدرها 525 مليار دج (حوالي 07 مليار دولار)؛ وتمثلت الأهداف الرئيسية في ترقية النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الوطني، وخاصة في المناطق التي تعاني من تدني معدلات التنمية؛ و تخفيف معدلات الفقر، وخلق فرص العمل على المستوى المحلي؛ واحياء المناطق الريفية، والمساهمة في تخفيف الفوارق الاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية في اطار تحقيق التوازن الاجتماعي. ولم يشكل النمو الاقتصادي الهدف المحوري لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي، وانما استهدف النهوض بقطاع الفلاحة والصيد البحري، الذي خصص له غلاف مالي قدره 65.4 مليار دج؛ وقطاع الاشغال العمومية (مشاريع دعم الهياكل القاعدية) بـ 210.5 مليار دج، بالاضافة للتنمية البشرية والتنمية المحلية اللتان خصص لهما ما يقارب 38.8 % من اجمالي المخصصات المالية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي.

---

[1]. مصيطفى بشير، **حريق الجسد، مرجع سابق**، ص 179.

* ***PSRE : Programme de Soutien à la Relance Economique***

.الجدول رقم (04–06): توزيع المخصصات المالية للقطاعات المستهدفة ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة "2001–2004" .

الوحدة: مليار دج.

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع (%)
الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	02	210.5	**40.1**
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	**38.8**
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	**12.4**
دعم الاصلاحات	30	15	/	/	45	**8.6**
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525**	**100**

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتمادعلى: بوابة الوزير الأول، **برنامج دعم الانعاش الاقتصادي**، متوفر على الموقع الالكتروني: *http://www.premier-ministre.gov.dz*، تاريخ الاطلاع، 2018/07/14 على الساعة 10:30، ص 05.

يبين الجدول أعلاه توزيع المخصصات المالية للقطاعات المستهدفة ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة "2001–2004"، حيث انصب تركيز الحكومة من خلال البرنامج بصفة رئيسية على دعم الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بمعدل 40.1 % من اجمالي النفقات المخصصة ضمن البرنامج، في حين خصص لمشاريع تطوير الهياكل القاعدية لقطاعات الصحة، التربية والتكوين المهني، وذلك في اطار التنمية المحلية والبشرية ما يفوق 204.2 مليار دج؛ ليتم تمويل قطاع الفلاحة والصيد البحري بـ 65.4 مليار دج؛ وقد استحدثت حسابات خاصة[1] ضمن الخزينة تهدف للحفاظ على تمويل المشاريع، حيث ان تلك الموارد المالية التي يتضمنها الحساب يمكن اعتمادها ضمن السنوات المالية اللاحقة وفق مبدأ ترحيل الاعتمادات، وذلك على اعتبار أن المشاريع الكبرى امتدت لسنوات 2005 و2006 .

*1 Temmar A. Hammid, **les strategies de developement (le mythe de sisyphe)**, Tome 1, opu, Alger, Algerie, 2015, p 221.*

قدم البنك العالمي في اطار تقييم برنامج "دعم الانعاش الاقتصادي" سنة 2014 العديد من الملاحظات حول "آثار تفعيل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي"، حيث[1] سمح تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي برسملة الخبرة والكفاءة بالنسبة لبعض القطاعات في اطار ادارة وتسيير ومتابعة المشاريع؛ بالاضافة لتسجيل تطور ملحوظ للمؤشرات الاجتماعية الرئيسة، وخاصة المتعلقة بقطاعات الصحة، التربية والتكوين؛ كما سمحت مشاريع تهيئة الأحواض الزراعية وتطوير الهياكل القاعدية للسقي الفلاحي بنمو استغلال الموارد الفلاحية؛ من ناحية اخرى لم تساهم المشاريع التي حواها البرنامج بشكل معتبر في نمو الناتج الداخلي (01%) خلال الفترة "2001–2005"، كما بلغ عدد مناصب الشغل التي وفرتها المشاريع 850 ألف، حيث شكلت المناصب الموسمية معظم العروض، كما سمحت المشاريع بخلق 664 الف منصب عمل غير مباشر.

.2.1. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2005–2009" (*PCSC) :** عمدت الحكومة في اطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق اقرارها في اطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي، إلى وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2005–2009"، وذلك بهدف تكييف الاداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي، من خلال انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع التركيز على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية المنافسة[2].

1Temmar A. Hammid, Ibid., p 221-224.

* ***PCSC** : **P**rogramme **C**omplémentaire de **S**outien a la **C**roissance .*

[2]. بوعشة مبارك، "**الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج التنموية**، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، 12/11 مارس 2013، ص 14.

. الجدول رقم (04–07): توزيع المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2005–2009" .

. القطاعات	القيمة الاجمالية للمشاريع مليار دج	المجموع (%)
. برنامج تحسين الظروف المعيشة للسكان	1908.5	45.5
. برنامج تطوير المنشآت الاساسية	1703.1	40.5
. برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08
. تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
. برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة والاتصالات	50	1.1
. المجموع	4202.7	100

. **المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتمادعلى: بوابة الوزير الأول، متوفر على الموقع الالكتروني: *http://www.premier-ministre.gov.dz*، تاريخ الاطلاع، 2018/07/14 على الساعة 10:30 .

من خلال الجدول رقم (04–07) نجد أن الحكومة خصصت مبلغ اجمالي قدره 4200 مليار دج (حوالي 55 مليار دولار)، حيث ساهم البرنامج بـ 1908.5 مليار دج في تحسين الهياكل القاعدية للصحة والتعليم ، كما قدرت المخصصات المالية لتطوير المنشآت الاساسية بحوالي 40.5 % من اجمالي الغلاف المالي للبرنامج؛ وخصصت الحكومة برنامجين اضافيين لتنمية الجنوب بغلاف مالي قدره 432 مليار دج، وآخر قدره 668 مليار دج لتعزيز التنمية المحلية بالهضاب العليا .

3.1. برنامج توطيد النمو الاقتصادي "2010–2014" (*PCCE*[*]): بلغت المخصصات النهائية للبرنامج حوالي 286 مليار دولار، في حين كان الغلاف المالي الأولي للبرنامج في حدود 150 مليار دولار، واستهدف البرنامج تحسين الاطار الاقتصادي وترقية اقتصاد المعرفة من خلال تأهيل الموارد البشرية

[*] ***PCCE : P**rogramme de **C**onsolidation de la **C**roissance **E**conomique.*

وتعبئة تكنولوجيا البحث والاتصال ودعم البحث العلمي، واستدامة التنمية ورفع الإنتاجية الاجمالية للعوامل بشكل شامل، بالاضافة إلى تدنية معدل البطالة من خلال توفير ثلاثة (03) ملايين منصب عمل وتحسين ظروف المعيشة للمجتمع الريفي[1]. ويشمل البرنامج ستة (06) محاور أساسية نوضحها من خلال الجدول التالي:

. الجدول رقم (04–08): توزيع المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي "2010–2014".

. القطاعات	القيمة الاجمالية للمشاريع مليار دج	المجموع (%)
. التنمية البشرية	10122	**49.5**
. المنشآت الأساسية	6448	**31.5**
. تحسين الخدمة العمومية	1666	**8.1**
. التنمية الاقتصادية	1566	**7.6**
. مكافحة البطالة	360	**1.7**
. البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة للاعلام والاتصال	250	**1.6**
. المجموع	**20412**	**100**

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتمادعلى: بوابة الوزير الأول، متوفر على الموقع الالكتروني: *http://www.premier-ministre.gov.dz*، تاريخ الاطلاع، 2018/07/14 على الساعة 10:30 .

من خلال الجدول أعلاه نجد أن البرنامج أولى أهمية بالغة للتنمية البشرية بغلاف مالي قارب نصف مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي، فالاستثمارات العمومية عملت على استكمال وتشييد وتأهيل النسيج الحضري والفضاءات الاجتماعية؛ كما شكل تطوير المنشآت الأساسية ودعم التنمية الاقتصادية والتي تركزت في التنمية الريفية نسبة 47.2 %، بالاضافة إلى تخصيص 250 مليار دج لتحفيز

[1]. بوعشة مبارك، **مرجع سابق**، ص 17 .

نشاط البحث والتطوير، حيث ان البرنامج اهتم باقتصاد المعرفة، والذي يرتكز على تطوير المخابر العلمية وترقية البحث العلمي.

ادى تنفيذ برامج الاستثمارات العامة "2001–2014" إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، الا انه اعتبر تحسن ظرفي لإرتباطه بعوامل خارجية (ارتفاع عوائد قطاع المحروقات)، حيث ان العديد من الدول النامية اعتمدت برامج استثمارية لا تتناسب والامكانات المتاحة، لتتحول تلك البرامج الى عبء بسبب عدم تفعيل العديد من الانظمة المرافقة التي تساهم في تخصيص امثل للموارد المالية والطبيعية والبشرية؛ حيث كان من الأجدر تحديد سياسات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يتطلبها كل قطاع وفق رؤية بعيدة المدى؛ ويتجلى ذلك في ان استراتيجيات التنمية لا تكمن في الاعتماد على مؤشرات كمية بحتة واغفال العلاقات الاجتماعية– الإنتاجية، وانما ترتكز على احداث تغييرات جذرية في البنية الاجتماعية بما يسهم في تكثيف اتساق القيم الاجتماعية للأفراد[1].

.2. التوزيع القطاعي للاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة "2000–2016": تضمنت برامج اعادة الهيكلة التي تبنها الجزائر في اواخر التسعينيات واستراتيجية تاهيل المؤسسات سنة 2007 كتدابير مرافقة في اطار برنامج دعم النمو الاقتصادي، لتحفيز الاستثمار وترقية تنافسية المؤسسات، تضمنت عدة سياسات تستهدف اعادة هيكلة المؤسسات، وتفعيل الاطار العام لإدارة المعرفة والابتكار، وتطوير تكنولوجيات الاعلام والاتصال، بالاضافة إلى ترقية إنتاجية المؤسسات وتحسين اداء الاطارات المسيرة؛ حيث استهدف البرنامج 20 ألف مؤسسة اقتصادية عمومية[2] بهدف انعاش وتنويع الجهاز الانتاجي وتنمية انتاجية المؤسسات؛ ويعتمد التحليل الاقتصادي للقطاع العمومي على دراسة كافة الجوانب المحيطة بالمنظومة المؤسسية العمومية، من خلال التوسع في الاطار العام لسياسة إعادة الهيكلة ونظم تفعيلها، بالاضافة إلى المنظومة القانونية والمؤسسية المؤطرة لهيكلة القطاع الاقتصادي

---

[1]. بوعشة مبارك، **مرجع سابق**، ص 19.

2. Temmar A Hammid, op.cit, Tome 03,

العمومي في الجزائر؛ ومن خلال هذا العنصر نتطرق للتوزيع القطاعي للاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة "2000–2016".

.I.2. الاستثمار العمومي في قطاع البناء والأشغال العمومية: أولت الحكومة قطاع البناء والأشغال العمومية اهمية بالغة، نظرا للفرص التي يكتنفها والقطاعات العديدة التي يساهم في تنميتها، وينبثق ذلك من خلال الاستراتيجية القطاعية التي اعدتها الحكومة، والتي تهدف من خلال قطاع البناء الاشغال العمومية إلى تجسيد هدفين[1] ينحصران في المحافظة على قوام المنشآت الأساسية وعصرنتها، بالاضافة إلى انجاز مشاريع هيكلية جديدة استجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال الجدول التالي نتطرق إلى تطور الاستثمار العمومي في قطاع البناء والأشغال العمومية في الاقتصاد الوطني.

. الجدول رقم " 04–09": تطور قيمة ومعدل الاستثمار العمومي في قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر خلال الفترة "2000–2016".

السنوات	*I(CBTP) "مليون دج"	$TI(CBTP)$ ** "%"	$\frac{I(CBTP)}{I}$ "%"
2000	532.5	–	0,612
2001	579.9	0,089	0,60
2002	691.02	0,191	0,621
2003	734.02	0,062	0,58
2004	811.27	0,105	0,549
2005	883.6	0,0891	0,527
2006	1082.3	0,224	0,549
2007	1288.4	0,190	0,523

[1]. بوابة الوزير الأول، **السياسة الحكومية في مجال الأشغال العمومية**، متوفر على الموقع الالكتروني: http://www.premier-ministre.gov.dz، تاريخ الاطلاع، 2018/07/14 على الساعة 10:30، ص 02.

* ***ICBTP : Investissement dans le Secteur de Construction et Bâtiments et Travaux Publics.***

** ***TI(CBTP) : Taux de l'Investissement.***

0,491	0,232	1587.5	2008
0,481	0,15	1837.06	2009
0,516	0,222	2246.7	2010
0,520	0,069	2403.5	2011
0,533	0,1049	2655.8	2012
0,517	0,108	2944.8	2013
0,526	0,127	3320.3	2014
0,514	0,109	3684.4	2015
0,450	0,079	3977.7	2016

. **المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- *Office national des statistiques*, ***Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2014***, *Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger2016, p 64*.

– بالنسبة للسنتين **2015** و **2016** تم استرجاع البيانات من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، مديرية الادارة والتخطيط: *www.dgpp-mf.gov.dz*.

* الاستثمار العمومي في قطاع البناء واللأشغال العمومية؛ ** معدل الاستثمار في القطاع.

. الشكل رقم (04–03): تطور الاستثمار العمومي في قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000–2016) .

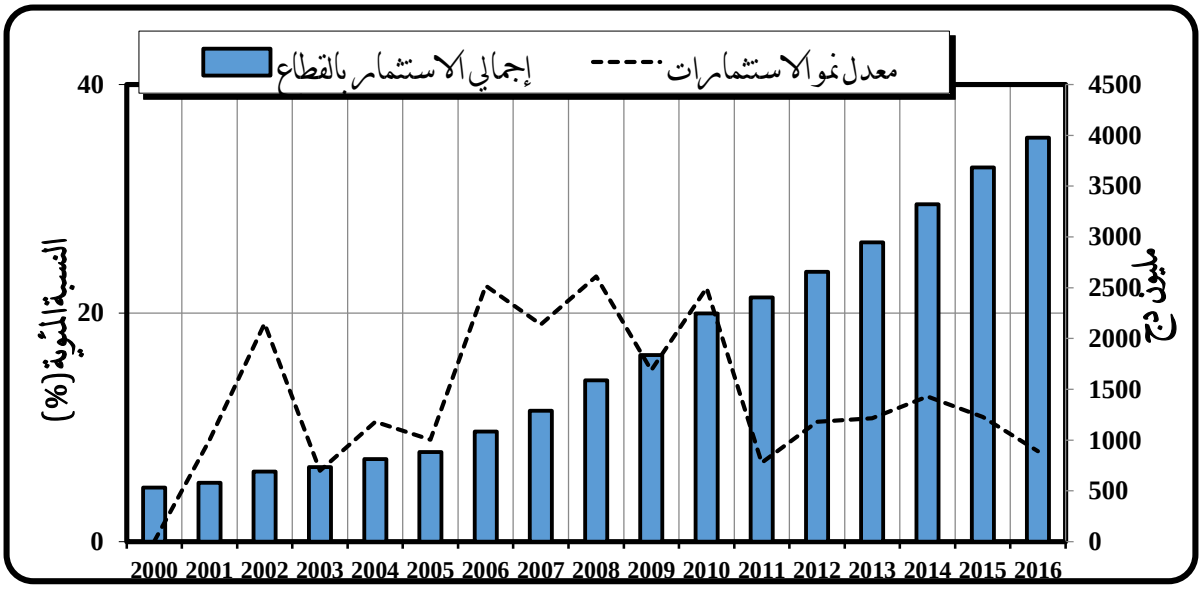

. المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04-09) .

يبين الجدول رقم (04–09) والشكل رقم (04–03) تطور الاستثمار العام في قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر خلال الفترة "2000–2016"، حيث استفاد قطاع البناء والأشغال العمومية من مشاريع استثمارية بلغت قيمتها الاجمالية 31.26 مليار دج خلال الفترة "2000–2016" في اطار برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، كما استفاد القطاع من تخصيص الحكومة لـ 1703.1 مليار دج كغلاف مالي لتطوير المنشآت الاساسية، ضمن مشاريع اسكانية تتضمن 20.000 سكن في اطار صيغة البيع بالايجار والسكن الريفي، وتحسين البنية الحضرية في المدن[1]. وبلغ متوسط نسبة النمو السنوية للنفقات الاستثمارية العمومية في القطاع 13 %، حيث انتقلت قيمة المشاريع الاستثمارية من 532.5 مليون دج سنة 2000 إلى 579.9 مليون دج سنة 2001 بمعدل 8.9 %، لتبلغ سنة 2016 قيمة النفقات الاستثمارية أربعة الاف مليار دج؛ ويشكل الاستثمار العمومي في قطاع البناء والأشغال العمومية نسبة مرتفعة إلى الاستثمار الاجمالي، حيث بلغت النسبة 60 % خلال الفترة "2000–2002"، ليحافظ على وتيرة ثابتة طيلة الفترة "2003–2016" بمتوسط سنوي قدره 51.5 % . ومن خلال الشكل رقم (04-03) نلاحظ أن معدل النمو السنوي بلغ أعلى قيمة بـ 22.4 % سنة 2008، وذلك خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي شكل دعم حقيقي للقطاع، وبالرغم من الوتيرة المتباينة التي سلكها معدل الاستثمار خلال الفترة "2009–2016" بسبب الارتباط الكبير للايرادات الاجمالية بأسعار النفط في الاسواق العالمية ، حيث استقر في نهاية الفترة عند 7.9 % بقيمة لم تسجل منذ سنة 2003، بسبب التدابير الحكومية لترشيد النفقات العمومية وتحفيز القطاعات الاقتصادية الراكدة سنة 2014 .

.2.2. الاستثمار العمومي في قطاع المحروقات: تنحصر المشاريع الاستثمارية في قطاع المحروقات في عمليات الاستكشاف، وتطوير الحقول النفطية المستغلة، ومشاريع تأسيس و تهيئة البنية التحتية للامداد(الداخلي والخارجي) والانتاج النهائي (التكرير)؛ وأدى تزايد الطلب المحلي والعالمي على الموارد الطاقوية الناضبة إلى سعي الشركات النفطية الى رفع الإنتاج السنوي إلى مستويات قياسية، والتي ساهمت بدورها إلى نمو حاد في التكاليف الاجمالية للانتاج (تتشكل تكاليف العملية الإنتاجية للنفط من تكاليف

[1] *Temmar A. Hammid, tome 1, **op.cit**, p 216.*

الاستكشاف والاستثمار والاستغلال) . ومن خلال الجدول التالي نتطرق لتطور قيمة ومعدل الاستثمار العمومي في قطاع المحروقات في الجزائر .

. الجدول رقم " 04–10": تطور قيمة ومعدل الاستثمار العمومي في قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة "2000–2016" .

السنوات	I(HC) 10^{6} *	$TI(HC)$ **
2000	66.48	-
2001	52.317	-0,213
2002	53.50	0,022
2003	59.50	0,112
2004	58.67	-0,013
2005	69.62	0,186
2006	127.23	0,827
2007	188.125	0,478
2008	250.62	0,332
2009	298.52	0,191
2010	267.54	-0,103
2011	293.35	0,096
2012	309.58	0,055
2013	367.70	0,187
2014	423.4	0,151
2015	512.9	0,211
2016	574.5	0,120

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

*- Office national des statistiques, **Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014**, Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger2016, p 64.*

– بالنسبة للسنتين 2015 و 2016 تم استرجاع البيانات من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، مديرية الادارة والتخطيط: *www.dgpp-mf.gov.dz*.

* ***IHC : Investissement dans le secteur des Hydrocarbures.***
** ***TI (HC) : Taux de l'Investissement.***

* قيمة الاستثمار العمومي في قطاع المحروقات؛ ** معدل الاستثمار.

. الشكل رقم (04–04): تطور الاستثمار العمومي في قطاع المحروقات في الجزائرخلال الفترة (2000–2016).

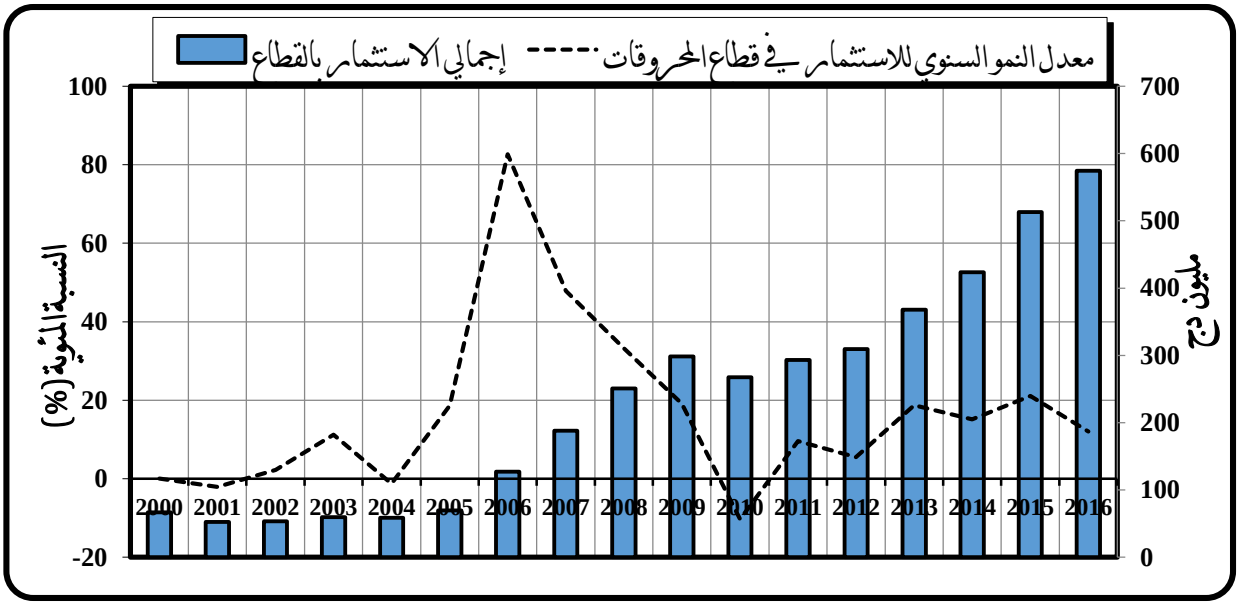

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم " 04–10".

من خلال الجدول رقم (04–10) والشكل أعلاه يتبين أن متوسط نسبة الاستثمار العمومي في قطاع المحروقات إلى اجمالي الاستثمارات العمومية بلغت 06 % خلال الفترة "2000–2016"، ويتحدد قرار الاستثمار في قطاع المحروقات بمجموعة عوامل اقتصادية (التكاليف، الاسعار، مستوى الطلب، المخزون المؤكد والمتوقع للمواد الطاقوية الخام، المنافسة الدولية، الأسواق. . .) واجتماعية وأخرى بيئية، ما يجعل الاستثمار في قطاع المحروقات يتضمن مخاطر متوقعة كبيرة. كما نلاحظ أن النفقات الاستثمارية العمومية في قطاع المحروقات انتقلت من 52.3 مليون دج سنة 2001 بعد تراجع بـ 21.3 % عن سنة 2000، لتبلغ النفقات في منحى ايجابي سنة 2003 ما يقارب 60 مليون دج، وتتميز النفقات الاستثمارية في قطاع المحروقات بميزة دورية يبرزها الشكل رقم (04–04)، لتستقر قيمة المشاريع الاستثمارية سنة 2016 عند 574.5 مليون دج، مشكلة ما يعادل 6.5 % من اجمالي الاستثمارات السنوية للقطاع العمومي.

.3.2. الاستثمار العمومي في قطاع النقل: يحظى قطاع النقل بأولوية بالغة على المستويين المحلي والعالمي، لكونه الرابط المركزي للقطاعات الاقتصادية، ومحور التشابك الاقتصادي، وتبرز أهمية قطاع النقل من خلال تأثيره على عوامل الإنتاج، حيث أن ارتباطه المباشر بالوحدات الإنتاجية لا ينعكس على الايرادات المباشرة فقط، بل يمتد لعوائد عنصر العمل والتجهيزات والخدمات المتعلقة به، من خلال مساهمته في تحفيز حيوية المنشآت القاعدية والانتاجية؛ وترتكز الثورة الصناعية الرابعة "***Industry 4.0***" على قطاع النقل والعمليات اللوجيستية المتطورة بشكل اساسي، حيث أن ادماج التقنيات الحديثة للانتاج ضمن اقتصاديات الدول التطورية يعتمد على فعالية الامداد والتموين لدرجة متكاملة وتدنية التكاليف الجانبية للنقل. ونتطرق من خلال الجدول التالي إلى تطور قيمة ومعدل الاستثمار العمومي في قطاع النقل في الجزائر خلال الفترة "2000–2016".

. الجدول رقم " 04–11": تطور قيمة ومعدل الاستثمار العمومي في قطاع النقل في الجزائر خلال الفترة "2000–2016".

$TI(Tr)$	I(Tr)	السنوات
-	70.41	**2000**
0,357	95.55	**2001**
-0,008	94.710	**2002**
0,402	132.86	**2003**
0,295	172.07	**2004**
0,578	271.53	**2005**
-0,206	215.34	**2006**
0,301	280.31	**2007**
0,311	367.58	**2008**
0,087	399.87	**2009**
0,0386	415.34	**2010**
0,103	458.13	**2011**
0,401	642.26	**2012**
0,0205	655.48	**2013**

2014	630.4	-0,038
2015	649.5	0,030
2016	596.7	-0,081

. **المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- *Office national des statistiques, **Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2014**, Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger2016, p 64.*

– بالنسبة للسنتين 2015 و 2016 تم استرجاع البيانات من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، مديرية الادارة والتخطيط: *www.dgpp-mf.gov.dz.*

. الشكل رقم (04–05): تطور الاستثمار العمومي في قطاع النقل في الجزائرخلال الفترة (2000–2016) .

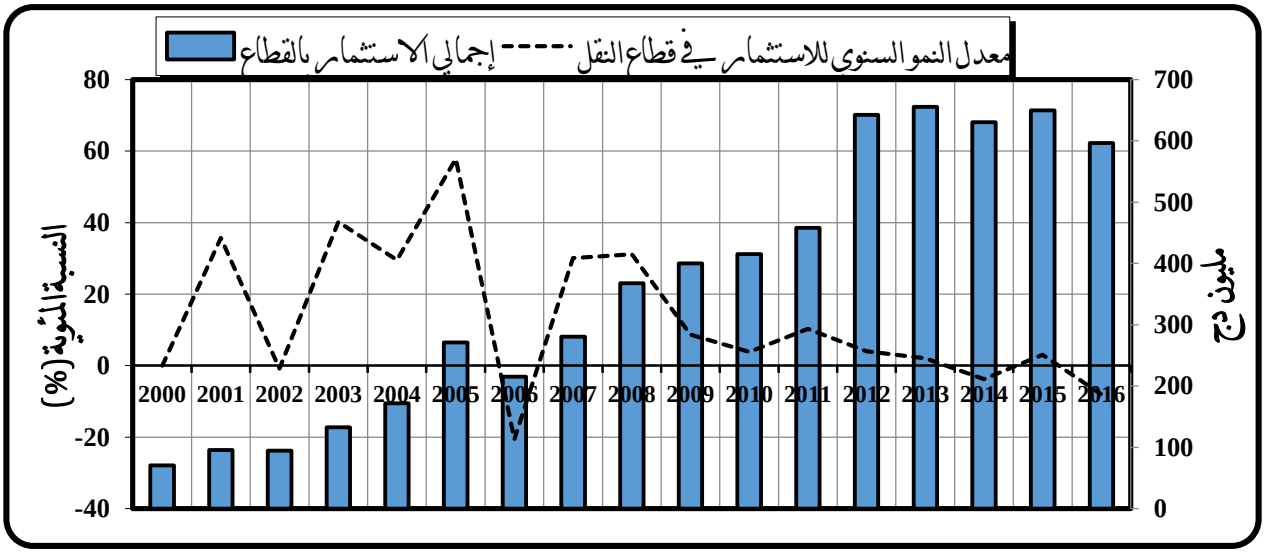

. **المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم " 04–11" .

من خلال الجدول رقم (04–11) والشكل اعلاه نلاحظ نمو النفقات الاستثمارية العمومية في قطاع النقل خلال الفترة "2000–2016"، حيث ارتفعت من 10.4 مليون دج سنة 2000 إلى 271.34 سنة 2005 حيث شكل الاستثمار العمومي 16.2 % من اجمالي الاستثمارات العمومية، وذلك كنتيجة للمشاريع الاستثمارية المبرمجة ضمن اطار برنامج دعم الخدمات العمومية والبنية التحتية (المطارات والموانئ والطرق السيارة)بـ 25 مشروع لتشييد وتحسين الهياكل القاعدية للنقل البري، البحري والجوي في اطار تفعيل العمليات اللوجيستية لنقل الاشخاص والبضائع، ليتراجع بعدها معدل الاستثمار العمومي

في قطاع النقل سنة 2006 بمعدل 20.6 % حيث بلغت قيمة الاستثمارات 215.3 مليون دج، لتأخذ منحى متزايد حيث سجلت النفقات الاستثمارية للقطاع قيمة معتبرة للنمو بـ 40.1 % سنة 2012، لتواصل الارتفاع سنة 2013 مسجلة 655.5 مليون دج، وذلك في اطار المشاريع المسجلة ضمن البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي "2010–2014"، لتستقر النفقات الاستثمارية سنة 2016 عند 596.7 مليون دج بتراجع طفيف قدره 8.1 % مقارنة بسنة 2015.

4.2. الاستثمار العمومي في قطاع الصناعة: ادى ارتفاع الفوائض النقدية لايرادات الجباية النفطية إلى زيادة النفقات الاستثمارية العمومية في القطاع الصناعي في الجزائر، حيث استفاد القطاع الصناعي من التدابير المتخذة ضمن سياسة دعم القطاع العمومي الصناعي، وحققت الصناعة الوطنية خارج المحروقات نتائج موجبة خلال الفترة "2000–2010"، ومن خلال الجدول التالي نتطرق لتطور النفقات الاستثمارية في القطاع الصناعي في الجزائر.

. الجدول رقم " 04–12": تطور قيمة ومعدل الاستثمار العمومي في قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة "2000–2016".

السنوات	I(Ind)	$TI(Ind)$ (%)	$\frac{I(Ind)}{I}$
2000	159.91	-	0,183
2001	201.58	0,260	0,208
2002	241.58	0,1984	0,217
2003	310.85	0,286	0,245
2004	404.90	0,302	0,274
2005	409.49	0,011	0,244
2006	475.96	0,162	0,241
2007	577.82	0,214	0,234
2008	809.49	0,400	0,250
2009	1021.92	0,262	0,268

0,267	0,138	1163.19	**2010**
0,260	0,032	1201.38	**2011**
0,217	-0,099	1082.06	**2012**
0,238	0,254	1357.36	**2013**
0,217	0,009	1370	**2014**
0,247	0,29	1774.4	**2015**
0,216	0,078	1913.7	**2016**

. **المصدر**: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- *Office national des statistiques, **Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2014**, Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger2016, p 64.*

– بالنسبة للسنتين **2015** و **2016** تم استرجاع البيانات من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، مديرية الادارة والتخطيط: *www.dgpp-mf.gov.dz.* .

. الشكل رقم (04–06): تطور الاستثمار العمومي في قطاع الصناعة في الجزائرخلال الفترة (2000–2016) .

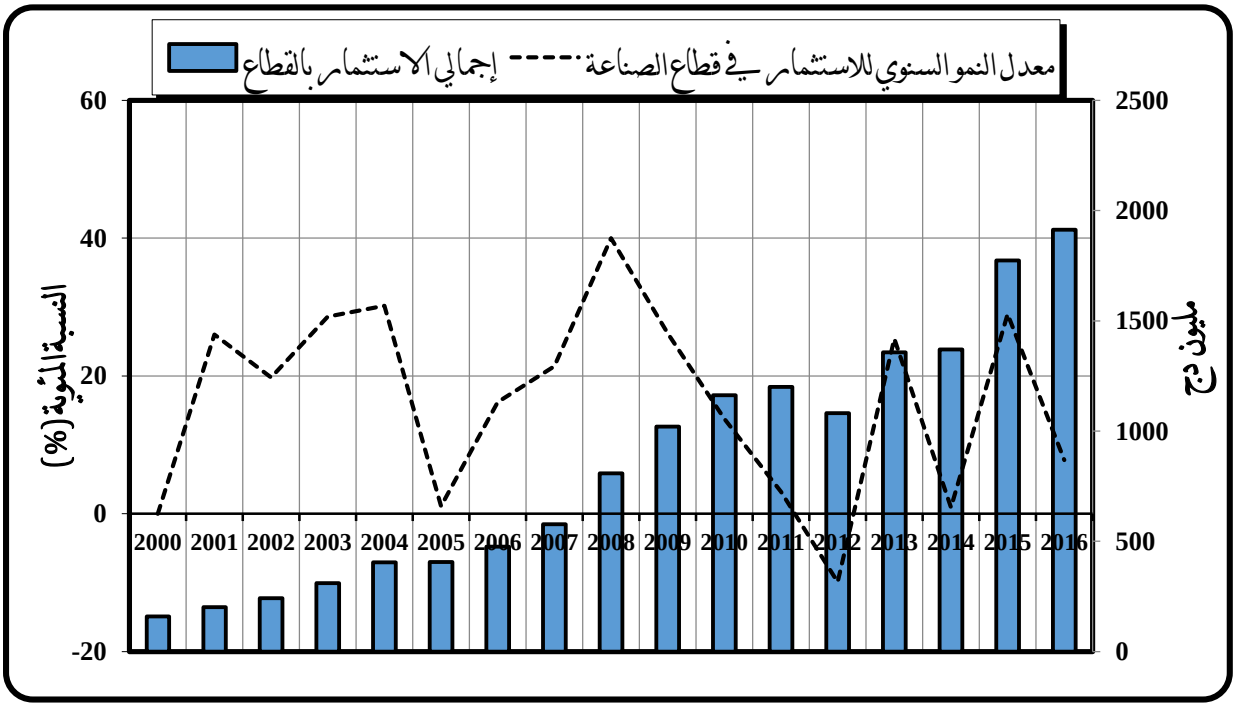

. **المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم " 04–12".

يبين الجدول رقم (04–12) تطور النفقات الاستثمارية للقطاع العمومي للصناعة الوطنية، حيث شكل الاستثمار العمومي نسبة 18.3% من اجمالي النفقات الاستثمارية سنة 2000 بقيمة 159.9 مليون دج

ليرتفع سنة 2001 معدل الاستثمار سنة 2002 بـ 26 % بقيمة 201.5 مليون دج، وحافظت النفقات الاستثمارية للقطاع العمومي في الصناعة على وتيرة نمو ايجابية خلال الفترة "2000- 2011" (أنظر الشكل رقم 04–07) حيث بلغ متوسط معدل نمو الاستثمارات خلال نفس الفترة 22.6 %، ويرجع ذلك إلى سعي الحكومة لاعادة وضع استراتيجية جديدة لتنظيم وتطوير قطاع الصناعة التحويلية، من خلال تبنيها لتدابير ترتكز على اقامة مشاريع لمناطق ومدن صناعية، ليستقر في نهاية الفترة عند 7.8 %، وتشكل المؤسسات العمومية معظم النسيج الصناعي في الجزائر، وذلك بنسبة 95.1 % في قطاع الصناعة الاستخراجية، و 90 % بالنسبة للصناعات التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والالكترونية، و69.4 % بالنسبة لقطاع صناعة مواد البناء، 52.7 % لقطاع الصناعات الكيميائية، المطاط والبلاستيك، و 57.5 % لصناعة الخشب، الورق والفلين؛ وبالرغم من ذلك لم يتجاوز رقم أعمال القطاع الصناعي العمومي 734 مليار دج سنة 2013[1]، ما يعزز فرضية غياب الفعالية في الإنتاج وأن التدابير المتخذة في اطار الاستراتيجية الصناعية المتبناة سنة 2008 لم تساهم في تحسين الأداء العام للصناعة العمومية.

كما أدى تراجع الايرادات النفطية إلى صدمة مباشرة للقطاع الصناعي العمومي، حيث عمدت الحكومة الى اتخاذ مخطط استعجالي "أبدأ" للفترة "2016–2018" يعتمد على تفعيل التعديلات الهيكلية الكبرى، وتسريع المشاريع الصناعية الجديدة التي تعاني من تراجع في نسب تقدم الانجاز، وتحييد التدابير المكلفة، وذلك من خلال اثنا عشرة (12) ورشة لتجسيد المخطط[2]؛ ومن خلال الشكل رقم (04–07) نلاحظ مدى تذبذت نمو النفقات الاستثمارية للقطاع العمومي في الصناعة، حيث بلغ معدل نمو النفقات اعلى نقطة سنة 2008 بـ 40 % ، في حين حافظ الاستثمار العمومي في قطاع الصناعة على متوسط قدره 23 % نسبة الى النفقات الاستثمارية العمومية الاجمالية طيلة الفترة "2000–2016".

.5.2. الاستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة: ركزت الحكومة من خلال برامج الاستثمارات العامة خلال الفترة "2001-2014" على محور التنمية الفلاحية، ويتجلى ذلك من خلال المخطط الوطني للتنمية

---

[1]. *Temmar A. Hammid, tome 03, op.cit, p 425.*

[2]. وزارة الصناعة والمناجم، **مخطط أبدأ 2016–2018**، الجزائر، جوان 2015، ص ص 6–7، متوفر على الموقع: *http://www.nabni.org*، تاريخ الاطلاع: 2018/08/16، على الساعة 10:56.

الفلاحية "***PNDA***[*]" الذي يدعم ديناميكية نمو القطاع الفلاحي وترقية القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية الوطنية؛ وقد تضمن برنامج الانعاش الاقتصادي برامج اضافية تشمل:

- برنامج تكثيف الإنتاج الزراعي، والذي يعتمد أساسا على المنتجات ذات الطلب المرتفع، والمنتجات ذات الميزة التنافسية للتصدير؛

- برنامج تحويل نظم الإنتاج، ويهدف إلى تطوير تقنيات الري وترشيد استغلال الموارد المائية؛

- برنامج حماية الأحواض المائية، والتوسع في اليد العاملة في القطاع الفلاحي؛

- برنامج تطوير المراعي وحماية السهوب، ويركز بشكل خاص على حماية النظام البيئي الرعوي.

قدر الغلاف المالي المخصص لدعم قطاع الفلاحة في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي "2001-2004" بـ 65.4 مليار دج بنسبة 12.4 % من اجمالي الغلاف المالي للبرنامج، وفيما يلي تطور قيمة ومعدل الاستثمار العمومي في قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة "2000-2016".

. الجدول رقم " 04-13": تطور قيمة ومعدل الاستثمار العمومي في قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة "2000-2016".

السنوات	$I(AG)$	$TI(AG)$ "%"
2000	7.59	-
2001	4.88	-0,357
2002	4.98	0,0204
2003	5.89	0,182
2004	6.86	0,164
2005	3.54	-0,483
2006	3.93	0,110
2007	5.24	0,3333

[*] ***PNDA : Plan National de Développement Agricole.***

2008	10.55	1,01
2009	9.21	-0,127
2010	31.78	2,45
2011	30.89	-0,028
2012	46.86	0,516
2013	52.73	0,125
2014	57.02	0,081
2015	65.8	0,153
2016	72.3	0,098

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

*- Office national des statistiques, **Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2014**, Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger2016, p 64.*

– بالنسبة للسنتين **2015** و **2016** تم استرجاع البيانات من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، مديرية الادارة والتخطيط: *www.dgpp-mf.gov.dz*.

. الشكل رقم (04–07): تطور الاستثمار العمومي في قطاع الفلاحة في الجزائرخلال الفترة (2000-2016).

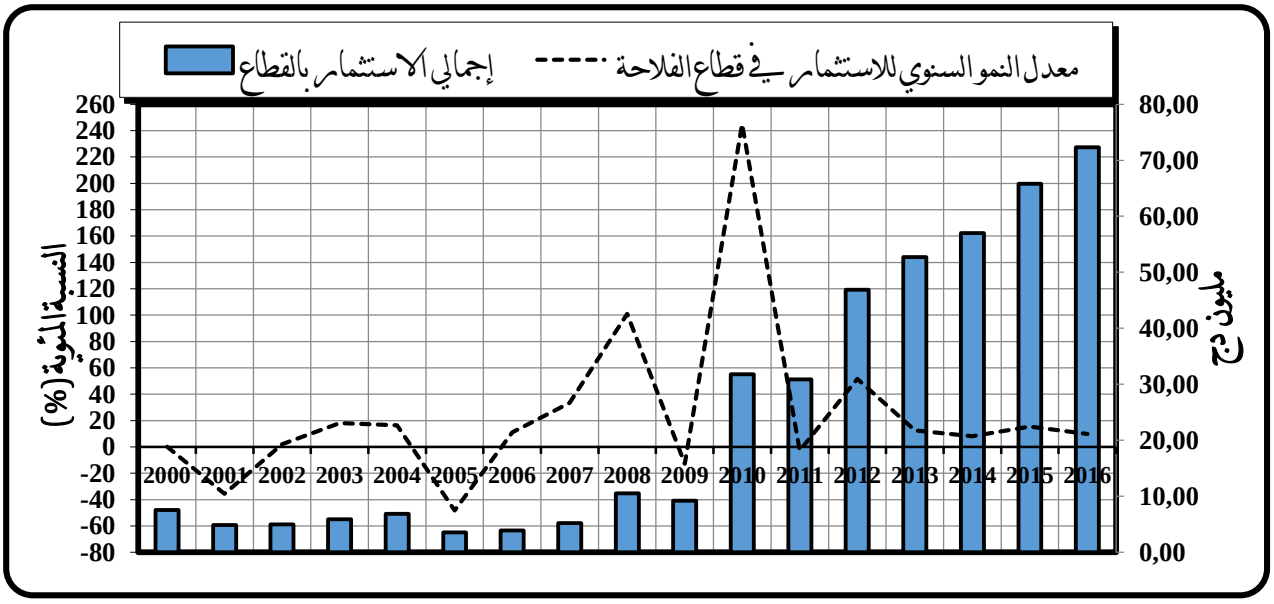

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم " 04–13" .

من خلال الجدول رقم (04-13) يتبين أن الاستثمار العمومي في القطاع الفلاحي كان ضعيف جدا مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تدنت قيمة الاستثمارات العمومية في القطاع الفلاحي من

7.59 مليون دج سنة 2000 إلى 5.24 مليون دج سنة 2007 في وتيرة متذبذبة خلال الفترة "2000–2008" (أنظر الشكل رقم 04-08)، لتبلغ قيمة الاستثمارات الفلاحية أعلى قيمة لها بـ 72.3 مليون دج سنة 2016، ويعزى سبب ذلك إلى تراجع عدد المؤسسات العمومية الاقتصادية النشطة في القطاع الفلاحي (معظم المؤسسات العمومية تشتغل في اطار الاستيراد للمنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك)، حيث انخفض معدل الاستمار الفلاحي نسبة لاجمالي الاستثمار العمومي السنوي من 0.87 % سنة 2000، إلى 0.19 % سنة 2006، بالرغم من تفعيل برنامج التنمية الفلاحية في المناطق الريفية الجبلية، وفي الهضاب العليا والواحات.

.6.2. الاستثمار العمومي في قطاع الخدمات: يشكل الاستثمار في قطاع الخدمات بالنسبة للقطاع العمومي تحديا، حيث ان المؤسسات العمومية للخدمات (شركة الخطوط الجوية، المؤسسة العمومية لإستغلال الفنادق والهياكل الحموية) لم يتجاوز رقم اعمالها 170 مليار دج سنة 2013 بشكل اجمالي، بالاضافة إلى ارتفاع تكاليف الصيانة للهياكل المستغلة، وضعف التسيير وغياب الرقابة؛ مايفرض ضرورة خوصصة المؤسسات النشطة نظرا للفرص التي يتضمنها القطاع، ومن خلال الجدول التالي نوضح تطور الاستثمار العمومي في قطاع الخدمات في الجزائر .

. الجدول رقم " 04–14": تطور قيمة ومعدل الاستثمار العمومي في قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة "2000–2016".

السنوات	I(Src) مليون دج.	$\Delta TI(Src)$ "%"
2000	15.98	-
2001	27.83	0,741
2002	25.50	-0,083
2003	21.81	-0,144
2004	23.11	0,059
2005	42.94	0,858

2006	56.95	0,326
2007	122.21	1,14
2008	202.52	0,65
2009	244.82	0,20
2010	226.28	-0,07
2011	232.98	0,029
2012	255.80	0,097
2013	260.18	0,017
2014	269.35	0,035
2015	375.1	0,392
2016	409.5	0,091

. **المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- *Office national des statistiques*, ***Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2014***, *Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger2016, p 64.*

– بالنسبة للسنتين **2015** و **2016** تم استرجاع البيانات من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، مديرية الادارة والتخطيط: *www.dgpp-mf.gov.dz* .

. الشكل رقم (04-08): تطور الاستثمار العمومي في قطاع الخدمات في الجزائرخلال الفترة (2000-2016) .

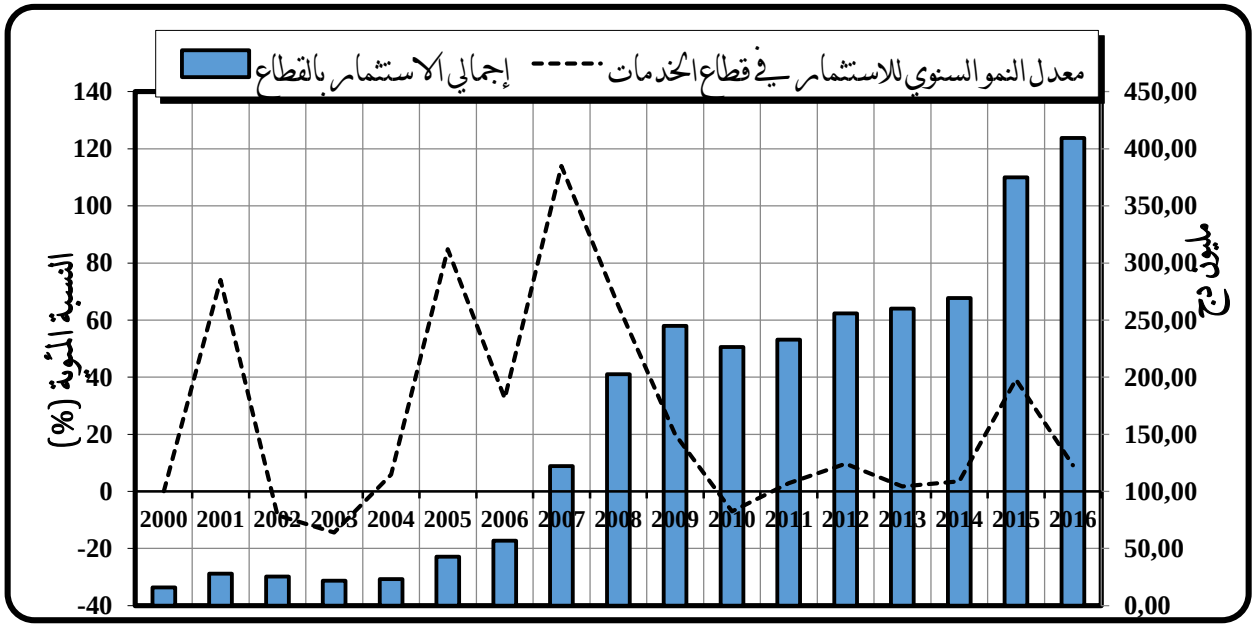

. **المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم " 04–14" .

من خلال الجدول رقم (04–14) نلاحظ تطور الاستثمار العمومي في قطاع الخدمات خلال الفترة "2000–2016"، حيث بلغت الاستثمارات 66.5 مليون دج سنة 2000، لتتراجع بمعدل 21.3 % سنة 2001، وبلغت قيمة الاستثمارات العمومية في القطاع 53.5 و 59.5 مليون دج سنة 2002 و2003 على التوالي، لتتراجع الاستثمارات العمومية في القطاع مرة أخرى سنة 2004 بمعدل 1.3 % مقارنة بسنة 2003، وانتقلت النفقات الاستثمارية في قطاع الخدمات إلى حوالي 300 مليون دج سنة 2009 بمتوسط نمو سنوي قدره 40.2 % خلال الفترة "2005-2009"، حيث استفادت (72) مؤسسة عمومية لقطاع الخدمات خلال نفس الفترة من اجراءات برنامج التطهير المالي الذي اعتمدته الحكومة بنسبة 12% من اجمالي الغلاف المالي المخصص لذلك؛ وبالرغم من ذلك تراجعت النفقات الاستثمارية في قطاع الخدمات سنة 2010 إلى 267.5 مليون دج ، لتسجل أعلى قيمة لها سنة "2016" بقيمة اجمالية بلغت 574.5 مليون دج، وذلك ضمن وتيرة متباينة (انظر الشكل رقم 04-08) خلال الفترة "2011-2016".

.ثانيا: مساهمة الاستثمار الخاص في الاقتصاد الوطني: ساهمت العديد من البحوث الاقتصادية في حصر العوامل الرئيسية المحددة للانفاق الرأسمالي للقطاع الخاص، حيث تطرق كل من ***(2012) Kazeem. B & O. Lawanson*** في دراسة بخصوص نمذجة لمحددات الاستثمار الخاص المحلي على المدى الطويل في نيجيريا[1]، اعتمد الباحثان على طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ***(ARDL*)***، وخلصت النماذج المقدرة إلى نتائج دقيقة تظهر بوضوح وجود وجود فرق بين محددات المدى الطويل والمدى القصير للاستثمار الخاص المحلي في نيجيريا*، ففي المدى الطويل يتحدد الأخير نتيجة لتغير كل من الاستثمار العام، الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، سعر الفائدة الحقيقي، سعر الصرف الحقيقي، القروض المقدمة للقطاع الخاص، معدلات التبادل التجاري، والدين الخارجي؛ واستخلص

---

[1] *Kazeem B. and Lawanson O,* ***Modelling the long run determinants of domistic private investment in Nigeria****, Asian Social Science, vol 08, No 13, Richmond hill, Canada, 2012, p 139.*

* ***ARDL : Autoregressive Distributed Lag.***

* يعتمد اقتصاد نيجيريا بشكل شبه مطلق على صادرات المواد الأولية، حيث شكلت صادرات المحروقات 93 % من اجمالي صادرات البلد سنة 2015.

الباحثان أن تحديث وتعزيز البنية التحتية يمكن أن يوطن الاستثمار الخاص، بالاضافة إلى أن العمل على تدنية الدين الخارجي يوفر فرص تمويلية للقطاع الخاص تسمح بزيادة ديناميكيته ورفع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي[1].

في دراسة لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر قام بها الباحثان "**دحماني محمد ادريوش**" و "**ناصور عبد القادر**" ، اعتمد الباحثان فيها لتقدير المحددات الرئيسية على مجموعة من المتغيرات الكمية هي[2]: معدل الفائدة الاسمي، معدل التضخم السنوي، الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، سعر الصرف الحقيقي، الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة، نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر؛ واستخلص الباحثان امكانية الاستثمار العام (الانفاق الحكومي) خلق علاقات مترابطة مع القطاع الخاص، وذلك بتحفيزه ومساعدته على التوسع وولوج انشطة اقتصادية جديدة؛ كما أكدت نتائج النموذج المقدر للمدى الطويل فرضيات النظرية الاقتصادية لسلبية العلاقة بين معدل الفائدة وحجم الاستثمار الخاص، في حين أن النتائج أظهرت أن علاقة طردية مخالفة لفرضيات النظرية الاقتصادية في ما يتعلق بالاستثمار العمومي ومعدل التضخم ونسبة الدين الخارجي ومعدل التبادل التجاري[3].

يشكل القطاع الخاص غالبية نسيج القطاع الاقتصادي في الجزائر ، حيث بلغ عدد المؤسسات الاقتصادية الخاصة سنة 2015 ما يربوا عن 896 ألف مؤسسة بنسبة 97 % من مجموع المؤسسات النشطة في الاقتصاد الوطني؛ ويساهم القطاع الخاص بنسب معتبرة في توظيف اليد العاملة التي فاقت 2.5 مليون منصب عمل سنة 2016؛ من خلال الجدول التالي نتطرق إلى تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في التشغيل في الاقتصاد الوطني خلال الفترة "2003-2016" .

---

[1]. ادريوش دحماني محمد، ناصور عبد القادر، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، 12/11 مارس 2013، ص 05.

[2]. ادريوش دحماني محمد، ناصور عبد القادر، نفس المرجع، ص16.

[3]. ادريوش دحماني محمد، ناصور عبد القادر، نفس المرجع، ص 21.

. الجدول رقم (04–15): تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في التشغيل في الاقتصاد الوطني خلال الفترة "2003–2016" .

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص	مناصب الشغل
2003	207949	550386
2004	225449	592758
2005	259282	924746
2006	269806	977942
2007	293946	1064983
2008	392013	1233073
2009	455398	1363444
2010	619072	1577030
2011	659309	1676111
2012	711275	1800742
2013	777259	1953636
2014	851511	2110665
2015	896279	2327293
2016	575906	2511674

. **المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات متوفرة على موقع وزارة الصناعة والمناجم : .http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique، تاريخ الاطلاع: 07.08.2018 على الساعة 22:42 .

من خلال الجدول رقم (04–15) نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ارتفع بمعدل 08 % سنة 2004، وذلك من 207.9 ألف مؤسسة في القطاع الخاص سنة 2003 إلى 225.5 ألف مؤسسة، واستمر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نفس وتيرة النمو ليبلغ سنة 2011 أعلى نسبة بـ 36 % ؛ من ناحية ثانية، يبين الجدول أعلاه نمو اليد العاملة بمعدل سنوي قدره 27 % خلال الفترة "2003–2016"، وانتقلت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص في اجمالي اليد العاملة في الاقتصاد الوطني من 550 ألف منصب عمل سنة 2003 إلى 2.5 مليون عامل سنة 2016، حيث بلغ بمعدل النمو خلال السنة الأخيرة 7.9 % مقارنة بسنة 2015، وذلك بالرغم من تراجع عدد مؤسسات القطاع الخاص سنة 2016 بمعدل 35.7 % .وتتراوح نسبة الافلاس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما بين 10 % إلى 14 % سنويا، ويرجع ذلك إلى العديد من التحديات التي تواجهها منظومة

المؤسسات الناشئة، حيث يشكل النمط العائلي للادارة العائق الرئيس لهاته المنظومة نتيجة تقييده الادارة بملكية رأس المال، بالاضافة لضعف المردودية وانخفاض رأس المال المتاح لتمويل دورة الإنتاج، وتختلف حالات حدوث الفشل من مؤسسة إلى أخرى حسب الظروف والعوامل المسببة.

اشار "***Altman***" بأن اكثر من 50 % من المؤسسات التي تعاني الافلاس، تظهر بوادره قبل السنة الخامسة من نشاطها[1]؛ وتوفر الدراسات الحديثة مداخل فعالة لبناء وتطبيق آليات الحوكمة ضمن منظومة المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني، حيث يوفر اعتماد الحوكمة في الادارة امكانية تعزيز الثقة مع المؤسسات التمويلية، وتفعيل أمثل للموارد البشرية والرأسمالية.

. 1. التوزيع القطاعي للاستثمار الخاص في الاقتصاد الوطني: ساهمت الحوافز المقدمة من طرف الحكومة، والفرص التي تتضمنها القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد الوطني، في تفعيل قنوات انتقال رأس المال الخاص إلى قطاعات الزراعة، الصناعة، الأشغال العمومية والبناء، وقطاع الخدمات؛ ومن خلال الجدول التالي نوضح توزيع المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي خلال السنتين" 2009–2012".

. الجدول رقم (04–16): توزيع المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي خلال السنتين" 2009–2012".

السنوات	2009		2012	
	عدد المشاريع	القيمة الاجمالية (10^6)	عدد المشاريع	القيمة الاجمالية (10^6)
الزراعة	11	170	85	7284
الصناعة	390	98221	1031	327976
الاشغال العمومية والبناء	1673	109172	1334	119772
النقل	4699	101451	3414	56002

[1]. طويطي مصطفى، بلمقدم مصطفى، "**سيناريوهات فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات علاجها**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، الجزائر، 2014، ص 75، متوفر على الرابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10382*، تاريخ الاطلاع: 2018/09/06.

السياحة	33	107787	113	68860
الصحة	45	2801	78	20462
الخدمات	743	43078	863	31076
المجموع	7594	462679	6918	631432

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للاحصاء.

من خلال الجدول رقم (04–16) نجد أن قطاعي النقل والأشغال العمومية يحوزان أكبر حصة من المشاريع، كما نلاحظ تراجع لعدد المشاريع الاستثمارية في قطاع النقل من 4699 مشروع سنة 2009 إلى 3414 مشروع سنة 2012، وبالرغم من المبالغ الرأسمالية المعتبرة الموجهة للاستثمار في قطاع النقل، يشكل غياب استراتيجية تتضمن رؤية فاعلة للمدى البعيد لتطوير القطاع على كافة المستويات في ما يتعلق بنقل الأشخاص أو نقل البضائع، حيث ان اسناد المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص دون تخطيط كفؤ يراعي ازدياد عدد السكان ومدى قدرة استيعاب البنية التحتية لنمو عدد المركبات في الحظيرة الوطنية، ومستوى الطلب على خدمات القطاع، كل ذلك سبب تدني في كفاءة الخدمات اللوجيستية، وتراجع نشاط العديد من المؤسسات الخاصة؛ من ناحية أخرى يؤدي ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية في قطاع النقل إلى تسارع معدل اهتلاك البنية التحتية وارتفاع تكاليف الصيانة التي تتطلب رأس مال دوري ما يشكل ضغط اضافي على النفقات العامة باعتبار غياب آليات لإشراك القطاع الخاص في ادارة وصيانة البنية التحتية لقطاع النقل.

كما يبين الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الثالثة ويتضمن قطاع التجارة وخدمات التوزيع بقيمة اجمالية للمشاريع الاستثمارية بلغت سنة 2009 ما يقارب 43.078 مليون دج، كما نلاحظ تراجع قيمة المشاريع في قطاع الخدمات سنة 2012 بمعدل 27 % مقارنة بسنة 2009 بالرغم من نمو عدد المشاريع في نفس القطاع بـ 16 %. اما القطاعات الأخرى، كالصناعة والفلاحة والسياحة والصحة فتعتبر أقل جذبا للرأسمال الخاص في الجزائر، حيث لم تتجاوز 1307 مشروع استثماري سنة 2012، ويرجع سبب تدني عدد المشاريع في القطاعات السابقة إلى ضخامة رأس مال الذي تتطلبه وضرورة توافر الكفاءات

القادرة على ادارة المشاريع الاستثمارية، مقارنة بقطاعات النقل والأشغال العمومية والبناء وخدمات التجارة.

.2. آليات دعم وتمويل الاستثمار الخاص في الجزائر : أدى سعي الحكومة لتفعيل استراتيجية ترقية الاستثمار في الجزائر إلى انشاء هيئات لمرافقة ودعم الاستثمار الخاص، حيث أنشئ الصندوق الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "***FGAR**" بموجب المرسوم رقم 737–02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 برأس مال مكتسب كليا من الخزينة العمومية[1]، ويهدف الصندوق إلى تأمين خطر عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على سداد القروض، وذلك بنسبة تغطية تقدر بـ80 % حال تحقق الخطر؛ ليتأسس صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "****CGCI**" بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 134–04 المؤرخ في 19 أفريل 2004، بهدف مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقديم ضمان تسديد القروض البنكية الموجهة لتمويل الاستثمارات المنتجة. وفيما يلي أهم الأجهزة المرافقة للعملية الاستثمارية للقطاع الخاص.

.1.2. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "***ANSEJ*****":** تأسست الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296–96 المؤرخ في 24 جوان 1996، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطها، وتتحدد وظيفتها الأساسية في "تشجيع ومرافقة الشباب البطال ذوي الأفكار لتأسيس المشاريع الاستثمارية". ويبين الجدول التالي تطور تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "***ANSEJ***" ومدى مساهمتها في التشغيل خلال الفترة "2016–2000".

---

* ***FGAR** : **F**ond de **Gar**antie des crédits à la petite et moyenne entreprise.*

[1]. بوسهمين أحمد، " **الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010/2009، ص 196.

** ***CGCI** : **C**aisse de **G**arantie des **C**redits d'**I**nvestissement.*

*** ***ANSEJ** : **A**gence **N**ational de **S**outien a l'**E**mploi des **J**eunes.*

. الجدول رقم (04–17): تطورمناصب الشغل وعدد المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" خلال الفترة "2000–2016" .

السنوات	عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق	مناصب الشغل
2000	10359	28735
2001	7279	20152
2002	7087	19631
2003	5664	14771
2004	6691	19077
2005	10549	30376
2006	8645	24500
2007	8102	22685
2008	10634	31418
2009	20848	57812
2010	22641	60123
2011	42832	92682
2012	65812	129203
2013	43039	96233
2014	40856	93140
2015	23676	51570
2016	11262	22766

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للاحصاء .

يبين الجدول رقم (04–17) التطور السنوي لعدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "***ANSEJ***" خلال الفترة "2000–2016"، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة خلال فترة الدراسة أكثر من 345 الف مشروع بمعدل تغير سنوي قدر بـ 1.13 %؛ وتعتمد الوكالة في اطار عملية التمويل على صيغيتين[1]، حيث تتضمن الصيغة الأولى تمويل ثلاثي الأطراف، بمساهمة شخصية للمستثمر تقدر بين 01 % و 02 % (حسب القيمة الاجمالية للمشروع) ومساهمة ثانية من طرف الوكالة تقدر بـ [29%؛28%] ، ليساهم البنك التجاري بنسبة 70 %؛ أما الصيغة الثانية فتكون

[1]. بن حراث حياة،" **سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص 103 .

ثنائية التمويل، بمساهمة شخصية [71 %؛ 72 %] وقرض كمساهمة من طرف الوكالة [29 %؛ 28%] . ويتبين من خلال الجدول اعلاه تذبذب نمو عدد المشاريع الاستثمارية خلال الفترة "2000-2012" حيث تراجع عدد المشاريع بـ 29 %، 2.6 %، 20 % خلال السنوات 2001، 2002، 2003 على الترتيب، لتسجل الوكالة أعلى عدد للمشاريع الممولة في سنة 2012 بما يقارب 66 الف مشروع، وقد اخذت مناصب الشغل نفس الوتيرة بعدد اجمالي يقارب 815 الف منصب شغل خلال الفترة "2000-2016" .

2.2. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة "*CNAC*": تأسس سنة 1994 وذلك اثر ازمة البطالة التي شهدها الاقتصاد الوطني في التسعينيات، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188-94 المؤرخ في جويلية 1994، بهدف تمويل مشاريع استثمارية للعاطلين عن العمل لأسباب اقتصادية وبصفة لا ارادية، ويوفر الصندوق صيغة تمويل وحيدة تعتمد على تقديم قروض للمشاريع الاستثمارية تقدر بـ 10 مليون دج كأقصى مساهمة، والجدول التالي يوضح تطور تمويل المشاريع الاستثمارية والتوظيف للقطاع الخاص من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال الفترة "2004–2013" .

. الجدول رقم (04-18): تطور التوظيف وعدد المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال الفترة "2004–2013" .

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المشاريع	13	1901	2236	2574	2429	4221	7465	18490	38801	21412
مناصب الشغل	34	5159	6078	6949	5781	9574	15804	35953	59125	41786

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للاحصاء .

. الشكل رقم (04–09): تطور التوظيف وعدد المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال الفترة "2004–2013" .

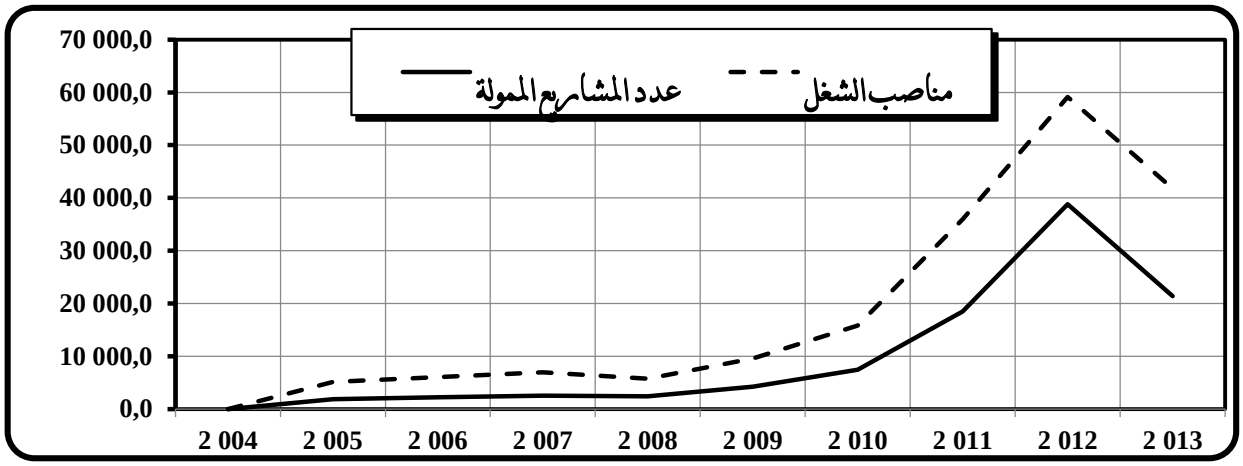

. المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04–18) .

يبين الجدول رقم (04–18) تطور مناصب الشغل والمشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال الفترة "2004–2013"، حيث سلكا نفس الوتيرة (أنظر الشكل رقم (04-09) بنسبة نمو لعدد المشاريع قدرها 149.1 % خلال نفس الفترة وذلك بعدد اجمالي بلغ ما يقارب 100 الف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وسجلت سنة 2012 اعلى عدد للمؤسسات الممولة من طرف الصندوق خلال الفترة المذكورة بـ 38801 مؤسسة، لتنخفض بنسبة 44.8 % سنة 2013، في حين بلغت نسبة تراجع مناصب العمل خلال السنة الأخيرة بـ 29.3 %؛ وتجدر الاشارة إلى أن ديناميكية القطاع الخاص التي تجاوزت نسبة نمو قدرها 06 % سنويا لم تبلغ درجة التأثير على معدل النمو الاقتصادي وتخفيف معدل البطالة[1]، حيث أنه بالرغم من كون المؤسسات الخاصة تتفوق بشكل شبه مطلق في النسيج المؤسسي للاقتصاد الوطني لم تتجاوز نسبة مساهمتها في الاستثمار الاجمالي حدود 09 % ، في حين تتجاوز نسبة استحواذ القطاع العام على قطاع الصناعة التحويلية فقط بما يفوق 35%.

[1] *Temmar A, Hammid , op.cit, Tome 3, p 203.*

.ثالثا . مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني: عكفت الحكومة الجزائرية على بذل جهود معتبرة في مجال دعم الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال في اطار الاستثمار الاجنبي بصفة خاصة، وبالرغم من الأداء المتميز للمؤشرات االاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة "2000–2010"، إلا أن الجزائر تصنف ضمن الدول الأقل استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بكثير من الدول النامية، ومن خلال الجدول التالي نطلع على التدفقات الواردة والصادرة من الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم: (04-19): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة "2000-2016". (الوحدة: مليون دولار).

السنوات	التدفقات الواردة	التدفقات الصادرة
2000	280.1	13.7
2001	1113.1	9.3
2002	1065	98.6
2003	637.8	28.3
2004	881.85	253.5
2005	1145.33	-20.2
2006	1888.2	34
2007	1743.3	150.6
2008	2631.7	318
2009	2753.7	214.8
2010	2310.7	220.5
2011	2580	533.5
2012	1499.4	-41.3
2013	1685	-268.3
2014	1506.7	-18.3
2015	584	103.2
2016	1635	46

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات متوفرة على الموقع: https://unctad.org/.

. الشكل رقم (04–10): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة "2000-2016" . (الوحدة: مليون دولار) .

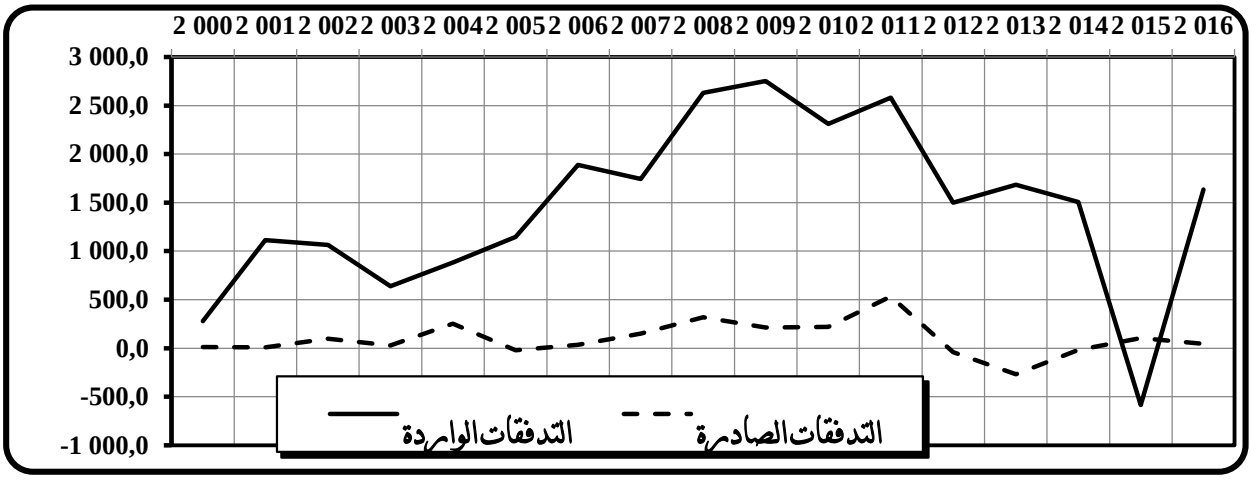

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04–19) .

من خلال الجدول رقم (04-19) يتبين مدى تباين التدفقات الصادرة والواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث بلغت التدفقات الواردة 280.1 مليون دولار سنة 2000، لتسجل معدل نمو 297 % بقيمة اجمالية بلغت 1.1 مليار دولار سنة 2001، لتتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر بمعدل سنوي قدر بـ -4% و-40 % خلال سنتي 2002 و 2003 على التوالي؛ ومن خلال الشكل (04-10) نلاحظ أن التدفقات الواردة اخذت منحى تصاعدي خلال الفترة 2004–2009 حيث بلغت أقصى قيمة خلال نفس الفترة قدرت بـ 2.75 مليار دولار سنة 2009، وبلغ متوسط النمو السنوي للتدفقات الواردة خلال الفترة 2004-2009 معدل 42.5 %؛ لتنتقل التدفقات ضمن مسار متذبذب خلال الفترة 2010-2016 مسجلة لأدنى قيمة لها بـ–584 مليون دولار سنة 2015 بسبب نتائج سلبية متعلقة بقطاع الخدمات (شركة الاتصالات اوراسكوم) .

تشكل التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر من الاقتصاد الوطني نسب ضعيفة جدا، حيث لم تتجاوز 0.5 مليار كقيمة سنوية طيلة الفترة 2000–2016؛ من ناحية أخرى، بلغت قيمة التدفقات الرأسمالية الصادرة من الاقتصاد الوطني 13.7 مليون دولار سنة 2000، لتتراجع سنة 2001 بنسبة 32 %، في حين بلغ معدل نمو تدفقات الاستثمار الصادر من الاقتصاد الوطني 960 % سنة 2002 ،

وبلغ رصيد الاستثمار الاجنبي الصادر من الاقتصاد الوطني 1.5 مليار دولار في نهاية الفترة "2000–2016" باجمالي خمسة عشر (15) مشروع استثماري للمؤسسات الوطنية، والتي سمحت بخلق 3000 منصب شغل في مجموع الاقتصاديات التالية: اليمن، ساحل العاج، جمهورية الدومينيكان، تونس، اسبانيا، العراق، الولايات المتحدة الأمريكية، سريلانكا وايطاليا؛ وتحتل مؤسسة "***SONATRACH***" الصدارة من حيث عدد وتكلفة المشاريع الاستثمارية في الخارج بستة (06) مشاريع تقدر بحوالي 1.2 مليار دولار[1].

1. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني: توفر القطاعات الاقتصادية في الجزائر العديد من الفرص الاستثمارية ذات القيمة المضافة المرتفعة، حيث تشكل الصناعة والخدمات القطاعيين الرئيسيين ، وتشكل التدفقات الرأسمالية الاستثمار الأجنبي في المشاريع الاستثمارية نسبة 32 % من اجمالي قيمة المشاريع الاستثمارية في الاقتصاد الوطني،في حين أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اجمالي الاستثمار في الاقتصاد الوطني لا تكاد تتجاوز الواحد بالمئة (01 %)[2] ، ويوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر ومناصب الشغل في الاقتصاد الوطني خلال الفترة "2006-2009".

. الجدول رقم (04–20): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني خلال الفترة "2006–2009".

القطاعات الاقتصادية	عدد المشاريع	النسبة إلى اجمالي المشاريع الأجنبية
الصناعة	220	% 56
الخدمات	97	% 23

[1]. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بيانات الاستثمار الاجنبي الصادر من الدول العربية 1990–2017، متوفرة على الرابط: http://dhaman.net/wp-content/uploads/2016/02/Algeria.pdf، تاريخ الاطلاع: 2018/04/02 على الساعة 12: 19 .

[2].*Temmar A . Hammid, op.cit ; Tomme 03, p 193.*

الأشغال العمومية والبناء	63	% 15
النقل	16	% 4
الفلاحة	6	% 1
الصحة	5	% 1
السياحة	3	% 1
المجموع	410	% 100

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- Temmar. Hammid, l'economie de l'algerie, Tome 3, OPU, Alger, Algerie, p 194.

من خلال الجدول رقم (04-20) نجد ان القطاع الصناعي يعتبر الوجهة الاولى لرأس المال الأجنبي في الجزائر، حيث استقطب قطاع الصناعة الاستخراجية متوسط تدفقات سنوية خلال الفترة "2006–2009" قدرت بـ 606 مليون دولار، في حين بلغت التدفقات إلى قطاع الصناعة التحويلية سنة 2006 ما يقارب 200 مليون دولار لترتفع في سنة 2007 بمعدل 108 %؛ كما يشكل قطاع الخدمات مركز جذب لرأس المال الأجنبي بمتوسط 97 مشروع استثماري خلال نفس الفترة، بقيمة بلغت 1.116 مليار سنة 2009، وذلك من خلال الاستثمار في قطاع الخدمات المالية (البنوك والتأمينات) والاتصالات، والكهرباء والمياه؛ كما احتل قطاع البناء والأشغال العمومية المركز الثالث من حيث عدد المشاريع الاستثمارية ذات رأس مال أجنبي؛ في حين يعكس تدني عدد المشاريع الاستثمارية في قطاعات النقل والفلاحة والصحة والسياحة ضعف الحوافز وغياب استراتيجية لتنمية هاته القطاعات التي لم تتجاوز مجمل المشاريع بها ثلاثون (30) مشروع .

.2. محددات الاستثمار الاجنبي الوارد إلى الاقتصاد الوطني : تطرق العديد من الباحثين والاقتصاديين لموضوع الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال دراسة أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على اقتصاديات الدول المضيفة، والتي تتحدد من خلال مجموعة من العوامل الصناعية (تكاليف النقل، التأسيس و الإنتاج) والتجارية (حجم السوق، الطلب، عوائق التبادل الخارجي) والهيكلية (السياسة الجبائية،

التشريعات المنظمة لإنتقال رؤوس الأموال، خطر البلد، الأسواق المنافسة. . .)[1]؛ وتتلخص الدراسات حول علاقة الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي من خلال "قناتين"، والتي عبرهما ينتقل أثر تغيرات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي للبلد المضيف، ويكون ذلك بصفة مباشرة (01) من خلال تراكم مدخلات الإنتاج (رأس المال، العمل)، أو بصورة غير مباشرة (02) من خلال نمو عوامل الإنتاج (نمو انتاجية العمل، تقنيات حديثة، . .)[2]؛ وتعد دراسة ***Benhabib et Zenasni (2013)*** من بين البحوث التي تطرقت بصفة خاصة لمحددات وأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة "1980–2010"، حيث حاول الباحثان من خلال "تحليل بيانات مقطعية" قياس نموذج لحالة الجزائر بهدف تحديد العوامل الرئيسة المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني، وتوصل الباحثان إلى أن الاستثمار الأجنبي يمثل عامل مهم في تكوين الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الوطني، غير أن نسبة مساهمة التدفقات الرأسمالية الأجنبية إلى الجزائر تبقى ضعيفة وغير معنوية، ويفسر ذلك بالعوائق التي تقف حيال تجسيد المشاريع الاستثمارية في الجزائر؛ من جهة ثانية يؤثر الانفتاح التجاري بصورة سلبية على الناتج الوطني الخام في الاقتصاد الوطني، ويدل ذلك على عدم فعالية التدابير المتخذة في ادارة التوازن الخارجي للاقتصاد في الجزائر؛ في حين أن المتغيرات المتحكمة في الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (الاستثمار المحلي، تطور المنظومة المصرفية. . .)، شكلت أثر ايجابي على نمو الاقتصاد الوطني[3]. من ذلك نستنتج أن زيادة التدفقات الرأسمالية الأجنبية الى الاقتصاد الوطني تتوقف على فعالية السياسات الاقتصادية في تفعيل الجهاز الانتاجي، وتحييد العوائق المؤسسة على الادارة غير الرشيدة، بالاضافة إلى ضرورة وجود نظرة شاملة واستشرافية لبناء استراتيجيات تنموية طويلة المدى، توفر لرأس المال الاجنبي والمحلي فرص وحوافز متعددة تسمح بتجسيد المشاريع الاستثمارية ضمن محيط اقتصادي حيوي ذو مخاطر متدنية.

---

1 Bouri Sarah et Senoucu Imen, ***Les determinants des IDE : cas de l'algerie (1980-2011) etude econometrique****, Ruvue Nour des etudes economiques, N° 02, Algerie,, 2015, p 160-161 disponible sur : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/7748, consulté le : 12/06/2018.*

2 Kamil Makiela and Bazoumana Ouattara, ***Foreign direct investment and economic growth : exploring the transmission channels****, Journal of Economic Modelling, 2017, p 02, Available on : https://doi.org/10.1016/j.econmod,.viwed on : 02/06/2018.*

3. Benhabib et Zanasni, ***op.cit****., P 16.*

. المبحث الثاني: تحليل أداء القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة "2000–2016" .

شكلت التنمية الصناعية وتحسين أداء القطاع الصناعي في الجزائر محور اهتمام الدولة خلال عقود، من خلال العمل على رفع تنافسية الجهاز الانتاجي وصادرات السلع الصناعية، و تواجه الصناعة المحلية عدة تحديات تفرضها التغيرات الاقتصادية الحديثة، والتي تتطلب اصلاحات هيكلية، وتعديلات جوهرية في المنظومة الصناعية لتطوير تنافسيتها، على اعتبار توافر قدرات تمكنها من رفع القيمة المضافة للقطاع ومساهتها في الناتج المحلي الاجمالي، وترقية النمط الانتاجي السائد في القطاع الصناعي. وفي ذات الاطار تبنت الحكومة استراتيجية للتنمية الصناعية تستهدف التكيف مع التحديات التي فرضها تفعيل برامج التنمية الاقتصادية، وعلى اعتبار التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000– 2016)، والتي تميزت بزيادة اسعار المواد الأولية المصدرة وتحسن التوازن على المستوى الكلي، وارتفاع الطلب الكلي. وسنتناول من خلال هذا المبحث إلى تنافسية القطاع الصناعي واستراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر ، بالاضافة إلى مدى تأثير تغيرات حسابات القطاع الصناعي على بعض المجاميع الاقتصادية الكلية.

. المطلب الأول: تنافسية القطاع الصناعي الوطني.

تضمن التقرير السنوي لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية لسنتي 2012 و2014 مؤشر لتحليل تنافسية القطاع الصناعي "***C.I.P****"على المستوى الدولي، ويعتمد في ذلك على مؤشر مركب من ثمانية مقاييس ومؤشرات فرعية مجمعة وفق ثلاثة أبعاد، يتعلق البعد الأول بقدرة الاقتصاد على انتاج وتصدير السلع المصنعة (يعتبر البعد الأول ذو علاقة بمؤشر الميزة النسبية الظاهرة ، الذي تطرق له "***Balassa***" في تحليله للقدرة التصديرية للبلد)؛ في حين يغطي البعد الثاني مستوى اعتماد التكنولوجيا الحديثة في السلسلة الإنتاجية للبلد؛ أما البعد الثالث فيعكس مستوى تأثير القطاع الصناعي للبلد في سلسلة الإنتاج

* ***CIP*** *:Competitve* ***I****ndustrial* ***P****erformance.*

العالمية من حيث نسب القيمة المضافة والتصدير[1].ومن خلال الجدول التالي نتطرق لرصيد وترتيب الاقتصاد الوطني وفق مؤشر "***C.I.P***".

. الجدول رقم (04–21): ترتيب ورصيد الاقتصاد الوطني وفق مؤشر التنافسية الصناعية العالمي لسنتي 2012 و 2014.

السنة / البلد	. مؤشر سنة 2012		. مؤشر سنة 2014	
	الترتيب العالمي	الرصيد	الترتيب العالمي	الرصيد
الجزائر	86	0.0223	88	0.024

. المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

*– Shyam Upghayaya & Shoreh Mirzaei, **Competitive Industrial Performance Report 2014**, Industrial developement organization, working paper 12/2014, Vienna, 2015, p 06, available on : unido.org.*

*- Industrial developement organization, **Competitive Industrial Performance Report 2016**, CIP Index 2016 : Country and Economy Profiles, Vienna, 2017, p 15, available on : unido.org.*

يبين الجدول اعلاه رصيد القطاع الصناعي المحلي ضمن مؤشر التنافسية الصناعية بـ 0.0223 بمرتبة 86 سنة 2012، في حين تمركز في المرتبة 88 من أصل 144 دولة سنة 2014، برصيد 0.024، ويرجع الترتيب المتأخر للقطاع الصناعي في الجزائر وفق مؤشر "***C.I.P***" إلى اعتماده المطلق على الموارد الطبيعية وتحويلها، بالاضافة إلى تدني اعتماد التكنولوجيات الحديثة في سلاسل الانتاج، حيث بلغت نسبة الاستخدام للتقنية المنخفضة 0.2 %، في حين بلغ معدل إستخدام التقنية المتوسطة في الصناعة الوطنية 1.8 % ،في انعدام تام للتقنيات عالية التطور. من ناحية أخرى ترتكز دراسة تنافسية القطاع الصناعي على تحليل تغيرات معدل استغلال القدرة على الإنتاج (***T.U.C***)*، والذي يبين الفارق بين القدرة الفعلية للقطاع الصناعي والقدرة المستغلة للانتاج. نظريا، تشكل القدرة القصوى للانتاج، مخرجات

[1]. حسان ليندة، حداد محمد، " **آليات النهوض بالصناعات التحويلية كمدخل لتسريع النمو الاقتصادي وانعاش الصادرات خارج المحروقات– دراسة حالة الجزائر، تونس والمغرب**"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 20، العدد 02، 2016، ص 200، متوفر على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/51464.

* ***TUC : T**aux d'**U**tilisation des **C**apacités de **P**roduction.*

الآلات الصناعية خلال فترة زمنية من الاستغلال الأمثل للامكانيات، وفق الحدود التقنية؛ وبالتالي يعكس المؤشر قدرة القطاع الصناعي على تلبية الطلب الداخلي، أو مدى ضعف هذا الأخير؛ كما يعتبر المعدل من اهم المؤشرات لتحليل العجز في المجاميع الاقتصادية الكلية، وخاصة الجهاز الانتاجي في الاقتصاد الوطني، حيث يكشف عن مدى تأثير الصدمات الخارجية على القطاع الصناعي. وفي ما يلي نتطرق لتغيرات المعدل السنوي لإستغلال القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي في الجزائر.

. الشكل رقم (04–11): تطور المعدل السنوي لإستغلال القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي خلال الفترة "2000–2016".

الوحدة: نسبة مئوية (%) .

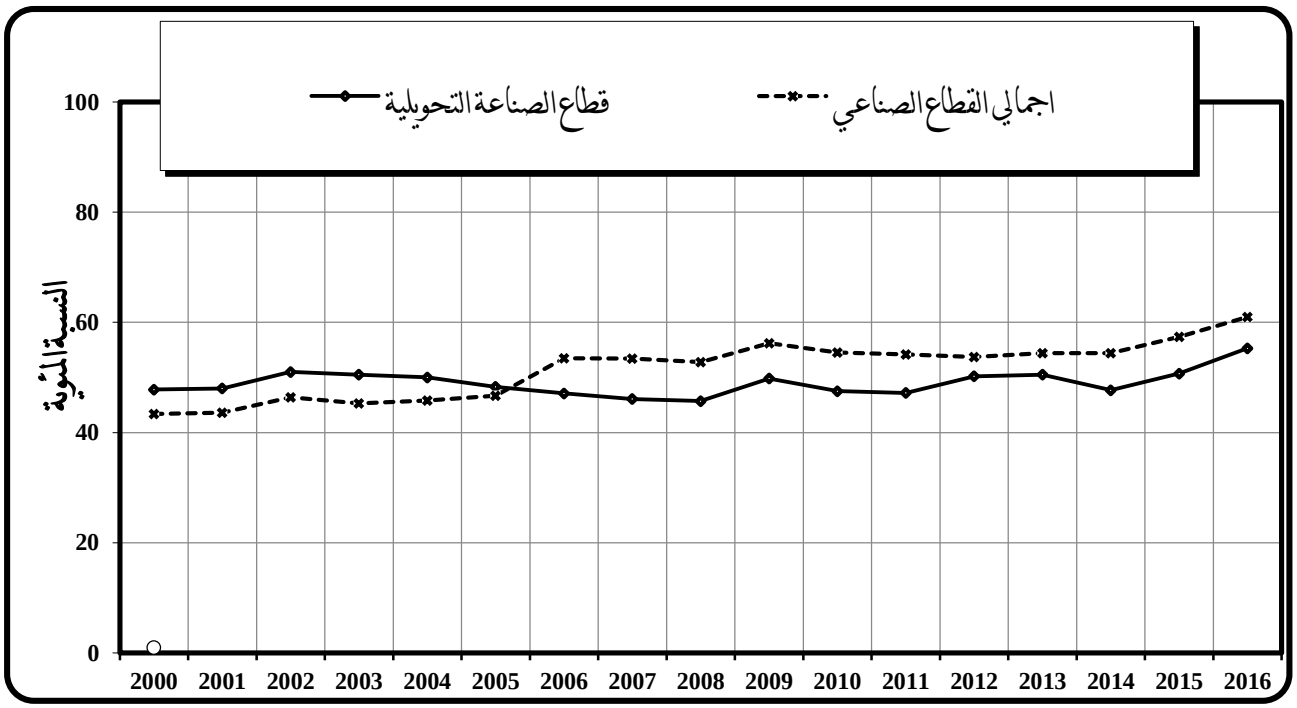

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

*- Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 1999 a 2009**, Collection statistiques N° 152, Serie E : statistiques économiques, Alger, october 2010, p 05..*

*- Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 2006 a 2016,** Collection statistiques N° 206, Serie E : statistiques économiques, Alger, novembre 2017, p 29.*

يبين الشكل رقم (04–11) القدرة الاجمالية المستغلة للقطاع الصناعي حيث سجلت سنة 2000 نسبة 43.4 % لتحافظ على وتيرة متزايدة لغاية سنة 2008 حيث تراجعت قدرة الاستغلال بنسبة 1.12 %

، لتبلغ أقصى قيمة بـ 61 % سنة 2016؛ في حين أن معدل القدرة المستغلة في قطاع الصناعة التحويلية شهد تذبذب خلال الفترة 2000–2016، كما ان القدرة الإنتاجية لقطاع الصناعة التحويلية لم تتجاوز النصف (50 %) لغاية 2016 بمعدل 55.3 % وهو ما يدل على تدني القدرات المستغلة في الصناعة الوطنية، في حين بلغ المعدل 96.8 %، 93.4 %، 90.8% للسنوات، 2014، 2015، 2016، على الترتيب في قطاع المحروقات. ويتحدد معدل القدرة على الإنتاج في القطاع الصناعي وفق عدة عوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة، فنمو الطلب على المنتجات الصناعية المصنعة ونصف المصنعة يساهم في زيادة معدل القدرة الإنتاجية للقطاع، وكذلك انتاجية العاملين التي تتأثر ببرامج التكوين والتأهيل، بالاضافة إلى تطوير النسيج الصناعي وادماج التقنيات المتطورة.

. أولا. مساهمة الصناعة التحويلية في الميزان التجاري: أشارت الدراسات الحديثة إلى ضرورة التغير (التحول الهيكلي)، أي التحول من أنشطة منخفضة الانتاجية إلى أنشطة عالية الانتاجية من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي سريع ومرتفع ومستدام، نظرا لأن زيادة نسبة الصناعة التحويلية في الصادرات السلعية وتزايد معدلات نموها تحقق نموا اقتصاديا مرتفعا، كما أن هذا التغير ليس ضروريا فقط لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وانما لتخفيض مستوى الفقر وتوفير فرص التوظيف وذلك بتحقيق التكامل ورفع معدلات نمو الانتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية، وتنمية فرص العمل في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات[1]. ويوضح الشكل التالي تطور الصادرات والواردات للصناعة التحويلية خلال الفترة (2004 –2014).

[1] حسان ليندة، حداد محمد، **مرجع سابق**، ص 04.

. الشكل رقم (04–12): نصيب قطاع الصناعة التحويلية من الصادرات والواردات خلال الفترة "2004–2014".

الوحدة: مليون دج.

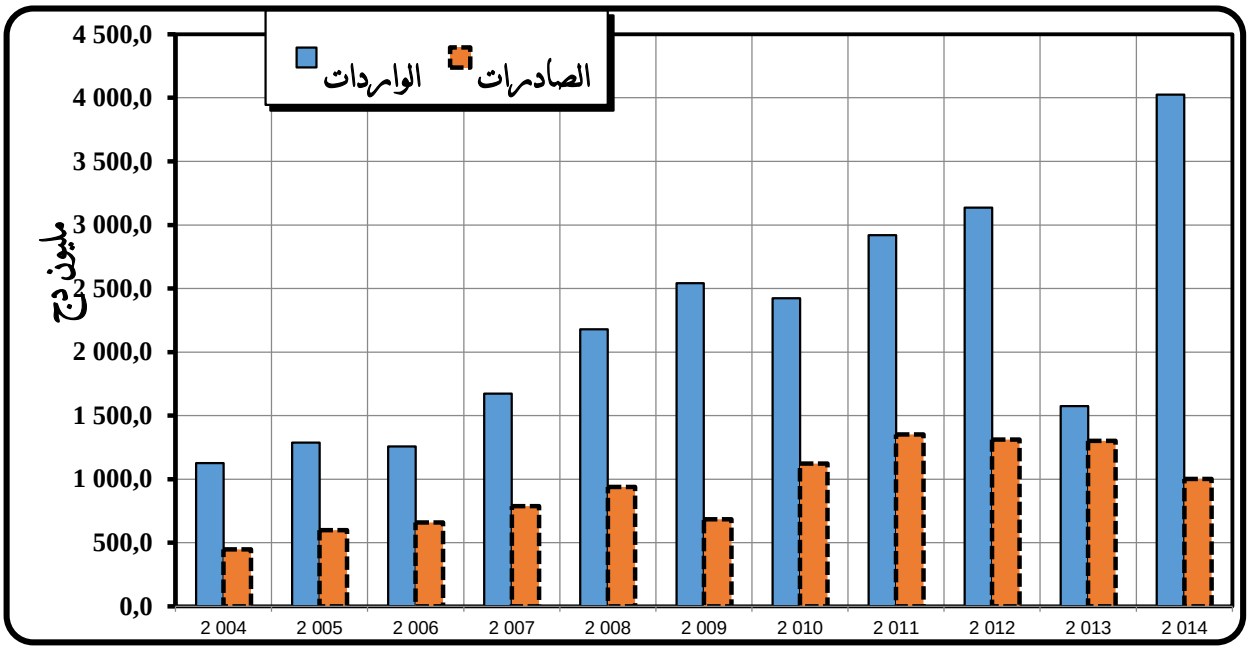

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

*- Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 1999 à 2009**, Collection statistiques N° 152, Serie E : statistiques économiques, Alger, octobre 2010, p 22.*

*- Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 2006 a 2016,** Collection statistiques N° 206, Serie E : statistiques économiques, Alger, novembre 2017, p 98.*

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن صادرات قطاع الصناعة التحويلية بلغت إجمالي قدره 102 الف مليار دج (حوالي 102 مليار دولار*) خلال الفترة (2004–2014)، وعرفت هذه الفترة وتيرة تنازلية في نمو قيمة الصادرات لقطاع الصناعة التحويلية، وذلك بسبب عملية إعادة هيكلة القطاع الصناعي وخوصصة العديد من المؤسسات الصناعية العمومية ما أدى لتراجع الانتاج في الصناعة التحويلية، ورغم ذلك فإن الفترة (2010–2014) تميزت بمعدل تصدير أكبر من الفترة (2004–2008)، حيث بلغت صادرات قطاع الصناعة التحويلية أعلى قيمة لها بـ 35 .1مليار دج سنة 2011 بنسبة 1.7 % من

* على اعتبار متوسط سعر صرف العملة المعتمد خلال الفترة "2004–2014": 1 دولار امريكي= 100 دج.

إجمالي الصادرات الكلية للبلد، لتأخذ منحنى تنازلي إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت حوالي 1.002 مليار دج ، ما يفسر ضعف شديد لتنافسية الانتاج الصناعي وعجز كبير لقطاع الصناعة التحويلية في تلبية حاجيات الاقتصاد الوطني فضلا عن التصدير. كما يبين الشكل رقم (04–12) الاعتماد الشديد على المنتجات المستوردة، حيث بلغت واردات قطاع الصناعة التحويلية سنة 2014 قيمة قصوى بـ 4026.3 مليار دج بنسبة بلغت 81 % من الواردات الكلية للبلد، وبلغ نصيب قطاع الصناعة التحويلية من الواردات 24143.8 مليار دج (حوالي 241 مليار دولار) خلال الفترة "2004–2014"؛ وتتكون واردات الصناعة التحويلية من أكثر من 52 منتج رئيسي لتموين القطاعات الفرعية، حيث احتل قطاع الصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية الصدارة بنسبة 60 % من واردات الصناعة التحويلية خلال الفترة 2004–2014، في حين تمركزت الصناعة الكميائية، البلاستيك والمطاط في المرتبة الثانية بنسبة 13.8 % خلال نفس الفترة؛ من ناحية أخرى يرجع الارتفاع الكبير في واردات الصناعة التحويلية بإعتماد السلاسل الانتاجية لبعض القطاعات الفرعية (الصناعة الالكترونية، الصناعة الالكترومنزلية، الصناعة الميكانيكية (صناعة السيارات)) على أنظمة المنتج المفكك كليا " ***CKD**" و المنتج المفكك جزئيا "****SKD***"، والتي تعتمد على استيراد قطع غيار في اطار مشاريع صناعية لتركيب منتجات نهائية، وتستفيد هذه الأنظمة من تخفيضات التعريفة الجمركية أقرت ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

.ثانيا. مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات في الميزان التجاري: اعتمدت الدولة سنة 2015 استراتيجية في اطار ترقية الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال العمل على[I]:

---

* ***CKD : Complete Knock Down.***

** ***SKD : Semi Knocked Down.***

[1].*Minisetre de l'industrie et des Mines,* ***Politique gouvernementale dans le domaine de l'industrie et des mines,*** *Alger, Algerie, September 2015, p 02-07.*

- **ترقية الجهاز الانتاجي للصناعة الاستخراجية الوطنية:** ويتطلب ذلك تكثيف النسيج الصناعي، بالاضافة إلى تنظيم الفروع التي تكتنف المخرجات ذات القيمة المضافة العالية، وتعتمد في ذلك على آليات وميكانيزمات منها اعادة تقييم وعصرنة الامكانيات الصناعية الوطنية؛ والعمل على اعادة تموقع المؤسسات العمومية من خلال ادماج نشاط البحث والتطوير والاعتماد على البحث العلمي ودعم منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توسيع فرص المناولة الصناعية؛ بالاضافة إلى بعث مشاريع للاستكشاف ودراسة مكامن الخامات المعدنية، وذلك لدعم الدراسات الجيوفيزيائية المتوفرة.

- **ترقية وتطوير التنافسية الصناعية:** وتعتمد الاستراتيجية في سبيل بلوغ ذلك ثلاثة آليات هي: ترقية الإنتاجية لمواجهة التنافسية العالمية؛ وضع أجهزة مرافقة للمؤسسات وذلك لضمان فعالية المنظومة الادارية، وتحيين الهياكل المحلية لمرافقة المؤسسات.

- **تعزيز الحوافز الاستثمارية للصناعة الاستخراجية:** وذلك من خلال خلق محيط عملي ومؤسساتي يتوافق ومتطلبات تنمية وتحفيز الاستثمار، من خلال العمل على زيادة العرض كما ونوعا للعقار المخصص للاستغلال، وتعديل المنظومة التشريعية للاستثمارات الصناعية.

تعتمد الاستراتيجية المتبناة على ترقية وتوسيع قدرات الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات، وتوسيع قدرة القطاع المحلي على احلال الواردات، غير أن ادماج مخرجات الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات ضمن مسعى تنويع الصادرات الوطنية، يطرح أكثر من تساؤل حول جدوى تثمين الموارد الطبيعية؛ حيث اعتمدت العديد من الدول صيغ مختلفة للحد من صادرات المواد الأولية، خاصة الدول الكبرى التي تسيطر على نسب معتبرة من الاسواق العالمية، من خلال فرض نسب عالية من العوائق الجبائية والتعريفات الجمركية على صادرات المعادن الخام أو تقييد الكميات المخصصة للتصدير[1]. وفيما يلي نتطرق لمساهمة الصناعة الاستخراجية في الميزان التجاري في الجزائر.

[1].*Fung K.C et Korinek Jane, **Aspects économiques des restrictions a l'exportation de matières premiers industrielles**, Document de travail de l'OECD sur la politique commerciale n° 155, juillet 2013, p 08, disponible sur : http://www.oecd.org/trade/. Consulté le 01/05/2018 a 01 :26.*

. الشكل رقم (04–13): نصيب قطاع الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات من الصادرات والواردات خلال الفترة "2000–2016" .

الوحدة: مليون دج.

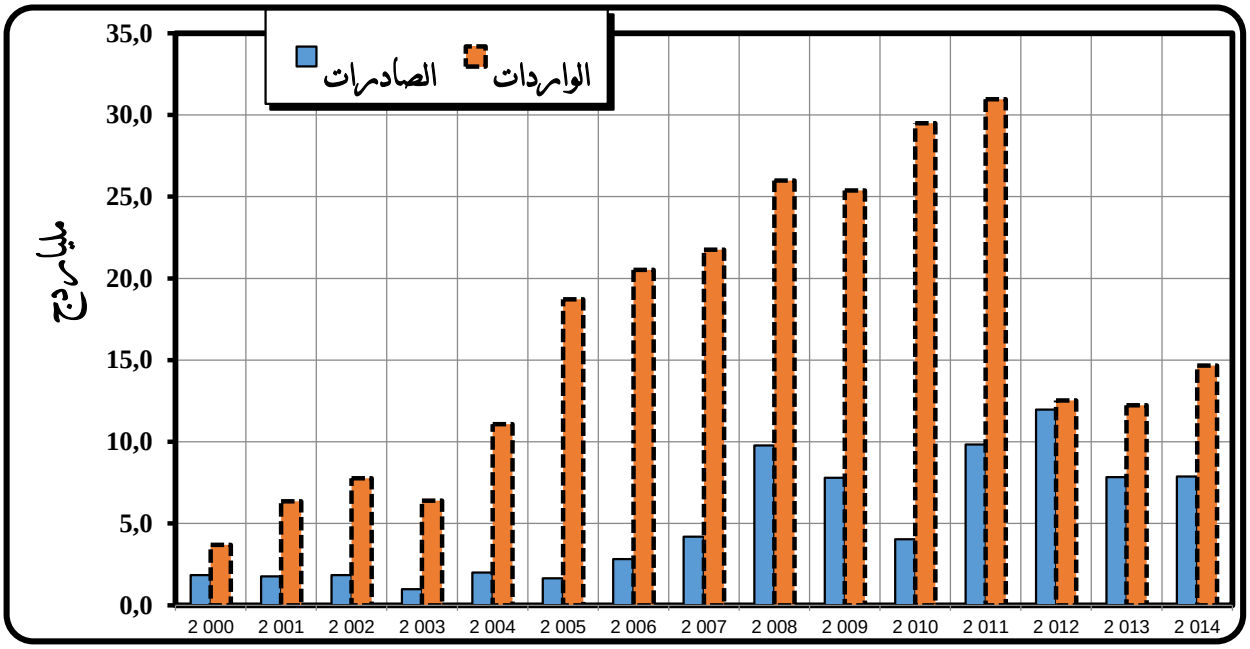

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- Office national des statistiques, l'activité industrielle de 1999 a 2009, Collection statistiques N° 152, Serie E : statistiques économiques, Alger, october 2010, p 22.

*- Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 2006 a 2016,** Collection statistiques N° 206, Serie E : statistiques économiques, Alger, novembre 2017, p 98.*

تمثل المواد الأولية (الفحم، الحديد، المعادن غير الحديدية، الملح، الفوسفات) من أهم صادرات الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات في الجزائر، والتي بلغت أعلى قيمة لها من خلال الشكل رقم (04–13) بـ 12 مليار دج سنة 2012، وذلك ضمن وتيرة متذبذبة خلال الفترة "2000–2014"، وبالنسبة للواردات فسجلت أقصى قيمة سنة 2011 بـ 31 مليار دج بعجز سنوي للصناعة الاستخراجية فقط قدره 21.2 مليار دج، ليبلغ الأخير حوالي 07 مليار دج سنة 2014، كتفسير واضح لتدني تنافسية الصناعة الاستخراجية في الاقتصاد الوطني. ويشكل مجموع العوامل التكنولوجية والتسهيلات في مجال العملية التصنيعية ، بالاضافة إلى توفر عناصر الإنتاج والكفاءة في استخدامها، والموقع الجغرافي، محددات

لتنافسية الصادرات الصناعية[1]، ذلك أن ضعف تنافسية الصادرات الصناعية في الاقتصاد الوطني يرجع إلى مجموع عوامل نذكر منها[2]:

– **العوامل الداخلية:** تعد العملية التصديرية منظومة متكاملة من معلومات، واستثمار، وتمويل، واستيراد وتصنيع، وبنية اساسية ، وتعامل مع مختلف الهيئات ذات العلاقة، لذلك فإن المنتج لم يعد يعتمد على المزايا النسبية في التصدير، وإنما انتقل إلى الاعتماد على مزايا مكتسبة بفعل العوامل التي تؤهله إلى المزايا التنافسية حتي يتمكن من ولوج الأسواق الخارجية. وباعتبار تأثير المشاكل الإنتاجية على الصادرات الصناعية، تشكل مكونات السياسة الاقتصادية ارهاصات سلبية على غرار : التعريفات الجمركية، وارتفاع نسب الضرائب على ارباح الشركات؛ كذلك العوامل المتعلقة بحجم الإنتاج وتكلفته، وجودة المخرجات، حيث يرتكز الطلب الفعال للصادرات الصناعية الوطنية على تحقيق متطلبات الجودة الشاملة، ومدى فاعلية ادارتها من قبل المؤسسات الصناعية الوطنية.

– **العوامل الخارجية: حيث** شكل غياب الدراسات وعدم توافر المعلومات عن الأسواق الخارجية من اهم المشاكل التي تواجه الصادرات الوطنية، كما أن الظروف المتغيرة بالأسواق الخارجية ، خاصة المتعلقة بالمنافسة الحادة والمعتمدة على عاملي الأسعار والجودة، بالاضافة الى السياسات الحمائية ، ومشاكل التسويق، أدت بالاجمال إلى قصور في استراتيجية دعم الصادرات الصناعية وعدم القدرة على تقييم الفرص والتنبؤ بالطلب، ومن ثم تحديد الأهداف ورسم السياسات التصديرية.

. **ثالثا . مساهمة القطاع الصناعي في التوظيف:** تواجه السياسة الاقتصادية عائق التقدير الكمي لمشكلة البطالة، فتحديد المعدلات الفعلية للبطالة يقتضي القيام بتقديرات فصلية لحجم القوة العاملة وفئاتها المختلفة، والعوامل المؤثرة في تحديد الأهمية النسبية لهذه الفئات[3]؛ وتطرق الباحثان "**مبروك رايس**

---

[1]. زرقين عبود، **مرجع سابق**، ص 421 .

[2]. زرقين عبود، **نفس المرجع**، ص ص 421–422 .

[3]. رايس مبروك، عبد الحق رايس، " **دور القطاعات الاقتصادية في التقليل من معدلات البطالة في الجزائر –دراسة قياسية لقطاع الزراعة، الصناعة، الأشغال العمومية والتجارية للفترة 2003–2014**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة ،العدد 03، الجزائر، جوان 2017، ص 226، متوفر على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33197، تاريخ الاطلاع: 2018/09/14 .

"و"**عبد الحق رايس**" في بحث لهما حول "**دور القطاعات الاقتصادية في التقليل من معدلات البطالة في الجزائر**"، لدراسة احصائية لمدى مساهمة القطاعات الاقتصادية القائدة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة "2003–2014"، وانطلق الباحثان على اساس فرضية وجود تأثير معنوي لقطاع الصناعة على معدلات البطالة في الجزائر، وتوصلا إلى عدم وجود أثر معنوي لقطاع الصناعة على معدلات البطالة في الجزائر، وأن التغيرات في قطاعي البناء والأشغال العمومية يفسران نسبة 82.2 % من التغير في حجم البطالة في الاقتصاد الوطني[1]. ومن خلال الجدول والشكل التاليين نتطرق لمساهمة القطاع الصناعي في التوظيف في الجزائر.

. الجدول رقم (04–22): تطور اليد العاملة في القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة "2000–2016".

السنوات	إجمالي اليد العاملة في القطاع الصناعي	النسبة إلى اجمالي اليد العاملة (%)
2000	181024	14.46
2001	184033	12.43
2002	176961	13.61
2003	175061	13.20
2004	164352	14.28
2005	158852	12.84
2006	132921	14.26
2007	123660	12.05
2008	110612	12.4
2009	106576	12.6
2010	101708	13.72
2011	102615	14.20
2012	100479	13.10

[1]. رايس مبروك، عبد الحق رايس، **نفس المرجع السابق**، ص 232.

2013	103878	13.00
2014	112205	12.60
2015	11112	13.30
2016	106780	13.50

. **المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/15.

. الشكل رقم (04–14): تطور اليد العاملة في القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة "2000–2016".

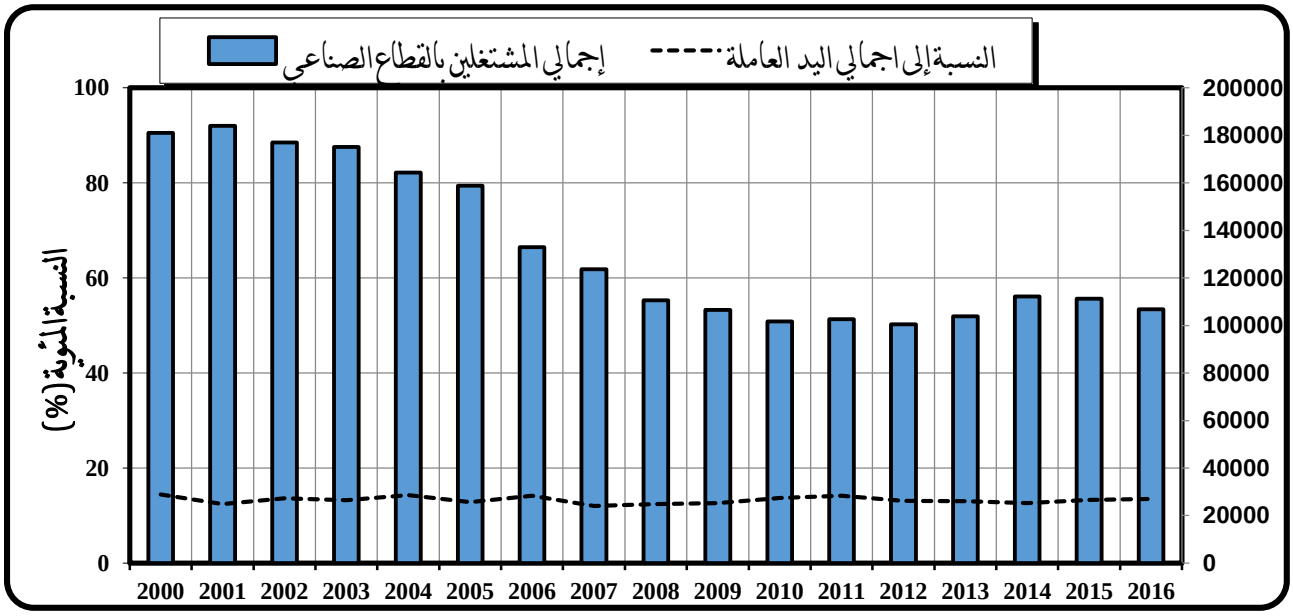

. **المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04–22).

يبين الجدول رقم (04–22) تغيرات اليد العاملة لقطاع الصناعة التحويلية العمومي (خارج قطاع المحروقات، الطاقة والمناجم)* خلال الفترة "2000–2016"، حيث نلاحظ تراجع اجمالي اليد العاملة في القطاع الصناعي خلال الفترة "2000–2016" بـ 58.98 %، حيث فقد القطاع ما يفوق 74 الف 74244 منصب عمل خلال نفس الفترة، ويبين الشكل رقم (04–14) تدني مساهمة القطاع في اجمالي التوظيف في الاقتصاد الوطني حيث لم تتجاوز نسبة التوظيف في قطاع الصناعة التحويلية العمومي

* اعتمدنا على البيانات المتوفرة للديوان الوطني للاحصاء.

14.5 % إلى اجمالي اليد العاملة في الجزائر. وتطرق من خلال المطلب التالي لمدى مساهمة الفروع الصناعية للقطاع العمومي في الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني.

. المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني.

يؤدي عدم تنويع مصادر النمو إلى الاستمرار في الاعتماد على الصادرات من المواد الأولية، ويشكل ذلك خاصية مميزة للاقتصاد الوطني، وبالاضافة إلى تدهور شروط التبادل التجاري غير الملائمة مع الشركاء الخارجيين بسبب ضعف البنية التنافسية للاقتصاد الوطني، أصبح تطويرالقطاع الصناعي ضرورة ملحة لاحلال مصدر النمو القائم على المصادر الطبيعية غير المتجددة، الذي قد يسهم في تسجيل النمو المضطرد عن طريق الصناعة إلى حد كبير وتحقيق تحول اقتصادي [1]. نعرض من خلال هذا المطلب مساهمة القطاع الصناعي الوطني في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة الاجمالية كما يلي:

.أولا. مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة الاجمالية: ترتكز الصناعة التحويلية على أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني، تظهر من خلال قدرتها على منافسة قطاع المحروقات ومساهمته في الناتج الداخلي وتحسين توازن الميزان التجاري، بالاضافة إلى امكانية القطاع تحقيق مطلب التنويع الاقتصادي، لتنوع المراحل والعمليات الإنتاجية؛ ومن خلال النقاط التالية نتطرق لتطور القيمة المضافة للفروع الصناعية في الاقتصاد الوطني.

.1. الصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية: يتضمن تصنيف الديوان الوطني للاحصائيات للصناعة التحويلية قطاع الصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية، والذي يتكون من عدة قطاعات فرعية، هي:

---

[1]. بن لوكيل رمضان، بشاري سلمى ، **الأهمية الاستراتيجية للصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي، دراسة مقارنة الجزائر– تونس"**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 31، 2015، ص 106، متوفر على الرابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/9619*، تاريخ الاطلاع: 2018/09/20.

.1.1. الصناعة التعدينية (الحديد والصلب): التي تعتبر أساس القاعدة الصناعية في الاقتصاد الوطني، حيث تتميز السلسلة الانتاجية في القطاع بالتعقد وتعدد عمليات الانتاج، بالاضافة لكثافة الاستهلاك الطاقوي، والموارد المالية، ويعتبر من أكبر القطاعات تأثرا بالأزمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية. وتنقسم العملية الإنتاجية للقطاع إلى تعدين وتحويل الحديد الصلب؛ انتاج وتحويل المنتجات الحديد وغير الحديدية؛ صناعة المنتجات الوسيطة والنهائية للصناعة التعدينية، الميكانيكية والكهربائية.

.2.1. الصناعة الميكانيكية: يشكل رأس المال العام النسبة الأكبر في المشاريع الاستثمارية في قطاع الصناعة الميكانيكية، ويوفر القطاع فرص كبيرة لعقود المناولة الصناعية، حيث تم ابرام 500 عقد مناولة مع القطاع الخاص خلال الفترة (2008– 2015) ، غير أن غياب إطار تنظيمي ومحيط اقتصادي تنافسي أثر سلبا على قطاع الصناعة الميكانيكية، ما اضطر الحكومة لتبني مخطط الاستثمار في الصناعة الميكانيكية (2013– 2015) في اطار احلال الواردات خاصة في قطاع السيارات.

.3.1. الصناعة الكهربائية والالكترونية: تضمنت الاستراتيجية الصناعية لسنة 2008 مخطط استثماري لتنمية الانتاج ورفع كفاءة قطاع الصناعة الكهربائية والالكترونية، ويظهر جليا ضرورة تطوير القطاع بسبب زيادة الطلب على مخرجات الصناعة الكهربائية والصناعة الالكترونية.

تجدر الاشارة إلى أن تصنيف الديوان الوطني للاحصائيات يتضمن تجميع مكثف للفروع الصناعية، ومثال على ذلك قطاع الصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والالكترونية، والذي يضم أنشطة صناعية غير متجانسة[I].وفيما يلي تطور الانتاج والقيمة المضافة في قطاع الصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية خلال الفترة (2000– 2016) .

[1].*Bekkour Rafik,* ***Le processus de desindustrialisation en Algerie : Constat et Axes d'une Re-Industrialisation****, ENSSEA, Alger, Algerie, p 373. Disponible sur :.www. enssea.net, consulté le 30/09/2018 a 18 :59.*

. الجدول رقم (04-23): تطور الانتاج الاجمالي والقيمة المضافة للصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية خلال الفترة (2000–2016) . (الوحدة: مليون د.ج) .

السنوات	إ.ص.ت.م.ك.إ*	إجمالي القيمة المضافة للقطاع
2000	87656,9	34561.6
2001	88477,4	33947.6
2002	94438,4	34306,3
2003	108904,2	37974,8
2004	120261,2	41326,1
2005	126394,8	43567,7
2006	130324,8	45364,9
2007	154143,6	53230,8
2008	188083,4	64474,6
2009	263383,7	83130,9
2010	274308	83325,7
2011	288595,4	74846,9
2012	313851,3	97395,5
2013	337 802,3	104021,9
2014	346 005	109170,3
2015	391647	124235,2
2016	408213	120194.6

*** إ.ص.ت.م.ك.إ:** الانتاج الاجمالي للصناعة التعدينية الميكانيكية، الكهربائية والالكترونية.

. المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

*- Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 1999 a 2009**, Collection statistiques N° 152, Serie E : statistiques économiques, Alger, october 2010, p 46..*

*- Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 2006 a 2016,** Collection statistiques N° 206, Serie E : statistiques économiques, Alger, novembre 2017, p 41.*

. الشكل رقم (04–15): تطور الانتاج والقيمة المضافة للصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية خلال الفترة (2000–2016) . (الوحدة: مليون د.ج) .

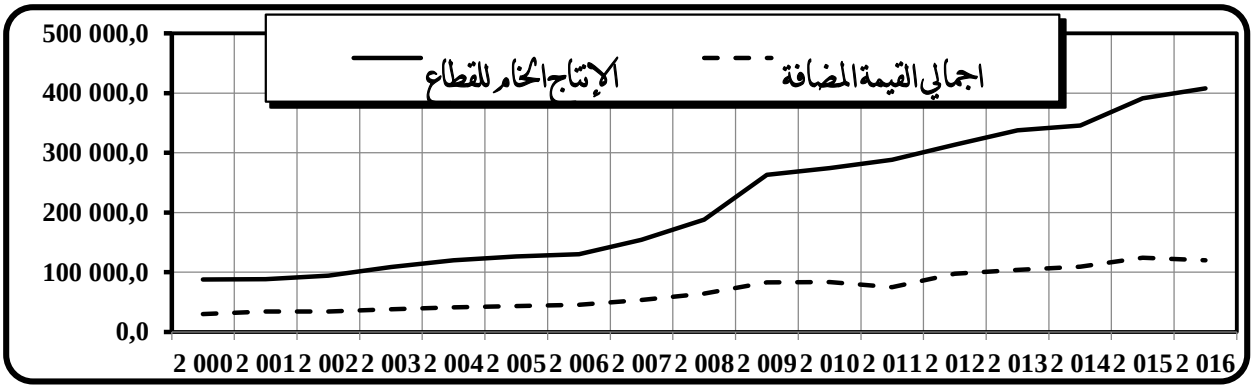

. المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04–23) .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04–23) تطور الانتاج الاجمالي لقطاع الصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والالكترونية ، حيث انتقل من 87.6 مليار دج سنة 2000 إلى 88.4 مليار دج سنة 2001 بنسبة نمو متدنية جدا قدرت بـ 0.04 %، وبلغ الإنتاج الاجمالي للقطاع نسبة نمو معتبرة سنة 2003 قدرت بـ 15.32 % بقيمة اجمالية 108.9 دج، ويرجع ذلك لنمو فرع صناعة الآليات الصناعية (23.9 %) وفرع صناعة المعدات الميكانيكية (40.6 %)، في حين تراجع فرعي "المنتجات الوسيطة الحديدية، الميكانيكية والكهربائية" و" المنتجات النهائية الميكانيكية" بـ 24% خلال نفس السنة؛ وبالرغم من النمو الملاحظ للانتاج في قطاع الصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والالكترونية، لم تربوا القيمة المضافة السنوية للقطاع عن 34.2 مليار دج خلال الفترة 2000-2003، بالاضافة إلى تراجع نمو الإنتاج بنسبة 4.89 %، 5.33 %، 02 %، للسنوات 2004، 2005، 2006 على التوالي، واستعاد القطاع مساره نحو النمو سنة 2007 حيث بلغ الإنتاج السنوي 1.6 مليار دج بمعدل 18.28 %، ثم 22 % سنة 2008 ، ليستقر عند 2.6 مليار دج سنة 2009 بأعلى نسبة نمو للقطاع خلال الفترة 2000–2016 قدرت بـ 40.03 %، ويرجع ذلك لنمو الانتاج في قطاع الفرعية صناعة الحديد والصلب الذي سجل زيادة بـ40 % سنة 2009، بالاضافة إلى نمو الصناعة الميكانيكية بـ 6.8 % . وبلغت القيمة المضافة لإجمالي القطاع سنة 2009 أفضل نسبة نمو بـ 28 %، وذلك بسبب تحسن معدلات الانتاج في كافة القطاعات الفرعية خاصة الصناعة الكهربائية والصناعة الالكترونية.

ارتفع الإنتاج الاجمالي للقطاع من 274308 مليون دج سنة 2010 إلى 408213 مليون دج سنة 2016، حيث سمحت التدابير الحمائية المتخذة من طرف الحكومة سنة 2014 بتوجيه السلسلة الإنتاجية المحلية للاعتماد على بعض المنتجات المحلية، بالاضافة إلى زيادة معدل استغلال القدرات الإنتاجية من 36.7% إلى 47.1%، وهو ما سمح بتسجيل نسبة نمو للإنتاج الاجمالي للقطاع بلغت 18 % سنة 2016 مقارنة بسنة 2014 . في حين أن القيمة المضافة للقطاع ظلت متدنية (أنظر الشكل رقم (04-15) ولم تتجاوز عتبة 100 مليار دج (حوالي (01) مليار دولار) إلى غاية سنة 2013 ، وهذا ما يطرح تساؤلات حول كفاءة القطاع الذي يضم أهم الفروع الصناعية ومدى مساهمة مخرجاته في تغطية الطلب المحلي؛ كما بلغ الانتاج الاجمالي لقطاع خلال الفترة 2000–2016 أعلى قيمة بـ 408 مليار د .ج سنة 2016 بزيادة قدرها 4.22 % مقارنة بسنة 2015 .

. 2. **صناعة مواد البناء:** تطرق شعوبي وهيشر في بحثهما حول "**مساهمة قطاع مواد البناء في الاقتصاد الجزائري**" والذي يتكون من فروع صناعة الخام من الحجر الجيري والجبس والاسمنت، وخام السيليكا لصناعة الزجاج؛ حيث تطرق الباحثان لتحليل حسابات الانتاج والاستغلال للقطاع خلال الفترة (1974– 2007) باعتماد طريقة التحليل العاملي[1]، لتفسير مساهمة هذا القطاع في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتوصل الباحثان إلى وجود دلالة احصائية لمساهمة قطاع صناعة مواد البناء في توفير المواد الوسيطة للمشاريع الاستثمارية، والتي تتضمن[2] :

– **مشاريع صناعية:** مثل مشاريع الصناعات النفطية والصناعات الثقيلة، والصناعات المعدنية والعسكرية؛

– **مشاريع البنية التحتية:** مشاريع الطاقة الكهربائية والنقل وشبكات المياه ومجاري الصرف الصحي والاتصالات؛

---

1. شعوبي محمود، هيشر أحمد، "**دراسة احصائية لمساهمة قطاع مواد البناء في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974–2007**"، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر، ص 117، متوفر على الرابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/565*، تاريخ الاطلاع: 2018/09/22 .

2. عادل ابراهيم الحديثي، "**إصلاح صناعة الانشاءات في الأقطار العربية**"، ندوة المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص 25 .

– **مشاريع الهياكل الخدماتية والمدنية:** مثل الأسواق التجارية والمدارس والجامعات والمنشآت الرياضية والمراكز الطبية؛

– **المشاريع السكنية:** منها المجمعات السكنية والأبراج والعمارات.

وفيما يلي نتطرق لتغيرات الانتاج الاجمالي والقيمة المضافة للقطاع خلال الفترة (2000– 2016) .

. الجدول رقم (04–24): تطور الإنتاج والقيمة المضافة لصناعة مواد البناء، الزجاج والخزف، خلال الفترة (2000– 2016) .

الوحدة: مليون دج.

السنوات	الانتاج الاجمالي لقطاع صناعة مواد البناء	إجمالي القيمة المضافة للقطاع
2000	43989,2	29109,2
2001	56823,8	32476,8
2002	62188,7	36085,4
2003	60376,8	33337.1
2004	74612,4	44497.2
2005	80951,1	48635,1
2006	88919	55049,9
2007	100361,2	64303,5
2008	104430,4	68017
2009	112685,9	66864,8
2010	119323,1	70523,3
2011	126868,1	74846,9
2012	128647,9	75897,5
2013	136026,6	80347,1
2014	147283,6	88225,3
2015	155318,9	93186

2016	170787.1	101303.11

. **المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على :

*- Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 1999 a 2009**, Collection statistiques N° 152, Serie E : statistiques économiques, Alger, october 2010, p 46.*

*- Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 2006 a 2016,** Collection statistiques N° 206, Serie E : statistiques économiques, Alger, novembre 2017, p 41.*

. الشكل رقم (04–16): تطور الانتاج والقيمة المضافة لقطاع صناعة مواد البناء خلال الفترة (2000–2016) .

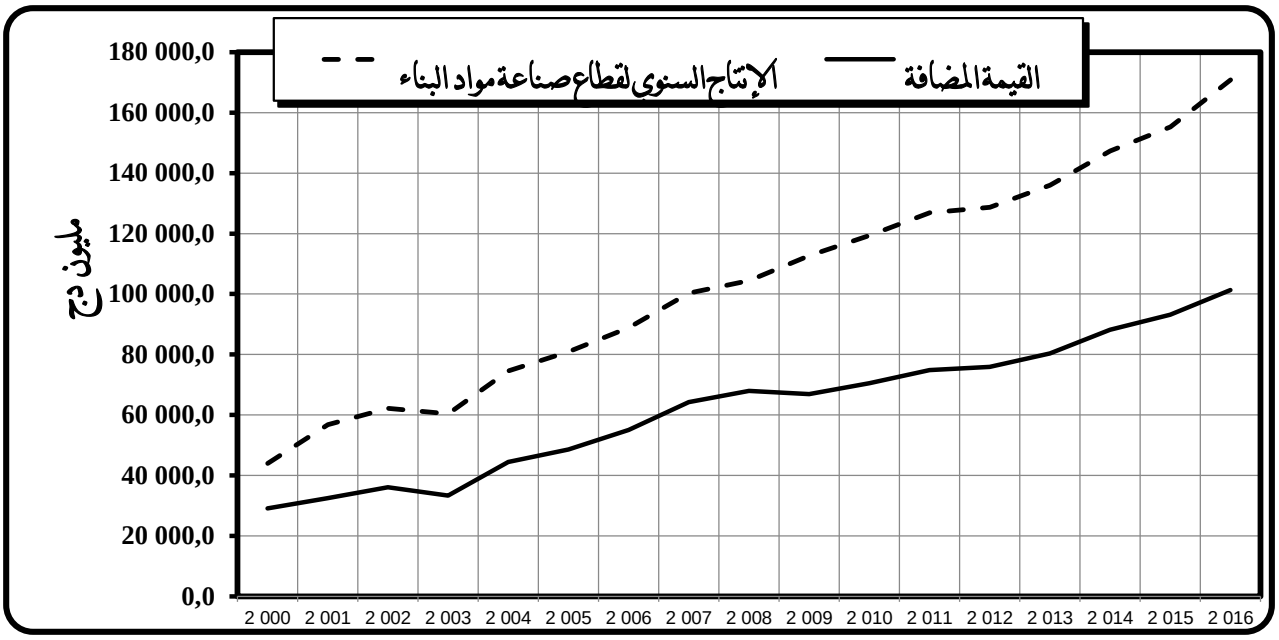

. **المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04–24) .

من خلال الجدول رقم (04–24) يتبين تضاعف الإنتاج لقطاع صناعة مواد البناء خلال الفترة (2000–2016) ، وذلك من 439.8 مليون دج سنة 2000 إلى 170.78مليار د .ج سنة 2016 بمعدل 388 % ؛ حيث بلغ الإنتاج الاجمالي سنة 2001 قيمة 56.8 مليار دج بمعدل نمو قدره 29.17 % مقارنة بسنة 2000، ليتراجع سنة 2002 معدل النمو بـ 19.72 % مقارنة بمعدل 2001؛ وارتفعت معدلات الإنتاج في قطاع صناعة مواد البناء بنسبة معتبرة سنة 2004 قدرت بـ 10.3 %، وذلك راجع للزيادة المسجلة في نمو الإنتاج للقطاعات: " صناعة الزجاج " بـ 3 %، "صناعة مواد البناء والتشييد والمنتجات

الحمراء" بـ 4.9 % و" صناعة الاسفلت" بـ 16 %، بالاضافة إلى قطاع صناعة الاسمنت بـ 0.5[1] . وانخفض انتاج القطاع سنة 2007 في كافة الفروع بمعدل قدره 9.8 %مقارنة بسنة 2006، وذلك بسبب خوصصة المؤسسات العمومية وإغلاق بعض الوحدات الإنتاجية.

من ناحية القيمة المضافة (أنظر الشكل رقم (04–16)) حافظ القطاع على وتيرة نمو تصاعدية خلال الفترة "2000–2016" بسبب اعتماد الحكومة للبرامج التنموية لقطاع السكن والتي تمثل أكبر مساهم لنمو قطاع صناعة مواد البناء، بسبب ارتفاع الطلب الداخلي على مخرجات قطاع صناعة مواد البناء لتجسيد المشاريع السكنية، بالاضافة إلى برامج الانفاق العام التي تضمنت تنمية قطاع الأشغال العمومية والذي شكل طلب إضافي لمخرجات صناعة مواد البناء.

.3.3. قطاع الصناعة الكيميائية، المطاط والبلاستيك: تمثل الصناعة الكيميائية أهم القطاعات مساهمة في اجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي، حيث تتضمن السلسلة الإنتاجية للقطاع "صناعة وتحويل المنتجات الكيميائية الخام"، "صناعة الأسمدة والمبيدات"، "صناعة المواد الغروية والبلاستيكية"، "صناعة الطلاء"، و"الصناعة الصيدلانية". ويتضمن القطاع فروع ذات إمكانيات تنافسية عالية على غرار صناعة الأسمدة والصناعة الصيدلانية حيث أن الصناعات الكيميائية في الدول المتقدمة والتي تعتمد على التقنيات المتطورة (التقنية متناهية الصغر) تتجاوز مخرجاتها خمسة وعشرون ألف (25000) منتج نهائي، في حين أن العمليات الوسيطة توفر أكثر من 250 منتج، وعليه فان تطوير قطاع الصناعة الكيميائية ينطوي على فرص عالية الكفاءة والتنافسية على المستوى الاقليمي والدولي. وفيما يلي عرض لتطور الإنتاج الاجمالي والقيمة المضافة للقطاع في الاقتصاد الوطني.

[1] *Office nationales des statistiques, **L'activité Industrielle 1989-2004**, Collections statistiques, Série E, N° 122, Alger, Algérie, juin 2005, p 10.*

. الجدول رقم (04–25): تطور الإنتاج والقيمة المضافة للصناعة الكيميائية، المطاط والبلاستيك خلال الفترة (2000– 2016) .

الوحدة :(مليون دج) .

السنوات	قيمة الإنتاج السنوي للقطاع	إجمالي القيمة المضافة
2000	48607.40	21871,8
2001	47466,1	18607,8
2002	46490.6	11151.4
2003	57571,9	23604
2004	63299,6	26158.2
2005	66693	27349.1
2006	70474,5	29362,8
2007	68280,2	29089,7
2008	73811,5	32880,8
2009	129057,3	47657,1
2010	133403,5	47657,1
2011	156536.5	53165.1
2012	167423.4	59174.4
2013	180264.9	64940.5
2014	186082.4	66935.6
2015	196431	71605.20
2016	208261.8	73220.2

. المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

- *Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 1999 a 2009**, Collection statistiques N° 152, Serie E : statistiques économiques, Alger, october 2010, p 46.*

- *Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 2006 a 2016,** Collection statistiques N° 206, Serie E : statistiques économiques, Alger, novembre 2017, p 41.*

. الشكل رقم (04–17): تطور الانتاج والقيمة المضافة لقطاع الصناعة الكيميائية، البلاستيك والمطاط خلال الفترة (2000–2016) .

(الوحدة: مليون د.ج) .

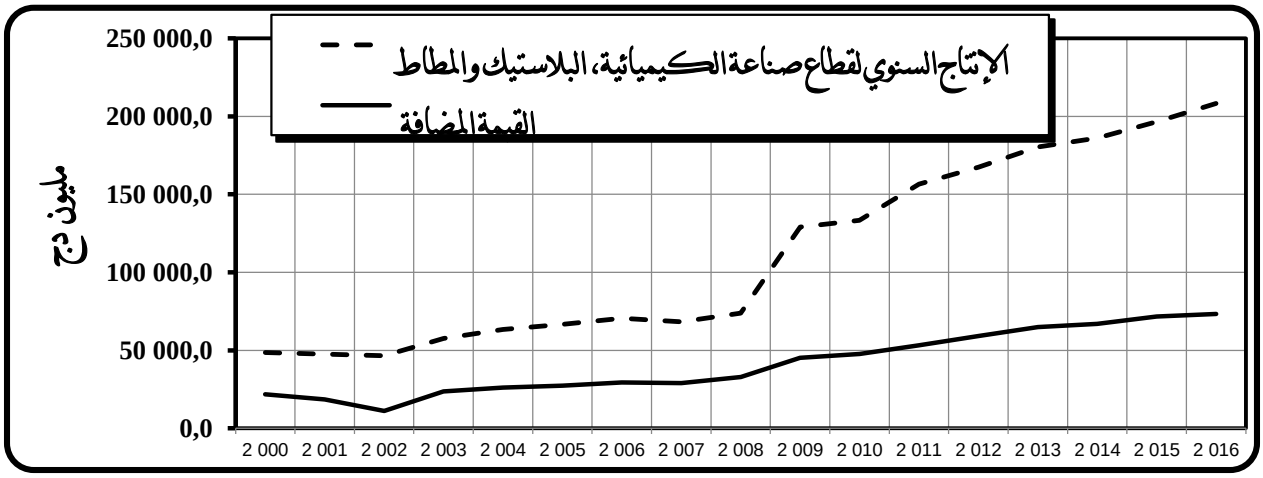

. المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04–25) .

من خلال الجدول رقم (04–25) نلاحظ ان قطاع الصناعة الكيميائية، البلاستيك والمطاط قد تميز بتراجع الإنتاج الاجمالي خلال السنوات 2000، 2001، 2002، ليبلغ 46.5 مليار دج كأدنى انتاج خلال الفترة 2000–2016، ونلاحظ من خلال الشكل رقم (04–17) أنه بالرغم من تراجع الإنتاج الاجمالي للقطاع بقدر طفيف خلال الفترة 2000–2002 إلا أن القيمة المضافة للقطاع تراجعت إلى 11.2 مليار دج بنسبة –49.01 % مقارنة بـ 2000، ونلاحظ أن الإنتاج الاجمالي للقطاع يتميز بتغيرات دورية حيث تراجع الإنتاج خلال الفترة 2000–2002 ثم ارتفع إلى غاية سنة 2009 حيث بلغ أعلى معدل نمو سنوي خلال الفترة 2000–2016 بحوالي 75%،ويتبين من خلال الشكل الارتفاع المعتبر للانتاج الاجمالي إلى غاية سنة 2016، غير أن القيمة المضافة لم تتجاوز 80 مليار دج، ويرجع ذلك لنمو انتاج فرع صناعة البلاستيك والفروع التي تتميز بمخرجات ذات قيمة مضافة متدنية.

.4.3. الصناعة الغذائية: تعتبر من أوسع فروع الصناعة التحويلية، بسبب عدم انحسارها على تصنيع المواد الخام الغذائية، بل تشمل صناعات اخرى ذات علاقة مباشرة معها، وتشكل مخرجاتها قيمة حيوية

للاقتصاد الوطني لارتباطها بالمشكلة الغذائية[1]. ويحوي الاقتصاد الوطني إمكانيات هائلة ضمن القطاع الزراعي، الذي يوفر فرص معتبرة لتطوير قطاع الصناعة الغذائية التي بدورها تشكل المحفز الرئيس للفروع الزراعية (الحبوب، الحليب، المواد الغذائية المصبرة، . . .)، وبالرغم من ذلك تعكس مؤشرات الميزان التجاري عجز كبير في حساب المواد المستوردة والمصدرة للصناعة الغذائية؛ ويعتمد قطاع الصناعة الغذائية على قدر كبير من الابداع سواء على المستوى التنظيمي أو الانتاجي، حيث أن تطوير السلسة الإنتاجية، ورفع جودة المخرجات يسمح بتدنية تكاليف مدخلات القطاع[2]، ومن خلال الجدول التالي نستعرض تطور الانتاج والقيمة المضافة لقطاع الصناعة الغذائية.

. الجدول رقم (04–26): تطور الانتاج والقيمة المضافة للصناعة الغذائية خلال الفترة (2000–2016) .

الوحدة: مليون دج.

السنوات	الانتاج الاجمالي لقطاع الصناعة الغذائية	إجمالي القيمة المضافة السنوية للقطاع
2000	434328,5	121154,1
2001	450436,9	108898,3
2002	464906,1	115114,4
2003	453177,7	114857,5
2004	485704,7	127309
2005	503414	138391
2006	522156,2	145012,1
2007	558282,7	154623,3
2008	590822,4	161707,3
2009	681425,5	187546,5
2010	729835,1	197541,7
2011	824146,6	231846,5

[1]. فوزي عبد الرزاق، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 67.

[2] *Houri Khelifa et autre,* ***Problématique du développement des industries Agroalimentaires en Algérie****, European Scientific journal, Vol. 11, No. 03, Edition 2015, p 219. Disponible sur : https://eujournal.org/index.php/esj/article/viewFile/4999/4803, consulté le : 25/09/2018.*

2012	899318,8	266137,4
2013	987150,2	285480,4
2014	1062400,7	324542
2015	1150765,2	353720,6
2016	1278965.4	389582

. **المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على :

- *Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 1999 a 2009**, Collection statistiques N° 152, Série E : statistiques économiques, Alger, octobre 2010, p 46.*

- *Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 2006 a 2016,** Collection statistiques N° 206, Série E : statistiques économiques, Alger, novembre 2017, p 41.*

. الشكل رقم (04–18): تطور الانتاج والقيمة المضافة للصناعة الغذائية خلال الفترة (2000–2016) .

(الوحدة: مليون د .ج) .

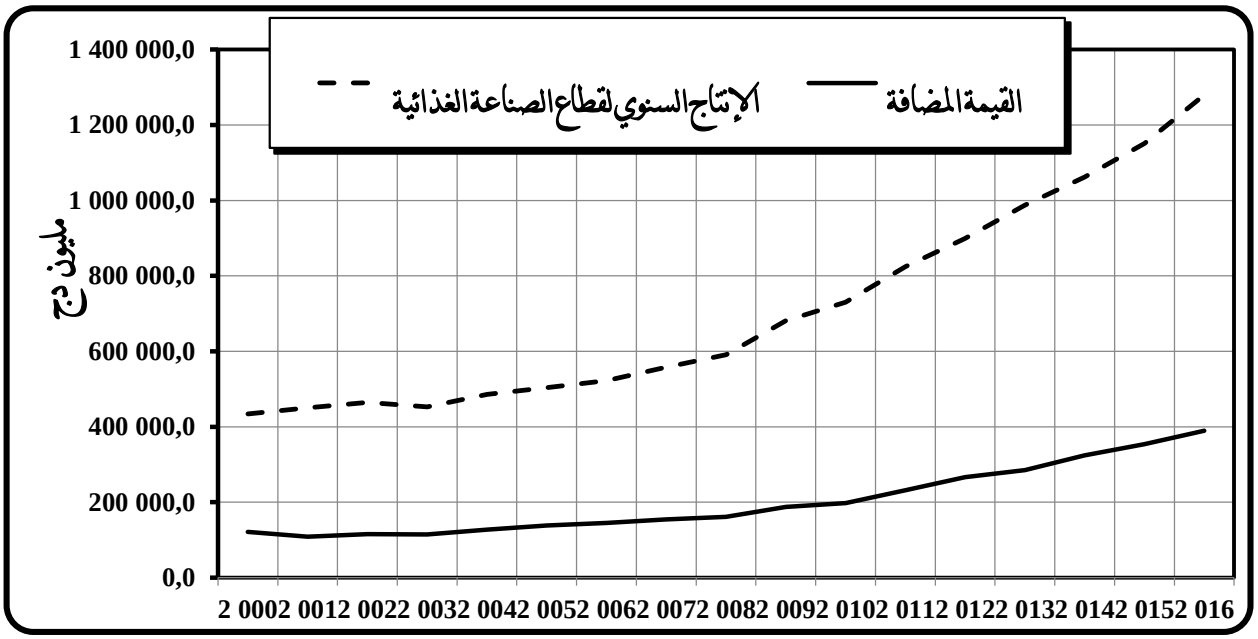

. **المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04–26) .

يتبين من خلال الجدول رقم (04–26) تطور الانتاج والقيمة المضافة لقطاع الصناعة الغذائية خلال الفترة (2000– 2016)، وبالرغم من تراجع الإنتاج الاجمالي للقطاع خلال سنة 2003 بنسبة ضئيلة (2.5%) مقارنة بسنة 2002 ، اعتمد الإنتاج الاجمالي للقطاع وتيرة نمو متسارعة من 485.7 مليار د .ج سنة (2004) إلى 1278 مليار د .ج سنة 2016 بمتوسط نسبة نمو سنوية قدرت بـ20 %، وبلغت نسبة

نمو القطاع خلال الفترة (2000–2016) 294 %؛ ويفسر ذلك باحلال القطاع الخاص للمؤسسات العمومية (المطاحن، المياه المعدنية، المشروبات الغازية، الحليب ومشتقاته)، ونمو بعض الفروع الرئيسية (صناعة السكر، التبغ والكبريت، مشتقات الحبوب والمصبرات) .

من خلال الشكل رقم (04–18) نلاحظ أن القطاع حافظ على وتيرة تصاعدية للقيمة المضافة باستثناء سنة (2003) حيث تراجعت النسبة بـ 0.03% ، وتضاعفت بمقدار 321 %، خلال الفترة الموضحة في الشكل، وبالرغم من تجاوز الإنتاج الاجمالي للقطاع 1000 مليار دج سنة 2016، ظلت مساهمة القطاع في القيمة المضافة متدنية بالرغم من الامكانيات والتحفيزات المقدمة لتطوير القطاع.ويشكل تطوير قطاع الصناعة الغذائية تحديا لارتباطه بمعدل انتاج القطاع الفلاحي المحلي الذي يعاني من تراجع الانتاج؛ كما أن معدل تغطية الواردات للاحتياجات الغذائية في الجزائر بلغ 60 % سنة 2015، ما يفرض ضرورة لتطوير القطاع الزراعي وادماج التقنيات الحديثة لزيادة الإنتاج واعتماد منظومة لجودة المنتجات الغذائية تتوافق ومعايير السوق الدولي.

.5.3.صناعة النسيج والملابس الجاهزة: تعتبر صناعة النسيج من أهم وأقدم القطاعات الصناعية، على اعتبار أن الثورة الصناعية في انجلترا قامت على تطوير صناعة النسيج؛ وشكل القطاع محور استراتجية التصنيع في الجزائر في سنوات السبعينيات، غير أنه يعاني في العقود الأخيرة جملة من المعيقات التي تكبح تطوره، اهمها غياب الاهتمام الحكومي بترقية القطاع ، حيث أن كافة البرامج الاستثمارية التي تبنتها الحكومة مع بداية الألفية الحالية لم تساهم ولو بقدر ضئيل في تنمية قطاع النسيج (2.5 % نسبة نمو الإنتاج في القطاع العمومي خلال الفترة 2001–2014[1])؛ بالاضافة إلى تدني الإنتاجية الكلية للقطاع بسبب عدم اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في القطاع (يغطي القطاع غير الرسمي 65 % من السوق المحلي[2])، بالاضافة لهيمنة السلع المستوردة على السوق المحلية، وتعقد الاجراءات الجمركية في

[1] . مرابط سليمان، مالكي سمير، **قطاع النسيج والملابس الجزائري (الواقع والآفاق)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، العدد 08، أفريل 2016، ص 222 .متوفر على الرابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/13249K* ، تاريخ الاطلاع: 2018/09/26 .

[2] مرابط سليمان، مالكي سمير، **نفس المرجع**، ص 222 .

حالة التصدير، وهي عوائق عملت الدول المجاورة على تحييدها لاستقطاب رأس المال الاجنبي ، خاصة أن قطاع النسيج يعتبر من أكبر القطاعات المتأثرة بالأزمة المالية سنة 2009، ما حفز بحث الشركات الأجنبية عن الفرص الاستثمارية في الاقتصاديات التي توفر بيئة اقتصادية جابذة. ومن خلال الجدول والشكل التاليين نوضح تطور الإنتاج الاجمالي والقيمة المضافة للقطاع في الاقتصاد الوطني.

. الجدول رقم (04–27): تطور الإنتاج والقيمة المضافة لصناعة النسيج والملابس الجاهزة خلال الفترة (2000– 2016) .

الوحدة :(مليون دج) .

السنوات	الإنتاج الاجمالي لصناعة النسيج والملابس الجاهزة	إجمالي القيمة المضافة السنوية للقطاع
2000	38855,2	10900,3
2001	38344,9	12018,9
2002	41368,9	12190,1
2003	43913,4	13139,1
2004	44599,5	13481,7
2005	45558,4	14177,8
2006	44702,7	13602,4
2007	44279,1	13255,9
2008	43253	13088,1
2009	43940,2	14590,7
2010	43565,4	13842,8
2011	43922	13477.7
2012	45410.5	14008.3
2013	45742.5	14330.7
2014	45660.1	14793.6
2015	47351.10	15792.9
2016	53 752,8	17428.2

. المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

- *Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 1999 a 2009**, Collection statistiques N° .152, Serie E : statistiques économiques, Alger, october 2010, p 46.*

- *Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 2006 a 2016,** Collection statistiques N° 206, Serie E : statistiques économiques, Alger, novembre 2017, p 41.*

. الشكل رقم (04–19): تطور الانتاج والقيمة المضافة لقطاع صناعة النسيج والملابس الجاهزة خلال الفترة (2000–2016) . **(الوحدة: مليون د.ج) .**

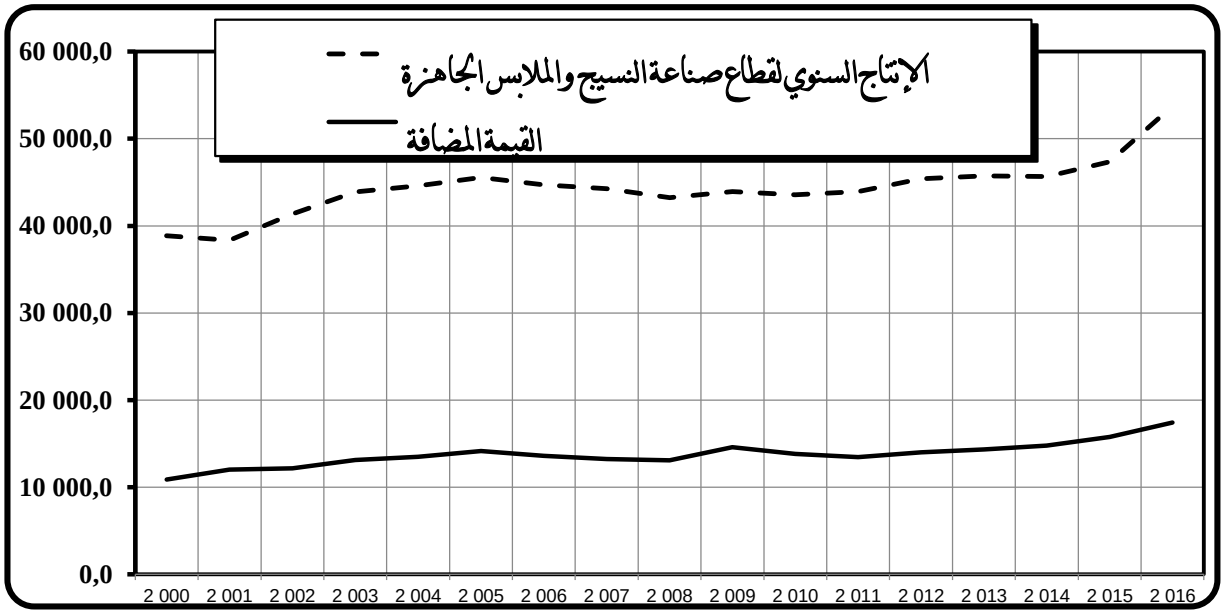

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04–27) .

يبين الجدول رقم (04–26) تطور الإنتاج الاجمالي والقيمة المضافة لصناعة النسيج والملابس الجاهزة، ويتضح من خلال استقراء البيانات أن نمو الإنتاج لم يتجاوز 38.3 %خلال الفترة 2000–2016، حيث سجل القطاع تراجع في الإنتاج سنة 2001 بـ 1.3 % مقارنة بسنة 2000، ليرتفع بمعدل 10 % خلال الفترة 2002–2005، ليستمر الإنتاج في التراجع خلال الفترة 2005–2015، مع تسجيل أعلى نمو سنوي قدره 13.5 % سنة 2016 بقيمة اجمالية 53.7 مليار دج، ويعلل تدني الإنتاج في قطاع صناعة النسيج والملابس الجاهزة بفقدان القطاع للتنافسية، وعدم مسايرته للتطورات الحديثة في نظم الإنتاج، حيث لم يتجاوز معدل استغلال القدرات الإنتاجية خلال سنة 2016 معدل 37.3 % [1]. وهي نفس

[1] *- Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 2006 a 2016,** Collection statistiques N° 206, Serie E : statistiques économiques, Alger, novembre 2017, p .13*

الوتيرة التي اخذتها القيمة المضافة للقطاع حيث لم تتجاوز 20 مليار دج طيلة فترة الدراسة، كما ان اجمالي الواردات من النسيج والملابس الجاهزة تجاوزت 82.6 مليار دج مقابل 0.053 مليار كصادرات لقطاع صناعة النسيج سنة 2014؛ ويتضمن القطاع إمكانيات هائلة للمساهمة في التوظيف حيث أن متوسط اليد العاملة في المصانع متوسطة الحجم تبلغ 2000 عامل؛ غير أن غياب استراتيجة جادة لتنمية القطاع ، والانتشار الواسع للقطاع غير الرسمي والاعتماد الكبير على الواردات، جعل الصناعة الوطنية تواجه منافسة شديدة من المؤسسات الأجنبية المستحوذة على السوق الوطنية.

.6.3. صناعة الجلود والأحذية: في دراسة لـ"**شيخاوي وشعوبي**" حول "أداء قطاع الجلود والأحذية في الجزائر خلال الفترة (1974–2007)"، اعتمد فيها الباحثان على طريقة التحليل العاملي والتحليلي الهرمي لدراسة واقع وآفاق القطاع، وتوصل الباحثان إلى تدني مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الوطني[1]، وذلك بالرغم من توفر المادة الخام والبنية القاعدية للقطاع ؛ ونتطرق من خلال الجدول التالي لتغيرات الإنتاج والقيمة المضافة لصناعة الجلود والأحذية في الجزائر.

الجدول رقم (04–28): تطور الإنتاج الاجمالي والقيمة المضافة لقطاع صناعة الجلود والأحذية خلال الفترة (2000– 2016).

الوحدة :(مليون دج).

السنوات	الإنتاج الاجمالي لصناعة الجلود والأحذية	إجمالي القيمة المضافة للقطاع
2000	3371,3	1262,7
2001	5936	2273,2
2002	6916,7	2602,8
2003	6555,8	2477,7
2004	6950,6	2688,7
2005	6837,5	2721

[1]. شعوبي محمود فوزي، شيخاوي عبد العزيز، **دراسة احصائية لمساهم قطاع الجلود والأحذية في الاقتصاد الجزائري حلال الفترة 1974–2007**، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص 102 ، متوفر على الرابط: *http://rcweb.luedld.net/rc9/A908.pdf*، تاريخ الاطلاع: 2018/09/22.

2568,4	6327	**2006**
2385,3	5870,3	**2007**
2555,2	6162,3	**2008**
2549,4	6236,3	**2009**
2593,3	6318	**2010**
2603.5	6295.8	**2011**
2665.4	6466.7	**2012**
2650.5	6432.9	**2013**
2865.2	6762.6	**2014**
2789.4	6471.1	**2015**
2835.8	665,0 6	**2016**

. **المصدر:** من إعداد االطالب بالاعتماد على :

- *Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 1999 a 2009**, Collection statistiques N° 152, Serie E : statistiques économiques, Alger, october 2010, p 46.*

- *Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 2006 a 2016,** Collection statistiques N° 206, Serie E : statistiques économiques, Alger, novembre 2017, p 41.*

. الشكل رقم (04–20): تطور الانتاج والقيمة المضافة لقطاع صناعة الجلود والأحذية خلال الفترة (2000–2016) .

(الوحدة: مليون د.ج) .

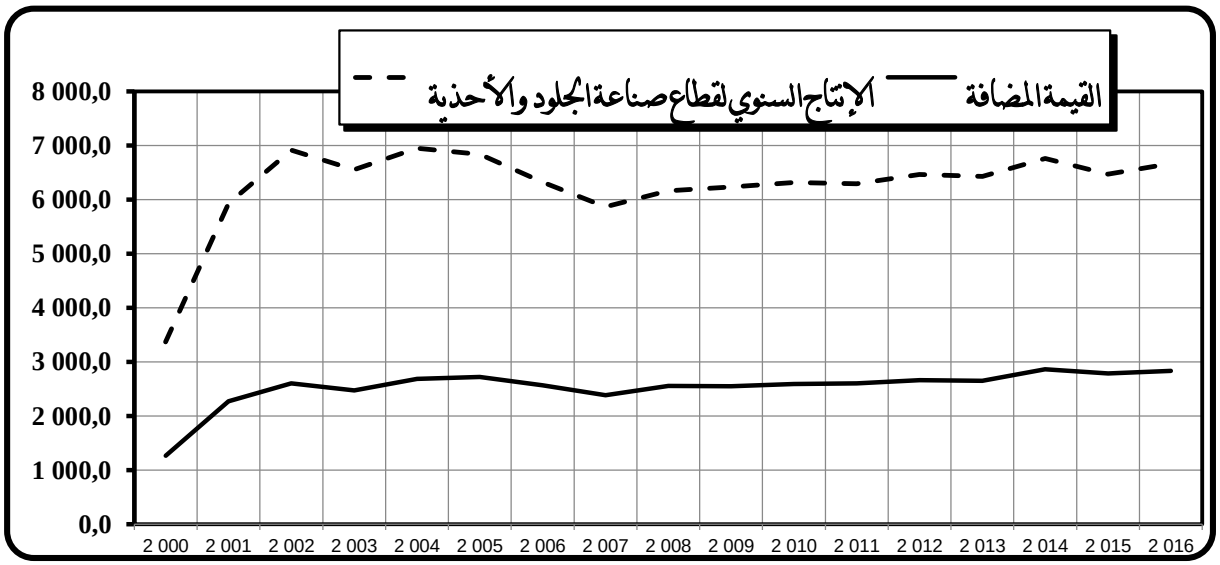

. **المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04–28) .

من خلال الجدول رقم (04–28) والشكل البياني رقم (04–20) ، يتبين مدى تدني الإنتاج الاجمالي لقطاع صناعة الجلود والأحذية، وبالرغم من الاداء الجيد والملاحظ خلال السنوات الأولى (2000-2001—2002-2003)، لم يتجاوز الإنتاج الاجمالي للقطاع عتبة الـ 07 مليار دج طيلة فترة الدراسة، وارتفع الإنتاج خلال السنوات الأربعة الأولى بـ 106.1 %، ليستقر خلال الفترة 2008–2016 عند حدود 06 مليار دج؛ كما ان القيمة المضافة للقطاع تعتبر متدنية جدا (2.8 مليار دج كأعلى قيمة سنة 2014) مقارنة بقطاع صناعة النسيج والملابس الجاهزة، بسبب تراجع الطلب على المنتجات الوسيطة والنهائية للقطاع.

.7.3. صناعة الخشب، الفلين والورق: تمتاز السلسة الإنتاجية لقطاع صناعة الخشب، الفلين والورق بالأعتماد المطلق على الموارد الطبيعية، ويساهم القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني بنسبة معتبرة في القيمة المضافة للقطاع (11.2 مليار دج سنة 2016 مقابل 11.1 مليار دج للقطاع العمومي)، وذلك من خلال فرع النجارة العامة، صناعة الاثاث، صناعة وتحويل الورق (يعتبر خامس أكبر قطاع مستهلك للطاقة، إذ يحتاج إلى ما نسبته 4 % من مجموع استهلاك الطاقة في العالم، كما أن 60 % من انتاج الخشب على المستوى العالمي يوجه لصناعة الورق[1])، بالاضافة إلى فرع صناعة وتحويل الفلين والذي يمتد إلى الفترة الاستعمارية والذي يعتمد بشكل رئيسي على قطاع الغابات، حيث تشكل المساحة المستغلة في الجزائر حوالي الثلث (نصف المساحة مستغلة من الغابات في الدول المجاورة[2]) . ومن خلال ما يلي نتطرق إلى تطور الإنتاج الاجمالي والقيمة لصناعة الخشب، الفلين والورق في الجزائر.

[1].*Statistca,* ***Paper Industry****, provided on: https://www.statista.com/topics/1701/paper-industry/, consulted on 25.05.2018.*

[2]. *Tatar Hafiza,* ***Production forestière, exploitation et valorisation en Algérie****, Foret méditerranéenne, N° 04, décembre 2013, P 362.disponible sur : http://www.foret-mediterraneenne.orgm consulté le : 28/09/2018.*

. الجدول رقم (04-29): تطور الإنتاج والقيمة المضافة لصناعة صناعة الخشب، الفلين والورق خلال الفترة (2000– 2016) .

الوحدة :(مليون دج) .

السنوات	الإنتاج الاجمالي لصناعة الخشب، الفلين والورق.	إجمالي القيمة المضافة السنوية للقطاع
2000	26510,9	10591.9
2001	28226,6	11245,7
2002	30552.5	12552.5
2003	30968,6	13785,9
2004	34114,4	15396,5
2005	33687,7	15566,9
2006	35386,8	16559,9
2007	34292	16119,9
2008	35526,9	16748,8
2009	35938,9	16872
2010	36682,8	17194,6
2011	37715.5	17620.4
2012	39584.1	18360.2
2013	40945	18913.3
2014	41589.6	19693.6
2015	41685	20039.9
2016	47680.9	22370.6

. المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

*- Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 1999 a 2009**, Collection statistiques N° 152, Serie E : statistiques économiques, Alger, october 2010, p 46.*

*- Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 2006 a 2016,** Collection statistiques N° 206, Serie E : statistiques économiques, Alger, novembre 2017, p 41.*

. الشكل رقم (04–21): تطور الانتاج والقيمة المضافة لقطاع صناعة الخشب، الفلين والورق خلال الفترة (2000–2016) . (الوحدة: مليون د .ج) .

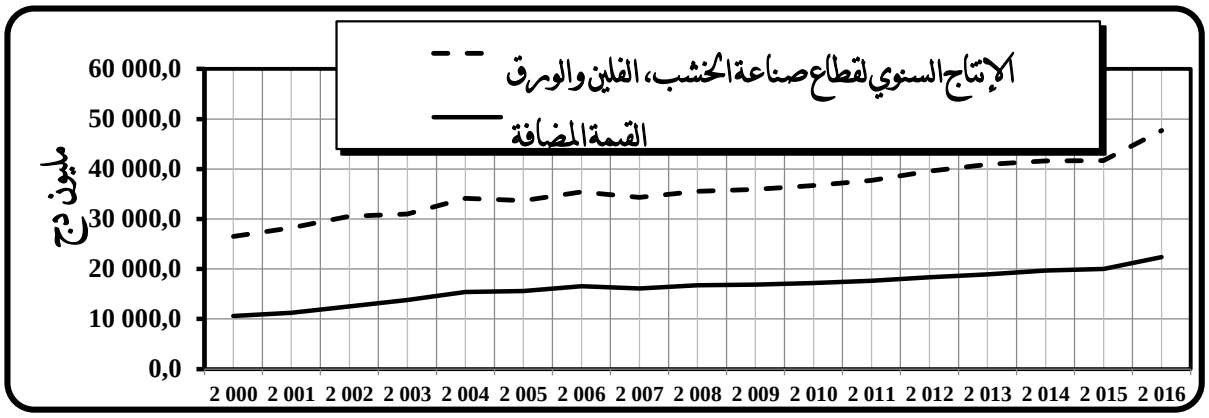

. المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04–29) .

من خلال الجدول (04–29) يعتبر قطاع صناعة الخشب، الفلين والورق من أهم القطاعات الصناعية التي حافظت على وتيرة نمو متزايدة (بعدصناعة مواد البناء والصناعة الغذائية)، حيث انتقل الإنتاج الاجمالي للقطاع من 26.5 مليار دج سنة 2000، ليبلغ 47.6 مليار دج سنة 2016، بمتوسط نمو سنوي قدره 11.2 %، ورغم ذلك لم يتجاوز القطاع معدل 30.8 % من القدرات الإنتاجية المستغلة وذلك سنة 2016، من خلال نمو فرع النجارة العامة والمنتجات الوسيطة من الخشب (63.2%)*، وكذلك فرع صناعة الأثاث (59.1 %)، تحويل الورق (12.3 %)؛ كما أن القيمة المضافة للقطاع تبنت مسار متصاعد طيلة فترة الدراسة (أنظر الشكل رقم (04–21)) حيث ارتفعت من 10.6 مليار دج سنة 2000 إلى 22.4 مليار دج سنة 2016 .

. ثانيا . مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة الاجمالية: تعتمد السلسة الإنتاجية للصناعة الاستخراجية خارج المحروقات على استخراج الخام من المعادن (الفوسفات، الحديد، الرصاص، الزنك، الملح، . .)، وتستهدف الحكومة ريادة الصادرات العالمية من بعض المعادن على غرار الحديد باعتبار أن المخزون المتوقع من خام الحديد يفوق ثلاثة (03)

* مقارنة بسنة 2015 .

ملايير طن في الجزائر، بالاضافة إلى خام الفوسفات بمخزون إجمالي يتجاوز ملياري (02) طن، كما أن الخام المستغل من الرصاص يبلغ حوالي خمسين (50) مليون طن من اجمالي المخزون الذي يقدر بمئة (100) مليون طن؛ كما قدر المجلس العالمي للذهب نمو انتاج الذهب في الجزائر من مئة وسبعة وثلاثون (137) كغ إلى مئتان وستة وثمانون (286) كغ سنة 2018[1]. وبالرغم من البرامج والجهود المبذولة لتطوير قطاع المناجم في الجزائر، تبقى مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام ضعيفة جدا (01 % سنة 2016)، كما أن تعدد مراحل الحصول على اعتماد الاستغلال، وغياب التمويل اللازم، وتراجع مشاريع البحث في التنقيب والاستكشاف، شكل جملة من المعيقات امام المستثمرين الخواص في الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات. و نتطرق من خلال الجدول والشكل التاليين إلى تغيرات الإنتاج الاجمالي والقيمة المضافة للقطاع خلال الفترة (2000–2016) .

. الجدول رقم (04–30): تطور الانتاج والقيمة المضافة للصناعة الاستخراجية خلال الفترة (2000–2016) .

(الوحدة: مليون د .ج) .

السنوات	الإنتاج الاجمالي للصناعة الاستخراجية خارج المحروقات	إجمالي القيمة المضافة السنوية للقطاع
2000	8441,8	5214,2
2001	10553,4	6136
2002	10107	5480,6
2003	10222,1	5618,3
2004	10656,8	5632,7
2005	12255,1	6317
2006	15975,1	8495,2
2007	19444,3	10527,6
2008	27156,2	16284,4

[1]. *Kheris Badreddin,* ***Mines et Carriéres, un secteur miné par des problémes multiple****, journal Liberte, N° 7806, du 28/03/2018, Oran, Algerie, p 03.*

2009	28491,1	16029,4
2010	30138	16306,9
2011	38309,5	19546,4
2012	45204,4	22750,5
2013	44150,3	22443,4
2014	43712,2	23099,6
2015	49439,7	26070,2
2016	55315.5	28134.4

. **المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على :

- *Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 1999 a 2009**, Collection statistiques N° 152, Serie E : statistiques économiques, Alger, october 2010, p 46. .*

- *Office national des statistiques, **l'activité industrielle de 2006 a 2016,** Collection statistiques N° 206, Serie E : statistiques économiques, Alger, novembre 2017, p 41.*

. الشكل رقم (04–22): تطور الإنتاج الاجمالي والقيمة المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات خلال الفترة (2000–2016) .

الوحدة: مليون دج. .

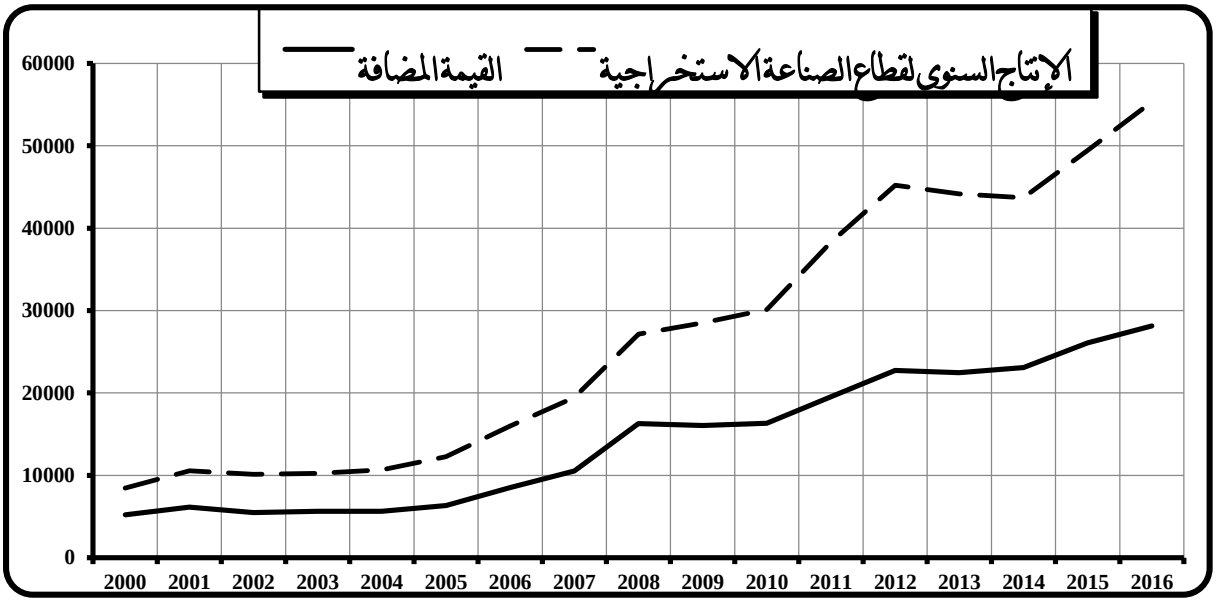

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04–30) .

من خلال الجدول رقم (04–30) يتبين نمو الإنتاج الاجمالي لقطاع الصناعة الاستخراجية خلال الفترة (2000–2016)، حيث سجل القطاع نمو قدره 655.2 %خلال نفس الفترة، وانتقل الإنتاج من 8.4 مليار دج سنة 2000 إلى 45.2 مليار سنة 2012، ليتراجع بعدها انتاج القطاع بنسبة 2.3 % و 3.3 % للسنوات 2013، 2014 على الترتيب، ليبلغ أعلى انتاج له سنة 2016 بـ 55.3 مليار دج؛ كما سجلت القيمة المضافة للقطاع نمو متذبذب طيلة فترة الدراسة، حيث بلغت 5.2 مليار دج سنة "2000" لترتفع في السنة الموالية بمعدل 7.6 %، ثم تراجعت خلال السنوات 2003،2002، 2004 بـ10.6 %، 8.43 %، 8.2 % على الترتيب، ويرجع تذبذب القيمة المضافة للقطاع إلى تغيرات أداء الفروع الصناعية حيث تراجع انتاج فرع " استخراج المواد المعدنية غير الحديدية" بـ 73.9% ، وفرع " استخراج الملح" بـ 23.8% ، وفرع " استخراج معدن الفوسفات" بـ 13.4% وذلك سنة 2003، لتسجل القيمة المضافة ارتفاع سنة 2005 بقيمة 6.3 مليار دج، لغاية سنة 2008 حيث بلغت أعلى نسبة نمو للقيمة المضافة للقطاع 54.6 %، والملاحظ من خلال الشكل رقم (04–22) أنه بالرغم من النمو المعتبر للقيمة المضافة للقطاع خلال الفترة 2008–2012، تراجعت بنسبة 1.56 % من سنة 2012 إلى سنة 2014، لتحافظ على وتيرة متزايدة خلال الفترة 2014–2016 .

. المطلب الثالث. الاستراتيجية الصناعية ومتطلبات التنمية الصناعية في الجزائر.

تعتبر استراتيجيات التصنيع وتطوير القطاع الصناعي ذات أولوية في السياسات التنموية للعديد من الاقتصاديات ، وتبلورت في الاتجاهات السياسية لبعض الدول النامية المستقلة كتحول عن مسارها التاريخي المرتبط بالتبعية للدول الاستعمارية، معتمدة في ذلك على بعض المقومات الكامنة ضمن اقتصادياتها من المصادر الطبيعية للمواد الأولية والطاقة. بناء على ذلك نتطرق في هذا المطلب إلى مايلي:

.أولا. استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر خلال الفترة "2000–2016": شكل التراجع الكبير الذي عرفه القطاع الصناعي في نسيجه الانتاجي بسبب إجراءات الاصلاح وإعادة الهيكلة حيث تم حل 443 مؤسسة اقتصادية صناعية خلال الفترة 1989– 1998 وتسريح 17.3 % من مجموع عمال القطاع الصناعي من جهة، والتراجع الحاد في مستوى الطلب بسبب تآكل القدرة الشرائية، وتحرير الأسعار وخفض قيمة العملة الوطنية من جهة ثانية، أدى ذلك إلى تضاءل لفرص إحداث التحريك الاقتصادي اللازم وبلوغ المستوى المطلوب من النمو اعتمادا فقط على قوى السوق[1]. اضافة إلى العوامل الخارجية حيث فرض التطور التكنولوجي السريع في عمليات الانتاج وعولمة سلاسل القيمة والاتفاقيات الدولية التي تحكم تدفقات التجارة، شروط جديدة للمنافسة تتطلب استراتيجية مختلفة عن التوجهات التقليدية القائمة، ومن أهم عوامل اعتماد استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية في الجزائر مايلي[2] :

– التطورات الاقتصادية العالمية التي ميزت ارتفاع أسعار الطاقة، وانخفاض سعر الدولار الأمريكي، وكذلك أسعار المعادن وخاصة الذهب والفضة، بالاضافة إلى أثر العولمة واقتصاد السوق الذي شكل

---

[1]. دبيش أحمد، أوكيل نسيمة ، "**الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2014، ص 168 .

[2]. بن هنية مختار، **استراتيجيات وسياست التنمية الصناعية – حالة البلدان المغاربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص ص 139–143 .

ضرورة لقيام المبادرة الفردية للقطاع الخاص، في مناخ من الشفافية والمنافسة في إطار تنظيمي من طرف الدولة؛

– ضرورة القيام بتنمية اقتصادية مستدامة، ترتكز القطاع الصناعي كقطاع محفز للقطاعات الاقتصادية الأخرى، يمكن من خلق ثروة مضافة معتبرة ودخول غمار التنافسية الدولية.

– يمثل طرح هذه الاستراتيجية تعبير موضوعي عن الحرية الاقتصادية، حيث تسمح باتخاذ القرارات الاقتصادية التي تتفق مع مصلحة الاقتصاد الوطني، وتعتبر كذلك صمام أمان للتحكم الاقتصادي في المسار المحدد ضمن نطاق الاستراتيجية الشاملة.

– غياب سياسة اقتصادية شاملة تتضمن تطوير القطاعات الرئيسية منها الصناعة الوطنية، حيث شكل غياب استراتيجية فاعلة للتنمية الصناعية إلى ارتباط مصادر النمو الاقتصادي بموارد طبيعية، وبينت التجربة أن المؤشرات الخارجية (أسعار النفط، كمية تساقط الأمطار، . . .) والتي تتحكم في الاقتصاديات النامية ومنها الجزائر، يتضاءل جدواها ويصعب التحكم فيها عندما تكون سلبية، وعليه فإن بناء أي استراتيجية بإعتماد هذه المتغيرات دون اعتبار القدرات الذاتية والموارد المستدامة سوف تؤدي إلى صدمات اقتصادية شديدة وعميقة[1].

– فشل التجارب والسياسات الاقتصادية السابقة، وبسبب النتائج السلبية التي رافقت تجربة الجزائر في مجال التنمية والتصنيع بشكل خاص، تستمد الاستراتيجية الجديدة ابعادها من النتائج السابقة، وتكون رؤية متوسطة الأمد .

. **ثانيا . متطلبات استراتيجية التنمية الصناعية:** يستلزم تحديث القطاع الصناعي وفرض استراتيجية حقيقية للتنمية الصناعية لمواكبة التغيرات الاقليمية والدولية نقاط أساسية، نوجزها فيمايلي[2]:

– الإطلاع على التجارب السابقة: حيث أنه لابد أن يؤخذ في عين الاعتبار لدى البدء بوضع استراتيجية التنمية الصناعية بوجه خاص، الإطلاع على مجموع التجارب الصناعية بكافة أنواعها ومستوياتها المحلية

---

[1]. بن عزوز محمد ، " **الاقتصاد الجزائري وإشكالية الإندماج الاقتصادي الاقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة (1990– 2007)**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2009 ، ص 193 .

[2]. بن هنية مختار، **مرجع سابق**، ص 192 .

والدولية، بمعنى أن تكون الاستراتيجية منبثقة عن حوصلة المجهود الفكري والتطبيقي للمختصين في كافة المجالات التي تطالها الاستراتيجية، ويكون ذلك في خطة ذات أهداف رئيسية قابلة للتنفيذ المرحلي بحسب الأولويات المحددة، والتي تلقى قبول لدى الأطراف المعنية بها .

– **الشمول، التوسع والإنتشار:** تشكل العلاقات التي يربطها القطاع الصناعي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ضرورة لاستراتيجية التنمية الصناعية أن تكون شاملة لكافة المجالات المرتبطة بها، بحيث تراعي أهمية التنسيق والتكامل والترابط فيما بينها وتتسع وتنتشر أفقيا وعموديا تماشيا مع تعقيد وتشعب النشاط الصناعي، إذ لا يمكن عزل قطاع اقتصادي عن القطاعات الأخرى سواء تعلق الأمر بالمدخلات والمخرجات أو بالعلاقة القائمة بينهم فيما يخص تكامل الأدوار على الصعيدين الاقتصادي والإجتماعي؛ وتقتضي مسألة الشمول ايصال مفهوم الاستراتيجية لكافة فئات المجتمع.

– **تحديد الموارد والامكانيات المحلية:** يتطلب وضع استراتيجية للتنمية الصناعية معرفة عميقة بالخصائص المحلية الاقتصادية والاجتماعية والامكانيات الطبيعية (الموقع الجغرافي، المناخ، الطبيعة الجيولوجية، طبيعة التربة، الخصائص الفلاحية، الثروات الباطنية) على اعتبار أن المصدر الأساسي للتنمية الصناعية يقوم على المواد الأولية الباطنية والزراعة على المديين المتوسط والبعيد، وهذا يفرض بجدية تطوير القطاع الزراعي بكافة فروعه. وكذلك فيما يتعلق بالموارد الطبيعية ومعرفة دقيقة بالاحتياطي المخزون من هذه المواد، وكيفية التعامل معها على المستوى الاقتصادي على النطاق المحلي والدولي، سواء فيما يتعلق بالتصدير أو الاستيراد، أو الاستغلال والتحويل الداخلي من أجل رفع القيمة المضافة لها على أقصى درجة لتكوين موقع تنافسي على المستوى الدولي.

تساعد معرفة الخصائص الاجتماعية المتعلقة بأنماط الاستهلاك والطلب الفعال والقدرة على الانتاج والابتكار والابداع، على تحديد الحاجات المحلية وتحديد القدرات الانتاجية، ما يحقق الانسجام مع طبيعة مع طبيعة اقتصاد السوق والنظام الاقتصادي الدولي.

– **الحاجات الأساسية والثانوية للاقتصاد الوطني:** لا شك أن هدف أي اقتصاد ينطلق من العمل على توفير الحاجات الأساسية للاقتصاد الوطني، معتمدا على خصائصه وإمكانياته الذاتية بالدرجة الأولى من أجل تحقيق الاكتفاء ما أمكن من تلك الحاجات، سواء كانت استهلاكية أو انتاجية أو رأسمالية،

بناء على الخصائص الاقتصادية المحلية الطبيعية والزراعية والبشرية، ومن ناحية أخرى العمل على تحقيق فائض اقتصادي تنافسي، يمكن تصديره للخارج. ومعلوم أن نوعية الإنتاج وحجمه، ومدى قدرته على تلبية حاجات الطلب الفعال للمجتمع المحلي يشكل اولوية على التصدير، سواء كان استهلاك آني أو وسيط أو معمر، وبالسعر المدروس المجدي اقتصاديا والذي يمكن تصريفه في ظروف المنافسة الشديدة.

– **معرفة الاستراتيجيات المتكاملة والمضادة:** يجب الأخذ بعين الاعتبار لدى وضع استراتيجية التنمية الصناعية، وجود استراتيجيات قائمة في الاقتصاديات المنافسة والشريكة، حيث أن المبدأ الفعلي السائد في العلاقات الاقتصادية هو البقاء للأقوى والأكثر قدرة على المنافسة والتأقلم مع التغيرات الدولية والاقليمية، ومن ثم الانتشار والتغلغل والسيطرة على الأسواق الداخلية والخارجية بوسائل اقتصادية مختلفة كسياسة التعويم وتخفيض الأسعار وتحسين النوعية وتقديم تسهيلات للمستهلكين. . . ، كما يجب ربط علاقات اقتصادية قوية مع التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل دول البريكس التي تشكل احتياطي استراتيجي، يسمح بالاستفادة من الناحية التقنية والمعرفية في مجال العلاقات الاقتصادية.

– **احتمالات المستقبل:** نظرا لأهمية العمل الاستراتيجي وتداخله بالغ التعقيد وتأثيره الشامل، لابد أن يأخذ في اعتباره كافة الاحتمالات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية كالموارد الاقتصادية كما ونوعا، والمتغيرات الاجتماعية وكل ما يرتبط بها كالهجرة وحركة السكان الداخلية والخارجية خاصة فيما يتعلق بهجرة الكفاءات وتأثيره على النشاط العلمي والتطور الاقتصادي بشكل عام.

– **إعادة هيكلة الصناعة الوطنية:** خاصة القطاع الصناعي العمومي إذ يجب أن يتم ذلك على أساس مبدأ التخلي التدريجي عن النشاطات التنافسية لصالح المبادرة الخاصة، وذلك بابقاء التدخل الحكومي في إطار تنظيمي، او حالات المساهمة المؤقتة أو الدائمة[1].

– **تحسين مناخ الأعمال في الاقتصاد الوطني:** يتطلب تطوير الجهاز الانتاجي اللجوء إلى التحالف والشراكة مع المؤسسات العالمية، ما يستدعي تكفل الدولة بتطوير مناخ الأعمال لتحفيز واستقطاب رأس المال

[1] عايشي كمال ، "**دور نظرية الإوز الطائر في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري**" مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، العدد 06، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص 230.

الأجنبي. وتتوفر العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تنشرها المنظمات العالمية، تهدف إلى تقييم بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار وتساعد على التعرف على الأوضاع المقارنة للدول [1].

.ثالثا. معالم الاستراتيجية الصناعية في الجزائر: تمخض عن الركود الذي ميز القطاع الصناعي وحالة الانكماش التي طالت العديد من القطاعات الاقتصادية المرتبطة، ضرورة اعتماد استراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية، حيث اقيمت عدة جلسات وطنية أيام 26 و27 و28 فيفري 2008 في الجزائر بمشاركة لجمل الأطراف المعنية، وسمح النقاش بتحديد المشروع الخاص باستراتيجية انعاش وتنمية الصناعة. وتضمنت الورشات الخمسة التي اقيمت لإعداد الاستراتيجية ستة هيئات تمثل القطاعات المعنية، حيث ركزت محاور الورشات على: (1) تحديد الصناعات الاستراتيجية، (2) التوسع المكاني للصناعة،(3) التطورات الاقتصادية الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي، (4) الابتكار وتكنولوجيا الاتصال والاعلام، (5) المحيط الاقتصادي للمؤسسات، (6) تأهيل واعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية[2] ؛ وذلك انطلاقا من أربعة معالم للاستراتيجية كما يلي[3]:

- تبني إطار مرجعي واضح ونظرة جديدة للتنمية الصناعية.
- تحديد مبادئ الاستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية.
- ضرورة اعتماد منظومة اعمال لتحفيز الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
- ضرورة تحيين النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسة الاصلاح.

وتركز الاستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية على المحاور التالية:

---

[1]. زرقين عبود ، " **تحليل وتقييم منهجية اختيار السياسات الصناعية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 409.

[2] .*Chignier Antoine, **Les politiques industrielles de l'algerie contemporaine, le developement en faillite des relations entre Etat et appareil de production dans une economie en developement**, Seminaire Economie nationale du monde arabe, universite Lyon 2, France,2009, p 54. disponible sur :doc.sciencespo-lyon.fr, consulté le 04/10/2018.*

[3]. قوريش نصيرة ، "**أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 05، جامعة الشلف، الجزائر، جانفي 2008، ص 94، متوفر على الرابط: *https://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_05/article_05.pdf* ، تاريخ الاطلاع: 2018/10/06.

– **اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها:** وذلك بتحديد القطاعات ذات الأولوية للتشجيع والدعم، وحصر الفروع التي تتميز بالمقاومة للتطور والمنافسة الدولية، وكذلك الأخطار والفرص المتوفرة في السوق الدولي ومن ثم عرض استراتيجية الصناعة الملائمة من خلال هذه الخيارات والعوامل المحيطة بتطبيقها. وقد تم في اطار هذا التوجه تحديد ثلاثة مستويات من الفروع الصناعية التي تمتلك الدرة على النمو وهي[1]:

– الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي، والتي ترتكز على تحويل المواد الأولية مثل:

- ✓ البيتروكيمياء فرع الأسمدة، والنسيج الكيميائي ومنتجات الكيمياء العضوية والمعدنية؛
- ✓ الصناعة الصيدلانية والبيطرية؛
- ✓ صناعة الحديد والصلب، وصناعة الألومنيوم؛
- ✓ صناعة مواد البناء.

– الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى خاصة، مثل:

- ✓ الصناعة الغذائية؛
- ✓ الصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية.

– ترقية الصناعات الجديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخرا والتي تؤثر سلبا على المعطيات الاقتصادية الوطنية، مثل: صناعة السيارات والصناعة المرتبطة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال.

– **الانتشار المكاني للصناعة:** وذلك بالاعتماد على رؤية مدمجة جديدة للتنمية الصناعية من خلال مقاطعات صناعية ونظام انتاج محلي، بالاضافة إلى توفير مقومات التوطن الصناعي وتهيئة المحيط الصناعي. وكذلك الاعتماد على علاقة ثلاثية بين التكنولوجيا والبحث والتكوين، والمؤسسة. وتشكل المناطق الصناعية نقطة مهمة في استراتيجية التنمية الصناعية الجديدة، لذا تم اقتراح انشاء "أقطاب نمو" تستغل تمركز النشاطات الاقتصادية وذلك على ثلاثة مراحل[2] :

---

[1]. قوريش نصيرة، **نفس المرجع السابق**، ص 96.

[2]. قوريش نصيرة، **نفس المرجع السابق**، ، ص 97.

- **المرحلة الأولى:** تمثل برنامج تطوير المناطق الصناعية المندمجة، ويشمل:

✓ مناطق التنمية المندمجة (ولايات: الجزائر، البليدة، وهران، مستغانم، بومرداس، تيزي وزو، عنابة، سطيف، برج بوعريريج، غرداية وحاسي الرمل) .

✓ أقطاب تكنولوجية (سيدي عبد الله (الجزائر)، بجاية وسيدي بلعباس) .

✓ مناطق متخصصة: أرزيو، حاسي مسعود، سكيكدة ووهران.

- **المرحلة الثانية:** تتضمن هذه المرحلة انشاء "مناطق متعددة الميادين" .
- **المرحلة الثالثة:** أما في المرحلة الأخيرة سيتم انشاء "أقطاب تكنولوجية" أخرى.

وفيما يتعلق بتسيير المناطق النشاط المدمجة تم اقتراح انشاء اطار مؤسساتي يتضمن مديريات الاقتصاد والتكنولوجيا والبيئة.

– **رفع تنافسية الصناعة الوطنية:** وذلك من خلال تدنية المخاطر المحيطة بالقطاع، والتي يمكن حصرها في العناصر التالية[1] :

✓ ضعف النسيج الصناعي الوطني وركود الجهاز الانتاجي؛

✓ توجه الجهاز الانتاجي الوطني نحو السوق الداخلي، ما يشكل اطار ضيق للنشاط الصناعي وتضييع مصادر للعملة الصعبة التي تسمح بتطوير القطاع وتمويل مدخلات الجهاز الانتاجي؛

✓ الاعتماد المفرط على الأسواق الخارجية للتموين بالمواد الأولية، المواد الوسيطة وقطع الغيار؛

✓ التأخر التقني و عدم التحكم الفعال في السلسة الانتاجية، بسبب عدم اعتماد المعايير الدولية للادارة والتسيير.

✓ توفير الامكانيات والآلات الضرورية لتنويع مدخلات القطاع الزراعي وتنميته.

– **الاطار التنظيمي والمؤسساتي:** تتطلب الاستراتيجية الصناعية ادراج دور الحكومة كمنظم من خلال عملية تسيير غير مباشرة كتحديد الفروع الصناعية، ويجب كذلك استعادة دورها كمسؤول عن الأهداف الاقتصادية على المدين المتوسط والبعيد .

---

[1]. *Bouzidi Abdelmajid,* ***Industrialisation et industries en Algerie****, Friedrich-Ebert-Stiftung, 2008, Alger, p 08, disponible sur le lien : http://library.fes.de, consulté le : 05/10/2018.*

حيث أن تفعيل الاطار التنظيمي وتحفيز الهياكل المكونة لاستراتيجية التنمية الصناعية يفرض تدخل السلطات العمومية لرفع القيود في الممارسات البيروقراطية للغدارة العمومية وتسهيل الوصول إلى العقار الصناعي،وأكد الاقتصادي "**سليمان بدراني**" على ضرورة تحقيق الاجماع حول مضمون هذه الاستراتيجية، لأنه لا يمكن وضع استراتيجية دون الأخذ بعين الاعتبار رأي المستثمرين والنقابات، كما يجب تحويل هذه الاستراتيجية إلى قوانين وقواعد تنظيمية محددة يمكن تجسيدها ميدانيا مع ضرورة التنسيق الجيد بين مختلف مؤسسات الدولة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية؛ ومن أجل ضمان هذا التنسيق يرى الاقتصادي "**عبد الحق لعميري**" ضرورة إعادة هيكلة منظومة المؤسسات وتضمين أساليب التسيير العصري في الادارات والمؤسسات الاقتصادية من خلال الادارة بالأهداف وعقود النجاعة وتوفير كل الموارد المادية والبشرية لضمان نجاح الاستراتيجية.

تجدر الاشارة إلى أن ظروف الاقتصاد العالمي حاليا وما تكتنفه من ظروف العولمة الاقتصادية ، فرضت تغير في دور الدولة في الاقتصاد الوطني، فإذا كان بإمكانها خلال السبعينيات إعداد الاستراتيجية والسياسة الصناعية لأن السوق كان محمي في ظل التوجه الاشتراكي، حاليا لا يمكن للدولة إلا القيام بتحديد التوجهات الكبرى للاستراتيجية، وتنحصر منافذ تدخلها في ادراة القطاع الصناعي، وذلك من خلال توفير الأطر التنظيمية والوقوف على تفعيلها بجمع "العناصر المساعدة"، وبالتالي يكمن دور الدولة في تشجيع التعاون بين المؤسسات الاقتصادية وتحفيز البحث والتطوير لخلق القيمة، والعمل في اطر التنسيق المتكامل بين مختلف الهيئات والمؤسسات المعنية بتطبيقها .

مما سبق يتبين أن الهدف من استراتيجية الصناعة الجديدة هو تصحيح مسار الجهاز الانتاجي، بسبب فشل التدابير والاجراءات المتبناة في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية عبر قناة الصناعة، وتراجع مساهمة الانتاج الصناعي في الاقتصاد الوطني، حيث لم تسمح الموارد المتوفرة والموجهة للاستثمار في القطاع الصناعي بتطوير القطاع والرفع من حجم وتنافسية الصادرات الصناعية، وهذا لغياب التطبيق الفعلي لمتطلبات استراتيجية التنمية الصناعية. حيث أن تفعيل دور الاستراتيجية في القطاع الصناعي يتطلب تطوير مناخ متكامل للنشاط الاقتصادي. ويتطلب ذلك وضع رؤية استراتيجية بعيدة المدى والابتعاد عن الحلول الظرفية، في اطار استشرافي بناء على الموارد المتاحة والتي تسمح بتحقيق نمو مستدام وتحديد

مسار الجهاز الانتاجي في كافة الظروف الممكنة، وعلى اثره تبنت الحكومة ضمن نموذج النمو الاقتصادي الجديد "2016–2019" مخطط لتطوير القطاع الصناعي وادماجه ضمن متطلبات التنويع الاقتصادي آفاق سنة "2030"، ذلك من خلال العمل على تسهيل عملية نقل عوامل الإنتاج، وتعتمد فيه الحكومة على إصدار لقانون العمل الجديد يقوم على استراتيجية اعادة التوزيع للقوى العاملة المنتجة، مع تعزيز حمايتها وسلامتها؛ وفي اطار آخر يتعلق بالاستراتيجية الصناعية، وضعت الحكومة مسعى لإعادة تنظيم السياسة الصناعية وفق أربعة محاور[1]:

.أ. دعم القطاعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية والتي تتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية، وهي:

- ✓ الصناعات الغذائية، وذلك بتثمين الموارد الزراعية للبلد (الحوامض، التمور، اللحوم. . .)؛
- ✓ الصناعات البتروكيمائية وصناعة الأسمدة؛
- ✓ الصناعات المنجمية (الحديد، الفوسفات، المعادن النادرة)، وبالاعتماد على الموارد الطاقوية ذات التكلفة المنخفضة (اقتصاديا وبيئيا)، توفرفرص هائلة لبناء صناعات تنافسية (الصناعة الميكانيكية، صناعة الحديد والصلب، صناعة الاسمنت)؛

ويهدف النموذج في هذا الاطار، خلال فترة ما بين 05 إلى 07 سنوات ، للحد من التصدير للمواد الخام وتوفير للقيمة المضافة العالية التي تتضمنها الصادرات الخام؛ ووضعت الحكومة مخطط لإنطلاق الصناعات الكيميائية وتثمين قطاع الفوسفات.

.ب. دعم القطاعات ذات الميزة النسبية المكتسبة (الصناعة الالكترونية)، من خلال توسيع العلاقات الافقية والعمودية للقطاعات المرتبطة بها، وخص النموذج تطوير قطاع الصناعة الالكترونية، والتي يمتلك فيها البلد قاعدة صناعية؛ بالاضافة إلى الخدمات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي، خاصة تكنولوجيات الاعلام والاتصال؛

[1] . *Ministere des finances,* ***Le nouveau Modele de croissance****, Alger, juillet 2016, p 16-09. Disponible sur:http://www.mf.gov.dz/article/3/Actualit%C3%A9s/670/-Synth%C3%A8se:-Nouveau-Mod%C3%A8le-de-Croissance.html, consulté le : 04/07/2018.*

.ج. استراتيجية احلال جزئية او كلية للواردات نصف المصنعة أو المصنعة والموجهة للصناعة المحلية، وترتكز هذه الاستراتيجية على الطلب الداخلي للاقتصاد الوطني، وذلك للقطاعات التالية: صناعة السيارات، صناعة الحديد والصلب، الصناعة الغذائية، وصناعة الأدوية، وتعتمد استراتيجية احلال مخرجات الصناعة المحلية للواردات على زيادة وتيرة انشاء المجمعات الصناعية.

.د. دعم القطاعات الصناعية ذات القدرة التصديرية على المدى البعيد، من خلال انشاء مناطق خاصة للتصدير.

ان بناء قطاع صناعي تنافسي على اساس الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني، والتطورات الراهنة لسلسة الإنتاج العالمية، برأينا لا يعتمد على وضع الخطط ورسم الاستراتيجيات ذات الآفاق، وان كانت تمهد لمسار التنمية المرتكزة على الصناعة؛ وانما يتطلب النجاح مسارات محددة بدقة، تدعمها العوامل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، لخلق محيط اقتصادي متكامل وعلى درجة عالية من التنافسية والقابلية لمجابهة التغيرات المتواترة في سلاسل القيمة العالمية، مع ادماج كامل لمنظومة مرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل عماد الاقتصاديات التطورية، ومثال على ذلك برنامج الاعمال المصغرة "***Small business Act***[1]" الذي اعتمدته الولايات المتحدة سنة 1953، والموجه للمؤسسات الصغيرة، وينص البرنامج على " ضرورة توفير حكومة الولايات المتحدة للمساعدة، الاستشارة والحماية في سبيل نجاح وانطلاق المؤسسات الصغيرة" وتكفلت الحكومة لتفعيل البرنامج بتكوين ثلاثة ألاف من رؤساء المؤسسات الصغيرة من طرف مكتب الادارة الأعلى، ويتضمن البرنامج مساعدة المؤسسات في اطارالولوج للأسواق المحلية اصدار مراسيم تنص على اختصاص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصفقات العمومية الأقل من مئة ألف دولار؛ وتشكيل مكتب "***Office of advocary***" للدفاع القانوني عن مصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويقوم المكتب بتحديد العوائق والصعوبات ورفعها للوصاية.

[1] *.Bouzidi Abdelmajid,* ***op.cit.,*** *p 32.*

. المبحث الثالث: مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر.

تعتمد منظومة النمو الاقتصادي على الامكانيات والتدابير المتخذة لتوجيه رأس المال ضمن القنوات التي تنطوي على فرص معتبرة لتضاعف القيمة المضافة خلال فترة زمنية قصيرة؛ ويرتكز نمو الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الجزائري على عدة قطاعات رئيسة، نتطرق لمساهمتها من خلال هذا المبحث.

. المطلب الأول: مكونات الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني.

شهد الاقتصاد الوطني العديد من التغيرات المؤثرة على المجاميع الاقتصادية الكلية، اهمها الناتج الداخلي الخام الذي عرف تنامي معتبر خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2016، غير أن ارتباط الناتج الداخلي الخام بقطاع المحروقات بنسبة بلغت 46.3 % سنة 2005 جعله يعرف تذبذات عنيفة؛ ومن خلال النقاط التالية نتطرق إلى تغيرات الناتج الداخلي الخام و أهم القطاعات الاقتصادية المكونة له بشكل رئيسي.

الجدول رقم (04–31): تطور حجم الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000–2016) .

الوحدة: مليار دج.

السنوات	الناتج الداخلي الخام (مليار د.ج)	متوسط السعر السنوي (البرميل/دولار)
2000	4123.5	27.60
2001	4227.1	23.12
2002	4522.8	24.36
2003	5858.3	28.10
2004	6149.1	36.05
2005	7562.0	50.64
2006	8501.6	61.08
2007	9352.9	69.08
2008	11043.7	94.45
2009	11043.7	61.06
2010	9968.0	77.45
2011	11991.6	107.46
2012	14588.5	109.45
2013	16208.7	105.7

2014	16643.8	96.2
2015	17205.1	54.10
2016	16702.1	42.86

. **المصدر:** من اعداد الطالب، بالاعتماد على:

- *Office National des Statistiques,* ***Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014****, Direction Techniques chargé de la comptabilité nationale, Collections Statistiques N° 197, Série E, Alger, Algérie, 2016, p 80- 83.*
- *Office National des Statistiques,* ***L'Algérie en Quelques Chiffres, Résultats : 2014-2016****, N° 47, Alger, Algérie, 2017, p 76.*

– التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: 2009، 2012، 2014، 2017. متوفرة على الرابط: *http://www.amf.org.ae.*

. الشكل رقم (04–23): تطور حجم الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000–2016) .

الوحدة: مليار دج.

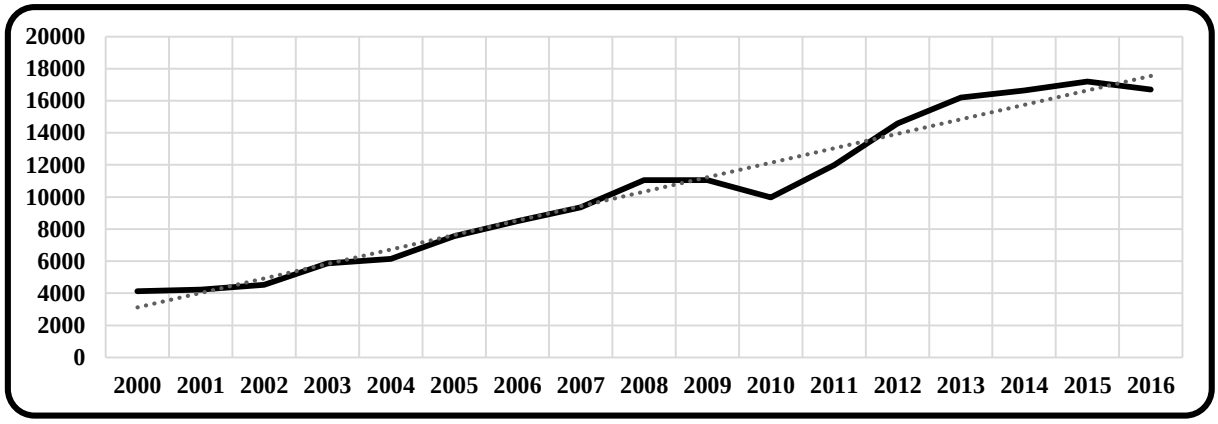

.المصدر: إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (04–31) .

من خلال الجدول رقم (04–31) نلاحظ تضاعف الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني بنسبة 400.05 % خلال الفترة 2000–2016، مرتفعا من 4123.5 مليار دج سنة 2000 إلى 16702.1 مليار دج سنة 2016، محافظا على وتيرة نمو ايجابية خلال الفترة 2000–2008، وبسبب ارتباط الناتج الوطني بشكل كبير بقطاع المحروقات ، ساهم تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 2009 إلى 61.06 دولار للبرميل مقارنة بـ 94.45 دولار للبرميل سنة 2008، بشكل رئيسي في تراجع معدل الناتج الداخلي الخام، ليأخذ منحنى الناتج الداخلي صبغة دورية تتسم بالارتفاع والانكماش وفقا لعائدات قطاع المحروقات (أنظر الشكل رقم (04–23))، حيث نلاحظ زيادة الناتج الداخلي خلال الفترة 2010–2014 والتي ارتفع خلالها سعر برميل خام النفط ليبلغ 109.45 دولار للبرميل سنة 2012، ليسجل أدنى مستوى له بـ42.86 سنة 2016، حيث تراجع الناتج الداخلي الخام بـ 3.03% عن سنة 2015. ويعد قطاع

المحروقات القطاع الرئيسي المساهم في الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الوطني، ما يجعل الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي بامتياز، حيث ساهم قطاع المحروقات بنسبة 33.4% في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000–2016)، والشكل التالي يوضح بيانات ثلاثية لتطور الناتج الداخلي الخام، والناتج الداخلي الخام خارج المحروقات:

. الشكل رقم (04–24): بيانات ثلاثية لتطورمعدل الناتج الداخلي الخام، والناتج الداخلي خارج المحروقات خلال الفترة (2000–2016) .

الوحدة: نسبة مئوية (%) .

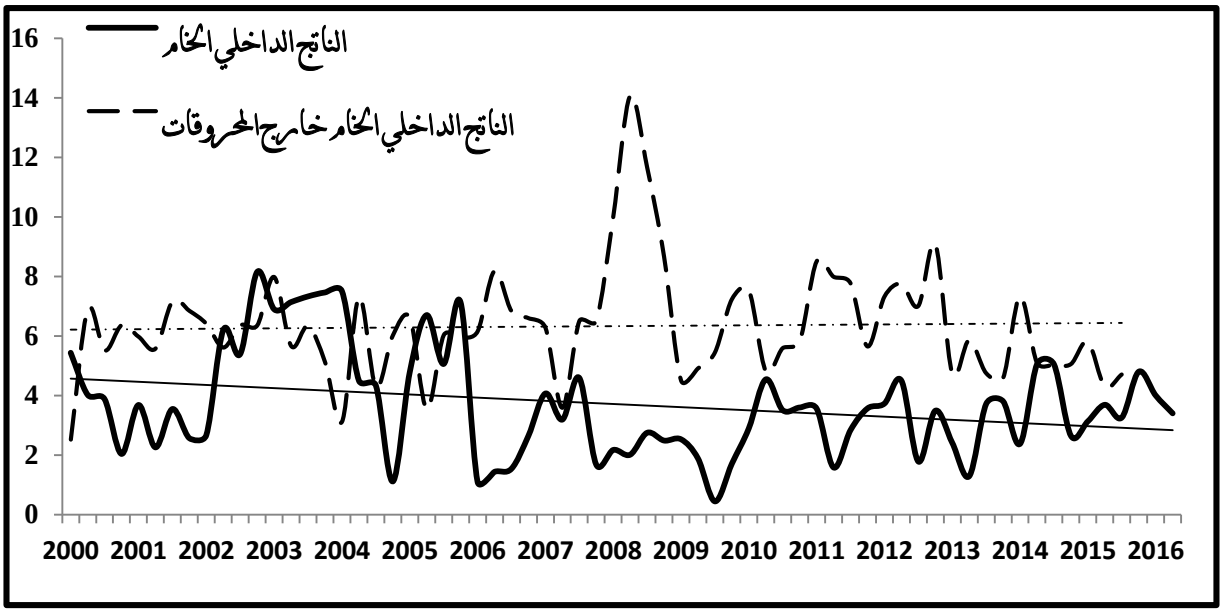

.المصدر: من اعداد الطالب بناء على بيانات متوفرة على الموقع: *www.ons.dz*.

من خلال الشكل رقم (04–24) يتبين أنه بالرغم من التذبذبات العنيفة للبيانات الثلاثية لكل من الناتج الداخلي والناتج الداخلي خارج المحروقات، حافظ الاخير حافظ على وتيرة نمو سنوية مستقرة وان كانت بمعدلات ضئيلة جدا، حيث سجل أعلى معدل نمو في الثلاثي الأول من سنة 2009 بمعدل 14.1 % ؛ عكس الناتج الداخلي الخام والمتضمن لقطاع المحروقات الذي سلك وتيرة متاقصة طيلة الفترة 2000–2016، وهو ما يفسر الارتباط الكبير للاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، حيث بلغت 46.2 % سنة 2005 .

يظهر تأثير تراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني من خلال أعلى نسبة نمو للناتج الداخلي الخام خلال الثلاثي الأخير لسنة 2002 بـ 8.2 %، في حين أن أدنى معدل نمو للناتج الداخلي الخام سجل

خلال الثلاثي الثالث لسنة 2009 بنسبة 0.4 % والتي تزامنت مع تطورات الأزمة المالية العالمية وتراجع الأسعار على المستوى العالمي وانخفاض الطلب على المحروقات، ليلج بعدها الناتج الداخلي الخام وتيرة متذبذبة من الثلاثي الثالث لسنة 2011 لغاية الثلاثي الثاني لسنة 2016، ويرجع ذلك لتدهور اسعار النفط بحوالي 50 % خلال الثلاثي الثاني لسنة 2014 حيث انتقل معدل سعر البرميل من 109.55 دولار خلال الثلاثي الأول لسنة 2014 إلى 75.38 دولار في الثلاثي الرابع من نفس السنة، ليصل إلى 54.31 دولار للبرميل خلال الثلاثي الأول من سنة 2015، لتمتد وتيرة انخفاض الأسعار إلى الثلاثي الثاني لسنة 2016. وتطرح مع ظهور البدائل الطاقوية في الاقتصاديات العالمية، العديد من التساؤلات عن جدوى الاستمرارية في الاعتماد على الموارد الناضبة والقطاعات الفاقدة للتنافسية على المستوى العالمي، وخاصة مع تراجع مشاريع الاستكشاف وانسحاب الشركات الأجنبية من استغلال الحقول النفطية بسبب تزايد التكاليف وانخفاض العائد المتوقع عن الاستغلال في المدى المتوسط. وفي ما يلي نتطرق إلى مساهمة ومعدل نمو القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية الكبرى في الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني:

. أولا: مساهمة قطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري في الناتج الداخلي الخام في الجزائر: ظل قطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري يشكل أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام، حيث ارتفعت نسبة مساهمة القيمة المضافة الاجمالية للقطاع في الناتج الداخلي من 8.4 % سنة 2000 إلى 12.09 % سنة 2016؛ كما تزايدت أهمية الاقتصاد الغابي والذي يتربع على مساحة قدرها 4.273 مليون هكتار[1] والذي كان يقتصر على انتاج الخشب والفلين، ومن خلال تزايد استغلال الامكانيات والثروات الغابية الموجودة ضمن الغطاء الغابي (توفره على العديد النباتات العطرية والطبية)، أدى ذلك إلى زيادة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام حيث بلغ مجموع صادرات القطاع أكثر من 8 مليون دولار سنة 2016. وفيما يتعلق بقطاع الصيد البحري، يوفر القطاع امكانيات هامة،

[1]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية**، المجلد رقم 35، الخرطوم، السودان، 2016، ص 08، متوفر على الرابط: http://www.aoad.org/statbook35.htm، تاريخ الاطلاع: 2018/07/22.

ما فرض على الحكومة ضرورة تبني استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري كمخطط يستهدف ترقية القطاع وزيادة انتاجه من خلال تطوير الشعب الفرعية للقطاع نظرا لمدى اهميته في تحقيق التوازن والأمن الغذائي.

. الجدول رقم (04–32): تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، الغابات والصيد البحري، ونسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000–2016) . الوحدة: مليار دج.

السنوات	القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، الغابات والصيد البحري	نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام (%)
2000	346.2	8.3
2001	412.1	9.7
2002	417.2	9.1
2003	515.3	9.2
2004	580.5	9.4
2005	581.6	7.6
2006	641.3	7.5
2007	708.1	7.5
2008	727.4	6.5
2009	931.3	9.3
2010	1015.3	8.4
2011	1183.2	8.1
2012	1421.7	8.7
2013	1640.0	9.8
2014	1771.5	10.3
2015	1935.1	11.6
2016	2140.3	12.09

. المصدر: من اعداد الطالب، بالاعتماد على:

*- Office National des Statistiques, **Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014**, Direction Techniques chargé de la comptabilité nationale, Collections Statistiques N° 197, Série E, Alger, Algérie, 2016, p 80- 83.*

*- Office National des Statistiques, **L'Algérie en Quelques Chiffres, Résultats : 2014-2016**, N° 47, Alger, Algérie, 2017, p 76.*

. الشكل رقم (04–25): تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، الغابات والصيد البحري ، ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000–2016) .

الوحدة: مليار دج.

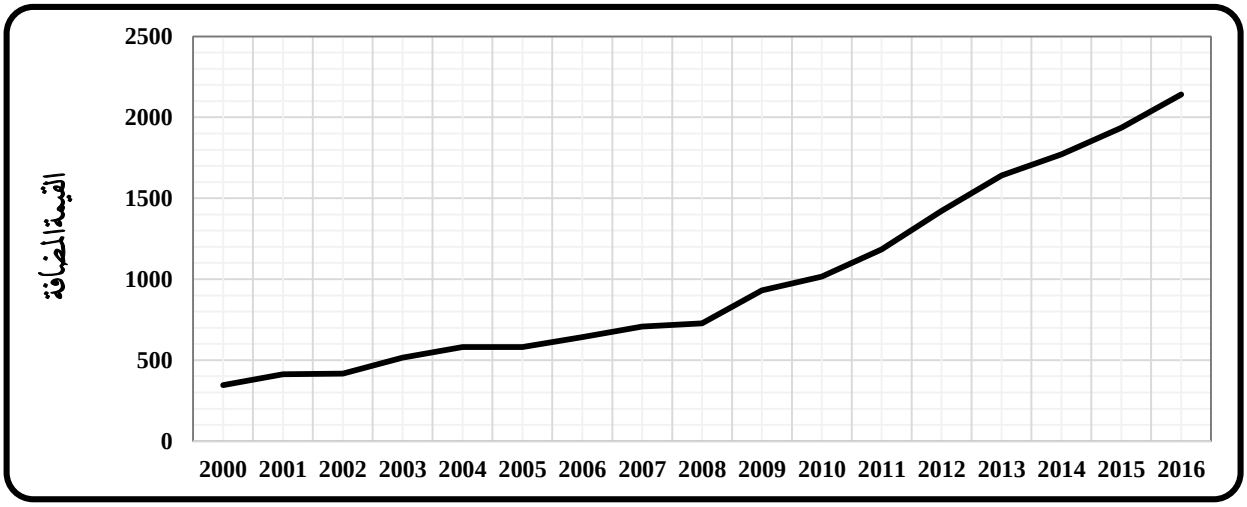

. المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (04–32) .

يبين الجدول رقم (04–32) تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، الغابات والصيد البحري، حيث بلغت 346.2 مليار دج سنة 2000 بنسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام تقدر بـ 8.3% ، لتنقل إلى 9.7% سنة 2001 وهي أعلى نسبة سجلها القطاع خلال الفترة 2000–2010 ، حيث تراجعت مساهمة القيمة المضافة للقطاع إلى 6.5 % سنة 2006 وذلك لعدة اعتبارات منها تراجع المساحات الفلاحية المسقية، وانخفاض معدلات التساقط سنة 2006، ليبلغ القطاع أعلى قيمة لمساهمته في الناتج الداخلي بـ 2140.3 مليار دج سنة 2016، وحسب الشكل رقم (04–25) أخذت القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، الغابات والصيد البحري منحنى تصاعدي ايجابي خلال الفترة (2000–2016)؛ ويرجع ذلك إلى مساهمة الحكومة في تنمية القطاع ومحاولة تطويره من خلال البرامج والمخططات التنموية، حيث حظي قطاع الفلاحة بالدعم ضمن برامج التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2001–2014، وكذلك ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية "***PNDA***" والذي شرع في تنفيذه سنة 2000 كإطار لسياسة التنمية الفلاحية والتي تهدف لادخال ديناميكية للقطاع الفلاحي في الجزائر وترقية التنافسية للفلاحة الجزائرية،

ويهدف المخطط إلى جملة من الأهداف نذكر منها[1]:

– تحسين مستوى الأمن الغذائي وتغطية الاستهلاك المتزايد بالانتاج الوطني؛

– ادخال منتجات غذائية في الزراعة حسب مقاييس معترف بها؛

– انتاج منتجات زراعية ذات ميزة تنافسية وترقية الأراضي الفلاحية؛

– إنشاء مناصب شغل جديدة وتحسين مداخيل السكان.

سعت الحكومة كذلك من خلال المخطط إلى تحقيق التنمية البشرية، حيث تضمن المخطط تسعة برامج، كما يلي[2]:

.أ. برامج موجهة لتحسين وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي، تتضمن: برنامج تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج؛ برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛ برنامج تثمين المنتجات الفلاحية؛ وبرنامج تدعيم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية من أجل تنويع وتحسين الخدمات للفلاحين.

.ب. برامج موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي، وتتضمن: البرنامج الوطني للتشجير؛ برنامج التشغيل الريفي؛ برنامج إعادة الاعتبار للأراضي الزراعية؛ برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية؛ برنامج تنمية وحماية الواحات. ومما يمكن ان نستخلصه أن القطاع الفلاحي في الجزائر ما زال متأخرا بالرغم من تجاوز قيمة الإنتاج الاجمالي فيه 20 مليار دج سنة 2016، مقارنة بدول تعتبر أقل من حيث الامكانيات الطبيعية والموارد الطبيعية.

ثانيا. مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر: شكل قطاع المحروقات المصدر الرئيس للفوائض المالية التي اعتمدتها الدولة خلال الفترة 2000–2016 لتمويل سياساتها التوسعية في اطار برامج دعم النمو الاقتصادي ، وتتكون الفوائض من عوائد تصدير المحروقات والتي تشكل أكثر من

---

[1]. فوزي عبد الرزاق، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي– دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص 123.

[2]. علون محمد وعطية حليمة، **قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري "دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة"**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 03، 2016، ص 139، متوفر على الرابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/14223*، تاريخ الاطلاع: 2018/08/17.

95 % من إجمالي الصادرات الوطنية، بالاضافة إلى الجباية البترولية التي تمثل 60 % من الايرادات العامة، وفي ما يلي نتطرق لمساهمة القيمة المضافة للقطاع في الناتج الداخلي الخام:

. الجدول رقم (04–33): تطور القيمة المضافة لقطاع المحروقات، ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000–2016) . الوحدة: مليار دج.

السنوات	القيمة المضافة لقطاع المحروقات	نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام (%)
2000	1616.3	39.2
2001	1443.9	34.2
2002	1477.0	32.6
2003	1868.9	31.9
2004	2319.8	37.7
2005	3352.9	46.2
2006	3882.2	45.6
2007	4089.3	43.7
2008	4997.6	45.3
2009	3109.1	31.2
2010	4180.4	34.9
2011	5242.5	36
2012	5536.4	34.2
2013	4968.0	29.9
2014	4657.8	27.1
2015	3134.2	18.8
2016	3025.6	17.3

. المصدر: من اعداد الطالب، بالاعتماد على:

- Office National des Statistiques, ***Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014****, Direction Techniques chargé de la comptabilité nationale, Collections Statistiques N° 197, Série E, Alger, Algérie, 2016, p 80- 83.*

- Office National des Statistiques, ***L'Algérie en Quelques Chiffres, Résultats : 2014-2016****, N° 47, Alger, Algérie, 2017, p 76.*

. الشكل رقم (04–26): تطور القيمة المضافة لقطاع المحروقات ، ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000–2016) .

الوحدة: مليار دج.

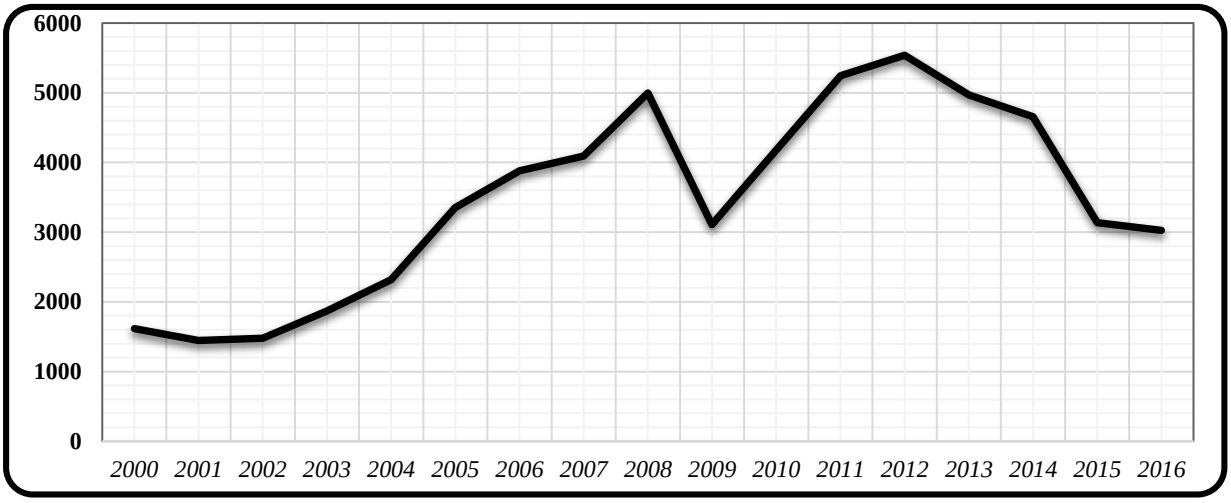

. المصدر: من اعداد الطالب، بناءا على بيانات الجدول رقم (04–33) .

يتبين من خلال الجدول رقم (04–33) تطور القيمة المضافة لقطاع المحروقات ونسب مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، وذلك من سنة 2000 حيث بلغت القيمة المضافة 1616.3 مليار دج بنسبة 39.2 % من الناتج الداخلي الخام، لتنخفض بـ 11.66 % سنة 2001 بقيمة بلغت 1443.9 مليار دج، ومع تحسن أسعار برميل النفط في الأسواق العالمية حافظ قطاع المحروقات على وتيرة نمو سنوية معتبرة بلغت 39.65 % كمعدل نمو سنوي خلال الفترة 2001–2008 ، وهي الفترة التي سجلت أعلى نسبة لمساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام سنة 2008 بـ 45.3%، ومع توسع آثار الأزمة المالية العالمية 2009 تراجعت أسعار النفط في الاسواق العالمية بمعدل 36% حيث بلغت الأسعار متوسط سنوي بـ 42.3 دولار سنة 2009 ، وكنتيجة حتمية تراجع إنتاج النفط وبالتالي انخفاض ايرادات الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني، لترتفع مجددا نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع إلى 34.9 % سنة 2010 ثم إلى 36 % سنة 2011، كما يشير الشكل رقم (04–26) إلى تراجع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2012–2016 ، وذلك بسبب التقلبات التي شهدتها السوق النفطية حيث سجلت أدنى مساهمة لها سنة 2016 بـ 17.3 % .

.ثالثا . مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر: شكل القطاع الصناعي محور السياسات الاقتصادية في الجزائر، من خلال تبني الحكومات المتوالية لاستراتيجيات وخطط تنمية القطاع، غير أنه وطيلة الفترة "2000–2016" لم تربوا مساهمته في الناتج الداخلي عن 7.5 %، وذلك دليل على مدى تدهور تنافسية القطاع الصناعي الجزائري، ومن خلال الجدول التالي نتطرق تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة، ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (04–34): تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة، ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000–2016) .

الوحدة: مليار دج.

السنوات	القيمة المضافة لقطاع الصناعة	نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام (%)
2000	290.7	% 07
2001	315.2	%7.4
2002	337.6	% 7.5
2003	355.4	%06
2004	388.2	% 6.3
2005	418.3	%5.5
2006	449.6	% 5.2
2007	479.8	%5.1
2008	519.6	% 4.7
2009	570.7	% 5.7
2010	617.4	% 5.1
2011	663.8	%4.6
2012	728.6	% 4.4
2013	765.4	%4.6
2014	837.0	% 4.8
2015	904.6	%5.4

2016	975.7	% 5.6

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

*- Office National des Statistiques, **Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014**, Direction Techniques chargé de la comptabilité nationale, Collections Statistiques N° 197, Série E, Alger, Algérie, 2016, p 80- 83.*

*- Office National des Statistiques, **L'Algérie en Quelques Chiffres, Résultats : 2014-2016**, N° 47, Alger, Algérie, 2017, p 76.*

. الشكل رقم (04–27): تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة، ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000–2016) .

الوحدة: مليار دج.

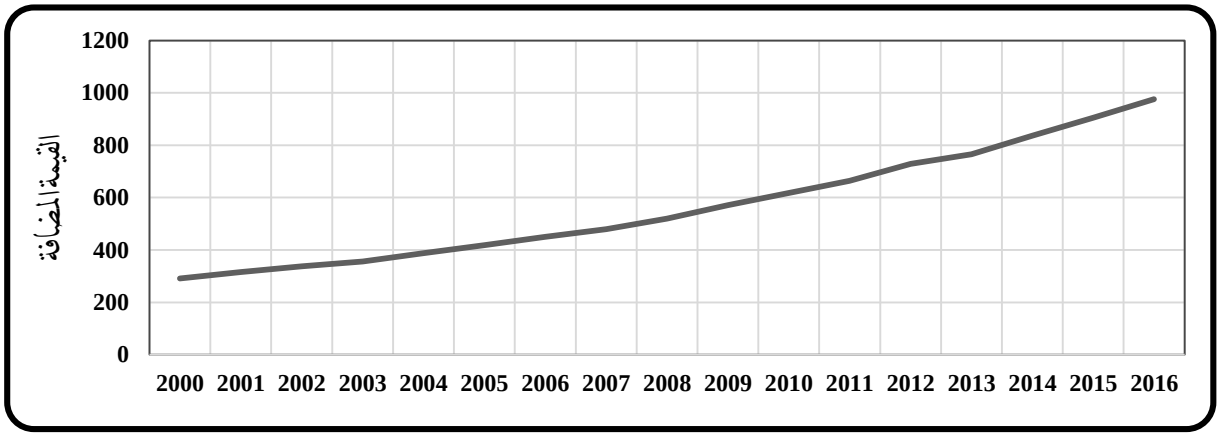

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04–34) .

يبين الجدول رقم (04–34) والشكل أعلاه تطورالقيمة المضافة لقطاع الصناعة ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام، وبالرغم من النمو الثابت للقيمة المضافة للقطاع إلا أنه يعتبر أضعف القطاعات مساهمة في الناتج الداخلي، حيث لم يتجاوز 1000 مليار دج طيلة الفترة "2000–2016" وذلك بنسبة المساهمة لم تزد عن 7.5 %، وذلك سنة 2002، لتحافظ على نسبة مساهمة دون 6 % خلال الفترة "2005–2016"، ويمكن القول أنه حتى بعد اعتماد استراتيجية التنمية الصناعية سنة "2008" لم يسجل القطاع الصناعي النتائج المرجوة، وترجع اسباب تدهور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام إلى[1]:

– الفارق الكبير في معدلات نمو الصناعة البترولية وقطاع المحروقات مقارنة بالأنشطة الصناعية الأخرى؛

[1]. قجاتي عبد الحميد، **دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي– دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر (2014/1980)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016–2017. ص 283.

– إن قطاع الصناعة كان محميا من المنافسة الأجنبية بسبب القيود والرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الأجنبية خلال السبعينيات والثمانينيات، وباعتماد الجزائر سياسة التحرير الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية، أدى ذلك إلى تعرض القطاع الصناعي المحلي إلى منافسة أجنبية قوية؛

– العامل التقني والتأثيرات على قائمة المنتجات التي فقدت تنافسيتها، ما شكل عائقا ليس فقط لتنمية القطاع الصناعي، ولكن لوجود المؤسسات التي خسرت فاعليتها الاقتصادية، حيث اضطرت الجزائر لتطبيق مسار الخوصصة للمؤسسات العمومية دون نتائج تذكر.

.رابعا . مساهمة قطاع الأشغال العمومية، البناء والري في الناتج الداخلي الخام في الجزائر: شكلت المساهمة القوية لقطاع الأشغال العمومية، البناء والري، في دفع النمو الاقتصادي والامكانيات التي يكتنفها من خلال تأثيره المباشر على القطاعات الاقتصادية الأخرى، الحلقة المحورية لاهتمام الحكومة بالقطاع ضمن تجسيد البرامج التنموية، حيث تعتبر مشاريع السكن واقامة البنى التحتية من أولويات الحكومة، فالطلب على السكن في الجزائر يبلغ حوالي 200 ألف وحدة سكنية سنويا، في حين أن الطاقة الإنتاجية المحلية لا تتجاوز 80 ألف وحدة، واستفاد القطاع في اطار تجسيد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 555 مليار دج لقطاع السكن، و 1703.1 مليار دج لقطاع الاشغال العمومية، كما خصص لقطاع السكن مبلغ 3700 مليار دج في البرنامج الخماسي 2010–2014، و8400 مليار دج لصالح الأشغال العمومية والهياكل القاعدية؛ بالاضافة إلى استفادة قطاع الري في اطار استراتيجية تسيير الموارد المائية، من مخصصات مالية معتبرة لتهيئة وتطوير البنية للقطاع؛ ويوضح الجدول التالي مدى مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني.

. الجدول رقم (04–35): تطور القيمة المضافة لقطاع الأشغال العمومية، البناء والري ، ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000–2016) .

الوحدة: مليار دج.

السنوات	القيمة المضافة لقطاع الأشغال العمومية، البناء والري	نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام (%)
2000	335.0	% 8.1
2001	358.9	% 8.4
2002	409.3	% 09
2003	445.2	% 7.6
2004	508.0	% 8.2
2005	564.4	% 7.5
2006	674.3	% 7.9
2007	825.1	% 8.8
2008	956.6	% 8.7
2009	1094.8	% 10.9
2010	1257.4	% 10.5
2011	1333.3	% 9.1
2012	1491.2	% 9.2
2013	1627.4	% 9.7
2014	1794.0	% 10.4
2015	1917.2	% 11.5
2016	2069.3	% 11.9

. **المصدر**: من اعداد الطالب، بالاعتماد على:

- Office National des Statistiques, ***Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014****, Direction Techniques chargé de la comptabilité nationale, Collections Statistiques N° 197, Série E, Alger, Algérie, 2016, p 80- 83.*

- Office National des Statistiques, ***L'Algérie en Quelques Chiffres, Résultats : 2014-2016****, N° 47, Alger, Algérie, 2017, p 76.*

. الشكل رقم (04–28): تطور القيمة المضافة لقطاع الأشغال العمومية، البناء والري ، ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000–2016) . الوحدة: مليار دج.

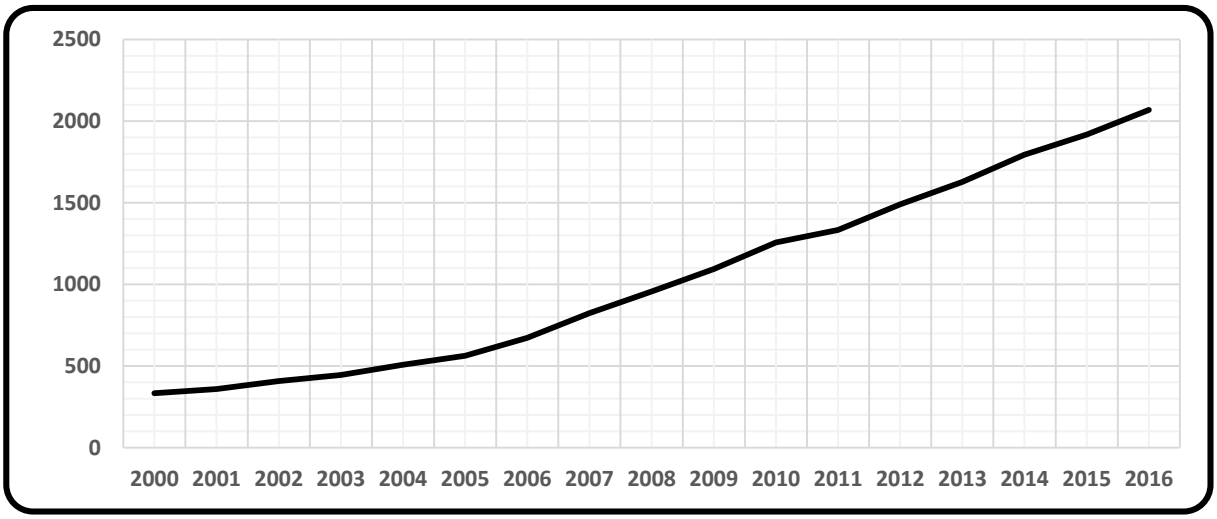

المصدر: إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (04– 35) .

عرفت القيمة المضافة للقطاع وتيرة نمو مستقرة طيلة الفترة 2000– 2016 (أنظر الشكل رقم 04–28)، ويبين الجدول رقم (04–34) تغيرات القيمة المضافة للقطاع، حيث سجلت أعلى نسبة مساهمة سنة 2002 بـ 09 % مقابل 335 مليار دج خلال الفترة "2000–2008"، لتبلغ 2069.3 مليار دج سنة 2016 وهي أعلى قيمة مسجلة لمساهمة القيمة المضافة للقطاع في الناتج الداخلي الخام بنسبة 11.9 %، وترجع محافظة القطاع على وتيرة مساهمة مستقرة إلى تنامي المشاريع الاقتصادية والمخصصات المالية الموجهة لقطاع السكن، وتنمية البنية التحتية لقطاع النقل (طرقات، موانى، . . .) .

.خامسا . مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر: يتضمن قطاع الخدمات بدائل تسمح برفع القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني، حيث يشمل خدمات التجارة والنقل والخدمات المالية، بالاضافة إلى الفنادق والمطاعم والمقاهي، ويعتبر القطاع المساهم الثاني بعد قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام وفي ما يلي، تحليل مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني.

. الجدول رقم (04–36): تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات، ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000–2016) .

الوحدة: مليار دج.

السنوات	القيمة المضافة لقطاع الصناعة	نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام (%)
2000	842.7	20.4
2001	921.8	21.8
2002	1004.2	22.2
2003	1112.2	18.9
2004	1303.2	21.2
2005	1518.9	20.1
2006	1684.8	19.1
2007	1919.6	20.5
2008	2113.7	19.1
2009	2349.1	23.6
2010	2586.3	21.6
2011	2933.2	20.1
2012	3305.2	20.4
2013	3849.6	23.1
2014	4191.0	24.4
2015	4546.6	27.2
2016	4837.8	27.8

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- Office National des Statistiques, ***Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014****, Direction Techniques chargé de la comptabilité nationale, Collections Statistiques N° 197, Série E, Alger, Algérie, 2016, p 80- 83.*

- Office National des Statistiques, ***L'Algérie en Quelques Chiffres, Résultats : 2014-2016****, N° 47, Alger, Algérie, 2017, p 76.*

.الشكل رقم (04–29): تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة (2000–2016) .

الوحدة: مليار دج.

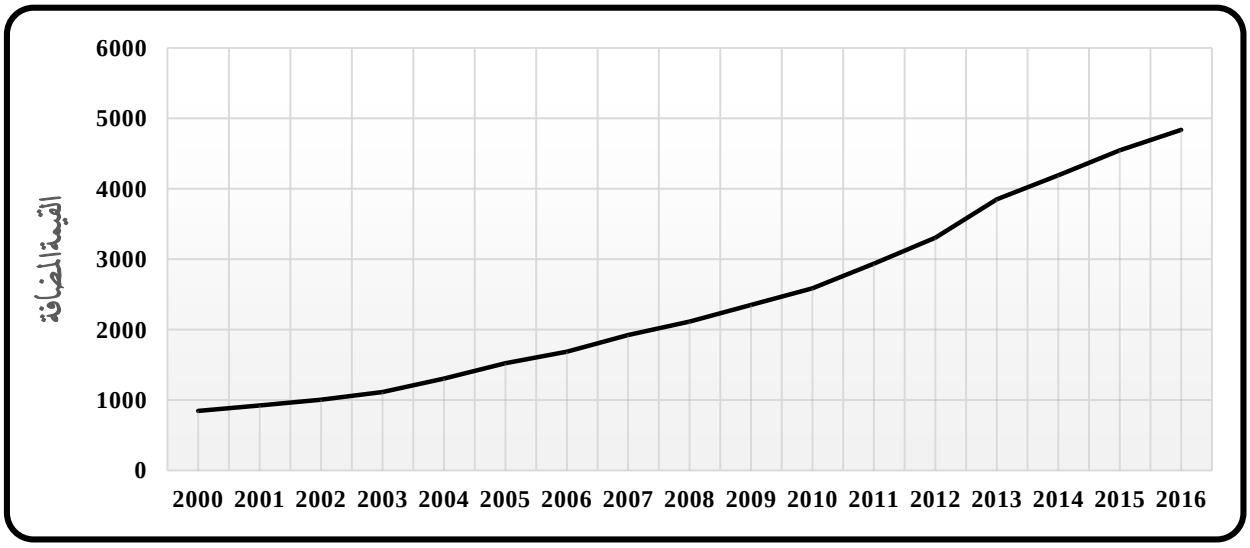

.المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04–36) .

يبين الجدول رقم (04–36) تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات، حيث بلغ معدل المساهمة السنوية للقطاع في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000–2016 نسبة 23.2% ويعتبر بذلك القطاع الثاني الأكثر مساهمة في الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني، محافظا على وتيرة مساهمة مستقرة طيلة فترة الدراسة ويرجع ذلك إلى مساهمة العديد من القطاع الفرعية المكونة للقطاع، حيث سجل القطاع 842.7 مليار دج سنة 2000 كقيمة مضافة بنسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام تقدر بـ 20.4 % ، لتنقل إلى 21.8 % مقابل 921.8 مليار دج سنة 2001، وبتأثره بأداء بعض القطاعات الفرعية تراجعت القيمة المضافة سنة 2003 إلى 18.9 %، لترتفع سنة 2004 بـ 21.2 % إلى 1303.2 مليار دج، واستقر القطاع في وتيرة نمو سنوية ثابتة بالرغم من التغيرات الطفيفة (أنظر الشكل 04–29)،لتبلغ نسبة المساهمة سنة 2016، 27.8 % وهي أعلى نسبة سجلها القطاع خلال الفترة 2000–2016. وتبقى مساهمة القيمة المضافة للقطاع في الناتج الداخلي الخام ضئيلة جدا مقارنة بالدول المجاورة، والتي تعتمد قطاع الخدمات كمساهم رئيس في الناتج الداخلي الخام لاقتصادياتها حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع في الاقتصاد التونسي 64.2 % ، في حين أن قطاع الخدمات في الاقتصاد الوطني يتكون من الخدمات المنقولة والتي بدورها تتفرع إلى: النقل والاتصالات؛ التجارة؛ الفندقة، المقاهي والمطاعم؛ الخدمات المقدمة لقطاع المؤسسات،

الخدمات المقدمة لقطاع العائلات؛ وقطاع الخدمات غير المنقولة الذي يتكون من: الادارة العمومية؛ الخدمات المالية؛ والعقارات. والتي بمجملها تشكل احدى عشر قطاع فرعي لا يتجاوز مجموع مساهمتها السنوية في الناتج الداخلي الخام الـ 20 % .

. المطلب الثاني: معالم نموذج النمو الاقتصادي الجديد .

شكل تراجع اسعار النفط صدمة كبيرة للمجاميع الاقتصادية في الجزائر، حيث انخفضت عائدات الجباية البترولية بـ 7.9 % سنة 2014، وبـ 32.9 % سنة 2015، ما خلق مخاطر لم تتوقع في اطار مخططات النمو المعتمدة، وذلك بسبب طبيعة ادارة الاقتصاد الوطني والاعتماد شبه المطلق على ايرادات قطاع المحروقات (32 % من الإنتاج الوطني الخام، و 60 % من الايرادات الجبائية العامة)، بالاضافة إلى كون القطاع العام المساهم الرئيسي في إجمالي الاستثمارات بـ 49 %، وارتكز نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة "2000–2015" على قطاعات ذات مخاطر عالية تعتمد على ريع الموارد الطبيعية الناضبة، حيث كشفت الصدمة البترولية لسنة 2014 عن مدى هشاشة النموذج الاقتصادي المعتمد[1]، ما فرض ضرورة لتبني الحكومة سنة 2016 نموذج جديد للنمو الاقتصادي، يعتمد على تعديل السياسة المالية للدولة كمدخل للحفاظ على توازن الميزانية العامة للفترة "2016–2019"، ومن جهة أخرى استشراف آفاق للقطاعات الاقتصادية في اطار تحقيق التنوع الاقتصادي وفق رؤية متوسطة المدى لسنة 2030 لبلوغ مسارات حديثة للنمو، وفق ثلاثة مراحل، كما يلي[2]:

– **مرحلة الانطلاق (2016–2019):** تتميز بتطور مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية المختلفة لبلوغ معدل النمو المستهدف؛

– **مرحلة التحول (2020–2025):** والتي تسمح بتدارك الاقتصاد الوطني وبلوغه مرحلة النمو المبني على توازن الأسواق وأداء المؤسسات وانتاج الثروة؛

– **مرحلة الاستقرار (2026–2030):** حيث يتوقع خلال نهاية هذه المرحلة بلوغ كافة المجاميع الاقتصادية المستهدفة نقطة التوازن.

1. *Ministère des finances, op.cit, p 03.*
2 . *Ibid., p 11.*

ذلك بدليل أن بناء نموذج النمو المستدام بالاعتماد على المعايير الاستشرافية يشكل خيار من بين الحلول المقدمة في مجال تصميم السياسيات العمومية وتنظيم المؤسسات والتخطيط للأسواق، في حين يصبح ضرورة بالنسبة للدول التي لم تعد تتمتع بميزات تنافسية، حيث أن مقاربة الاستشراف تصبح الحل الأكثر ملائمة في ضبط نموذج النمو على سلم حاجات السكان المتطورة بدلالة الزمن[1]؛ وتستهدف الحكومة من خلال نموذج النمو الجديد بلوغ النقاط التالية[2]:

– توسيع الوعاء الجبائي للجباية العادية لتغطية النفقات الأساسية للتجهيز؛

– تخفيض العجز السنوي للخزينة العامة؛

– تعبئة الموارد الاضافيه اللازمة في السوق المالية الداخلية.

وبسبب التقلبات "الحديثة" لأسعار النفط في الاسواق الدولية، قامت الحكومة في اطار تجسيدها لمضمون نموذج النمو "2016–2019" بمحاكاة تطبيق مسارين للنمو الاقتصادي، هما[3]:

- **المسار الأدنى (*Le scénario bas sans ajustement budgétaire*):** ويعتمد على تحييد مطلب تعديل السياسة المالية، ضمن توقعات لنمو أسعار النفط الجزائري من 40 إلى 45، ثم 50 دولار أمريكي للسنوات 2017، 2018، 2019 على التوالي، مع استمرار الوتيرة الحالية للنفقات العامة للدولة، وأوضحت محاكاة المسار عن ظهور اختلالات في مؤشرات الاقتصاد الوطني الداخلية والخارجية، من حيث تنامي العجز في الخزينة، وارتفاع الدين الداخلي، وكذلك العجز في ميزان المدفوعات والذي يؤدي إلى تآكل احتياطي الصرف في نهاية الفترة "2019"؛

– المسار الثاني (*Le scénario de stabilisation du cadre budgétaire*): والذي يتضمن تعديل السياسة المالية، مع توقع ارتفاع سعر النفط إلى 50 دولار أمريكي للبرميل سنة 2017، ثم 55 إلى 60 لسنتي 2018 و2019، بالاضافة إلى ارتفاع حصيلة الجباية العادية بمعدل 11 % سنويا حيث تسمح بالتغطية التدريجية لنفقات التسيير في حدود 84 % سنة 2019، مقابل 47 % سنة 2014، ودلت

1. مصيطفى بشير، **صناعة الغد (مقالات في الاستشراف)**، الطبعة الأولى، دار جسور للنشر، الجزائر، 2013، ص 11.

2. *Ministère des finances,* ***Op.cit****. p 02.*

3. *Ibid.,p 08.*

تنبؤات المسار الثاني على تراجع النمو الاقتصادي إلى 1.9 % سنة 2019، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات يقدر بـ 2.2 مليار دولار، مع تدني مخاطر المديونية الداخلية والخارجية، بالاضافة لكفاية احتياطي الصرف من العملة الأجنبية لحوالي 27 شهر من الاستيراد .

يتطلب تعديل السياسة المالية تحولات هيكلية عميقة في النفقات والايرادات الاجمالية للدولة ، ولحسابات معينة تتوافق ومتطلبات نموذج النمو المسطر، بالاضافة إلى توجه جديد للسياسة الاقتصادية للبلد؛ وتحدد التغيرات الضرورية في ما يلي[1]:

– **تعديل القواعد الجبائية:** من خلال مراجعة نمط تحديد سعر برميل النفط المعتمد لتحديد الموارد والمخصصات المالية السنوية للدولة، وكذلك اعتماد الجباية العادية كمصدر رئيسي لتغطية النفقات الجارية في المدى المتوسط؛

– **تفعيل المنظومة الجبائية:** يتطلب اصلاح النظام الجبائي الاسراع في تحديث الادارة الجبائية من خلال اعتماد الأنظمة الرقمية في التحديد والتحصيل الجبائي، بالاضافة إلى تحسين آليات استرجاع الضريبة على القيمة المضافة والرفع من نسبتها على بعض السلع المستوردة، وكذلك ترقية الجباية المحلية والجباية على العقارات.

– **ترشيد النفقات العامة:** تتضمن النفقات العامة شطر هام موجه للاعانات الاجتماعية والاعفاءات الضريبية، وعليه يتطلب إعادة توجيهها بشكل يدعم النمو الاقتصادي على نحو أفضل؛ كما تم وضع مخطط زمني يحدد التعديلات المتعلقة بسياسة الدعم لصالح الفئات المعوزة في المجتمع، حيث أن نمط التوزيع لا يفرق بين طبقات المجتمع، وذلك بسبب فشل سياسة دعم الاسعار والتي تكتفي بالتدخل على مستوى المنتوج النهائي المستورد بدل التدخل على مستوى مدخلات الإنتاج المحلي[2].

واعتمدت الحكومة على مبدأ يتضمنهما كلا المسارين، أنه خلال الفترة "2016–2019" يكون معدل سعر صرف العملة الوطنية إلى الدولار بـ 108 دج/دولار، وأن معدل التضخم يكون في حدود 04% خلال

---

[1]. *Ministère des finances, **Op.cit**, p p 09-10.*

[2]. مصيطفى بشير، حريق الجسد، **مرجع سابق**، ص 176.

نفس الفترة، في حين تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد الوطني من 6.4% سنة 2016 إلى 7.4% سنة 2017 ؛ كما أن سعر الصرف المعتمد في الاقتصاد غير الرسمي والذي يعكس القيمة الحقيقة للعملة الوطنية بشكل أكبر، يزيد بحوالي 80% عن المعدل المحدد من طرف البنك المركزي، وهنا يمكن القول أنه لايمكن بلوغ نتائج استشرافية جيدة بسبب القرارات الادارية لتثبيت سعر الصرف؛كما أن اعتماد الحكومة في اعداد الميزانية العامة على عائدات قطاع المحروقات يطرح تساؤلات حول جدوى الدراسات الاسشترافية والجهود المبذولة للرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد، دون اعتماد استراتيجيات ودعائم حديثة لخلق ديناميكية في الاقتصاد الوطني من خلال التركيز على القطاعات المعدة للتصدير دون المحروقات، وكذلك عدم تحفيز الاستثمار في القطاعات الراكدة التي تنطوي على آفاق واعدة من خلال اعادة تمركزها في الاقتصاد الوطني.

. المبحث الرابع: دراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار في القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني.

نهدف من خلال هذا المبحث ايجاد وتقدير نموذج يفسر العلاقة السببية بين الاستثمار العمومي* في القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة "2000–2016"، حيث شكل الاستثمار في القطاع الصناعي محور اهتمام الدولة من خلال التدابير المتخذة ضمن سياسة دعم القطاع العمومي ويفسر ذلك بتطور نسبة الاستثمار الصناعي إلى اجمالي الاستثمار العمومي سنويا، بمعدلات تراوحت بين 18 % و 26.8 % بوتيرة نمو جيدة، وهو ما يعكس تطور النفقات الاستثمارية المعتبرة التي وجهت لقناة الصناعة العمومية لتحسين مخرجاتها وترقية أدائها ورفع القيمة المضافة للقطاع.

. المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها.

من أجل تحديد العلاقة واتجاه السببية بين متغير الاستثمار في القطاع الصناعي ومتغير النمو الاقتصادي في الجزائر نستخدم سلاسل زمنية للمتغيرات خلال الفترة "2000–2016" كما يلي:

– **النمو الاقتصادي (المتغير التابع):** ويمثل نمو الناتج الداخلي الخام، ونرمز له بـ "***GDP***"، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 17 مشاهدة، وذلك خلال الفترة "2000–2016"، والمعبر عنه بالقيمة (الثابتة) السنوية بالعملة المحلية وقد تم استرجاع بيانات هذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائيات *www.ons.dz* (أنظر الملحق رقم 01).

– **الاستثمار العمومي في القطاع الصناعي (متغير مستقل):** ويمثل قيمة النفقات الاستثمارية (تراكم رأس المال الثابت,**ABFF) في القطاع الصناعي العمومي، ونرمز له بـ "***Invd***"، ويبلغ عدد مشاهدات المتغير 17 مشاهدة، ممتدة خلال الفترة "2000–2016"، ويعبر عنها بالقيمة السنوية بالعملة المحلية، وقد

* اقتصرنا في دراستنا على متغير الاستثمار العمومي في القطاع الصناعي، وذلك لعدم تمكننا من الحصول على بيانات الاستثمار للقطاع الخاص والأجنبي.

** ***ABFF : Acumulation Brut des Fonds Fixe.***

تم استرجاع بيانات هذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائيات *www.ons.dz*، (أنظر الملحق رقم 01).

تعددت البحوث والدراسات الاقتصادية التي تتقاطع وبحثنا من خلال تطرقها للمتغيرات أعلاه ضمن اقتصاديات متباينة، والتي نوجزها في ما يلي:

1. دراسة لـ "***Al-jundi & Guellil, 2018***[1] " حول العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والاستثمار في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة "1976–2014"، حيث تطرق الباحثان من خلال دراستهما لأثر النفقات الاستثمارية على نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات على المدى الطويل، وذلك بالاعتماد على طريقة التكامل المشترك واختبارات السببية لأنجل غرانجر، وتوصلا إلى وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه (*unidirectional causality*) للاستثمار الخاص نحو معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات.

2. دراسة لـ "**معياش نسرين، 2017**" بعنوان "أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي– دراسة قياسية للفترة (1980–2014)"، وتوصلت الباحثة إلى وجود علاقة قوية بأثر سلبي لتغيرات التراكم الخام للاصول الثابتة على الناتج الداخلي الخام خلال السنوات الثلاثة الأولى للدراسة، ليظهر تأثير موجب للاستثمارات العمومية على الناتج الداخلي خلال السنة الرابعة من فترة الدراسة[2].

3. دراسة لـ"***Bakari et al, 2017*** " حول "أثر الاستثمار المحلي في القطاع الصناعي على نمو الاقتصاديات ذات الانفتاح المحدود "[3] في الاقتصاد التونسي خلال الفترة "1969–2015"، وبتقديرهم

---

[1] *Al-jundi Salem & Guellil Mohammed,* ***Causality between economic growth and investment in the United Arab Emirates****, International journal of economics and business reseach, Vol 15, N° 04, available on: https://www.inderscience.com/info/inarticle.php?artid=92141, viwed on : 30/09/2018 at 15 :51.*

[2] معياش نسرين، **أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي– دراسة قياسية للفترة (1980–2014)**، مجلة الباحث، العدد 17، 2017، ص 243، متوفر على الرابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/34429*، تاريخ الاطلاع: 2018/10/07.

[3] *Bakari et al,* ***The impact of Domestic investment in the industrial sector on economic growth with partial openness : Evidence from Tunisia****, Munich personal Repec Archive, paper n° 81039, available on : https://mpra.ub.uni-muenchen.de/81039/1/MPRA_paper_81039.pdf, viwed on : 30/09/2018 at 16 :20.*

لنموذج "شعاع تصحيح الخطأ (***VECM***)" توصل الباحثون إلى وجود علاقة سلبية بين الاستثمار المحلي في القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.

4. دراسة لـ "***Jelilov & Isik, 2016***[1]" حول أثر التصنيع على النمو الاقتصادي في دراسة لحالة الاقتصاد النيجيري خلال الفترة "2000–2013"، وباعتماد الباحثان على طريق المربعات الصغرى (*OLS*)، استخلصا أن التصنيع يؤثر بصورة سلبية على معدل النمو الاقتصادي في نيجيريا في المدى الطويل.

5. دراسة لـ " ***Obioma et al, 2015*** " حول "أثر التنمية الصناعية على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1973–2013"، اعتمد فيها الباحثون على تقدير العلاقة الخطية بين الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع، والاستثمار الاجنبي الوارد، الإنتاج الصناعي، الادخار والتضخم كمتغيرات مستقلة، وذلك باعتماد طريقة المربعات الصغرى؛ وتوصلوا إلى عدم معنوية أثر الإنتاج الصناعي على النمو الاقتصادي في نيجيريا .

تختلف الدراسات السابقة من ناحية تحليلها للمتغيرات (مستقلة أو تابعة) وتباين الطرق المستخدمة في تقديرها للعلاقة المدروسة، ومن خلال المطلب التالي نتطرق إلى الطرق والنماذج الاحصائية المتبعة في دراستنا .

[1] *Jelilov Gylych et al*, ***The impact of industrialization on economic growth : the Nigeria experience (2000-2013)***, *British journal of advanced academic research, Sacha & Diamond publichers, Vol 05, N° 01, 2016, p p 11-20, available on : https://www.researchgate.net, viwed on : 30/09/2018 at 16 :45.*

. المطلب الثاني: تحديد وتقدير النموذج القياسي.

يشكل تحديد النموذج الأمثل للسلاسل الزمنية مرحلة اساسية في تقدير العلاقة بين المتغيرات المدروسة، وكشف "***Box and Jenkins, 1976***" عن مراحل بناء النموذج القياسي، والتي تتمثل في ما يلي[1]:

– **صياغة النموذج:** يتم خلال هذه المرحلة اختيار المتغيرات للظاهرة المراد دراستها، بالاضافة إلى تحديد علاقتها ضمن النظرية الاقتصادية، والتي يمكن قياسها إثر النموذج المقدر، وترتكز هذه المرحلة الخطوات التالية[2]:

- ✓ تحديد متغيرات النموذج وفق النظرية الاقتصادية؛
- ✓ تحديد الشكل الرياضي للنموذج؛
- ✓ تحديد الاشارات والقيم المتوقعة للمعلمات؛
- ✓ تحويل النموذج الرياضي إلى نموذج احصائي الذي يضمن المتغير العشوائي.

– **اختيار النموذج المناسب:** ويتم خلال هذه المرحلة معالجة البيانات المتوفرة عن المجتمع والعينة رياضيا واحصائيا لاستخراج قيم المعلمات والمتغير العشوائي، والتي تتفق منطقيا مع الفروض الاقتصادية.

– **تحليل النموذج:** اي تحليل معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية والاحصائية، وترتكز هذه المرحلة على المعايير التالية[3]:

- ✓ **معايير اقتصادية:** تتعلق هذه المعايير بحجم واشارة المعلمات المقدرة، فالنظرية الاقتصادية تفرض قيود مسبقة على اشارة المعلمات؛
- ✓ **معايير احصائية:** تهدف هذه المعايير الى اختبار مدى الثقة الاحصائية بالتقديرات الخاصة بمعلمات النموذج؛

---

[1] *Cryer D. Jonathan and Chan Kung-sig, **Time Series Analysis, with applications in R**, Springer Texts in Statistics, second edition, New York, USA, 2008, p 08, available on : www.springer.com, viwed on : 22/10/2018.*

[2]. حسام علي داود وخالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 20.

[3]. عبد القادر محمد وعبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 44.

✓ **معايير قياسية:** والتي تهدف الى التأكد من ان الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الاحصائية منطبقة في الواقع.

. أولا. دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية : تتمثل اهمية استقرار السلسلة الزمنية في كون أن عدم الاستقرار يمكن ان يؤدي إلى بروز ظاهرة "الانحدار الزائف[1]" اي عدم معنوية الانحدار، وتتمحور دراسة استقرارية السلاسل الزمنية على اجراء اختبار جذر الوحدة، ولتطبيقه نعتمد إختبار ديكي فولر الموسع "***ADF****" والذي يسمح بتحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية؛ ولابد من الأخذ بعين الإعتبار الفرضيتين التاليتين:

✓ فرضية العدم H^o : السلسلة تحتوي على جذر وحدة (السلسلة ليست مستقرة)؛

✓ فرضية البدل H^1 :السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة (السلسلة مستقرة) .

باعتماد برنامج " *E-views*" تم الحصول على نتائج نبينها من خلال الجدول التالي:

. الجدول رقم (04-37): يوضح إختبار *ADF* للسلسلة *LGDP*، *Linvd* عند المستوى والفرق الأول بإستخدام النماذج الثلاثة.

Test ADF	*Model Type*	*LGDP*	*Linvd*	*I(d)*
Prob Value	***None***	0.9993	0.9999	***I (0)***
	With C	0.5925	0.3967	
	With C+T	0.8186	0.7427	
Prob Value	***None***	0.0352	0.2446	***I (1)***
	With C	0.0285	0.0208	
	With C+T	0.0528	0.0456	

. المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج E-views 10، (انظر الملحق رقم ،03-14) .

[1] *Damodar Gujarati, Econometrics by exemple, palgrave Mcmillan, UK, 2011, 207, available on : www.springer.com, viwed on : 23/11/2018.*

[*] ***ADF** : Augmented Dickey Fuller.*

يبين الجدول رقم (04–37) نتائج اختبار "***ADF***" للسلسلتين "***LGDP***" و"***Linvd***" عند المستوى والفرق الأول، والتي تظهر أن أن كل القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية الحرجة عند مستوى معنوية (01%، 05%، 10%) وذلك عند المستوى للسلسلتين "***LGDP***" و"***Linvd***" ومنه نقبل الفرض الصفري H° والذي يفيد بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلتين ليستا مستقرتين؛وعند تطبيق الفروق الأولى للسلسلتين "***LGDP***" و"***Linvd***" نجد أن كل القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية (01%، 05%، 10%) – ما عدا النموذج الثالث للسلسلة "***LGDP***" والذي يظهر قيمة *p value* أكبر من المستويات– ومنه نرفض الفرض الصفري، ونقبل الفرض البديل H^{1} أي أن السلسلتين "***LGDP***" و"***Linvd***" متكاملتان من الدرجة الأولى، وهو ما تؤكده النظرية القياسية بفرض أن معظم المتغيرات تكون مستقرة عند الفرق الأول.

.ثانيا .اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون: يعتمد اختبار التكامل المشترك لجوهانسن على كشف نتائج اختبار الاثر واختبار القيمة العظمى، وقبل تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، يجب تحديد فترات الابطاء، وذلك كما يلي:

. الجدول رقم (04–38): نتائج المعايير "***AIC***"، "***SC***" و"***HQ***".

التأخير	HQ	SC	AIC
0	0.760371	0.855784	0.761377
1	*3.366345-	*3.080108-	*3.363329-
2	3.290321-	2.813260-	3.285293-

. **المصدر**: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10، أنظر الملحق رقم 15.

من خلال الجدول رقم (04–38) نجد التأخير الأول هو الأبطأ ضمن المعايير الثلاثة، وبالتالي نعتمد **P=01** .ونبين في الجدولين التاليين نتائج اختبار احصائية الأثر و نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى:

.الجدول رقم (04–39): نتائج اختبار احصائية الأثر.

الفرضية الصفرية	احصائية الأثر	القيمة الحرجة (0.05)	الاحتمال
. لا يوجد تكامل مشترك	17.86	15.49	0.0215
. يوجد على الأقل تكامل مشترك واحد	8.14	3.84	0.0043

. **المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10، أنظر الملحق رقم 16.

من خلال الجدول رقم (04–39) تتبين نتائج اختبار احصائية الأثر، حيث نرفض الفرضية الصفرية "لا يوجد تكامل مشترك" حيث أن احصائية الأثر (17.86) أكبر من القيمة الحرجة، بالاضافة إلى أن الاحتمال (*Prob*) أقل من مستوى المعنوية 05 %؛ كما نرفض الفرضية الصفرية " يوجد على الأقل تكامل مشترك واحد" حيث أن احصائية الأثر (8.14) أكبر من القيمة الحرجة، بالاضافة إلى أن الاحتمال (*Prob*) أقل من مستوى المعنوية 05% . ونوضح نتائج إختبار القيمة الذاتية العظمى من خلال الجدول التالي:

.الجدول رقم (04–40): نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى.

الفرضية الصفرية	احصائية الأثر	القيمة الحرجة	الاحتمال
. لا يوجد تكامل مشترك	9.72	14.26	0.2306
. يوجد على الأقل تكامل مشترك واحد	8.14	3.841	0.0043

. **المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10، أنظر الملحق رقم 16.

من خلال الجدول رقم (04–40) نلاحظ نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى، حيث نقبل الفرضية الصفرية "لا يوجد تكامل مشترك"، ذلك بأن احصائية الأثر (9.72) أقل من القيمة الحرجة، بالاضافة

إلى أن الاحتمال (*Prob*) اقل من مستوى المعنوية 05 %؛ كما نرفض الفرضية الصفرية " يوجد على الأقل تكامل مشترك واحد" حيث أن احصائية الأثر (8.14) أكبر من القيمة الحرجة، بالاضافة إلى أن الاحتمال (*Prob*) أقل من مستوى المعنوية 05 % .ومنه نستنتج عدم وجود شعاع للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

.ثالثا . تقدير نموذج الانحدار الذاتي الموجه "*VAR": شكل عدم وجود تكامل مشترك بين سلسلتي الاستثمار في القطاع الصناعي العمومي والناتج الداخلي الخام، منطلق لإعتماد نموذج الانحدار الذاتي الموجه "***VAR***" ونظرا لتحديدنا المسبق لفترات الابطاء ($p=1$)، نقوم بتقدير نموذج "***VAR***" والذي نبين نتائجه من خلال الجدول التالي:

. الجدول رقم (04–41): نتائج التقدير لمتغيرات الدراسة بواسطة "*VAR*".

	LGDP	***LINVD***
LGDP(-1)	0.721436 (0.20566) [3.50796]	0.520557 (0.20919) [2.48841]
LINVD(-1)	0.140059 (0.13173) [1.06320]	0.610363 (0.13400) [4.55503]
C	1.721953 (1.07041) [1.60868]	-2.077292 (1.08881) [-1.90785]
R-squared	0.964076	0.984501
Adj. R-squared	0.958549	0.982117
F-statistic	174.4380	412.8913

. **المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10، أنظر الملحق رقم 17 .

من خلال الجدول رقم (04–41) تتبين نتائج تقدير متغيرات الدراسة بواسطة "***VAR***"، وقبل التحليل يجدر بنا التأكد من مدى استقرارية النموذج المقدر، وذلك بتطبيق اختبار الجذور المتعددة، والتي تدل

* *VAR : Vector Auto Regressive.*

على استقرار نتائج الـ"***VAR***" اذا كانت كافة الجذور أدنى من الواحد صحيح (1)، وذلك من خلال الجدول التالي:

. الجدول رقم (04–42): نتائج اختبار استقرارية نموذج "*VAR*".

Root	*Modulus*
0.941568	0.941568
0.390231	0.390231

. **المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10، أنظر الملحق رقم 18.

من خلال الجدول رقم (04–40) يتبين ان جميع الجذور أقل من الواحد، ومنه نستنتج أن نموذج الانحدار الموجه يحقق شرط الاستقرارية (كافة الجذور تقع ضمن محيط الدائرة الأحادية انظر الشكل أسفله).

. الشكل رقم (04–30): نتائج اختبار استقرارية نموذج "*VAR*".

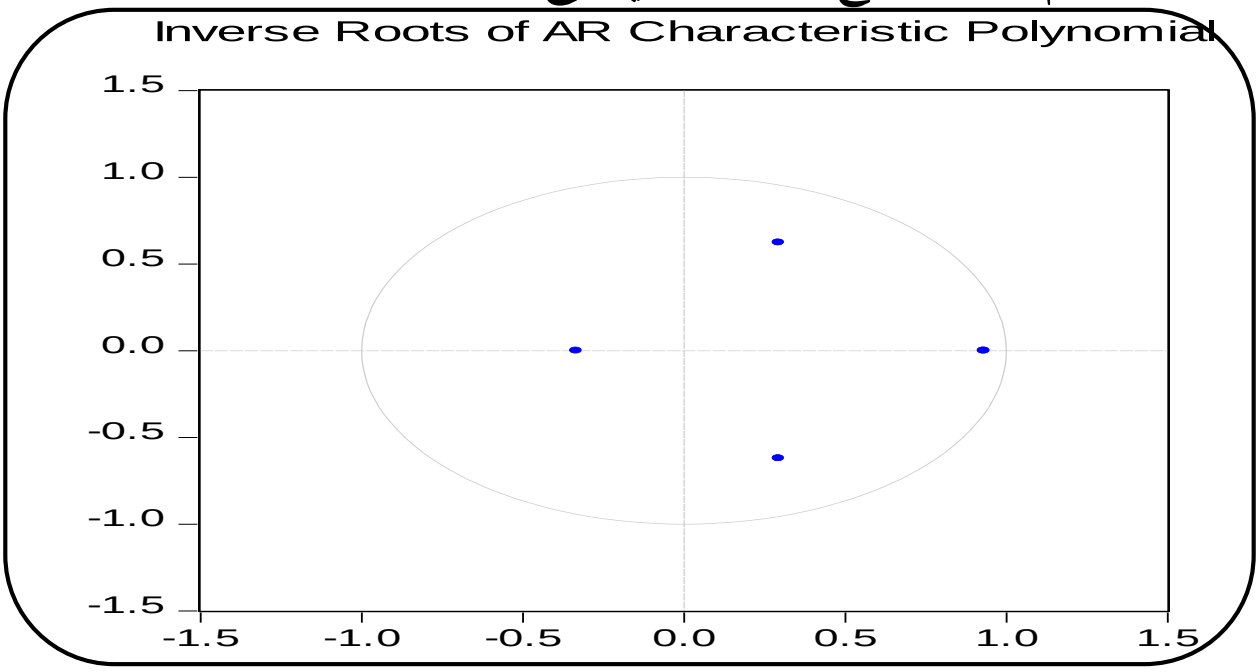

. **المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

تضمن هذا المطلب المراحل الأساسية لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك باختبار استقرارية السلاسل الزمنية، والتي كشفت عن استقرار السلسلتين"***LGDP***" و "***Linvd***" عند الفرق الأول،

وكنتيجة لعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، نقوم بتقدير نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى "***OLS***" في المطلب التالي.

. المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي والاحصائي لنموذج الانحدار الذاتي الموجه "*VAR*".

يعتمد تقدير نموذج شعاع الانحدار الموجه على معالجة كل المتغيرات بصفة متماثلة، ويعتبر "***Cristopher Sims , 1980***"* أول من اقترح نماذج الانحدار الموجه "***VAR***" في مقاله حول "***Macroeconomics and Reality***"، حيث اثبتت الاختلالات الاقتصادية عدم صلاحية النماذج التقليدية بسبب آنية العلاقات التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية[1]. وخلال هذا المطلب نتطرق لتقدير نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى "***OLS***" بالاضافة إلى ما يتطلبه ذلك من تحليل اقتصادي واحصائي.

. أولا. تقدير نموذج شعاع الانحدار الموجه بطريقة الـ "*OLS*": يعتمد التحليل على كشف المعاملات واحتملاتها، وللقيام بذلك نعتمد طريقة الـ " ***OLS***"، والتي تظهر نتائجها من خلال الجدول التالي:

. الجدول رقم (04–43): نتائج تقدير نموذج الـ"*VAR*" بواسطة "*OLS*" .

$$LGDP = \beta_0 + \beta_1 LGDP_{t-1} + \beta_2 Linvd_{t-1}$$

Variables	Coefficients	Std-Error	t-statistic	Prob
$LGDP_{t-1}$	0.721436	0.205657	3.507956	0.0039
$Linvd_{t-1}$	0.140059	0.131733	1.063205	0.3070
C	1.721953	1.070410	1.608685	0.1198
R^2	.964	Adjusted R^2	.958	
Prob(F-statistic)	0.000000	F-statistic	174.4380	
. *Durbin Watson :*		1.81		

* اقتصادي امريكي حاز جائزة نوبل سنة 2011 مناصفة مع "*Thomas Sergent*" لقاء ابحاثهما حول العلاقات السببية للمتغيرات والأثار المباشرة لها على المستوى الاقتصادي الكلي والاقتصاد القياسي.

[1]. شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2012، ص 269.

. Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test :	***F (Prob)***:0.87 (0.44)
. Jarque- Bira test :	***J-B (Prob)*** : 1.05 (0.53)
. Heteroscedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	***F (Prob)*** :0.66 (0.44)
. Chow Breakpoint Test: 2010	***F (Prob)***: 0.34 (0.79)

. **المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10، أنظر الملحق رقم 19–23.

من خلال الجدول رقم (04–43) نلخص النتائج في مايلي:

. التحليل الاحصائي: نوضحه من خلال النقاط التالية:

– **معامل التحديد "R^2"**: انطلاقا من نتائج التقدير، فان معامل التحديد قدر بـ 0.964، ما يدل على أن 96.4 % من التغيرات التي تطرأ على الناتج الداخلي الخام مفسرة من قبل المتغيرات المستقلة؛ اذن من خلال قيمة "R^2" فان هناك علاقة قوية بين المتغير التابع والمتغير المفسر.

– **احصائية فيشر:** يعتمد للكشف عن المعنوية الكلية للنموذج، ومن خلال النتائج نجد أن "*F(prob)* *0.05*﴾*0.0000* =" ومنه النموذج معنوي احصائيا.

– **احصائية ستودنت:** تبين المعنوية الجزئية للنموذج (اي معنوية المتغيرات المستقلة في تفسير تغيرات التابع)، ومن الجدول نجد أن المتغير "$LGDP_{t-1}$" له معنوية احصائية، في حين أن المتغير "$Linvd_{t-1}$" ليس له معنوية احصائية.

– **اختبار التوزيع الطبيعي:** نعتمد على اختبار "*Jarque-Bera*" للكشف عن طبيعة السلاسل الزمنية، وتتمثل الفرضية الصفرية في أن سلسلة البواقي لها توزيع طبيعي، ومن خلال نتائج اختبار "*Jarque-Bera*" وجدنا أن القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية، وهو ما تؤكده القيمة الاحتمالية للاختبار (*Prob*= 0.59) أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

– **الارتباط الذاتي للأخطاء:** يُعتمد في الكشف عن الارتباط الذاتي للاخطاء على العديد من الاختبارات، وفضلنا اختبار داربن واتسون لبساطة تطبيقه نظريا وعمليا، ومن خلال الجدول اعلاه نجد " *DW*=1.81" وذلك قريب من (02) منطقة قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود

ارتباط ذاتي للأخطاء وبالتالي لا وجود لارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما أثبت اختبار *LM test* على عدم وجود لأي ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

– **استقرارية المعلمات:** تتضمن عادة البيانات تغيرات هيكلية، ويرجع سبب ذلك للتعديلات الطارئة على المنظومة الاقتصادية، وللكشف عن ذلك نعتمد اختبار "*Chow Test*"، ومن خلال الجدول أعلاه يتبين أن معلمات النموذج مستقرة.

. **التحليل الاقتصادي:** من خلال النموذج المقدر نجد أن معلمات الناتج الداخلي الخام "β_1" والاستثمار العمومي في القطاع الصناعي "β_2" موجبة، أي ان زيادة الاستثمار العمومي في القطاع الصناعي المبطء بفترة واحدة بـ 01% يؤدي إلى نمو الناتج الداخلي بـ 14 %؛ وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية؛ غير أن النتائج الاحصائية اظهرت عدم معنوية تأثير المتغير "$Linvd_{t-1}$" (حيث أن $(0.30 > 0.05)$) بالنسبة للناتج الداخلي الخام، ويمكن القول أن التأكد من ذلك يتطلب توسيع فترة الدراسة للكشف عن التغيرات الطارئة على النموذج في فترات طويلة نسبيا .

. **ثانيا . اختبار السببية لأنجل غرانجر:** اقترح "***Granger, 1969***" معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، ويستخدم اختبار السببية لـ"***Granger***" للتأكد من مدى وجودعلاقة تغذية مرتدة أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في وجود بيانات سلسلة زمنية[1]. ومن خلال الجدول التالي نوضح نتائج اختبار السببية بين "***LGDP***" و"***Linvd***" .

. **الجدول رقم (04–44): نتائج إختبار السببية لأنجل غرانجر.**

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Dependent variable: LGDP			
Excluded	**Chi-sq.**	**df**	**Prob.**
LINVD	1.130404	1	0.2877
ALL	1.130404	1	0.2877

. **المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10، أنظر الملحق رقم 24 .

[1] شيخي محمد، **نفس المرجع السابق**، ص 277 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04–44) نتائج اختبار السببية لـ"***Granger***"، حيث أن احتمال الرفض (0.25) أكبر من 0.05 وبالتالي المتغير المستقل "***Linvd***" لا يتسبب في الناتج الداخلي الخام.

.ثالثا . تحليل دوال الاستجابة النابضة: من خلال هذه النقطة نقوم بتحليل نتائج دوال الاستجابة النابضة، والتي تمثل مدى استجابة المتغيرات لصدمات ضمن نموذج الـ"***VAR***"، ومن خلال الشكل التالي نوضح ذلك:

.الشكل رقم (04–31): نتائج استجابة السلسلتين "*LGDP*" و"*Linvd*" للصدمات ضمن نموذج الـ "*VAR* ".

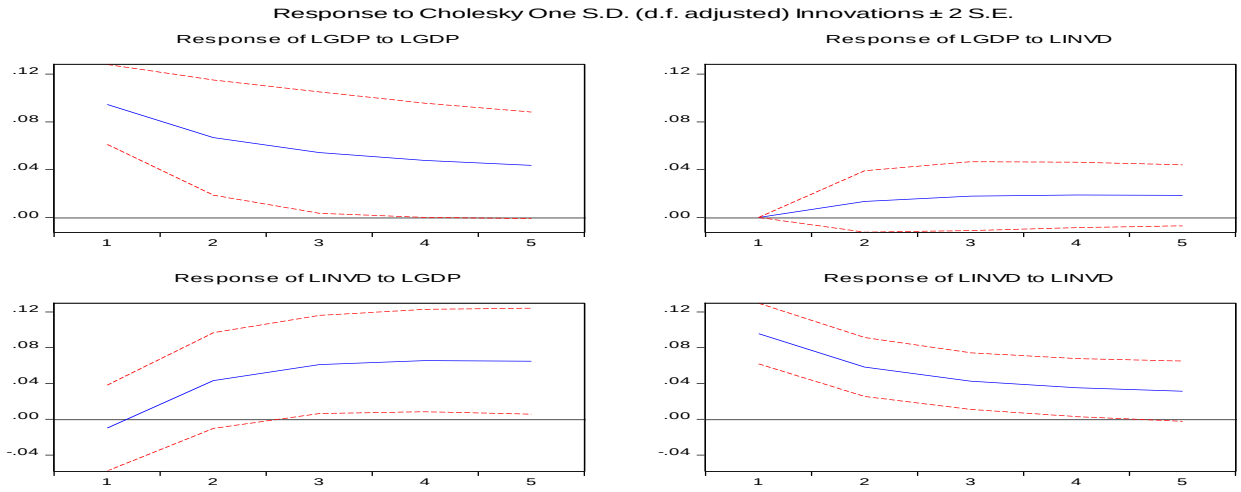

. **المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج "E-views 10" .

يظهر الشكل أعلاه تقديرات دوال الاستجابة الممتدة لخمس (05) سنوات، وكما هو موضح في الشكل فإن حدوث صدمة هيكلية ايجابية في الاستثمار العمومي في القطاع الصناعي سيكون له اثر معنوي ايجابي على الناتج الداخلي الخام متنامي بداية من منتصف السنة الأولى ليصل إلى 6.5 % خلال السنة الخامسة؛ كما أن النفقات الاستثمارية الموجهة للقطاع الصناعي أظهرت نمو استقر في نهاية السنوات الخمسة عند 1.9 % كنتيجة لحدوث صدمة في الناتج الداخلي الخام.

.رابعا . تحليل التباين: يسمح تحليل التباين للأخطاء بتحديد مدى مساهمة المتغيرات في تباين الخطأ، ومن خلال الجدول التالي نوضح ذلك.

. الجدول رقم (04–45): نتائج تجزئة التباين للسلسلة "*LGDP*".

Variance Decomposition of LGDP			
Period	*S E*	*LGDP*	*LINVD*
1	0.094606	100.0000	0.000000
2	0.116622	98.67850	1.321495
3	0.129871	97.04431	2.955689
4	0.139643	95.62080	4.379197
5	0.147469	94.49133	5.508673

. **المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10، أنظر الملحق رقم 25.

نجد من خلال النتائج التي تضمنها الجدول رقم (04-43) لإختبار تباين خطأ التنبؤ خلال فترة خمسة (05) سنوات، أن 98.6 % من تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام ترجع إلى صدماته الخاصة خلال السنة الثانية التالية لتتراجع النسبة إلى 94.49 % خلال السنة الأخيرة، في حين أن الاستثمار العمومي في القطاع الصناعي يفسر 1.32 % من تباين الخطأ، ليبلغ 5.5 % عند السنة الخامسة (المدى المتوسط).

.خلاصة:

تضمنت صفحات هذا الفصل دراسة التحليلية والقياسية لأثر الاستثمار في القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم التطرق لمعالم استراتيجية ترقية الاستثمار في الجزائر والتي عكست جهود الدولة في ترقية النشاط الاستثماري، من خلال تأسيس قاعدة قانونية تسمح بتنظيم الاطار العام للعملية الاستثمارية في الاقتصاد الوطني، وما يرافقها من منظومة ادارية تعمل على ادارة وتفعيل الحوافز المقدمة من طرف الدولة؛ وبالرغم من تنامي التدفقات الرأسمالية الموجهة للعديد من القطاعات الاقتصادية الكبرى، يعكس مناخ الاستثمار صورة مغايرة لتوجهات الدولة، وذلك من خلال مؤشرات التي بينت تدني ترتيب الجزائر وتراجع رصيدها خلال السنوات الأخيرة من الفترة التي تضمنتها دراستنا؛.

كما تم التطرق للتنمية الصناعية وأداء القطاع الصناعي في الجزائر، حيث سمح الاطلاع على مؤشرات التنافسية بتحديد الترتيب العالمي للصناعة الوطنية، والذي يصنف ضمن المراتب المتوسطة وذلك لتدني اعتماد التكنولوجيا وضعف تأثير المخرجات الصناعية الوطنية على سلسلة الانتاج العالمية؛ وفي ذات الاطار عملت الحكومة على تحديد الأطر العامة لتوجهات المنظومة الصناعية في الاقتصاد الوطني من خلال تبنيها لإستراتيجية التنمية الصناعية سنة "2008" لإعادة تصحيح مسار القطاع الصناعي ، كضرورة فرضتها المتطلبات الاقتصادية على المستوى المحلي لتطوير الصناعة المحلية وترقية الصادرات الوطنية.

تعتمد زيادة معدل نمو الاقتصادي في الجزائر على نمو مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، حيث تم التعرض لمساهمة قطاع الفلاحة، المحروقات، البناء والأشغال العمومية، الصناعة وقطاع الخدمات؛ ومن خلال الدراسة القياسية لأثر الاستثمار في القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة "2000–2016"، بينت النتائج عدم معنوية الاستثمار في القطاع الصناعي ضمن معادلة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المذكورة.

الخاتمة.

.الخاتمة.

شكلت دراسة أثر الاستثمار في القطاع الصناعي على نمو الاقتصاد الوطني الاشكالية الرئيسية لدراستنا، والتي تمحورت حول البحث في النظريات والنماذج المفسرة للعلاقة بين الاستثمار في القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي، والمحددات المقيدة للانفاق الاستثماري، بالاضافة للاستراتيجيات والبرامج التي تبنتها الجزائر لتعزيز وترقية الاستثمار في الاقتصاد الوطني؛ وكضرورة ركزنا على دراسة الاطار الفكري والمفاهيمي للصناعة واستراتيجيات التصنيع، وهو ما قادنا لمحاولة معرفة مدى مساهمة الاستراتيجية الصناعية في تأطير وتعزيز أداء القطاع الصناعي في الجزائر، وما ان كان القطاع الصناعي يمثل أفضل قناة لإستقطاب الانفاق الاستثماري في الاقتصاد الجزائري؛ كما سعت الدراسة لتبيان العلاقة بين الاستثمار في القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وقوتها التفسيرية.

وانطلاقا من الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، تم التطرق للنظريات والنماذج الاقتصادية المفسرة للاستثمار، حيث تباينت معالجة الاستثمار من المدرسة الطبيعية التي ذهبت إلى ان الاستثمار ينحصر في الزراعة والتي تمثل المصدر الوحيد للإنتاج حسب رواد المدرسة؛ في حين أن آدم سميث اقتصر على معادلة الادخار للاستثمار، من خلال اقراره ان الاستثمار هو ذلك الجزء من الدخل غير الموجه للاستهلاك، لتحدد المدرسة الكلاسيكية تحليلها للاستثمار في فكرة المعجل؛ غير ان الفكر الكينزي فند فرضيات الكلاسيك من خلال ربطه لتدفقات الانفاق الرأسمالي لقوى العرض والطلب للنقد، وبالعنصر البشري (النفور من الخطر)، ليفسّر معدل الاستثمار في المدرسة الكينزية وفق آلية المضاعف؛ وقد تبين عدم امكانية اعتماد فرضياتها لتمايز الموارد الكامنة ضمن الاقتصاديات المختلفة، حيث أكدت النماذج الحديثة فرضية ان قرار الاستثمار يتحدد وفق المعطيات المتوفرة حول الأرباح المتوقعة وحالة عدم التأكد .كما تبينت من خلال معالجة الاطار المفاهيمي الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار، حيث تعكس سرعة انتقال رأس المال حيوية الاقتصاد، والتي تتطلب توجيه محكم من خلال السياسة الاستثمارية، لبلوغ الأهداف المحددة وتصحيح الاختلالات الاقتصادية.

كما تطرقنا من خلال موضوع التنمية الصناعية لحصر الاتجاهات الفكرية والتي اعتمدت نظريات التنمية كمرتكز لوضع الأطر الموافقة للتصنيع في الدول النامية؛ حيث ركزنا على نظرية الدفعة القوية لـ "رودان روزنشتاين" والتي قامت على فرضية أولوية التصنيع على القطاع الزراعي، وبالتالي يتوجب على الدول

النامية توجيه كافة استثماراتها نحو القطاع الصناعي وذلك في اطار متكامل للمشاريع الصناعية، والتي تسمح بدورها بخلق علاقات الافقية والعمودية تساهم في تدنية التكاليف وترقية النشاط الاقتصادي ضمن محيطها؛ وشكلت نظرية أقطاب النمو مرجعية للعديد من البلدان التي اعتمدتها تكيفا وامكانياتها وباعتبار المساهمة المعتبرة للصناعات التوسعية التي يحويها قطب النمو في توفير فرص الشغل وقدرتها على مواكبة التقدم التقني. كما عملت العديد من الدول النامية على تفعيل النشاط الانتاجي ضمن اقتصادياتها، وذلك من خلال تبنيها لمختلف السياسات الصناعية الرامية لزيادة رفاهية المجتمع وتنويع مصادر الدخل، والتي تمحورت حول تفعيلها لاستراتيجيات التصنيع الموافق غالبا للاتجاهات السياسية، مع تغاضيها عن توفير المتطلبات الرئيسة لتأسيس قاعدة صناعية حقيقية، مواكبة للتغير الحاصل ضمن الاقتصاديات الصناعية الكبرى، والذي يرتكز على التجديد والابتكار والانفاق على البحث والتطوير، ما يسمح بقيام انشطة انتاجية كفؤة وتنافسية.

من ناحية أخرى، يعتمد تحقيق النمو الاقتصادي بحسب الفكر التجاري على زيادة المخزون من الذهب والفضة، وبتطور النشاط الاقتصادي وتزايد المبادلات التجارية بين الأقطاب الاقتصادية برز المفهوم الرأسمالي للأنشطة الاقتصادية وضرورة زيادة انتاجية العمل لتحقيق النمو الاقتصادي وفق "آدم سميث"، ليضيف "ريكاردو" أهمية توفير متطلبات التنمية الزراعية باستخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة؛ وفي عام 1959 فسر "روبرت سولو" اشكالية التفاوت بين النمو الاقتصادي في الدول الغنية والدول الفقيرة، والتي تكون حسبه من خلال زيادة معدل الاستثمار، وضروة العمل على تخفيف الضغط الذي يفرضه معدل نمو السكان على التراكم الرأسمالي، ليركز "جوزيف شومبيتر" معتمدا في مساهماته حول النمو الاقتصادي على اعمال "*MALTHUS*" على ضرورة تفعيل الابتكارات وتنظيمها ضمن المحيط الاقتصادي. وركز "هارود ودومار" من خلال عملهما على تحديد الحجم الأمثل للانفاق الاستثماري لتحقيق النمو الاقتصادي، على تقديم الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، والتي تتطلب حسبهما دعم السياسة الاقتصادية الكلية، والتنمية البشرية وتعزيز القدرات الفردية.

.أولا. نتائج الدراسة: تتلخص النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة في تحليلها النظري والقياسي لأثر الاستثمار في القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي في الجزائر في مايلي:

. نتائج الجانب النظري:

.1. تفيد التجارب أن نجاح التصنيع كمحور للتنمية الاقتصادية لم يكن عبارة عن تشييد مصانع أو إقامة أقطاب للنمو الصناعي، بل كانت إستراتيجية متكاملة تضمنت مبادئ الانطلاق السليم للسير وفق مقاربة دقيقة لنموذج النمو الاقتصادي وتبني رشيد للسياسات الملائمة، من خلال استشراف الفرص والمخاطر الممكنة ورصد الإشارات المستقبلية في سبيل تحقيق الأهداف المتوخاة.وينطلق تجسيد استراتيجيات التصنيع على تحديد الفروع الصناعية الرئيسية، والمتضمنة لفرص التطوير والابتكار، بإعتبار أن المحتوى المعرفي والتقني للمخرجات الصناعية أصبح يمثل أهم المؤشرات التنافسية بين الدول التي استطاعت وضع قاعدة صناعية مرتبطة بمراكز البحث العلمي والتطوير. ويتطلب ذلك إعادة هيكلة الاقتصاد على المستوى الكلي ببعث القطاعات الراكدة، وعلى المستوى القطاعي لضمان الوصول إلى هيكل اقتصادي يتوافق ومتطلبات العولمة الاقتصادية، ويضمن المرونة في مواجهة التحديات المستقبلية.

.2. تختلف الاستراتيجيات التنموية بالاعتماد على التصنيع من دولة لأخرى، وباعتبار الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في البلد اقترحت هيئات دولية وبعض الاقتصاديين استراتيجيات تنموية بناءا على المقومات المشتركة بين الدول النامية، غير أنها ما لبثت تشكل عائقا أمام إرساء معالم الاستراتيجيات الصناعية في تلك الدول المتبنية لها بسبب اعتماد برامج التنمية الاقتصادية خاصتها على متغيرات تم إغفالها حين تجسيد إستراتيجية التنمية الصناعية.

.3. تتباين مصادر النمو الاقتصادي على اختلاف المقومات الكامنة ضمن الاقتصاديات التطورية التي تشهد سعي متنامي لترقية البحث العلمي والتطور التقني القائم على ثورة الاتصالات، وتأسيسها لمنظومة اقتصادية الكترونية تعزز من تفعيلها للحوكمة الشاملة ضمن اقتصادياتها؛ على خلاف اقتصاديات السوق، التي ما فتئت تراجع الخطط والبرامج التنموية كنتيجة لإعتمادها على مؤشرات خارجية يستحيل تقييدها، بالاضافة لضعف تأثير مخرجاتها على الأسواق العالمية؛

.4. عمليا نجد أن النمو الاقتصادي يتحدد على أساس عوامل عديدة، على رأسها رأس المال والعمل، إلا أن ذلك تغير ضمنيا في الإسهامات الحديثة حول النمو الاقتصادي، حيث يعتمد تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستقرة ومرتفعة على التقدم التقني والابتكار المحدث في المنظمات الرأسمالية الصناعية، وتمويل الأبحاث العلمية وتراكم الرصيد المعرفي للكفاءات، ما يدمج متغير التكنولوجيا ضمن النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي. وعليه لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي وتأسيس أولى مراحل التنمية دون خلق لرأس المال، أو تقدم تكنولوجي، أو ابتكار. كما أن النمو الصناعي الذي تطرقت إليه النماذج الحديثة لا يمكن أن ينطبق على كل الاقتصاديات، حيث أن تنوع المصادر والموارد المتوفرة في بعض البلدان يمكن أن يعمل على تغيير نمط النمو المعتمد .

. نتائج الجانب التطبيقي:

.1. تتميز المنظومة الاستثمارية في الجزائر بالتعقيد، فالاطار القانوني للاستثمار لا يلبث أن يكون محل مراجعة وتغيير بما يتوافق ومتطلبات الظروف الاقتصادية والاجتماعية، غير أن التعديلات التي تطرأ عليه تشكل في بعض الاحيان عائق يقف في سبيل تحقيق الأهداف التنموية؛

.2. يرتكز تفعيل الشراكة الاقتصادية بين المتعاملين المحليين والأجانب، على تحييد العوائق التي يتضمنها مناخ الاستثمار في الجزائر، ودعمه بتوليفة تتضمن تعديلات جوهرية تسمح بمساهمة فعلية للاستثمار في الناتج الداخلي الخام؛

.3. يكتسي الاستثمارالعمومي جانب من الغموض، وذلك ان رؤوس الأموال الموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية العمومية تشكل جانب من الانفاق الحكومي، ما يفرض جزءا من عجز الموازنة في حالة التمويل الحكومي، وأثر مزاحمة لتمويل استثمارات القطاع الخاص في حالة الاعتماد على التمويل البنكي.

.4. شكل استهداف الحكومة لتنمية العديد من القطاعات ضمن برامج الاستثمارات العامة صدمة للقطاعات الاقتصادية، حيث ان غياب البيئة الملائمة لاستيعاب التدفقات المالية المعتبرة ساهم في تدني كفاءة وفعالية العملية الاستثمارية في الجزائر في سبيل بلوغ الأهداف المسطرة؛

.5. تشكل الايرادات الجبائية عن العوائد النفطية القناة الرئيسية لتمويل المشاريع الاستثمارية في البنية التحتية، حيث أن زيادة أو تدني الجباية البترولية يؤثر بصفة مباشرة على مخصصات البرامج الاستثمارية العامة، وهو ما يعكس التوجه الأحادي للاقتصاد الوطني وعجزه عن تحقيق مطلب التنويع الاقتصادي؛

.6. استفاد القطاع الصناعي من مجموع التدابير المتخذة ضمن سياسة دعم القطاع العمومي، وظهر ذلك من خلال زيادة النفقات الاستثمارية للقطاع العمومي في الصناعة خلال السنوات العشرة الأولى من الدراسة، غير أن ضعف المردودية والانتاجية شكل السمة البارزة للصناعة العمومية، بالاضافة إلى غياب تام للاستثمار في بعض الفروع الصناعية على غرار قطاع صناعة الجلود والأحذية، وقطاع صناعة الملابس الجاهزة؛

.7. يمثل قطاع الخدمات المنفذ شبه الوحيد لرأس المال المستثمر للقطاع الخاص، ومن ناحية ثانية، يشكل الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي نسبة ضئيلة من مجموع الاستثمارات السنوية بالرغم من توفير العديد من التحفيزات الجبائية والتمويلية، حيث أدى توجيه القطاع الخاص للاستثمار نحو قطاعات محددة بعد سنة "2012" إلى تراجع معدل تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

.8. ترتبط زيادة التدفقات الرأسمالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتحسن المؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار، حيث أن الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي الذي شهدته الجزائر خلال الفترة "2000–2009" ساهم بشكل كبير في زيادة التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصاد الوطني؛

.9. أدى فرض بعض القيود التشريعية على المنظومة الاستثمارية وتقييد حركة رؤوس الأموال إلى تراجع التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصاد الوطني؛ وتشكل الصناعة القطاع الأكثر جاذبية للاستثمار الاجني في الجزائر، وذلك بسبب الفرص والامكانيات التي توفرها؛

.10. سمح تحليل تنافسية القطاع الصناعي في التعرف على أهم المسارات التي اتخذها الجهاز الانتاجي في الجزائر خلال الفترة "2000–2016"، حيث بلغت الطاقة الإنتاجية المستغلة للقطاع الصناعي النصف

وذلك طيلة فترة الدراسة، ومنه يمكن القول أن الصناعة في الجزائر لا تعاني من نقص الامكانيات أو التجهيزات، ولكن تتحدد مشاكل الصناعة الوطنية في الادارة الرشيدة القادرة على تسيير القطاع وقيادته الى التميز وولوج الاسواق العالمية؛

.11. يعتبر النسيج الصناعي العمومي الركيزة الأساسية للصناعة الوطنية بما يفوق 90 % من المؤسسات الصناعية في الفروع الكبرى (الصناعة الاستخراجية، الصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والميكانيكية) وهو ما يعكس توجه رأس المال الخاص نحو الصناعات ذات التكلفة والانتاجية المتدنية؛

.12. تعتمد التنمية الصناعية على دفع وترقية الصناعات التي تمتاز بالميزة التنافسية في الاقتصاد، حيث أن الترابط الافقي والعمودي للصناعات القائدة يسمح بترقية العلاقات وتنمية اسس القاعدة الصناعية، ومن ذلك فان تطوير الصناعة يتطلب يتطلب استراتيجية واضحة المعالم تتعاطى كافة المعطيات الاقتصادية المحلية لبلوغ مساهمة فعلية للقطاع المراد تنميته في الاقتصاد الوطني.

.13. بينت الدراسة المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في تغيرات الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني خلال الفترة "2000–2016"، في حين أن المساهمة السنوية للقيمة المضافة لقطاع الصناعة العمومي لم تتجاوز 7.5% طيلة فترة الدراسة، ما يفسر الاعتماد الشديد على مخرجات الأسواق العالمية في تلبية الطلب الداخلي في الجزائر.

.14. بينت الدراسة القياسية عدم معنوية أثر الاستثمار في القطاع الصناعي العمومي على الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة "2000–2016"، مع وجود أثر ايجابي لذات المتغير المستقل على الناتج الداخلي خلال السنوات الخمسة التالية لفترة الدراسة.

. **نتائج اختبار الفرضيات:** تضمنت الدراسة خمسة فروض أساسية، وجاءت نتائج اختبارها كما يلي:

. **الفرضية الأولى:** توّطر المنظومة القانونية والمؤسسية للاستثمار كافة الظروف اللازمة لسيرورة العملية الاستثمارية بشكل يتوافق ومتطلبات ترقية الاستثمار ودعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

بينت الدراسة عدم صحة هذه الفرضية، حيث أن سيرورة العملية الاستثمارية في الاقتصاد الوطني تواجه العديد من العراقيل التي تحول دون زيادة فعالية الرأسمال المستثمر، فتواتر التعديلات القانونية وتقييد حركة رؤوس الأموال، وتدني فعالية المنظومة المصرفية ساهم بشكل كبير في تراجع التدفقات الرأسمالية للاستثمار المحلي والأجنبي، بالاضافة إلى تعدد المراحل على مستوى الادارة العمومية التي تعاني من البيروقراطية وضعف المعاجلة الرقمية للأنشطة الاقتصادية، وهو ما يحيد بمسار الاستثمار عن الهدف المنشود.

. **الفرضية الثانية:** ساهمت التدفقات الاستثمارية العمومية، في تقديم دفعة قوية للناتج الداخلي الخام في الجزائر.

أثبتت الدراسة عدم صحة الفرضية الثانية، بدليل أن التدفقات الرأسمالية العمومية في اطار البرامج الاستثمارية العامة وجهت لتحسين المرافق العامة والبنية التحتية، وترقية كفاءة الموارد البشرية، كما أن الاستثمارات العمومية في القطاعات الاقتصادية الكبرى لم تستهدف زيادة الناتج الداخلي الخام بصورة رئيسية، حيث بينت الدراسة تواضع مساهمة الاستثمار العمومي في الناتج الداخلي.

. **الفرضية الثالثة:** تساهم القيمة المضافة السنوية للقطاع الصناعي العمومي بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني.

بينت الدراسة عدم صحة هذه الفرضية، حيث أن مساهمة القيمة المضافة السنوية للصناعة العمومية لم تتجاوز 7.5 % من المساهمة الاجمالية السنوية للقطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

. **الفرضية الرابعة:** شكل تبني الحكومة الجزائرية للاستراتيجية الصناعية سنة 2008 اطار واضح لتنمية القطاع الصناعي وتفعيل تنافسية المخرجات الصناعية.

بينت الدراسة عدم صحة هذه الفرضية، وذلك باعتبار أن الصناعة العمومية تشكل الجزء الأكبر من النسيج الصناعي في الجزائر، ويعكس ضعف مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي عدم فعالية الاستراتيجية المتبناة في تحسين التنافسية وترقية أداء القطاع؛ كما يشكل تبني الحكومة لإستراتيجية "نبني" سنة 2016 كمخطط استعجالي، خير دليل على عدم قدرة الحكومة على تأطير النشاط الانتاجي في الاقتصاد الوطني.

. **الفرضية الخامسة:** ان الاستثمار في القطاع الصناعي العمومي له أثر ايجابي ومعنوي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

بينت الدراسة من خلال النموذج القياسي عدم صحة الفرضية الخامسة، وذلك بدليل عدم معنوية أثر الاستثمار في القطاع الصناعي العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة "2000–2016".

.ثانيا. توصيات الدراسة: في هذا الصدد وعلى ضوء النتائج النظرية والتطبيقية (القياسية) التي اسفرت عنها هذه الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التي تستهدف رفع كفاءة الصناعة الجزائرية وتقليل الاعتماد على العوائد النفطية، بالاضافة لتنويع الصادرات من خلال استراتيجية مستقبلية للتنمية الصناعية، وذلك كما يلي:

1. ضرورة ترقية الاستثمار بشكل عام، والاستثمار الصناعي على وجه الخصوص، وهذا يتطلب اصلاح المنظومة الاقتصادية بكامل مكوناتها ، وذلك من خلال التحكم في معدل التضخم، وادارة رشيدة للاحتياطات الخارجية، بالاضافة لتفعيل المحتوى الرقمي للادارة العمومية وتحديد القطاعات الاقتصادية التي تملك القدرة على بعث الديناميكية في الاقتصاد الوطني وعلى المنافسة الدولية.

2. ضرورة تفعيل اطار للشراكة الاقتصادية بين القطاع العام والخاص، وتحفيز الأخير للاستثمار وادارة مرافق البنية التحتية ضمن مقاربة تهدف لرفع مستوى الخدمات وتحسين مستوى المعيشة، وذلك في اطار من الشفافية والادارة الرقمية.

.3. ان وضع قاعدة صناعية ديناميكية، تساهم بشكل فعال في تلبية الطلب الداخلي وتدنية المدخلات الواردة من الأسواق الخارجية، بما يسمح بتسجيل معدلات نمو معتبرة، يرتكز على تنمية روح المبادرة وتفعيل المقاولاتية للقطاع الخاص، وعليه يشكل تأسيس أرضية لتطوير ودعم منظومة المؤسسات الناشئة أكثر من ضرورة، وذلك بما يتوافق ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

.4. وضع منظومة متكاملة الأطراف تعمل على إعتماد المعايير العالمية للجودة وتحفيز القطاع الخاص لتفعيل متطلباتها، مع ضرورة المرافقة والمراقبة الدائمة، لغرض توجيه الاستهلاك المحلي نحو المنتجات الوطنية.

.5. ضرورة ربط النشاط العلمي بالمحيط الاقتصادي، وتحفيز الاطارات والمواهب على الابتكار وترقية نشاط البحث والتطوير، بما يخدم الصناعة الوطنية ويوفر بدائل عن مخرجات السوق الأجنبية.

.6. العمل على ترقية النشاط الاقتصادي في القطاعات الراكدة، والتي تنطوي على إمكانيات معتبرة تساهم في ترقية النشاط الاقتصاد وزيادة مساهمتها في الناتج الداخلي للاقتصاد الوطني.

. ثالثا . آفاق الدراسة: ختاما، وفي اطار الحديث عن الاستثمار الصناعي والنمو الاقتصادي في الجزائر، تثار العديد من القضايا في ظل التطورات العالمية الراهنة والتي تتطلب المزيد من البحث والتوسع ولهذا نقترح مجموعة من العناوين التالية، أملا أن تكون موضع ابحاث علمية في المستقبل :

.1. اشكالية الاستثمار في القطاع الصناعي في ظل التطورات العالمية الراهنة.

.2. مدى فعالية الاستثمار المحلي والأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

.3.الذكاء الاقتصادي في الصناعة الوطنية.

.4. تنمية الصادرات الصناعية في ضوء الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نسأل الله العلي العظيم التوفيق والسداد .

قائمة المراجع.

.أولا . المراجع باللغة العربية .

I . الكتب:

1. المعماري عبد الغفور، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2010 .
2. أحمد راغب أحمد، " الادارة الصناعية"، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2010 .
3. آل شبيب دريد كامل ، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية، عمان– الأردن، 2009 .
4. إلمان محمد الشريف ، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015 .
5. الحمزاوي محمد كمال، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2004 .
6. الخضير خضير بن سعود، علم الاجتماع الصناعي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، السعودية، 2009 .
7. الدباغ اسماعيل وإلهام خضير شبر، مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2012 .
8. المعماري عبد الغفور ، تقنيات الإنتاج الصناعي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010 .
9. الشافعي عبد الكريم، التنمية الصناعية في قطر والخليج، دار الكتب القطرية، الطبعة الثانية، الدوحة، قطر، 1999 .
10. الشرفات علي، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2010 .
11. العتوم عامر يوسف، "التوازن الكلي في الاقتصاد الاسلامي"، عالم الكتب الحديث، إربد، الاردن، 2012 .
12. الطائي نبيل ابراهيم ، التحليل الاقتصادي في قطاع الصناعة التحويلية، دار البداية، الطبعة الأولى، الأردن، 2014 .
13. الموسوي ضياء مجيد ، "الطلب الفعال في بلادنا"، دار كنوز الحكمة، الجزائر،2012 .
14. السواعي محمد و حسام علي داود ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013
15. القريشي مدحت ، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل ،الأردن، 2005 .
16. القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل، الأردن، 2007 .
17. بدران ابراهيم ، قراءات في المسيرة الاقتصادية الوطنية،الطبعة الأولى، دار الشروق، الأردن، 2014 .
18. بدران ابراهيم والشيخ مصطفى، الريادية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
19. بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر، 2007 .

20. بن أشنهو عبد اللطيف ،" مدخل إلى الاقتصاد السياسي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2013 .

21. بن رمضان أنيسة، دراسة اشكالية استغلال الموارد النابضة واثرها على النمو الاقتصادي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014 .

22. بن قانة محمد اسماعيل، اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، الاردن، 2012 .

23. بن نبي مالك ، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الثالثة، 2000 .

24. تودارو ميشيل ، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسني ومحمود عبد الرزاق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006 .

25. جوارتيني جيمس واستروب ريجارد ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، "الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص"، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999 .

26. دياب محمد ، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، دار المنهل اللبناني، الطبعة الثانية، لبنان، 2009 .

27. زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005 .

28. سي محمد كمال، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2017 .

29.

30. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الاردن، 2012 .

31. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي(محاضرات وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2012.

32. صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 .

33. طلال الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2015 .

34. عوض طالب محمد ، مدخل للإقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان– الأردن، 2004 .

35. عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دارالحامد، الأردن، 2003 .

36. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003 .

37. عجمية محمد وناصف ايمان، التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة الاسكندرية، مصر، 2000 .

38. علوان قاسم نايف، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2012 .

39. عمر حسين، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000 .

40. عطية عبد القادر وعبد القادر محمد ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
41. فونوني جيرارد ، مقدمة في التحليل الاقتصادي، ترجمة هيثم العزاوي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2013 .
42. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .
43. محروس محمد اسماعيل، "قضايا اقتصادية معاصرة"، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 1997 .
44. مصيطفى بشير، صناعة الغد (مقالات في الاستشراف)، الطبعة الأولى، دار جسور للنشر، الجزائر، 2013 .
45. مصيطفى بشير، الجزائر 2030– رؤية استشرافية، دار جسور، الجزائر، 2017 .
46. مصيطفى عبد اللطيف وبن سانية عبد الرحمان ، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014 .
47. مطر محمد، إدارة الاستثمارات، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2015 .
48. منصوري الزين، "تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، الأردن، 2012 .
49. معراج هواري، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، دار كنوز المعرفة، عمان الاردن، 2012 .
50. هندي منير ابراهيم، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، منشأة المعارف، الاسكندرية،مصر، 1999 .

II . الرسائل العلمية:

أ. أطروحات الدكتوراه.

51. أقاسم حسنة، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى حالة كوريا الجنوبية، ماليزيا، مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011–2012 .
52. بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007 .
53. بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية – حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003-2004.
54. بوسهمين أحمد، " الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010/2009.

55. بن حراث حياة،" سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012.

56. بن قانة اسماعيل، نحو بناء نموذج هيكلي تنبؤي للاقتصاد الجزائري للفترة (1970–2009)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014.

57. بن هنية مختار، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية – حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008/2007.

58. بن حسين ناجي، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007/2006 .

59. بن عزوز محمد ، " الاقتصاد الجزائري وإشكالية الإندماج الاقتصادي الاقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة (1990– 2007)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2009 .

60. بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014 .

61. بيرش احمد ، اشكالية تطور ونمو القطاع الصناعي الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013/2012 .

62. جنوحات فضيلة، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية– حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005 .

63. زرقين عبود، تحليل وتقييم منهجية إختيار السياسات الصناعية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007 .

64. زروني مصطفى ، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية (حالة: اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر 2000/1999 .

65. سابق نسيمة، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2016/2015 .

66. ساطور رشيد، محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012–2013 .

67. طالبي محمد، السياسة الجبائية كأداة لاندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011 .

68. طويل بهاء الدين، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990–2010)، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2016/2015 .

69. طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم (دراسة حالة دول شمال افريقيا خلال الفترة 1990–2010)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2012/2011 .

70. عرقوب نبيلة، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي– دراسة نظرية وقياسية– (1970–2008)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011.

71. عمارة نور الهدى، استثمار العوائد النفطية في دعم وتطوير القطاع الصناعي– حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم البواقي، 2015-2016.

72. فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000–2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012/2011.

73. فكرون السعيد ، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية (دراسة نظرية، حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005/2004 .

74. فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي– دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006 .

75. قندوسي طاوس، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر (1970–2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013–2014 .

76. قجاتي عبد الحميد ، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي– دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر (2014/1980)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016–2017 .

77. كبداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012–2013 .

78. مسعي محمد ، سياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001–2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015/2014 .

79. مسيكة بوفامة، نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية بين النظرية والتطبيق وانعكاسات ذلك على الاقتصاديات النامية (مثال الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001/2000.

80. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة الجزائر، مصر، السعودية) دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014/2013.

.ب. رسائل الماجستير:

81. أبووطفة حسام أحمد ، استخدام عملية التحليل الهرمي في تحديد أولويات القطاع الصناعي في فلسطين من أجل التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة، فلسطين، 2014 .

82. أرياالله محمد ، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار –حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2010.

83. بن عزرين عزالدين، دور السياسات الصناعية في ايجاد الاستراتيجيات الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (2000-2012)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2011 .

84. بن قوية المختار، أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006 .

85. الطيبي عبد الله ، تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2016/2015 .

86. عبد الحفيظ ابراهيم، "دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ، الجزائر، 2008/2007 .

87. عناني معتصم يونس ، التخطيط لتطوير اقليم الشعراوية في شمال محافظة طولكرم، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة نابلس، فلسطين، 2006–2007 .

88. قريبي ناصرالدين، "أثر الصادرات على النمو الاقتصادي"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013 .

89. قواوسي عبد المؤمن ، أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر خلال المدة 1990–2010، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2011–2012 .

90. قويع خيرة، تنمية الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010 .

.III . المجلات والدوريات:

91. ابتسام فيلالي، تحليل وتقييم أداء *CALPIREF* في ظل التوجهات الجديدة للتنمية الاقتصادية الوطنية –دراسة حالة الاستثمارات المحلية الخاصة لولاية سكيكدة–، مجلة العلوم الانسانية، العدد السابع، الجزء (02)، جامعة أم البواقي، جوان 2017 .

92. أبو شماله نواف، السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة، المعهد العربي للتخطيط، العدد 139، الكويت، 2017 .
93. أوسرير منور وأخرون، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، ديسمبر 2009 .
94. العايب ياسين، حوكمة أداء العناقيد المتكونة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد السابع، جامعة أم البواقي، الجزائر، جوان 2017 .
95. المسعودي توفيق عباس ، دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد 26، العراق، أفريل 2010 .
96. بن باني مراد وآخرون، تقييم مناخ الاعمال في الجزائر خلال الفترة (1980- 2015)، وفقا لاختبار التكامل المشترك بمنهج الحدود *Bound Test*، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد الخامس، مستغانم، الجزائر، أفريل 2017.
97. بن زاير مبارك وبن زاير عبد الوهاب، نظرية المالية السلوكية مقابل نظرية كفاءة الأسواق، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة بشار، الجزائر، مارس 2017 .
98. بوباكور فارس وداي وسام، محاولة رصد أقاليم مكانية لتوطين العناقيد الصناعية في الجزائر، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 08، العدد 11، الجزائر، جوان 2015 .
99. بودرامة مصطفى، سبل تحسين تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، جامعة المسيلة، الجزائر، ديسمبر 2015 .
100. بونوة شعيب ومولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–، مجلة الباحث، العدد 07، الجزائر، ديسمبر 2009 .
101. بلكعيبات مراد ،" دور الدولة في منح الامتياز في قانون الاستثمار الجزائري"، دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، جوان 2012.
102. بن لوكيل رمضان، بشاري سلمى ، الأهمية الاستراتيجية للصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي، دراسة مقارنة الجزائر– تونس"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 31، 2015.

103. حسان ليندة، حداد محمد ،" آليات النهوض بالصناعات التحويلية كمدخل لتسريع النمو الاقتصادي وانعاش الصادرات خارج المحروقات– دراسة حالة الجزائر، تونس والمغرب"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 20، العدد 02، 2016

104. حميداتو محمد الناصر، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد السابع، المجلد الثاني، جامعة الوادي، الجزائر، 2014 .

105. خليفي عيسى وفرحات سميرة ، الإبداع التكنولوجي كأداة للمساهمة في تحقيق القوة التنافسية للمؤسسة الصناعية، دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الأدوية– الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد الثاني، الجزائر، ديسمبر 2011 .

106. خياري زهية ، القدرة التنافسية والانتاجية– دراسة حالة القطاع الصناعي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد الثالث، جامعة المسيلة، الجزائر، جوان 2010 .

107. دبيش أحمد ، أوكيل نسيمة ، "الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2014 .

108. داغر محمود وعلي علي، الانفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا ، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، 2010 .

109. شعوبي محمود، هيشر أحمد، "دراسة احصائية لمساهمة قطاع مواد البناء في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974–2007"، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر، 2012 .

110. رايس مبروك، عبد الحق رايس، " دور القطاعات الاقتصادية في التقليل من معدلات البطالة في الجزائر – دراسة قياسية لقطاع الزراعة، الصناعة، الأشغال العمومية والتجارية للفترة 2003–2014، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة ،العدد 03، الجزائر، جوان 2017 .

111. زادي سيد علي ، "الامتياز بالتراضي كصيغة وحيدة لإستغلال العقار الصناعي في الجزائر"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 15، العدد 01، جامعة بجاية، الجزائر، 2017.

112. زدون جمال ، الانتاجية الكلية ومحدداتها على المستوى الكلي في الجزائر– دراسة قياسية للفترة (1980-2013) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي ذات فترات الابطاء الموزعة *ARDL*، مجلة الابتكار والتسويق، الجزء الأول، العدد الرابع، الجزائر، جانفي 2017 .

113. زوزي محمد ، إستراتيجية الصناعة المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008 .

114. زيد الخير ميلود، ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصادالإسلامي، الملتقى الدولي الأول: "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل"، جامعة غرداية، الجزائر، فيفري 2011 .

115. شاشوة حميد، المناطق الحرة الصناعية كأداة لإنعاش الاقتصاد الجزائري، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 10، العدد 20، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ديسمبر 2015 .

116. طويطو محمد وديغش خديجة، تأثير ظاهرة عدم التأكد على محددات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1970–2004) دراسة تحليلية قياسية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثالث، العدد التاسع، جامعة الوادي، الجزائر، ، ديسمبر 2016 .

117. عادل عبد العظيم، اقتصاديات الاستثمار– النظريات والمحددات، مجلة جسر التنمية، العدد 67، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2007 .

118. علون محمد وعطية حليمة، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري "دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 03، 2016 .

119. قني سعدية، دور أجهزة الاستثمار المركزية في تنظيم وتسيير العقار الصناعي على ضوء التشريع الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثامن، الجزء الأول، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2017 .

120. كمال عايشي، "دور نظرية الإوز الطائر في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري" مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، العدد 06، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009 .

121. معياش نسرين، أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي– دراسة قياسية للفترة (1980-2014)، مجلة الباحث، العدد 17، 2017.

122. منصوري الزين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد رقم 02، جامعة الشلف، الجزائر ماي 2005 .

123. نصيرة قوريش، "أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 05، جامعة الشلف، الجزائر، جانفي 2008 .

124. زرقين عبود، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009 .

IV . الملتقيات والمؤتمرات:

125. البشير عبد الكريم وبواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي – حالة الاقتصاد الجزائري–، منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة الشلف، الجزائر، 2008 .

126. بوزيان الرحماني هاجر، " قانون 09/16 كمدخل لتثمين فرص الاستثمار وتحقيق التنوع الاقتصادي –حالة ولاية عين تيموشنت–"، ملتقى وطني حول واقع الاستثمار في ظل القانون 16–09 المتعلق بترقية الاستثمار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر، 28 نوفمبر 2017 .

127. سي يوسف قاسي، " ضمانات الاستثمار الاجنبي في التشريع الجزائري"، ملتقى وطني حول "واقع الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقم 16–09 المتعلق بترقية الاستثمار"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر، 28 نوفمبر 2017 .

128. خلاف فاتح، ""القاعدة السيادية 51/49 بين مقتضيات حماية المصلحة الوطنية ومتطلبات جلب الاستثمارات الاجنبية"، ملتقى وطني حول "واقع الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقم 16–09 المتعلق بترقية الاستثمار"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر، 28 نوفمبر 2017 .

129. ادريوش دحماني محمد، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، 12/11 مارس 2013 .

130. دغموم هشام ورشيدة كبور، دور المناطق الحرة في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المساهمة في تأهيل وتطوير العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته، الملتقى الدولي الخامس حول "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير"، جامعة بومرداس، الجزائر،25–26 ماي 2016 .

131. زبير محمد، التنمية الاقتصادية واستراتيجيات التصنيع" مفاهيم وأسس نظرية"، الملتقى الوطني الأول حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر" استمرارية أم قطيعة"، حامعة مستغانم، الجزائر، 23 –24 أفريل 2012 .

132. صالحي نجية ومخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي للنمو الاقتصادي (2001–2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم،مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف، الجزائر، 12/11 مارس 2013 .

133. صبري سلوى ، سياسة إحلال الواردات الفلسطينية ، المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة "نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية"، فلسطين، 16– 17 اكتوبر 2012 .

134. عادل ابراهيم الحديثي، "إصلاح صناعة الانشاءات في الأقطار العربية"، ندوة المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، الطبعة الأولى، 2014 .

135. كبداني محمد، التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية، الملتقى الوطني الأول حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر" استمرارية أم قطيعة"، جامعة مستغانم، الجزائر، 23 –24 أفريل 2012 .

136. محمد كريم قروف، تقدير سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2012/2001، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف، الجزائر، 12/11 مارس 2013 .

137. مقدم ليلى و طعيبة محمد سمير، " معايير اتخاذ القرار من منظور الاقتصاد الإسلامي"،الملتقى الدولي الأول: "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل"، جامعة غرداية، الجزائر، فيفري 2011 .

138. زيد الخير ميلود ، الصناعة الغذائية البديل المأمول قبل النفاذ وبعده"، الملتقى الدولي الرابع حول "المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر 09/08 نوفمبر 2010 .

V . التقارير والمطبوعات:

139. الغرفة الشرقية، آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات، المملكة العربية السعودية، 2013 .

140. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية، المجلد رقم 35، الخرطوم، السودان، 2016 .

141. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، فيينا، 2015 .

142. مؤسسة الفكر العربي، "التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية"، الطبعة الأولى، لبنان، 2010 .

143. وزارة الصناعة والتجارة، الاستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام 2020 ، وآليات التنفيذ، المملكة العربية السعودية، 2012 .

144. وزارة الصناعة والمعادن، الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 (ملخص تنفيذي)، العراق، جويلية 2013 .

VI . الجريدة الرسمية:

145. الجريدة الرسمية ، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 غشت (أوت) 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، ، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001 .

146. الجريدة الرسمية ، الأمر رقم 06–08 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق لـ 15 يوليو(جويلية) 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 01–03 المؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 غشت (أوت) 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 47، الصادرة في 19 جويلية 2006.

147. المرسوم التنفيذي رقم 06– 355 المؤرخ في 11 أكتوبر 2006 والمتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 64 .

148. الجريدة الرسمية، المادة الرابعة من القرار المؤرخ في 18 مارس 2009 والمحدد لمكونات ملف التصريح بالاستثمار واجراءات تقديمه، ، العدد رقم 31 المؤرخ في 24 ماي 2009 .

149. الجريدة الرسمية ، الأمر رقم 16–09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق لـ 03 غشت (أوت) 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، ، العدد 46، الصادرة في 03 أوت 2016 .

VII . مواقع الكترونية:

150. محمد مدحت مصطفى، "نموذج سولو لتوازن النمو على المدى الطويل: *www.slideshare.net*.

151. محمد مدحت مصطفى، نموذج ميد لتوازن النمو على المدى الطويل، */www.slideshare.net*.

152. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: *http://dhaman.net/wp*.

153. الديوان الوطني للاحصائيات: www.ons.dz.

. ثانيا . المراجع باللغة الأجنبية .

- **المراجع باللغة الفرنسية:**

I . الكتب:

154. *Jacques Leonard, Investissement et modèles de prévision, Cahier d'économies politique, N° 02, 1975.*

155. *Belattaf Matouk, Economie du développent, OPU, Alger, Algérie, 2010.*

156. *Bekkour Rafik, Economie industrielle, Opu, Alger, Algérie, 2016.*

157. *Temmar A.Hammid, L'économie de l'Algérie, les politiques de la relance de la croissance (la trappe des reformes), Tome 03, OPU, Algérie, 2014.*
158. *Temmar A.Hammid, L'economie de l'Algerie, les stratégies de developement (le mythe de sisyphe), Tome 01, OPU, Algérie, 2014*

II . أطروحات الدكتوراه:

159. *Ghriss Abdennour, L'investissement et ses effets sur le développement économique – cas de l'Algérie-, thèse de doctorat, université d'Alger, 2006/2007.*

III . المجلات والدوريات:

160. *Bouzidi Abdelmajid, Industrialisation et industries en Algérie, Friedrich-Ebert-Stiftung, 2008, Alger.*
161. *Jandir Ferrera de Lima, Notes sur les pôles de croissance et les stratégies territoriales au Québec, Revue canadienne des sciences régionales, N° 28, printemps 2005.*
162. *Benhabib Abederrezak et Zenasni Soumia, Déterminants et effets des investissements directs etrangers sur la croissance économique en Algérie, colloque international : évaluation des effets des programmes d'investissements publiques 2001-2014 et leur retombe sur l'emploi, l'investissemnt et la croissance, université Sétif, Algérie, mars 2013.*
163. *Bendi Abdellah A et Chellil. A, L'accompagnement des politiques publiques par la Responsabilité Sociale des Entreprises (RSE) : Condition d'un développement durable, colloque internationale sur les politiques économiques en Algérie, université de Tlemcen, Algérie, 29-30 Décembre 2004.*
164. *Bouri Sarah et Senoucu Imen, Les determinants des IDE : cas de l'Algérie (1980-2011) etude econometrique, Ruvue Nour des etudes economiques, N° 02, Algerie,, 2015.*
165. *Bekkour Rafik, Le processus de desindustrialisation en Algerie : Constat et Axes d'une Re-Industrialisation, ENSSEA, Alger, Algerie.*
166. *Cheriet Athman, Une perspective théorique et historique sur les stratégies d'industrialisation avec étude de cas de l'Algérie, séminaire national sur « l'économie algérienne : lectures modernes du développement », université Batna, 2012/2013.*
167. *Hariti Yasmine et Boukhezer Nacira, les zones franches industrielles d'exportation et la compétitivité internationale : Reference au cas de la Chine , séminaire internationale sur : « les investissements directs étrangers et l'avenir des zones franches industrielles d'exportation », université de Boumerdes, Algérie, 25- 26 mai 2016.*
168. *Tatar Hafiza, Production forestière, exploitation et valorisation en Algérie, Foret méditerranéenne, N° 04, décembre 2013.*

IV . الملتقيات والمؤتمرات:

169. *Chigner Antoine, Les politiques industrielles de l'Algérie contemporaine, le développement en faillite des relations entre Etat et appareil de production dans une économie en développement, Séminaire Economie nationale du monde arabe, université Lyon 2, France,2009.*

V . التقارير والمطبوعات:

170. *Fung K.C et Korinek Jane, Aspects économiques des restrictions a l'exportation de matières premiers industrielles, Document de travail de l'OECD sur la politique commerciale n° 155, juillet 2013.*

171. *Ministère Algérienne de l'industrie, Algérie Industrie, Publication trimestrielle, N° spécial Avril 2011.*

172. *Office National des Statistiques, Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014, Direction Techniques chargé de la comptabilité nationale, Collections Statistiques N° 197, Série E, Alger, Algérie, 2016.*

173. *Office National des Statistiques, L'Algérie en Quelques Chiffres, Résultats : 2014-2016, N° 47, Alger, Algérie, 2017.*

174. *Office nationales des statistiques, L'activité Industrielle 1989-2004, Collections statistiques, Série E, N° 122, Alger, Algérie, juin 2005.*

175. *Office national des statistiques, l'activité industrielle de 1999 a 2009, Collection statistiques N° 152, Serie E : statistiques économiques, Alger, october 2010.*

176. *Office national des statistiques, l'activité industrielle de 2006 a 2016, Collection statistiques N° 206, Serie E : statistiques économiques, Alger, novembre 2017.*

177. *Office national des statistiques, Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2014, Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger2016.*

VI. مواقع الكترونية:

180. Ministère Algérienne de l'industrie et des Mines : www.mdipi.gov.dz.

181. Ministère Algérienne des finances, Direction Générale de la Prévision et des Politiques: www.dgpp-mf.gov.dz.

182. *Portail du Premier Ministèr algérien: www.premier-ministre.gov.dz.*

183. *Le think tank « NABNI » : http://www.nabni.org.*

- **المراجع باللغة الانجليزية:**

I. الكتب:

184. *Benedetto Manganelli, Real Estat investing, University of Basilicata, Springer, Potenza, Italy,2012.*

185. *Cryer D. Jonathan and Chan Kung-sig, Time Series Analysis, with applications in R, Springer Texts in Statistics, second edition, New York, USA, 2008.*

186. *Damodar Gujarati, Econometrics by exemple, palgrave Mcmillan, UK, 2011.*

187. *Eric Sims, Graduate macro theory 2: Notes on investment, university of Notre Dame, United States. Spring 2011.*

188. *Karman Dadkhan, The evolution of macroeconomic theory and policy, Springer edition, New York, USA, 2009.*

189. *Kees Koedijk and Alfred Slager, Investment Beliefs, palgrave Macmillan, UK, 2011.*

190. *Palmena Zlateva et al, A Model For Fuzzy logic Assesment of Real Estate Investment Risks, University of National and World Economy, Sofia, Bulgaria, 2011.*

II. الرسائل العلمية:

184. *Fiona Macmillan, Risk uncertainty and investment decision- Making in the upstream oil and gas industry, university of Aberdeen, , Ph.D thesis, Scotland, October 2000.*

III. المجلات والدوريات:

185. *Al-jundi Salem & Guellil Mohammed, Causality between economic growth and investment in the United Arab Emirates, International journal of economics and business reseach, Vol 15, N° 04.*

186. *Bakley David and Mark Henry, Advantages and disadvantages of targetingindustry clusters , RegionalEconomicDevelepmentLaboratory, ClemensonUniversity, USA, 2012.*

187. *Bakari et al, The impact of Domestic investment in the industrial sector on economic growth with partial openness : Evidence from Tunisia, Munich personal Repec Archive, paper n° 81039.*

188. *Daniel Cappocci, The complet guide to hedge funds and hedge funds strategies, Global financial Markets Series, 2013.*

189. *Edgar E.Twin et al, The flexible accelerator model of investment: An application to Ugandan tea-processing firms, African Journal of Agricultural and Resource Economics, Volume 10, N°01, March 2015.*

190. *Jelilov Gylych et al, The impact of industrialization on economic growth : the Nigeria experience (2000-2013), British journal of advanced academic research, Sacha & Diamond publichers, Vol 05, N° 01, 2016,*

191. *Hoffman, walter. G, « the growth of industrial Economies », hitotsubashi journal of Economics, vol 11. No 1, Hitotsubashi University, Japan, June 1970.*

192. *Kennith J.Arrow, Economic Wellfare and the Allocation of Ressources for Invention , Princeton university press, USA, 1962.*

193. *Michel Henry Bouchet et al, Country Risk Assesment, wiley finance series, , England, 2003.*

194. *Mojon Benoit, et al, Investment and monetarypolicy in the euro area, European Central Bank, Jornal of Banking and financing, N° 26, , frankfurt, Germany, 2002.*

195. *Muhammad et al, Rate of intrest and its impact on invesyment to the extent of pakistan, pakistan jornal of commerce and social sciences, vol 7(1), pakistan, 2013.*

196. *Salim Reggad, foreign direct investment : the growth engine to Algeria, Korea Review of international studies, vol 11, N 2, South Korea, 2008.*

197. *Xinghua Liu and Chulin Li, Compétitive investment strategies in adoption of new technology with a further new technologie anticipated, journal of systems science and systems Engineering, vol 12 N° 4, China, December 2003.*

IV. التقارير والمطبوعات:

198. *Industrial developement organization, Competitive Industrial Performance Report 2016, CIP Index 2016 : Country and Economy Profiles, Vienna, 2017, p 15, available on : unido.org.Klaus schwab, The global competitiveness report 2014-2015,world economic forum, switzerland, 2014.*

199. *Kazeem B. and Lawanson O, Modelling the long run determinants of domistic private investment in Nigeria, Asian Social Science, vol 08, No 13, Richmond hill, Canada, 2012.*

200. *Kamil Makiela and Bazoumana Ouattara, Foreign direct investment and economic growth : exploring the transmission channels, Journal of Economic Modelling, 2017.*

201. *Shyam Upghayaya & Shoreh Mirzaei, Competitive Industrial Performance Report 2014, Industrial developement organization, working paper 12/2014, Vienna, 2015.*

202. *Sigam et Garcia, Extractive industries : optimazing value retention in host countries, UNCTAD, Geneva, switzerland, 2012.*

203. *World Bank Group, Doing Business 2016 (Economy Profile 2016 Algeria), 13th edition, Washington, USA, 2016.*

V. مواقع الكترونية:

204. *www.statista.com.*

. قائمة الملاحق .

. الملحق رقم (01): السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

GDP	INVD
4123.5	159.91
4227.1	201.58
4522.8	241.58
5858.3	310.85
6149.1	404.9
7562	409.49
8501.6	475.96
9352.9	577.82
11043.7	809.49
11043.7	1021.92
9968	1163.19
11991.6	1201.38
14588.5	1082.06
16208.7	1357.36
16643.8	1370
17205.1	1774.4
16702.1	1913.7

. الملحق رقم (02): السلاسل الزمنية للمتغيرات بعد ادراج اللوغاريتم.

LGDP	LINVD
8.324458	5.074611
8.349271	5.306186
8.416887	5.487201
8.675615	5.739310
8.724061	6.003640
8.930891	6.014912
9.048010	6.165334
9.143442	6.359262
9.309615	6.696404
9.309615	6.929438
9.207135	7.058922
9.391962	7.091226
9.587989	6.986622
9.693303	7.213297
9.719793	7.222566
9.752961	7.481218
9.723290	7.556794

. الملحق رقم (03): نتائج اختبار "*ADF*" لإستقرارية السلسلة "*LGDP*" عند المستوى بالنسبة للنموذج الأول "دون قاطع واتجاه".

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.460890	0.9993
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

. الملحق رقم (04): نتائج اختبار "*ADF*" لإستقرارية السلسلة "*LGDP'*' عند المستوى بالنسبة للنموذج الثاني "مع وجود قاطع".

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.321964	0.5925
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

. الملحق رقم (05): نتائج اختبار "*ADF*" لإستقرارية السلسلة *LGDP* عند المستوى بالنسبة للنموذج الثالث "مع وجود قاطع واتجاه".

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.404432	0.8186
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

. الملحق رقم (06): نتائج اختبار "*ADF*" لإستقرارية السلسلة ***Linvd*** عند المستوى بالنسبة للنموذج الأول "دون قاطع واتجاه".

Null Hypothesis: LINVD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.622392	0.9999
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

. الملحق رقم (07): نتائج اختبار "*ADF*" لإستقرارية السلسلة ***Linvd*** عند المستوى بالنسبة للنموذج الثاني "مع وجود قاطع".

Null Hypothesis: LINVD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.734114	0.3967
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

. الملحق رقم (08): نتائج اختبار "*ADF*" لإستقرارية السلسلة ***Linvd*** عند المستوى بالنسبة للنموذج الثالث "مع وجود قاطع واتجاه".

Null Hypothesis: LINVD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.609338	0.7427
Test critical values:	1% level	-4.667883	

	5% level	-3.733200
	10% level	-3.310349

. الملحق رقم 09: نتائج اختبار "*ADF*" لإستقرارية السلسلة *LGDP* عند الفرق الأول بالنسبة للنموذج الأول "دون قاطع واتجاه".

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.139501	0.0352
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

. الملحق رقم (10): نتائج اختبار "*ADF*" لإستقرارية السلسلة *LGDP* عند الفرق الأول بالنسبة للنموذج الثاني "مع وجود قاطع".

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.392512	0.0285
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

. الملحق رقم (11): نتائج اختبار "*ADF*" لإستقرارية السلسلة *LGDP* عند الفرق الأول بالنسبة للنموذج الثالث "مع وجود قاطع واتجاه".

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.726425	0.0528

Test critical values:	1% level	-4.728363
	5% level	-3.759743
	10% level	-3.324976

. الملحق رقم (12): نتائج اختبار "*ADF*" لإستقرارية السلسلة *Linvd* عند الفرق الأول بالنسبة للنموذج الأول "دون قاطع واتجاه".

Null Hypothesis: D(LINVD) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.065752	0.2446
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

. الملحق رقم (13): نتائج اختبار "*ADF*" لإستقرارية السلسلة *Linvd* عند الفرق الأول بالنسبة للنموذج الثاني "مع وجود قاطع".

Null Hypothesis: D(LINVD) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.563201	0.0208
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

. الملحق رقم (14): نتائج اختبار "*ADF*" لإستقرارية السلسلة *Linvd* عند الفرق الأول بالنسبة للنموذج الثالث "مع وجود قاطع واتجاه".

Null Hypothesis: D(LINVD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.816585	0.0456

Test critical values:	1% level	-4.728363
	5% level	-3.759743
	10% level	-3.324976

. الملحق رقم (15): اختيار فترات التأخير.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDP LINVD
Exogenous variables: C
Date: 12/09/18 Time: 23:54
Sample: 2000 2016
Included observations: 15

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-3.710327	NA	0.007343	0.761377	0.855784	0.760371
1	31.22496	55.89646*	0.000120*	-3.363329*	-3.080108*	-3.366345*
2	34.63970	4.552979	0.000135	-3.285293	-2.813260	-3.290321

. الملحق رقم (16): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن.

Date: 12/10/18 Time: 00:09
Sample (adjusted): 2002 2016
Included observations: 15 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LGDP LINVD
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.477118	17.86892	15.49471	0.0215
At most 1 *	0.418917	8.142925	3.841466	0.0043

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.477118	9.725997	14.26460	0.2306
At most 1 *	0.418917	8.142925	3.841466	0.0043

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

. الملحق رقم (17): نتائج تقدير نموذج "*VAR*".

Vector Autoregression Estimates
Date: 12/10/18 Time: 10:59
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LGDP	LINVD
LGDP(-1)	0.721436	0.520557
	(0.20566)	(0.20919)
	[3.50796]	[2.48841]
LINVD(-1)	0.140059	0.610363
	(0.13173)	(0.13400)
	[1.06320]	[4.55503]
C	1.721953	-2.077292
	(1.07041)	(1.08881)
	[1.60868]	[-1.90785]
R-squared	0.964076	0.984501
Adj. R-squared	0.958549	0.982117
Sum sq. resids	0.116354	0.120389
S.E. equation	0.094606	0.096232
F-statistic	174.4380	412.8913
Log likelihood	16.68664	16.41393
Akaike AIC	-1.710830	-1.676742
Schwarz SC	-1.565970	-1.531881
Mean dependent	9.186490	6.582021
S.D. dependent	0.464679	0.719615

Determinant resid covariance (dof adj.)	8.20E-05
Determinant resid covariance	5.41E-05
Log likelihood	33.18606
Akaike information criterion	-3.398258
Schwarz criterion	-3.108537
Number of coefficients	6

. الملحق رقم (18): اختبار استقرار نموذج "*VAR*":

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: LGDP LINVD
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 01/10/18 Time: 11:14

Root	Modulus
0.941568	0.941568
0.390231	0.390231

. الملحق رقم (19): نتائج تقدير نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى.

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 12/14/18 Time: 14:58
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.721953	1.070410	1.608685	0.1317
LGDP(-1)	0.721436	0.205657	3.507956	0.0039
LINVD(-1)	0.140059	0.131733	1.063205	0.3070

R-squared	0.964076	Mean dependent var	9.186490
Adjusted R-squared	0.958549	S.D. dependent var	0.464679
S.E. of regression	0.094606	Akaike info criterion	-1.710830
Sum squared resid	0.116354	Schwarz criterion	-1.565970
Log likelihood	16.68664	Hannan-Quinn criter.	-1.703412
F-statistic	174.4380	Durbin-Watson stat	1.818451
Prob(F-statistic)	0.000000		

. الملحق رقم (20): نتائج اختبار "*Breusch-Godfrey*".

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.878110	Prob. F(2,11)	0.4428
Obs*R-squared	2.202810	Prob. Chi-Square(2)	0.3324

. الملحق رقم (21): التوزيع الطبيعي للاخطاء.

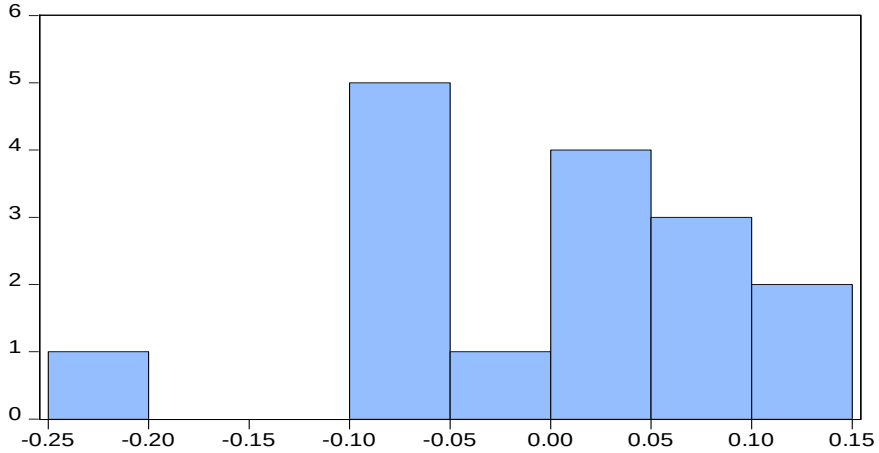

Series:
Sample 2000 2016
Observations 16

Mean	-4.60e-16
Median	0.018814
Maximum	0.112883
Minimum	-0.201642
Std. Dev.	0.088073
Skewness	-0.603101
Kurtosis	2.653059
Jarque-Bera	1.050193
Probability	0.591498

.الملحق رقم (22): نتائج اختبار تجانس الأخطاء .

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.662749	Prob. F(2,13)	0.5320
Obs*R-squared	1.480434	Prob. Chi-Square(2)	0.4770
Scaled explained SS	0.807782	Prob. Chi-Square(2)	0.6677

.الملحق رقم (23): نتائج اختبار "*Chow*" .

Chow Breakpoint Test: 2010
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 2001 2016

F-statistic	0.341478	Prob. F(3,10)	0.7960
Log likelihood ratio	1.560466	Prob. Chi-Square(3)	0.6684
Wald Statistic	1.024435	Prob. Chi-Square(3)	0.7953

.الملحق رقم (24): نتائج اختبار السببية:

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 12/10/18 Time: 18:58
Sample: 2000 2016
Included observations: 16

Dependent variable: LGDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LINVD	1.130404	1	0.2877
All	1.130404	1	0.2877

.الملحق رقم (25): نتائج اختبار تجزئة التباين.

Variance Decomposition of LGDP:

Period	S.E.	LGDP	LINVD
1	0.094606	100.0000	0.000000
2	0.116622	98.67850	1.321495
3	0.129871	97.04431	2.955689
4	0.139643	95.62080	4.379197
5	0.147469	94.49133	5.508673

. ملخصات الدراسة .

.الملخص.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الاستثمار في القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة "2000–2016" وتضمنت الدراسة الاطار الفكري للاستثمار، والذي يبرز اختلاف وجهات النظر في التحليل بين المدارس الاقتصادية، كما تطرقت الدراسة لدور التدفقات الاستثمارية في دعم النمو الاقتصادي ومساهمتها في التنمية الاقتصادية، بالاضافة للمحددات التي تقيد متغير الاستثمار بطريقة مباشرة، وكذا أسواق الاستثمار وأهم الأدوات المتداولة ضمنها . كما شكلت الصناعة منطلق للفكر التنموي خلال القرن العشرين، حيث انتهجت العديد من الدول النامية سبيل التطور التقني من خلال سعيها لتجسيد استراتيجيات التصنيع وتأسيس قاعدة صناعية تسمح لها بولوج مراحل التنمية الاقتصادية؛ ومن ناحية أخرى يوفر النمو الاقتصادي محور لتباين التوجهات الفكرية للمدارس الاقتصادية، حيث ركز الكلاسيكيون في تحليلهم للنمو الاقتصادي على ضرورة التراكم الرأسمالي وتنمية الدخل الوطني، في حين أن المقاربات الحديثة تسعى من خلال تحقيق النمو الاقتصادي لتحييد المتغيرات الاجتماعية السلبية وتصحيح الاختلالات الاقتصادية على المستوى الكلي. يعكس الجانب التحليلي للدراسة سعي الحكومة الجزائرية لتفعيل العملية الاستثمارية وذلك من خلال التعديلات المتوالية التي مست المنظومة القانونية والتشريعية للاستثمار، غير أن مناخ الاستثمار في الاقتصاد الوطني لا يزال يتضمن مركبات نفور للمستثمر خاصة الأجنبي، ما يطرح اشكالية فعالية وضع وتفعيل استراتيجية ترقية الاستثمار، كما خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار في القطاع الصناعي يتطلب تحديد القطاعات التي تتضمن امكانية تحقيق الميزة التنافسية لمخرجاتها، وأن قطاع الخدمات يشكل المنفذ شبه الوحيد لرأس المال المستثمر للقطاع الخاص؛ ومن ناحية أخرى خلصت الدراسة إلى أن مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي العمومي في الناتج الداخلي الخام لم تتجاوز 7.5 % وذلك طيلة فترة الدراسة؛ كما توصلت الدراسة القياسية إلى عدم معنوية أثر الاستثمار العمومي في القطاع الصناعي على نمو الاقتصاد الوطني خلال الفترة "2000–2016"، في حين كشفت دوال الاستجابة إلى وجود أثر للمتغير المستقل على نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة "2017–2021" .

. الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الصناعة، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك، نموذج الانحدار الذاتي الموجه.

.Résumé.

Ce travail de thèse adresse une problématique macroéconomique qui s'articule autour de l'analyse et la modélisation de l'impact de l'investissement industriel sur la croissance économique en Algérie sur une période détente entre « 2000-2016 ». Et afin d'analyser les caractéristiques générales des variables économiques de notre étude et ses fluctuations, en puisant dans la littérature nous avons cerné le cadre conceptuel et théorique de l'investissement, qui été développé au courant du mercantilisme au bout de l'ère Keynésienne. Par suite, le développement industriel a marqué l'histoire des faits économique dans le vingtième siècle, et s'était caractérisé au niveau global par l'adoption des multiples stratégies d'industrialisation et par la prise d'un chemin très attaché au développement technique par plusieurs pays en voie de développement ; d'une autre part la croissance économique a fait l'objet d'un long débat entre le courant classique qui se penche vers l'accumulation de produit interne et la multiplication du revenu national, cependant que les partisans de développement économique favorise la croissance économique dans le but d'améliorer le niveau de vie de la société, ainsi que l'utilisation de telle croissance dans l'équilibrage des indices macroéconomiques.

On peut évidemment constater dans la partie analytique que l'état algérien a basé sur le renforcement du pilier de l'investissement par les modifications législatives, et au même temps une négligence Naïf des autre paramètres déterminant; ce que nous mène a posé la question sur l'efficacité de la mise en œuvre de tel stratégie contradictoire avec l'environnement économiques.

Autrement, le secteur industriel n'a pas pu franchir le seuil de développement ciblé pendant la mise en œuvre de la dite « nouvelle stratégie industrielle » adoptée par l'état en 2008, visent sur l'accroissement de la productivité de secteur et planter un cadre de fonctionnement dirigé par le gouvernement ; en outre, la privatisation n'a fait que la passe de l'héritage des parcs industriel public au secteur privé très attaché aux industries moins rentables et moins techniques ; de même, la pression qu' a faite l'augmentation massive de la consommation nationale illustré par le taux hallucinant des importations depuis 2005 a dévoilé la nécessite de l'investissement dans telle branche comme les complexes de montage des véhicules automobiles .

Par conséquent, l'étude de la croissance économique de l'Algérie a révélé la contribution major des principaux secteurs économiques, et on peut constater que malgré les mesures pris par le gouvernement le secteur de l'industrie national n'a pas dépassé le 7.5 % de la valeur ajouté annuelle. Et par suite l'étude économétrique a conclu par l'insignifiance de l'investissement public dans le secteur industriel sur la croissance économique en Algérie durant la période "2000-2016 ".

Mots Clés : Investissement, Industrie, Croissance économique, Co-intégration, VAR.

.Abstract.

The main concern of this Ph.D. is to study (analyze) and model the impact of industrial investment on economic growth in Algeria during the period "2000-2016", and in order to reach the main goal of this study, We focused on putting on light the theoretical framework of investment, which has been developed through mercantilism till the keynsien era; and so as on the industrial development had been targeted by a lot of developing countries, and it seemed that their sake of reaching the economic development is characterized by the adoption of variant Industrialization Strategy that leads it to establish an industrial infrastructure; in the other side, economic growth has been the subject of a long debate between the Classical thought that aims at the capitalization of the domestic product and the multiplication of national income, while the recent proponents of developmental thought promotes the economic growth with the aim of improving the standard of living of society, as well as the use of such growth in balancing macroeconomic dysfunction.

The study is based on analyzing the subsectors of investment, whether to determine the major actors, and as result we found that the Algerian government had focused on reinforcing the investment legal system, while major determinants of the investment equation had been overlooked, that leads to a lack of effectiveness in the application of the investment promotion strategy.

Otherwise, the industrial sector could not cross the target development threshold during the implementation of the so-called "new industrial Strategy" adopted by the government in 2008, that aimed to increase sector productivity and planting a structural plan for Government-led operation; In addition, the privatization process had only passed the property of public industry to the private sector, which is very attached to less profitable and less technical industries; and from another point we found that despite the many measures that been taken by the Algerian government in order to improve economic growth rate, the industrial added value had only contributed by an average of 7.5 % during "2000-2016".

Overall, For the sake of the causal relationship between industrial public investment as a dependent variable and Gross domestic product which represent the amount of the economic growth, the Granger causality test and VAR model had been estimated using "E-views" software, and as a result, we conclude that industrial public investment is insignificant to explain fluctuations of the GDP during the period "2000-2016", in addition to that the impulse response function had revealed the presence of a positive impact of industrial public investment on GDP for the next five years from the study period.

Keywords : Investment, Industry, Economic growth, GDP, Granger Causality, VAR.